محمد حسنين هيكل

مبارك وزمانه

ماذا جرى في مصر ولها؟



دار الشروق

مبارك وزمانه

ماذا جرى في مصر ولها؟

مبارك وزمانه

ماذا جرى في مصر ولها؟!

محمد حسنين هيكل

تصميم الغلاف: رجائى عبد الله

صورة غلاف: محمد الميموني

الطبعة الأولى ٢٠١٢

الطبعة الثالثة ٢٠١٣

تصنيف الكتاب: سياسة

٨ شارع سيبويه المصري

مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر

تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩

www.shorouk.com

رقم الإيداع ٣١٠٤/ ٢٠١٢

ISBN 978-977-09-3115-8

محمد حسنين هيكل

مبارك وزمانه

ماذا جرى في مصر ولها؟

دار الشروق



المحتويات

القسم الأول
بداية حوار من بعيد
٦ رسائل مفتوحة إلى مبارك
خليط من الأمل والشك

القسم الرابع
على حافة الثورة
(حوار حول المستقبل)



تذكرة

هذه الصفحات ليست قصة حاكم أو تاريخا لحكمه يكتبها قلم، ولكنها صورة لرجل وعصر ترسمها الوقائع بفرشاة الرسم خطا وظلا ومساحات فراغ!



مقدمة

هذه الصفحات تضم الجزء الأكبر مما قلته عن «مبارك» وله طوال سنوات حكمه، وذلك ضمن حوار غير مباشر في معظمه، لأن «الاتصال بيننا تلك السنوات كان فاترا، وفي معظم الأحيان مشدودا ومتوترًا!!».

ولقد جمعت في هذه الصفحات سجلا لهذا الحوار الذي تواصل ـ بأحكام الضرورة ـ ثلاثين سنة، وتركت السجل كما كتبته على الصفحات أو تحدثت به على الشاشات كما نُشر أو ظهر على أصله، لا تتغير فيه جملة أو كلمة واحدة، لأن سجل أي حوار سياسي يحتفظ بقيمته إذا حافظ على أمانته لا يمسه سن قلم، أو لمسة لون ـ بأثر رجعي.

وأضيف في نفس الوقت أن هذا الكتاب لم يشمل كلاما متفرقا ـ قلته عن «حسني مبارك» ونظامه لأنه ورد في إشارات كثيرة على سياق أحاديث قدمتها على قناة «الجزيرة» تحت عنوان «تجربة حياة»، وخلالها تعرضت أحيانا للشأن المصري الجاري، لكن الإشارات من هذا النوع لم تكن موضوع الحديث الأصلي!

هناك أيضا مجموعات من الأحاديث قلتها، وكثير من المقالات كتبتها خارج مصر، وهذه أيضا تعرضت فيها أحيانا للشأن الجاري ـ لكنها لم تركز عليه مباشرة أو أساسا، لأني حاولت باستمرار ألا أقارب شئون الداخل المصري إلا في الداخل المصري.

□ □ □

وفي الحقيقة فإن سجل ما قلته أو كتبته في الحوار مع «مبارك وزمانه» ـ يجري عبر ثلاث مراحل واضحة:

- مرحلة أولى سادتها درجة من إيثار حسن الظن - ترى للرجل حقا في فرصة.

- ومرحلة ثانية سادتها خلافات مع «مبارك» طالت معظم سياساته الداخلية والخارجية.

- ومرحلة ثالثة أملاها موقف معارض بغير التباس، فقد ظهر الانفراط والتفريط يجرف كل خصب على أرض مصر، ويزيح حرمة السيادة والشرعية - والثروة والثقافة، حتى بدا وكأن مصر تضيع: وطنا وشعبا وتاريخا ومستقبلا.

ولقد وقع ما كان يجب أن يقع من أمة ترفض أن تستسلم، فزيادة الاستفزاز استدعت رصيد الإرادة، خصوصا عندما وصل الاجتراء إلى درجة التحضير لتوريث مصر، ولم يبق مجال للشك في أن شرعية السلطة في مصر سقطت، وأن هناك شرعية أخرى تنتظر من يرسي أسسها، ويبني قوائهما، ويستكمل بناءها، في ظرف من أصعب ما خبرته التجربة المصرية.

والأمل أن يكون هذا السجل تصويرا على نحو ما، لما جرى في مصر ولها طوال ثلاثين سنة، بالإضافة إلى الرجاء بأن يكون منه ذات الوقت شعاع على طريق المستقبل، يكشف اتجاهاته واحتمالاته، ولو رؤية من بعيد على الأفق!!

القسم الأول

بداية حوار من بعيد

٦ رسائل مفتوحة إلى مبارك

خليط من الأمل والشك!

كلام عمره ٢٥ سنة!(*)

هذه المقالات الستة المكتوبة سنة ١٩٨٢ لها في الشكل والمضمون قصة يمكن أن تُروى، خصوصا وقد جرت ـ وتكررت ـ الإشارة إليها عدة مرات خلال تلك الشهور من خريف سنة ٢٠٠٣ مع استئذاني في الانصراف عن العمل الصحفي المنتظم ـ وإعلاني مع بلوغ سن الثمانين رغبة في الابتعاد من وسط الساحة أو قرب وسطها ـ ماشيا نحو الحافة دون الوقوع وراء الحافة في الخواء أو في الفراغ (كما كتبت وقتها).

□ □ □

وبداية وعلى وجه الإجمال فإنني كتبت هذه المقالات الستة بأسلوب الخطابات المفتوحة موجهة إلى الرئيس «حسني مبارك»، وكتبتها جميعا أوائل نوفمبر سنة ١٩٨٢ ـ أي أن عمرها الآن خمس وعشرون سنة (فهي مكتوبة حينها خريف سنة ١٩٨٢ ـ منشورة الآن شتاء سنة ٢٠٠٨).

وكانت هذه المقالات أصلا وأساسا لمجلة المصور بطلب من الأستاذ «مكرم محمد أحمد» رئيس تحريرها، الذي أعتبره بمثابة الابن، رغم أن فارق العمر بيننا عشر سنوات، لكن شعور الأب والابن، أو الأب والأبناء، يربطني دائما بجيل من شباب الصحفيين ـ يومئذ ـ شاركوا معي ـ أو شاركت معهم ـ في ذلك الانتقال بالأهرام من قرن إلى قرن، ومن زمن إلى زمن!

□ □ □

(*) «المصري اليوم» شتاء ٢٠٠٨.

وفي تلك الأيام فقد حدث بعد تجربة سبعة عشر عاما من العمل في الأهرام ـ رئيسا لتحريره ولمجلس إدارته ـ أن تطورات الأحوال السياسية في مصر أدت إلى ظهور واتساع خلاف يصعب الوصول فيه إلى حل وسط، أو صيغة توافق بين الرئيس «أنور السادات» وبيني، وكان موضع الخلاف بالتحديد خيارات الرئيس فيما رافق ولاحق الأداء العسكري الباهر للسلاح في معارك أكتوبر، فقد توصل الرئيس «السادات» في تقديراته للموقف المستجد بعد يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ـ إلى استنتاجات يتداعى منطقها على النحو التالي:

١ ـ إن نظرية الأمن الإسرائيلي ـ المؤسسة على تفوق يصعب تحديه عربيا ـ تلقت ظهر يوم ٦ أكتوبر ضربة موجعة أصابتها برضة عنيفة أو شرخ ـ وربما كسر ـ وذلك بسبب المفاجأة الإستراتيجية التي انقضت عليها من جبهتين عربيتين ـ في نفس التوقيت ـ هما مصر وسوريا، ثم مفاجآت أخرى صاحبتها متمثلة في سند تضامن عربي شامل وتعاطف دولي واسع، وذلك كله أدى إلى ظهور حقائق مستجدة لأول مرة على ساحة الصراع، وترجمة ذلك عمليا أن إسرائيل جاهزة الآن ـ لسلام ـ كامل وعادل، وليس أمامها غير ذلك ـ الآن ـ خيار!

٢ ـ إن الولايات المتحدة الأمريكية ـ «الآن» ـ في عهد إدارة «نيكسون» ـ وقيادة مستشاره الأكبر «كيسنجر» ـ تملك من وسائل النفوذ ـ وحجم الإرادة ـ ما يكفي لفرض حل «معقول» على إسرائيل، وذلك يضع ٩٩٪ من أوراق قضية الشرق الأوسط في حوزتها ـ دون غيرها (بلا حاجة لأطراف أخرى).

٣ ـ إن الاتحاد السوفيتي لم يعد له موقع على خريطة الأحداث في هذه المنطقة، لأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعرقل أي جهد سوفيتي ـ وفي نفس الوقت فإن أوروبا الغربية (وقتها) لا تملك في شئون العالم كلمة نافذة ـ (ومن ثم فهي الولايات المتحدة ولا أحد سواها، لأنها وحدها ـ «الآن» ـ فعل المستقبل، والآخرون جميعا من أفعال الماضي).

٤ ـ وبهذه «التقديرات» فإن الولايات المتحدة والسلام الذي يمكن أن ترعاه في المنطقة قادمان ـ و«الآن» ـ مثل قطار مندفع بأقصى سرعة فوق القضبان، مكتسحا في

طريقه كل عائق. وعليه ومن باب السلامة، فإنه يتعين على مصر أن تقفز إليه ولو بحل سريع مؤقت ـ وفق ما ينصح به «كيسنجر» ـ ثم إن بقية الدول العربية المشاركة في الصراع العربي الإسرائيلي ـ تستطيع أن تهرول إذا شاءت وتلحق قبل فوات الأوان، تتشعلق بآخر مركبة في القطار ـ إذا استطاعت!

٥ ـ إن ذلك ما يشير به أقرب الناصحين ـ «الآن» ـ للرئيس «السادات»، وهم الإمبراطور «محمد رضا بهلوي» شاه إيران، والملك «فيصل بن عبد العزيز» ملك السعودية، و«أمير المؤمنين» «الحسن الثاني» ملك المغرب، إذ التقى إجماع الملوك الثلاثة على أن الفرصة حانت للخروج من تيه الصراع العربي الإسرائيلي، وإلا فإن استمرار تفاعلاته في مناخ مأخوذ بنشوة انتصار عسكري محقق ـ قد يرفع سقف مطالب «الدهماء»، بما يؤدي بالمنطقة إلى حالة فوران تطلب «التغيير»، وتهدد «الاستقرار»، وتهز «القيم» (أو لعلها تهز «القمم»).

٦ ـ وبناء على هذا ـ الإجماع الملكي ـ فإنه لا الوقت ولا الظروف تحتمل التلكؤ بعد «الآن»، بل إن الملوك بدوا واثقين أن مقتضيات السلامة (على الأرجح لأنفسهم) تستوجب المبادرة السريعة إلى العمل على عدة اتجاهات، أولها فك التعبئة النفسية والاقتصادية والعسكرية ـ وثانيها مد جسور متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية ـ وثالثها بدء التهيئة النفسية لعلاقة من نوع مختلف مع إسرائيل ـ والرابع توجيه نظر الناس واهتمامهم إلى وعد برخاء غير مسبوق تمكن منه فوائض النفط، وتيسر له مساعدات أمريكية على طريقة «مشروع مارشال» الذي أدى إلى انتعاش أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك تكون معارك أكتوبر آخر الحروب (نهاية للصراع ووداعا للسلاح).

....

....

وبوحي من هذه الاستنتاجات العامة في البداية ثم المحددة أكثر مع التطورات! فتح الرئيس «السادات» خط اتصال مبكر من صباح يوم الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ برسالة منه إلى «كيسنجر» رد عليها وزير الخارجية الأمريكية فورا بما فهم منه

الرئيس «السادات» لحظتها أن إسرائيل (وإدارة نيكسون معها) تلقوا رسالة السلاح، وفهموا مغزاها، مستوعبين دلالتها الإستراتيچية التي حملتها قوة المفاجأة العسكرية والتحالف السياسي العربي والدولي المساند لها.

[ولم تكن رسالة «كيسنجر» صادقة لا في النية ولا في القول، لأن القوى الواعية لحركة أي صراع - وعندما تضربها المفاجآت، يكون أول حرصها - ومن باب التحوُّط المبدئي - إجهاض خطط وأفعال الطرف الآخر، لكي تثبت - له وللجميع - عقم ما قام به وقلة جدواه، وتؤكد له - وللجميع - أنه غير قابل للتكرار بدليل إجهاضه قبل تمام ولادته، ثم إنه بعد إجراء الإجهاض (وربما الإقناع بعقم الحمل تحت أي ظروف) - ينفتح المجال واسعا لحقائق القوة تعود لتأكيد سطوتها!

والمنطق هنا واضح وفكرته مستقرة في إستراتيچيات الصراع ملخصها أنه إذا استطاع عدو أن يحرز مفاجأة في صراعه ضد طرف آخر، فأول ما ينبغي على الطرف المفاجأ أن يفعله هو إلغاء أثر المفاجأة قبل أي «كلام»، بحيث يعود الوضع إلى ما كان عليه قبلها، ومن ثم يتمالك الطرف المفاجأ أعصابه، ويعيد تثبيت تفوقه، وبعد ذلك - وليس قبله - يجيء الوقت لمد حبال الاتصالات والمحادثات والمفاوضات إلى آخره!

□ □ □

وعلى أي حال - وربما كنت مخطئا - فإنني لم أكن - فكرا أو رأيا - على اتفاق مع استنتاجات الرئيس «السادات»، سواء في ذلك ما توصل إليه بنفسه، أو ما صادف هوىً عنده فيما سمع من ملوك المنطقة (وهو يعتبرهم خبراء مجربين!) ولم يظهر مجال لحل وسط بيننا، لأن استنتاجات الرئيس «السادات» تحولت عنده إلى خيارات ثم قناعات ونظريات تقوم عليها سياسات ومبادرات موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مقدمة ونتيجة - أو بداية ونهاية!

وراحت الطرق تتباعد، وكان لابد أن أترك موقعي في الأهرام. فالرجل رئيس الدولة المنتخب في استفتاء عام، وهو الذي يملك سلطة القرار، فضلا عن أن خياراته تلك اللحظة الزمنية المضطربة تحظى بدرجة ظاهرة من الشرعية، لأن وهج الأداء

الباهر عند جسور العبور ـ عبر قناة السويس وفوق هضبة الجولان ـ سحب الأنظار بالكامل عما كانت السياسة تمارسه بعد أن بدأ السلاح افتتاحيته المجيدة يوم ٦ أكتوبر وبعده!

وكان منطقيا أن أتحمل المسئولية فيما فكرت ورأيت، بما فيه احتمال الخروج من الأهرام، والابتعاد عن محيط الصحافة المصرية بأسره ـ باعتبار سيطرة الدولة عليها ـ وقد حدث!

ولم يكن ذلك كل شيء، بل زاد عليه أن العلاقات بين الرئيس «السادات» وبيني تعقدت عندما واصلت إبداء رأيي بالنشر خارج مصر، ملتزما بالأدب والموضوعية من أسباب معنوية ـ وحتى عملية:

ـ بينها أن معارضة سياسة رئيس الدولة في حد ذاتها لها مقتضياتها من اللياقة.

ـ وبينها أن صوت الخلاف مع وجود صاحبه مقيما داخل وطنه تحت سلطة رئيس الدولة، وسطوة قوانينه العادية والاستثنائية ـ كفيل بضبط الحوار (مع أن مثل هذه الكفالة العملية لم يكن لها تأثير كبير على موقفي).

ـ وبينها أن دواعي الخلاف كانت رؤى المستقبل لشعب وأمة، ولا يجوز فيها إلا ما هو موضوعي ومحدد ومسئول، لأن الأمر كما قلت بالنص وقتها «يفرض على كل مواطن أن يقف ليحدد مكانه ويرفع صوته واضحا صريحا دون تردد أو لعثمة في الحروف والكلمات!».

وحلَّت فترة خشنة وصلت بي ـ مع صحبة طيبة ـ إلى سجن طرة ضمن اعتقالات ٣ سبتمبر ١٩٨١، وكانت تلك ذروة أحداث جِسام بلغت حد المأساة باغتيال الرئيس «أنور السادات» يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، وكان اغتياله مبعث أسى شخصي وإنساني رغم وجودي لحظتها وراء قضبان سجنه، فلم يكن في مقدوري نسيان أن الرجل كان صديقا لزمن طويل، وأنني عرفته وقامت بيننا مودة صادقة وألفة حميمة، ثم إنني لأكثر من ثلاث سنوات من رئاسته ـ خصوصا أثناء مرحلة التحضير لحرب أكتوبر ـ كنت وفق قوله في حديث صحفي ـ وهو وقتها صحيح ـ «أقرب الأصدقاء إليه».

□ □ □

وبعد خروجي ـ وخروجنا جميعا ـ من المعتقل، شاء الرئيس الجديد ـ حسني مبارك ـ أن يكون الإفراج عنَّا من أحد قصور الرئاسة، وكذلك دعانا للتوجه من سجن «طرة» ـ كي نلقاه في قصر العروبة. ومن هناك خرجنا إلى عالم الناس، ولا أقول عالم الحرية، لأن وضع رجل في سجن السلطة قد يحجب السجين عن حرية الفعل والحركة، لكنه لا يحرمه حرية الفكر والإرادة، وربما دلت على ذلك واقعة جرت يومها في السجن، فقد حدث حين أُعلن عن ترشيح «حسني مبارك» للرئاسة خلفا لأنور السادات، أن زار السجن أحد المستشارين الذين ادعوا «الوصول»، وقدم ذلك الزائر نفسه مبعوثا خاصا يحمل رسالة هامة، وطلب مقابلة ثلاثة من المعتقلين اعتبرهم ـ من منظوره ـ ممثلين لتيارات سياسية وفكرية مؤثرة، وكان الثلاثة هم الأستاذ «فؤاد سراج الدين»، والأستاذ «فتحي رضوان»، وكنتُ الثالث!

وجاءت الرسالة التي ألقاها زائرنا في السجن على كل واحد عندما التقاه على انفراد في مكتب مدير السجن (المقدم «محمود الغنام» ساعتها) ـ بما مؤداه «أن نكتب رسالة تأييد لترشيح «حسني مبارك» رئيسا للجمهورية، ويكون من ذلك إعلانا عن حسن نوايانا ـ تمهيدا للإفراج عنا ـ عائدين إلى بيوتنا».

ومن المدهش أننا ـ الثلاثة ـ وبدون تنسيق، وبدون معرفة مسبقة بمجيء رسول من خارج السجن، وبدون استعداد لسؤاله كلا منَّا منفردا معه في مكتب مدير السجن، أجبناه بنفس المنطق، بنفس الألفاظ تقريبا، وبما مؤداه: «إن أي تأييد منا لترشيح الرئيس الجديد من وراء القضبان، مشوب ومعيوب ـ لا يليق بنا ولا يليق به، وإنه حتى لو خطر على بال أيّنا تزكية «مبارك» ـ تحسبا ودرءًا لمخاطر دهمت هذا الوطن باغتيال رئيسه السابق ـ وبظواهر إرهاب مسلح تفجرت نُذُره في صعيد مصر ـ فإن هذه اللحظة وهذا المكان، هما آخر لحظة وآخر مكان يقبل فيهما رجال يحترمون فكرة الشرعية ذاتها ـ تزكية أي مرشح لأي منصب».

ومن حسن الحظ أن ذلك «الرسول» ذاب فيما بعد، ولم يظهر له أثر، (وقيل لنا أن قرار الإفراج كان جاهزا من يوم ٢٢ أكتوبر، «لكنهم» نصحوا الرئيس الجديد بتأخير تنفيذه حتى انقضاء يوم الأربعين على جنازة الرئيس «السادات»).

وعلى أي حال فقد وقع الإفراج عنا ـ كما أسلفت ـ وبعد الأربعين ـ من قصر العروبة في الأيام الأخيرة من شهر نوفمبر ١٩٨١.

□ □ □

وكان لنا في الساعة التي قضيناها مع الرئيس الجديد حوار مفيد، ثم جرى بعدها بأيام أنني دُعيت إلى لقاء منفرد معه، ودار بيننا حديث تواصل ساعات، وتفضَّل الرئيس فأمر بإلغاء عدة مواعيد تالية له، لأن لقاءنا استمر ـ برغبته الكريمة ـ من الثامنة والنصف صباحا إلى الواحدة والنصف بعد الظهر!

وأظن دون إفشاء لسر أنني طرحت أمام الرئيس الجديد بعضا من خواطري وهواجسي، وتفضل من جانبه فأشار بأن نظل على اتصال، ورأى إعطائي أرقام تليفوناته المباشرة وغير المباشرة لأطلبه «في أي وقت». وقلت له ـ بينما أحد ضباط سكرتاريته الخاصة يناولني ورقة عليها أرقام ثلاثة تليفونات ـ «إنني شديد العرفان لكرمه، لكني أستأذنه مبكرا إلى أنني لا أنوي استغلال هذا الكرم»، وعددت أسبابي، وفيها:

ـ أن تقديري لقيمة وقته حقيقي وبدون حساسية، وفي تجربتي المباشرة سابقا فإني عرفت عن قرب أثقال الرئاسة وأعباءها أكثر من عشرين سنة سواء مع «جمال عبد الناصر» (سبعة عشر عاما)، أو مع «أنور السادات» (قرابة أربع سنوات).

ـ ولأني لا أعرف طبيعة تقسيمه لوقته ولا ترتيب مواعيده ـ فإني لا أريد المجازفة بطلبه حين يخطر لي، بينما يكون هو مرتبطا بشيء آخر في إطار برامجه وشواغله، وفي كل الأحوال فإن كل الناس رهن إشارته حين يشاء.

ـ إنني بصدق لا أريد أن أكرر التجارب، لأن تكرارها مع تغير الأزمنة ليس مطلوبا، فهناك حقيقة أن لكل عصر هويته ومرجعيته ـ بمقدار ما أن لكل عصر سياساته وتوجهاته، وأنه ما من مشهد في العمل العام أسوأ من صورة رجال كل العصور، ودعائي إلى الله أن يحمي مصر منهم ـ ويحميه!

ـ وأخيرا فإنني أخشى مسبقا أن آرائي تختلف عن مجمل التوجهات السياسية

العامة في السنوات الأخيرة ـ وفي حين أن هذه التوجهات سوف تكون ماثلة في اعتباره مع كل اختيار، فإنني في الغالب سوف أكون من رأي قد يختلف، فإذا ألححت عليه بما أرى كل مرة ـ إذن فقد أتجاوز اعتباراته أو محدداته، بل وقد أبدو في كثير مما أقول به ـ رجلا «لا يعجبه العجب» (كذلك قلت).

وبالفعل فإنني مع اعتزازي برخصة الاتصال المفتوح بالرئيس ـ لم أستعمل هذه الرخصة، تاركا له ـ وقد سبَّق بكرمه ـ أمر الاتصال كما يشاء وحين يشاء ـ (وكذلك كان).

ومر عام كامل.

□ □ □

وفي سبتمبر ١٩٨٢ تفضل الأستاذ «مكرم محمد أحمد» وطلب منّي أن أكتب للمصور رأيي في إطار مناسبات تجمعت مع بعضها: سنة من رئاسة «حسني مبارك» ـ وسنة من التحولات والتغييرات خلالها ـ وسنة بعد خروجنا من السجن.

وفكرت ثم اخترت ـ لسبب يتضح داعيه من سياق النصوص ـ أن أكتب ما أريد على شكل خطابات مفتوحة موجهة إلى الرئيس «حسني مبارك». وكذلك بدأت الكتابة أوائل أكتوبر سنة ١٩٨٢، وفرغت من ستة مقالات اخترت أن أسلمها للأستاذ «مكرم» مرة واحدة، مجموعة متكاملة مترابطة ـ مع أوائل نوفمبر ١٩٨٢.

لكنني وأنا أعرف الأستاذ «مكرم» وأدرك دقة التزامه المهني، وأقدر تمسكه بالأصول المرعية، رجوته ملحًّا أن لا ينفرد في نشر هذه المقالات بقرار، فقد خشيت أن يتحمل بنشرها أكثر مما يلزمه، وأثقل مما أرضى له، ذلك أنني أستطيع ـ عن نفسي ـ قبول مخاطرة الطيران خارج «السرب»، لكنه ـ من جانبه ـ ليس مُطالَبا بنفس المخاطرة.

وتسلم الأستاذ «مكرم محمد أحمد» منّي مجموعة المقالات الستة أوائل نوفمبر ١٩٨٢، واستمع ـ مترددا ـ لما رجوته وسألته فيه من ضرورة أن لا ينفرد في النشر بقرار.

ومضت ثلاثة أسابيع حتى تلقيت اتصالا تليفونيا من المستشار «أسامة الباز» مقترحا أن يدعو نفسه على العشاء معي أي يوم «هذا الأسبوع»، وتحمست، فالرجل زميل قديم ـ عملنا معا سنوات طويلة سواء أثناء وجودي في الأهرام، أو عندما أسند إليَّ ـ في ظرف سياسي معين ـ منصب وزير الإعلام ـ ثم أضيف إليَّ منصب وزير الخارجية بالنيابة. وبصرف النظر عن الزمالة الطويلة ـ فإن «أسامة الباز» ظل ـ رغم تباعد المسافات ـ رجلا قادرا على إقامة علاقات واسعة، محافظا على جسور مفتوحة وطرق واصلة.

واتفقنا بالفعل على موعد للعشاء «مساء غد» في بيتي، وحين جاء لاحظت من أول نظرة أنه يتأبط رزمة كبيرة من الأوراق تعرفت عليها، لأنها كانت نفس الرزمة التي سلمتها (داخل مظروف) إلى الأستاذ «مكرم محمد أحمد» ـ أي مجموعة المقالات التي كتبتها للمصور.

وصحبت «أسامة الباز» إلى مكتبي في نفس الطابق وهو ملاصق لمسكني، كي يتخلص على الأقل من حمولته، سواء في ذلك رزمة المقالات التي يحملها تحت إبطه أو أي طلب في شأنها ينتظر على طرف لسانه ـ قبل أن نجلس إلى مائدة العشاء.

□ □ □

ولم يكن هناك داعٍ لمقدمات، لأن رزمة الأوراق التي استقرت أخيرا على مكتبي طرحت موضوعها، وملخصه:

ـ أن هناك خشية من أن النشر قد يسبب حرجا في هذه الظروف (وقتها)!

ـ أن هناك «رجاءً» بتأجيل النشر خارج مصر (كما في مصر أيضا).

ـ أن الأمر في النهاية متروك لي.

ولم يأخذ الموضوع مني تفكيرا يقصر أو يطول، بل صدر ردي عفويا وطوعيا ـ مضمونه: «إنني آخر من يريد أن يتسبب في إحراج من أي مقدار أو أي نوع في هذه

الظروف، وبالتالي فسوف تنام هذه المقالات في درج مكتبي، حديثا مؤجلا إلى «يوم آخر»! ـ وفي خارج مصر كما في داخلها!».

وأبدى «أسامة الباز» دهشته قائلا:

«يظهر أن الرئيس يعرفك أكثر مني، ذلك أنني حين عبرت له ـ بمعرفتي الطويلة لك ـ عن الشك في قبولك لما نطلبه منك». رد عليَّ بقوله «اذهب وانقل عنّي واترك الموضوع لتقديره» ـ والذي أدهشني أنك استجبت بهذه السرعة، لكنه كما قلت لك «يبدو أنه يعرفك أكثر منّي».

ومرت الأيام ومضت ٢٥ سنة كاملة.

□ □ □

وفي سبتمبر وأكتوبر سنة ٢٠٠٣ ورد حديث هذه المقالات الستة المحجوبة، مع مناسبة «استئذاني في الانصراف» عن الكتابة المنتظمة في ذلك الوقت، ثم تكرر الكلام وزاد وتداولته وتناولته الألسنة ـ سؤالا وجوابا ـ في حوارات صحفية وتلفزيونية.

وخطر لي وقتها ـ أن ذلك «اليوم الآخر» ربما جاء أوانه، لأسباب متعددة:

أولها: أن لا يظل حول هذه المقالات لغط أو لغز، خصوصا وأن بعض وسائل الإعلام راحت تبحث وتتقصى، وقد يصبح موضوع هذه المقالات مجالا لنصوص مغلوطة أو منقوصة (وشيء من ذلك حدث!).

ثانيها: أن أحوال الأمم لا تنقض من الفراغ، وإنما هناك ـ للمشاكل والأزمات ـ مقدمات وبدايات، وبالتالي فإن ما هو واقع اليوم سبقته إشارات ونُذُر.

ثالثها: أن هموم هذا الوطن لم تكن سرا، بل تحدث كثيرون عنها بما رءوا في وقته وأوانه، ولم يهمسوا أو يوشوشوا وإنما كتبوا بصراحة ـ وباحترام، ووصل ما كتبوه إلى علم المعنيين به وهم ـ كانوا ومازالوا ـ أصحاب القرار والسلطة، حتى وإن لم يعرف به عموم الناس.

وربما كانت هناك أسباب أخرى، لا تغيب ولا تخفى.

ومع ذلك فإنني مرة أخرى ـ آثرت أن أنتظر.

□ □ □

وقلت عندما استأذنت «في الانصراف»، إن ذلك الانصراف ليس اعتزالا لشواغل الدنيا وهموم الناس، وليس غيابا عن الأحداث هجرة أو هربا، إنما وصفته بأنه ابتعاد عن وسط الساحة أو بقربه ـ بعيدا نحو الحافة أو بجانبها، دون السقوط في الظلام وراء الاثنين، بل وفصَّلت ـ فيما عرضت ساعتها بـ «أنني سوف أنشر ملفات ومجموعات أوراق وكتب، وربما ظهرت في حلقات تلفزيونية تتعرض لما كان وما يكون».

وإزاء إلحاح حوادث، وكذلك أصدقاء، فقد وافقت أخيرا وفي إطار هذا السياق أن أبدأ بملف يضم تلك المقالات الستة ـ التي حجبها طلب رقيق من هناك وقبول طوعي من هنا ـ منذ سنة ١٩٨٢ ـ لكي تظهر وتنشر بنصوصها وعباراتها وكلماتها ـ كما كتبتها من ربع قرن ـ ثم تضع نفسها تحت النظر والفحص!

وعندما باشرت التنفيذ فقد رأيت أن لا أغيِّر شيئا مما كتبت (لا الإطار ولا السياق ولا الوقائع ولا الآراء) ـ بالتزام أن تلك المقالات الستة نص مختوم في حينه، وهنا قيمته كبرت أو صغرت.

وتبدى لي أن مرور الأيام واختلاف الأجواء وابتعاد الحوادث ربع قرن من الزمان، يقضي بأفضلية أن يكون هناك تمهيد مختصر ومنفصل لكل مقال، قصده استعادة مناخ ما كان لحظتها، بحيث تظهر «مواضع» الكلام وتبين معالمه وسط زمانه.

وكذلك كتبت تمهيدا عاما مستقلا للملف بكامله، ثم قدمت لكل فصل فيه بإشارة محددة تلفت النظر إلى ما فيه زمانا ومكانا.

□ □ □

وعلى أي حال فقد وجدت مناسبا أن أضع هذه المقالات الستة على شكل كتاب إلكتروني على شبكة الإنترنت لعدة أسباب:

ـ **الأول**: إنني مازلت ملتزما «بالاستئذان في الانصراف» عن الكتابة المنتظمة، ومع أن هذه المقالات الستة قديمة في زمن كتابتها منذ خمس وعشرين سنة، إلا أنها جديدة بالإفراج عنها من أدراج مكتبي لنشرها الآن (سنة ٢٠٠٨) ـ ومن الممكن أن يؤدي ظهورها ورقيا إلى وقوع التباس بين ما قلته سابقا ويبدو أنني أفعله الآن، بينما واقع الحال أنني لا أكتب جديدا، وإنما أنشر لأول مرة قديما وقعت كتابته قبل ربع قرن! ـ (رغم أنني أقدر أن ما هو مفتوح إلكترونيا يمكن أن يصبح متاحا ورقيًّا في نفس اللحظة! ـ ورغم أنني احتفظت لنفسي بالحق دائما في الكتابة إذا طرأ طارئ يدعوني لها!).

ـ **والثاني**: إن هناك عالما مختلفا للنشر الإلكتروني على شبكة الإنترنت فرض نفسه منذ سنوات على الوعي العام، وقد أصبح مجاله محيطا بلا شواطئ إلى درجة أسطورية، وهذا المحيط بلا شواطئ يتسع للقديم وللجديد معا، وقد خطر لي أن أجرب عليه قديما ـ جديدا ـ وأتعرف إلى سطحه وعمقه «ولو على كبر»!

وكذلك تركت هذه المقالات الستة تخرج للناس من باب غير مألوف بالنسبة لي، إلى قارئ غير محدد في محيط لا يستوعبه خيالي!

□ □ □

وبقي ظني خلال ذلك أنني التزمت بما وافقت عليه إلى الحد الذي كان مرغوبا فيه وزيادة، فلم أكن وقتها ـ ولا الآن ـ أريد إحراجا من أي درجة لأي طرف ـ ذلك أن محاولتي باستمرار موصولة بالتزام حد الأدب، ومعه حد الواجب ـ الأول يفرضه شرط الأخلاق، والثاني يفرضه شرط الحقيقة!

٦ رسائل مفتوحة

تمهيد عام لحديث مستفيض!

كانت الفترة من بداية سنة ١٩٧٤ وحتى بداية سنة ١٩٧٥ ـ لحظة تاريخية شديدة الأهمية والخطر بالنسبة لمصر وباقي الأمة العربية، لأن تلك الفترة ـ ما بين اثني عشر إلى خمسة عشر شهرا ـ انعطفت إلى منحنى. وأي منحنى على الطريق ـ حادا أو متسعا ـ ليس بالضرورة خطأ وليس بالضرورة صوابا، بل إن قياسه يعود باستمرار لحساب وتقدير الدواعي إليه، وبينها تدافع المستجدات، وتوالي ردود الأفعال، وتنوع أساليب إدارة الصراع بالمحافظة على التقدم، مع التحسب الواعي للمخاطر والاحتمالات.

وفي حساب المستقبل وغاياته فإن البعض منّا ينسون أحيانا أن كل اختيار سياسي ـ أو غير سياسي ـ هو بطبيعته «رهان» على احتمالات لها أسباب، وعلى ممكنات لها تقديرات، لأن هذه جميعا تطرح أمام أصحابها فرصا تساوي الإقدام، دون أن تكون لديهم تأكيدات تضمن النتائج.

وليس استخفافا بالتاريخ استعمال وصف «الرهان» على الخيارات السياسية وغير السياسية، لأن كل اختيار يتضمن بالقطع درجة ـ ودرجة كبيرة ـ من التعامل مع المجهول، بمعنى أن أي سياسي يجري تقديراته ويضع خططه بناء على شواهد ـ يراها بالبصيرة متاحة ـ ويستشعر بالحس قدرة شعبه وأمته على تحمل تكاليف الأمل والعمل في سبيلها ـ ويتوقع بالحساب أن بلوغها ممكن ـ كما يعتقد في نفسه بشرعية وأهلية تحمل المسئولية فيما «راهن» عليه.

وفي استعمال وصف «الرهان» ـ فإنه لابد من التفرقة بين رهان «القمار» ورهان «السياسة»، لأن الأول حظ، والثاني حساب، لكن الحالتين تعامل مع «مأمول مطلوب» ـ ينطوي تحقيقه على مخاطر عالية في حالة الفشل، وتكاليف غالية في حالة النجاح ـ وتلك من طبائع تحدي الحياة، لأن المستقبل احتمالات وتقديرات، وإذا توقف القرار عن تحمل «مسئولية الفعل» فقد مات المستقبل لأنه يصبح لحظة راهنة متجمدة إلى الأبد!

□ □ □

والشاهد أن كل يوم من الحياة رهان على «مأمول مطلوب»، وهو في نفس اللحظة غير مضمون ـ وذلك يصدق حتى في العادي من شئون الحياة ـ فكل فرد يبدأ يومه، وهو بالفعل ـ واعيا أو غير واعٍ ـ داخلا في «رهان» على السلامة ـ وفي «رهان» على مهمة يؤديها ـ وفي «رهان» على نتائج يروم تحقيقها، حتى يجد نفسه آخر النهار فاعلا وفائزا.

بل إن بيت كل إنسان في حد ذاته «رهان»، فعندما تتفق رغبة رجل وامرأة على تأسيس حياة مشتركة، فذلك بالتأكيد «رهان»، داعيه ما رآه كلا منهما في الآخر فترة التعارف أو فترة الخطوبة ـ واعتبره بشارة بالرضى والأمل (وذلك «رهان» على عمر بكامله!).

وفي الاختيار السياسي فإن عنصر «الرهان» أكبر، لأن مجاله أوسع. وأهم الأسباب أن العلاقة بين أطراف الرهان والمتأثرين به لا يصل بينها رابط إنساني مباشر كما هو في أحوال أسرة يسهل عليها أن تتصالح كل يوم قبل النوم، ثم إن قضايا «الرهان» في الشأن العام ـ خلافا لشواغل ومشاكل أسرة ـ مصائر وأقدار شعوب وأمم ـ ومخاطر حرب وسلام!

□ □ □

وعلى سبيل المثال ـ وفي التجارب الكبرى للشعوب المتقدمة والفاعلة في مسار التاريخ ـ فإن القرار السياسي وفيه أقدار ومصائر الشعوب والأمم، واحتمالات

ومخاطر الحرب والسلام ـ هو في صميمه «رهان» شديد الصعوبة وبالغ التعقيد، وبالمناسبة فليس صحيحا أن «رهان» الأقوياء يكون مضمونا إلى درجة تجعل اختياراته محسومة، في حين أن «رهان» الضعفاء يكون مكشوفا إلى درجة يستحسن معها القبول بـ: «الواقعية» دون «حلم» يلهم ـ أي بغير «رهان» على غد أكرم!

وكتاب التاريخ شاهد أمام الجميع على أن الخيارات الكبرى على مسار الصراع الإنساني ومسئولياتها سلسلة من الرهانات لكل الأطراف على تباين أحجامهم!

فإن الحرب رهان ـ والسلام رهان ـ والمشروعات الكبرى سياسية واقتصادية وأمنية رهانات ـ يضع فيها كل طرف أرصدته على «مأمول مطلوب» يبحث عن الحق أو التفوق أو التقدم أو الأمن، وذلك جار من بداية القصة الإنسانية إلى نهايتها، هذا إذا كانت للقصة الإنسانية نهاية.

وكذلك فقد كانت معركة الأمة العربية سنة ١٩٧٣ رهانا يطلب تحرير الأرض، وقد حشدت الأمة وراء هذا الطلب كل مواردها الإنسانية والمادية، وتولت مصر قيادة فعل الإرادة، حتى جاءت اللحظة التي أصدر فيها الرئيس «السادات» قراره العظيم ببدء المعركة.

□ □ □

ثم حدث وسط نيران الحرب ودخانها أن الرئيس «السادات» أقبل مسرعا على «رهان» تتسع رقعته عن ساحة ميادين القتال، وظنه يومها أنه «الرهان» على السلام.

لكن المشكلة الحقيقية أن الرئيس «السادات» بدأ «رهان» السلام قبل أن يتأكد أمامه «رهان» السلاح، وبالتالي فلم تكن لديه الفرصة لتقييم مستوى الأداء العربي غير المسبوق ـ ثم تستبين أمامه وتطمئنه النتائج الإستراتيجية لما أمكن تحقيقه في حرب عسكرية محدودة ـ يمكنها خلق نتائج سياسية غير محدودة.

وبسبب الدخول إلى «رهان على السلام» قبل الأوان ـ فقد وقع المحظور، ذلك أنه إذا كان رهان القمار على مائدتين في نفس الوقت خطر جسيم ـ فإن رهان الصراع

على ساحتين في نفس اللحظة خطر أشد جسامة، لأن «رهان» السلام له مقتضيات، كما أن «رهان» الحرب له مقتضيات مختلفة، بواقع أن احتياجات كل «رهان» منهما تتعارض مع احتياجات «الرهان» الآخر، خصوصا إذا كان كلاهما معلقا بموازين مازالت تتأرجح في لحظة معينة من الصراع، وأول ضماناتها اليقظة طول الوقت والتركيز!

والحاصل أن رهان «السلاح» له شروطه وأحكامه ـ ومناخه، كما أن رهان «السلام» له شروطه وأحكامه ـ ومناخه.

وقد وقع التعارض بين الرهانين واستحكم، حين وجد الرئيس «السادات» نفسه مضطرا ـ أو متطوعا ـ يتعهد في أول رسالة منه إلى «هنري كيسنجر» صباح يوم ٧ أكتوبر (بعد أقل من ٢٤ ساعة على بدء العمليات العسكرية يوم ٦ أكتوبر) ـ بأن القوات المصرية «لن توسع جبهة القتال في سيناء، ولن تعمل على زيادة عمقها».

كان ذلك التعهد ـ ربما! ـ نافعا لـ «رهان» السلام، لكنه في نفس الوقت ـ وأكيدا! ـ كان ضارا بـ: «رهان» السلاح.

□ □ □

وبالفعل فإن «هنري كيسنجر استنتج من هذا التناقض بين مقتضيات «رهان الحرب» ومقتضيات «رهان السلام» ـ تلك اللحظة ـ عدة فرضيات بنى على أساسها خطته، وخطة إسرائيل فيما بقى من أيام المعركة.

وكانت استنتاجات «كيسنجر» منطقية بقدر ما هي مزعجة ـ وقد سجلها صاحبها في كتابه الأخير بعنوان «الأزمة»، الذي صدر في سبتمبر ٢٠٠٣، حاويا نصوص كافة المحادثات التليفونية التي أجراها (بوصفه وزيرا لخارجية الولايات المتحدة الأمريكية) مع كل الأطراف في الفترة ما بين ٥ أكتوبر ١٩٧٣ (قبل نشوب القتال بيوم واحد) ـ وحتى ٥ نوفمبر (حين بدأ رحلته إلى منطقة الأزمة قاصدا حلها، وبادئا بزيارة المغرب).

كانت أهم استنتاجات «كيسنجر» ـ المنطقية والمزعجة في آن واحد ـ وكما كتبها بنفسه على النحو التالي:

• **أولا**: إن الرئيس «السادات» بنص رسالته السرية (عن طريق «القناة الخلفية» لوكالة المخابرات المركزية في القاهرة) قدم له غداة نشوب المعارك صباح ٧ أكتوبر ١٩٧٣ تعهدا مكتوبا «بأن مستوى القتال لن يزيد عن حجمه الحالي اتساعا أو عمقا»، وذلك له معنيين:

ـ المعنى الأول: إن العمليات توقفت بعد العبور، ولم تعد هناك نية لتطوير الهجوم على الجبهة المصرية، بما يتيح لإسرائيل وقتا لاستعادة الزمام بعد مفاجأة عرفت بأمرها قبل وقوعها ـ لكن فرصة توقيها فاتت، (وكذلك كان في وسع إسرائيل أن تركز مطمئنة على الجبهة السورية أولا ثم تعود إلى الجبهة المصرية ثانيا بعد ردع قوات الشمال وردها عن بلوغ بحيرة طبرية ومنها إلى قلب إسرائيل).

ـ والمعنى الثاني: إن جبهات القتال العربية التي توحدت بالنار ـ تفرقت بعد يوم واحد من المعركة، لأن القيادة المصرية ـ كما هو ظاهر له ـ دخلت وحدها في «رهان السلام»، فوق ـ أو تحت ـ مائدة أمريكية ليس عليها الآن ضوء، وليس حولها ـ هذه اللحظة ـ وهج، أي أنه «رهان سري» بكل ما يتحمله «الرهان السري» من تبعات ـ وذلك شأن أي تحرك في الخفاء أو في العتمة!

• **ثانيا**: إن الرئيس «السادات» كما هو واضح من مدلول رسالته تصرف دون تنسيق مع السوريين، ومن وراء ظهر السوفييت، ومعنى ذلك أنه تخلى عن موقعه الأول وحوَّل أرصدته إلى مائدة ثانية! ـ على لعبة واحدة، ولم يعد يملك غير الاستمرار فيها، لأنه لم يعد يملك غيرها، وإذا حاول خارج ذلك فقد انكشف رهانه أمام حلفائه العرب وأصدقائه السوفييت ـ ومعنى ذلك في تقدير وحساب «كيسنجر» أن الضغط عليه الآن متاح (إلى حد الابتزاز)!

• **ثالثا**: إن ذلك خلق وضعا يمكن استغلاله في السيطرة على أزمة الشرق الأوسط، باستعمال الرهان المصري المنفرد فوق ـ أو تحت ـ مائدة أمريكية في تثبيت ميادين القتال دون مخاطر ـ والتصرف عسكريا بحرية على جبهاتها والوصول بالحرب في نهاياتها إلى نتائج تختلف عن بداياتها ـ وعندها يتأكد انفراد الولايات المتحدة بإدارة الأزمة على نحو يحقق لها ـ ولكيسنجر وإسرائيل ـ كل المقصود أو معظمه.

□ □ □

[ربما يكون من باب استيفاء الصورة في هذا الأمر ـ واتصالا بجدل وقع أخيرا عن حقيقة الاتصالات السرية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وقت معارك أكتوبر، فقد أضيف لعلم من يهمهم الأمر ما يلي:

١ ـ إن عدد الرسائل التي جرى تبادلها بين الرئيس «السادات» وبين «هنري كيسنجر» عن طريق هذه القناة السرية في الفترة ما بين ٧ أكتوبر وحتى ٥ نوفمبر ١٩٧٣ ـ وصل إلى أكثر من تسعين رسالة.

٢ ـ إن الرئيس «السادات» بنفسه أملى على مستشاره للأمن القومي السيد «حافظ إسماعيل» إطار ما يريد إبلاغه لكيسنجر ـ رسالة بعد رسالة ـ سؤالا وجوابا.

٣ ـ إن الذي قام بصياغة الرسائل بحكم وظيفته هو الوزير المفوض «أحمد ماهر» (الذي أصبح وزيرا للخارجية فيما بعد)، وكان وقتها مديرا لمكتب السيد «حافظ إسماعيل»، وكان ممثل وكالة المخابرات المركزية «چين ترون» (وزميل له خلفه) يحضر لتسلم الرسائل السرية باليد من مستشار الأمن القومي «حافظ إسماعيل» أو من مدير مكتبه الوزير المفوض «أحمد ماهر».

٤ ـ وقد أضيف أن توقيع «أحمد ماهر» وبخطه كان مقروءًا على أعلى الركن الأيسر من كل صفحة في الصورة المصرية من ملف الاتصالات السرية، وقد رأيت هذه الصفحات بنفسي وتأكدت منها، بل أكثر من ذلك سألت «أحمد ماهر» مباشرة، وكان الرجل أمينا مع نفسه ومسئولا!

والحقيقة أنني عرفت بسر الاتصالات الخفية أثناء رحلة إلى واشنطن سنة ١٩٧٥، ثم حصلت على نسخة كاملة منها، وأذعت أولاها ضمن حديث صحفي مع جريدة الأهالي المصرية سنة ١٩٨٣، وكانت نصوص ومعاني هذه الرسائل قد صدمتني عندما عرفت أمرها، وفيما بعد فقد نشرت المجموعة الكاملة لها في كتاب «السلاح والسياسة»، وكان ذلك قبل أن ينشر «كيسنجر» قصة هذه الاتصالات السرية ونصوصها في كتابه «سنوات القلاقل»، ثم يعيد نشرها مرة ثانية في كتابه الأخير «الأزمة».

أردت هذا الاستطراد للعلم فقط، ولكي نتعرف جميعا على موضوع ما نتجادل فيه، ومن ثم يلتزم الجميع بقيمة الحقيقة، لأنها الأرقى باستمرار والأعلى].

....

....

٥ ـ وربما أضيف أن داعي الصدمة حين عرفت بأمر ملف الاتصالات السرية مرده أن كل شيء كان مفتوحا أمامي قبل وبعد حرب أكتوبر، فلم يكن هناك سر يخفى عليَّ، ولعلي أقول ـ دون تجاوز ـ أنني كنت موجودا كل الوقت في أجواء صنع قرار الحرب، والشاهد أن ذلك كان مدلول التكليف ـ الكريم ـ من الرئيس «السادات» بأن أتولى كتابة التوجيه الإستراتيجي الذي يصدر عنه ـ رئيسا للدولة ـ إلى الفريق «أحمد إسماعيل» ـ قائدا عاما للقوات المسلحة ـ بتحديد وتفصيل هدف العمليات العسكرية في معركة أكتوبر ١٩٧٣، ووقتها كانت للفريق «أحمد إسماعيل» طلبات في شأن التوجيه الذي يصدر إليه، وكانت حواراته بشأنها كلها معي (وتلك على أي حال قصة أخرى). وهكذا فقد كان مستغربا أن أفاجأ بموضوع الاتصالات السرية مع إسرائيل، والتفسير المحتمل أن الرئيس «السادات» الذي كان في حالة نشوة مساء ٦ أكتوبر ١٩٧٣ (وله الحق) ـ اعتبر من لحظتها ـ ربما! ـ أنه لم يعد في حاجة إلى حوار أو تشاور مع أحد، وأن شرعيته الجديدة التي صنعها النجاح العسكري للعبور تعطيه هذه الرخصة (وكان ذلك حقه).

□ □ □

وفي النتيجة فقد كان خطر «الرهان» على مائدتين أو ساحتين في نفس اللحظة، مزدحما بالمحظورات، مستعصيا على الحسابات لأنه:

• من ناحية ـ يسلب الرهان العسكري ميزة التركيز على إدارة إمكانياته بالكامل فيما راهن عليه.

• ومن ناحية أخرى ـ فإنه بالرهان السياسي يمنح الطرف الآخر وقتا يتمكن فيه ـ دون خوف ـ من إعادة تشكيل الحقائق على الأرض وإعادة ترتيبها قبل أن تبدأ الدبلوماسية في أداء دورها!

وذلك ما حدث بالفعل من يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣ إلى يوم وقف إطلاق النار (٢١ أكتوبر ١٩٧٣)، حتى أن خط وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية ذاتها جرى اجتياحه (يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣)، وحين أعلن «المراهن» المصري غضبه على هذا الخرق الفاضح لقواعد اللعب، كان في مقدور «هنري كيسنجر» أن يقول للرئيس «السادات»:

«إنه لا لزوم في هذه اللحظة للوقوف بغير فائدة عند خطوط يصعب تحديدها، وما دمنا سائرين إلى فك اشتباك أوسع بين القوات، فإن التمسك بخط ٢٢ أكتوبر والإصرار على عودة القوات الإسرائيلية إليه ـ تضييع وقت في التفاصيل لا داعي له، خصوصا وأن أحدا لا يستطيع تحديد مواقع ٢٢ أكتوبر بدقة».

وفي نهاية المطاف فإن الرئيس «السادات» وبرغم النجاح المستحق له في رهان العبور بالسلاح ـ وجد رهان السياسة يتحول أمامه إلى رهان قمار، والواقع أنه حين تصرف على أساس أن ٩٩٪ من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة ـ فقد كان المعنى ـ حتى بالجمع والطرح ـ أن ما تبقى من أوراق اللعبة في يده وفي يد العرب وفي يد بقية العالم ـ لا يزيد على واحد في المائة، وذلك ـ في حد ذاته ـ خروج على قواعد الرهان السياسي، وقيد على حرية إدارته، قبل أن يتحول المطلوب المأمول فيه، إلى متحقق موجود ـ يؤمن لنفسه ما هو مشروع من أرصدة الفوز!

□ □ □

وكان الرئيس «السادات» ـ ومع هذا «الرهان» على أن الولايات المتحدة تملك ٩٩٪ من الأوراق ـ قد تعهد في أول لقاء له مع «هنري كيسنجر» (وزير خارجية الولايات المتحدة) يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٣ ـ بإجراء تغييرات إستراتيجية أساسية في السياسة المصرية وتوجهاتها الداخلية والخارجية.

وباقتناع لدى الرئيس «السادات» وقتها، (وبنصائح ـ ! ـ من ثلاثة ملوك: السعودية وإيران والمغرب)، ثم بتعهدات في المقابل قدمها («الصديق الجديد!») «هنري كيسنجر» ـ فإن تغييرات واسعة وشاملة راحت تجري في مصر سياسية واجتماعية واقتصادية، ثم إن نتائج هذه التغييرات راحت تؤثر على تماسك عناصر المجتمع

المصري في الداخل وعلى روابط مصر وراء حدودها، فقد تأكد أن مصر سائرة على طريق تغيير اجتماعي جذري وعلى طريق صلح منفرد مع إسرائيل، وبالتالي فإن أوضاع مصر الداخلية وصلاتها مع محيطها الجغرافي والإنساني والثقافي مكشوفة ومعرضة ـ وزاد على ذلك أن قبول مصر بتعاون إستراتيجي مع الولايات المتحدة، يمكن أن يأخذ الجهد المصري إلى صراعات بعيدة وغريبة عن الصراع العربي الإسرائيلي (وذلك وقع عندما وجدت مصر نفسها تائهة في غابات ومستنقعات القرن الإفريقي (الصومال وإثيوبيا)، وفي غرب القارة مشغولة بأنجولا، وفيما بعد ـ منهمكة (مع شركاء لها) في جهاد باسم الإسلام ضد الإلحاد السوفيتي ـ في أفغانستان!).

□ □ □

وفي تلك الأحوال شرقا وغربا وشمالا وجنوبا كان الرئيس «السادات» متنبها بحسه الأمني إلى أن «الرهان» على كل ما استجد ـ داخل مصر والإقليم ـ سواء بقناعاته أو بتعهداته ـ مخاطرة تحتاج إلى حماية.

وفي الواقع فإنه مع بداية سنة ١٩٧٥ كان هاجس الرئيس «السادات» تأمين تحركاته، لأن ذلك شرط «رهانه».

وظلت عجلة هذا «الرهان» المصيري تدور هادئة أحيانا، محمومة في أحيان أخرى، حتى حلت لحظة المأساة الحزينة على المنصة يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١.

وكان الواقع الدامي على المنصة دليلا على أن الرهان على الولايات المتحدة ـ وإسرائيل ـ لم ينجح، وأن خسائره فادحة.

□ □ □

وكانت تلك هي أجواء خريف سنة ١٩٨١، وكان ذلك هو المناخ الذي انتقلت فيه المسئولية إلى «حسني مبارك» في خريف سنة ١٩٨١، وظلت توابع زلازلها محسوسة حتى بداية شتاء ١٩٨٢، حين كتابة هذه المقالات، أو هذه الرسائل المفتوحة إلى الرئيس الجديد: «حسني مبارك».



تمهيد مباشر للرسالة الأولى

الرهان على «مبارك»

كان «الهاجس الأمني» شاغل الرئيس «أنور السادات» في الفترة ما بين ١٩٧٤ وسنة ١٩٨١ خصوصا أنه كان يستشعر حجم وعمق التغييرات التي يريد إدخالها على إستراتيجية العمل المصري في الداخل، وفي الإقليم، وفي العالم (وإلى حد كبير فإن ما تغير وقتها في مصر وفي المنطقة حسم إلى درجة مؤثرة نهاية الحرب الباردة بين القوتين الأعظم حينئذ: الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتي).

وكذلك كان شاغل الرئيس «السادات» في تلك الفترة هو تأمين حكمه ونظامه وتوجهاته الجديدة، كما كان هناك آخرون يحملون نفس الهم معه، وشاغلهم جميعا تأمين وكفالة الاستمرار حتى تستقر التغيرات الجديدة وترسخ!

وهكذا فقد كان هناك تحفز عام ضد أي مقاومة أو معارضة في الداخل أو في المحيط الإقليمي (العربي) أو ما هو أوسع منه.

والذي جرى فعلا أن الرئيس «السادات» وجد نفسه أمام مجموعة من الرهانات في الخارج وفي الإقليم وفي الداخل ـ لم تحقق مأمولها ومطلوبها ـ ثم زاد على ذلك ما اكتشفه في زيارته الأخيرة لواشنطن (أبريل ١٩٨١) من أن الرئيس الأمريكي المُنتَخَب «رونالد ريجان» لا يعتبر نفسه مسئولا عن تعهدات سلفه «چيمي كارتر»، بمعنى أن «ريجان» ليس مهتما بذلك «الرهان» الذي وضعه الرئيس «السادات» على مائدة كامب داڤيد ـ بقصد مساعدة «كارتر» انتخابيا، على وعد بأن يرد له الجميل إذا نجح، فيباشر بالضغط على إسرائيل كي «تتهاود» و«تلين»، ومن ثم تصبح التنازلات متوازية. لكن رهانات «كامب داڤيد» ضاعت كلها واحدا بعد الآخر:

○ من ناحية خسر «كارتر» ـ ونجح المرشح الجمهوري (القادم من مدرسة السينما في هوليوود)، ودخل إلى المكتب البيضاوي في البيت الأبيض فعلا على مقعد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (يناير ١٩٧٧)، في حين خسر «كارتر» ولم يعد في مقدوره أن يرد للسادات جميله (على فرض أن تلك كانت نيته).

○ ومن ناحية ثانية خسر «إسحاق رابين» الذي كان الرئيس «السادات» قد راهن على نجاحه في الانتخابات الإسرائيلية (مارس ١٩٧٧)!

وقد أدرك الرئيس «السادات» في الإسكندرية (يولية ١٩٧٧) وبعد أول لقاء بينه وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد «مناحم بيجين» ـ أنه لن يحصل منه على شيء، والغريب أن الاستنتاج الوحيد الذي توصل إليه هو أن «قبضة من حديد» أصبحت لازمة لقمع المعارضة المتزايدة «لمبادرة السلام» أو مغامرة النزول على سطح القمر (في القدس) كما شاع التعبير أيامها!

○ ومن ناحية ثالثة فإن العالم العربي على اتساعه تصاعد شعوره بالإحباط موجة عاتية تطغي على ما بقى من نور وعطر نصر أكتوبر الذي كان بالفعل ملكية مشاعة للجميع.

وفي داخل مصر ذاتها كان الشعور بالمرارة قاسيا منذ قسوة التعامل مع مظاهرات يومي ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ والتي كانت آخر وقفة للطبقة المتوسطة التقليدية في مصر.

وأخيرا حلت الكارثة الكبرى حين تدافعت الحوادث من اعتقالات سبتمبر ١٩٨١، إلى اغتيالات ٦ أكتوبر ١٩٨١.

□ □ □

وفي لحظة مشحونة بالخطر على مصر فإن دواعي السلامة الوطنية تخطت غيرها من الاعتبارات، ولعلها استنفرت وعي كل الناس كي يحيطوا بالرئيس الجديد حتى تمر الأزمة، وكذلك أمكن تفادي الفتنة والفوضى.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك اعتبار أن القوات الإسرائيلية مازالت في أطراف سيناء وانسحابها مقرر بمقتضى الاتفاقيات بعد ستة شهور ـ أي في أبريل سنة ١٩٨٢، وكانت دعوى النظام أن اسكتوا جميعا حتى لا تتخذ إسرائيل من أي «شوشرة» في الداخل حجة لتأخير الانسحاب، وقَبِلَ الجميع دون مناقشة مراعاة اعتبارات عُليا لها الأسبقية على أي اجتهاد.

وكانت تلك «بداية رهان» على «حسني مبارك».

وفي تلك الظروف المفعمة بالاحتمالات التقيت مع آخرين غيري بالرئيس الجديد لأول مرة منقولين إلى قصره من غياهب السجن، خارجين من لقائه إلى متسع الحياة، ثم كان أنه تفضل بدعوتي للقائه وحدنا بعد أيام، ثم مضى عام حتى كتبت هذه المجموعة من المقالات لمجلة المصور بطلب رقيق من رئيس تحريرها ذلك الوقت، وكانت كتابتها في أكتوبر ١٩٨٢، وها هي تُنشر ٢٠٠٨ ـ وهذا أولها.

من ١٩٨٢ وحتى ٢٠٠٨

الرسالة الأولى

خطاب مفتوح إلى الرئيس «حسني مبارك»

نوفمبر ١٩٨٢

سيادة الرئيس

لقد مر عام كامل على ذلك اليوم الذي تفضلتم وأمرتم فيه بالإفراج عن الدفعة الأولى من المعتقلين الذين ازدحمت بهم السجون، ضمن إجراءات تلك العملية الغريبة في تاريخ مصر الحديث، والتي تطوع البعض ـ سامحهم الله ـ وأطلقوا عليها وصف «ثورة ٥ سبتمبر ١٩٨١»!

كان لي الشرف أن أكون واحدا من المعتقلين في هذه العملية.

وكان لي الحظ أن أكون واحدا من أفراد الدفعة الأولى بين المُفرج عنهم.

ورأيتم يا سيادة الرئيس ـ وكان صوابا ما رأيتم ـ أن يكون الإفراج عملا سياسيا وليس تصرفا إداريا ـ لتكون منه إشارة وبشارة. وهكذا فإن الذين أُخذوا من بيوتهم بعنف السلطة عند منتصف ليل ٣ سبتمبر ١٩٨١ ـ أُفرج عنهم بلطف نفس السلطة في عز الظهر يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٨١، ومن مكتب رئيس الجمهورية، بعد لقاء كريم معه.

وفهمت مصر كلها معنى الإشارة ووافقت، وهدأت خواطرها بالبشارة وانتظرت.

□ □ □

وأتذكر ـ يا سيادة الرئيس ـ أنني حين خرجت من مكتبكم مع بقية زملاء وأصدقاء تلك التجربة المثيرة ـ وجدت ممثلي الصحافة العالمية المكلفين بمتابعة أحداث مصر يحيطون بي ويركزون عليَّ، ولعل اهتمامهم كان تعصبا من أبناء المهنة الواحدة لبعضهم، أو انعكاسا لعطف واسع مبعثه أن عمل أي كاتب ـ جزء من شواغل قرائه.

وأتذكر أنني سُئِلْت تلك اللحظة ـ وكانت الحوادث مازالت ساخنة والمشاعر التي أثارتها جيَّاشة ـ عن رأيي فيما جرى وسوف يجري.

ورويت للسائلين جزءا مما سمعناه منكم قائلا:

«إن الرئيس تحدث إلينا بأمانة عن أولوياته: قضية الأمن ـ وقضية العلاقات مع العالم العربي ـ وقضية مفاوضاته مع إسرائيل من أجل إتمام الانسحاب من سيناء.

وكان الرئيس واضحا في تحديد أولوياته، صريحا في عرضه للمشاكل التي يواجهها في كل واحدة من تلك القضايا.

ولقد طلب ما يريده في النهاية قائلا:

ـ «أريد فتح صفحة جديدة في تاريخ مصر».

ـ «أريد حوارا مفتوحا مع كل القوى الوطنية».

ـ «أعطوني وقتا كافيا حتى أفكر في خياراتي».

وقد أجبناه جميعا ـ وكنت بينهم ـ بنعم».

وسألوني:

ـ «وهل عرض عليك شيئا؟».

وأجبت:

ـ «لم يعرض شيئا، وأريد أن أقول لكم ـ هذه اللحظة وعلى الفور ـ إنني لست طرفا في لعبة السياسة المصرية، ولا طرفا في لعبة الصحافة المصرية، وليس هذا

موقفا جديدا، وإنما هو موقف قديم اتخذته منذ سنة ١٩٧٥، حين عرض عليَّ الرئيس «السادات» ـ يرحمه الله ـ عدة مناصب في الدولة ـ بينها منصب نائب للوزراء أو منصب مستشاره للأمن القومي ـ إلى جانب عدة مناصب في الصحافة ـ بينها العودة إلى الأهرام ـ شريطة أن «ألتزم». وكان ردي هو الاعتذار عن مناصب الدولة لأنها خارج مهنتي، وقد قبلت بمنصب الوزير مرة واحدة ولمدة محددة في ظرف استثنائي، وأما عن الصحافة فقد كان ردي أنني لا أستطيع الالتزام إلا بما أقتنع به، ولم أغير رأيي من يومها، وحتى اليوم.

وفي كل الأحوال فإن الرئيس لم يعرض عليَّ شيئا، ثم إنني ـ من جانبي ـ لست على استعداد لشيء».

وسألوني أيضا:

ـ «وما الذي تنوي عمله؟».

وأجبت:

ـ «سوف أواصل ما كنت أفعله قبل السجن، أعيش في مصر وليس خارجها، وأكتب وأنشر كتبي في العالم (حتى وإن لم تنشر في وطني!)، وعندما كنت في السجن فقد خطرت لي فكرة كتاب جديد اخترت عنوانه فعلا داخل الزنزانة وهو: «خريف الغضب»، وفيما عدا ذلك فإنني بالطبع لا أنوي مقاطعة الشأن العام، وأؤثر أن أتخذ لنفسي موضع وموقع المراقب المهتم، وهذا كل شيء».

وسألوني أخيرا:

ـ «ألم تتحدث برأي أثناء اجتماعكم بالرئيس؟».

وأجبت:

ـ «لقد اتفقنا ونحن في الطريق من السجن إلى قصر الرئاسة أن يتحدث عنّا واحد منّا فقط، ووقع اختيارنا على الأستاذ «فؤاد سراج الدين»، باعتباره الأكبر سنا والأسبق عهدا بالعمل السياسي، وبالفعل فإنه هو الذي تولى الرد بالنيابة عنا فيما سمعناه من الرئيس».

وصحيح أن الرئيس تفضل في لحظة فنظر إليَّ وبادرت القول:

«إن مجرد حدوث هذا الاجتماع ـ وفي هذا المكان ـ أهم من أي كلام يُقال».

ولم أزد.

ثم أضفت من عندي للسائلين:

ـ «أنني أحسست بإخلاصه فيما قال، وأنني أؤيده فيما طلب منّا».

....

....

وأتاحت لي الظروف بعد ذلك ـ يا سيادة الرئيس ـ أن أسافر إلى لندن لعمل يتصل بنشر كتابي الذي جاءتني فكرته في السجن، ووجدت عنوانه في الزنزانة «خريف الغضب». وفي لندن فتحت لي صحف الغرب وصحف العرب مساحاتها كما أشاء، وكنت أشعر أن ذلك دينا في عنقي أؤديه إلى الذين وقفوا بجواري وحملوا قضيتي أثناء غيابي الإجباري عن الساحة. وتحدثت، وفي كل ما قلت هناك لم أخرج عن حدود ما سبق أن قلت هنا ـ وإن كنت توسعت ـ إلى حد ما ـ في التفاصيل. وحين عُدت من لندن وجدت حملة عليَّ بسبب بعض ما قلت وبعض ما لم أقل، واكتفيت برسالة توضيح بعثت بها إلى «المصور».

قلت كلمتي ومشيت!

□ □ □

وانقضى عام كامل ـ يا سيادة الرئيس.

لم أتخل عن صمت فرضته على نفسي ـ ولم أتخل في نفس الوقت عن اهتمام بالشأن العام يفرضه عليَّ الواجب أولا كمواطن، وثانيا ـ بعدها ـ كمواطن أتاحت له الظروف لسنوات طويلة أن يكون في صميم العمل الوطني والقومي، وبالقرب من القمة التي يصنع عندها القرار.

وكذلك تفرغت بالكامل لكتابي الجديد، وكنت أرفع رأسي بين فترة وأخرى مما

أنا منكبّ عليه، ثم أتلفت على المسرح حولي وأتابع ما يدور في الوسط وفي الأطراف ووراء الكواليس وحتى وراء الحدود، ثم أصغي إلى الأصوات، وأتتبع الإشارات والإيماءات، والأضواء والألوان ـ أحاول أن أتأمل وأفهم وأستوعب...!

كانت الأحداث تسابق بعضها وأنا ساكت منتظر، وكانت المواقف تتغير وأنا ملتزم بمكاني وشاغلي.

كان تأييدي لكم هو آخر ما قلته قبل الصمت، وآخر ما وقفت عليه عندما آثرت السكوت.

وظل ذلك محسوبا عليَّ وأنا قابل ومقتنع، ومازلت قابلا ومقتنعا حتى هذه اللحظة، ومن هنا ـ بالقطع ـ دواعي هذا الخطاب الذي أوجهه الآن مفتوحا إليكم.

□ □ □

سيادة الرئيس

سؤالان لابد من الإجابة عليهما ـ أولا ـ دفعا لأي تأويل أو ظن.

أولهما: لماذا اتخذت لنفسي موقف الصمت والانتظار عاما كاملا؟

والثاني: لماذا أيدتك ولازلت أؤيدك حتى هذه اللحظة؟

إذا أذنتم لي ـ يا سيادة الرئيس ـ أن أحاول جوابا عن السؤال الأول، فإني سوف أختار أسلوبا يخرج عن المألوف، باستعمال النفي وصولًا إلى التأكيد، أي أنني سوف أركز على ما لم يكن من أسبابي كي تظهر دواعيَّ إلى اتخاذ موقف الصمت:

١ ـ لم يكن من أسبابي للصمت أنكم تفضلتم بالإفراج عني، والحقيقة ـ وبدون تجاوز ـ أنني لا أعتبر ذلك دينا عليَّ لكم، فقرار الإفراج لم يختصني وحدي وإنما شمل الجميع غيري. ولم يكن عفوا خاصا وإنما كان قرار سياسة عامة لها مقتضياتها التي تتعدى رغبات الأطراف.

ولكي أكون صريحا إلى أبعد مدى، فإن هذا القرار لم يستفد به طرف واحد من أطراف العلاقة فيه، وإنما استفاد الطرفان.

صحيح أن القرار أعاد للمُفْرَج عنهم حقهم فيما فرض عليهم ـ لكنه من الصحيح أيضا أن نفس القرار أعاد لسلطة الحكم نصيبا من شرعية ضيَّعتها بسلسلة من السياسات والإجراءات، آخرها مأساة «ثورة ٥ سبتمبر».

إن شرعية النظم التي تعيش في ظلها معظم دول العالم الثالث لا تحققها ـ يا سيادة الرئيس ـ نتائج الاستفتاءات، لأن نتائج الاستفتاءات ـ على افتراض صدقها ـ هي في الواقع شهادة صلاحية بدخول امتحان. ويجيء امتحان أي نظام بما يستطيع تحقيقه من منجزات تستحق القبول العام، وعندها تتبدى شرعية النظم.

وفي العالم الثالث عادة ـ وحيث لا مؤسسات بسبب تعثر نمو القوى الاجتماعية التي هي البناء التحتي لقيام المؤسسات ـ فإن رجلا واحدا ـ في الغالب ولسوء الحظ ـ يملك سلطة القرار، وهذا الرجل الواحد يجيء أحيانا بزلزال ثورة أو حادثة، أو بذهاب رجل سبقه.

على أن الوصول إلى قمة السلطة ليس شرطا كافيا للشرعية، وإنما لابد لهذه السلطة أن تستجيب لحركة التاريخ، وتكون منجزاتها العملية بهذه الاستجابة أساس شرعيتها، مع ملاحظة أن شرعية رجل واحد ليست قابلة للإرث بواسطة رجل يليه على كرسي الحكم. وهنا يصبح على كل رجل جديد ـ وحتى تنمو القوى الاجتماعية في الوطن وتفتح طرقا طبيعية، دستورية وقانونية للتطور والتقدم ـ أن يقدم الرجل الجديد موضوع ـ وليس مجرد شكل ـ شرعيته، وأن يؤكد هذه الشرعية بسياساته هو وليس بسياسات سواه.

أقصد أن أقول ـ يا سيادة الرئيس ـ أن قراركم بالإفراج عن المعتقلين كان واحدا من أسباب الموضوع في التقديم لشرعية حكمكم وتأكيد هذه الشرعية، مع أننا ـ الذي أفرج عنهم ـ استفدنا منه شخصيا.

أي أن العلاقة بين الأطراف متكافئة: لا ديون لأحد على أحد، ولا كمبيالات، ولا شيكات بغير رصيد على طريقة هذه الأيام!

٢ ـ لم يكن من أسبابي للصمت أيضا أنكم الآن في الحكم وفي موضع القرار.

ولقد سمعتكم بنفسي تقولون إنكم «لم تفكروا في رياسة الجمهورية ولم تسعوا إليها»، وأعرف أكثر من غيري أنه الصدق والحق. فلقد فرضت الظروف عليكم تبعات المنصب ومسئولياته في أوقات يعلم الله فيه هموم الرئاسة وأثقالها. ومن ناحية أخرى ـ ودون أن أتجاوز حدي أو قدري ـ فأنا واحد من ناس ليس لديهم ما يطلبوه من حاكم.

ولقد كنت أقول ـ ولازلت ـ ومرة أخرى دون تجاوز ـ أن أي حاكم في مصر يملك في شأني قرارا واحدا هو اعتقالي إذا شاء، لكنه لن تكون لديه ـ عدلا ـ مبررات لمثل هذا القرار، فأنا لم أخرج دقيقة واحدة في ممارستي لعملي العام عن حدود مهنة الصحفي دون خطوة واحدة بالزيادة، أو خطوة واحدة بالنقصان (فيما أتمنى!).

ثم إنني ـ وقد أثبتت الظروف عمليا ـ لا أريد أن أكون ضمن طراز معين من الصحفيين.

لا أريد أن أكون ضمن هؤلاء الذين تنحني هاماتهم أمام الحكام في قصورهم، وترتفع هاماتهم أمام الحكام في قبورهم!

٣ ـ لم يكن من أسبابي للصمت ـ كذلك ـ أنني أصبحت أخاف بعد أن دخلت السجن لأول مرة في حياتي، فقد كنت أدرك منذ بداية اشتغالي بالمهنة أن السجن ـ وربما أسوأ ـ قدر يتربص بأي صاحب رأي في العالم الثالث. فصاحب الرأي في بلدان هذا العالم وحيد في مواجهة السلطة، وليس هناك من يجيره: لا قبيلة ولا مدينة ـ ولا أمير ولا خفير ـ ولا حدود أو سدود ـ أي أنه بدون كافة أنواع الحمايات التي كانت توفرها حتى عصور البداوة والإقطاع في الماضي، أو عصور الدستور والقانون حيث تهيأت الظروف ـ فعلا لا مجرد قول ـ لسيادتهما.

وفي خلافي مع الرئيس «السادات» بسبب اتفاق فك الاشتباك الأول، ثم تصاعد هذا الخلاف بعد فك الاشتباك الثاني، ثم وصول هذا الخلاف إلى الذروة بعد مبادرة القدس ـ فإن احتمال الاعتقال كان واردا باستمرار، ونُصِحْت عشرات المرات أن أترك مصر وأعيش خارجها ولو لبعض الوقت، ولكني شكرت للناصحين حرصهم وبقيت في مصر حتى أغلقت عليَّ بوابات السجن.

ولم أخف من السجن وكان بالنسبة لي عالما غامضا، وربما قلت الآن إن التجربة عرفتني بهذا العالم الغامض وأجوائه الموحشة، وفي كل الأحوال فلقد اعتقدت دائما أن هناك ترفا واحدا ووحيدا لا يستطيع أي صاحب رأي أن يسمح به لنفسه، وهو ترف الخوف.

وهكذا فإن داعي الخوف ـ على فرض أن هناك ما يدعو إليه ـ لم يكن من أسبابي للصمت.

٤ ـ وربما سمحت لنفسي أن أضيف سببا آخر من دواعي الصمت.

لقد كنت طرفا في صدام طويل وعنيف مع الرئيس «السادات». وكانت جبهة هذا الصدام واسعة تمتد إلى خياراته الداخلية والعربية والدولية بعد حرب أكتوبر، ولقد قلت رأيي فيها جميعا، وفي حضوره، وأمام سلطته.

وقد انتهى هذا الصدام بوضعي في السجن، ثم ـ لسوء الحظ ـ باغتياله.

وتصورت أنني أحتاج إلى استعادة كل ما حدث ومراجعته.

ثم تصورت أن القفز من الأبواب الواسعة التي تفتحت للكلام قد يبدو تزيدا يستحسن تجنبه.

وتصورت أيضا أن كلاما كثيرا أقوله بعد الخروج من السجن قد يؤخذ مشوبا بمظنة تحامل، أو شهوة لتصفية للحسابات!

ومن ناحية أخرى فقد كنت واثقا أن مر الأيام والحوادث سوف يضع كل شيء وكل رجل أمام امتحان الحقيقة، وساعتها يكون الكلم في موضعه وبمنأى عن الظنون والشهوات.

....

....

ولقد لفت صمتي أنظار كثيرين، وتكرر على سمعي سؤالهم عن بواعثه، وشاء بعضهم ـ بحسن نية ـ أن يجد تفسيرا يرضيه، فسألوني:

ـ هل يمكن أن يكون هذا الصمت في حد ذاته إعلان موقف؟

وكان ردي أنني ـ بالطبيعة وبالمهنة ـ لا أستطيع إعلان موقف بأسلوب الصمت، لأن «الكلمة» ببساطة هي حياتي وعملي، وأنا أحاول أن أقولها موضوعية قدر ما أستطيع، وأحاول أيضا أن أقولها بأسلوب لا يفتعل الحماسة ولا ينازل طواحين الهواء، عارفا على أي حال أن كل كلمة تحترم قارئها أو سامعها ـ لها إمكانية تأثير.

وإذن فإن الصمت لم يكن موقفا أعلنه ـ أو أخفيه ـ أيا كانت الظروف!

□ □ □

لقد شرحت أمامكم سيادة الرئيس ما لم يكن بين أسبابي لاتخاذ موقف الصمت، ولعله من المناسب الآن ـ منطقيا ـ أن أحاول الرد على السؤال الثاني الذي طرحته من قبل وهو: «لماذا أيدتك، وتركت هذا التأييد قائما ـ صراحة وضمنا ـ حتى هذه اللحظة؟».

أستأذنكم مرة أخرى في شرح أسبابي، وأكثر من ذلك ـ هذه المرة ـ أرجوكم ـ أن تفسحوا لي صدركم وصبركم، لأني أريد وضع بعض النقط على بعض الحروف حتى لا يكون هناك التباس تتشابك وتختلط به الأمور.

١ ـ إنني ـ يا سيادة الرئيس ـ تابعت سجلكم في الخدمة العامة بأقرب مما يخطر لكثيرين.

وأقول ـ والله شاهد ـ كما أن هناك شهودا من البشر أحياء ـ أني كنت موجودا في مكتب «جمال عبد الناصر» حينما وقع الاختيار عليكم لرئاسة أركان حرب سلاح الطيران في الأوقات العصيبة من حرب الاستنزاف والاستعداد بعدها لعبور قناة السويس بالقوة المسلحة طبقا لخطة «جرانيت (١)».

ولقد رأيت بنفسي وسمعت ـ كصديق مقرَّب ـ كيف استقر رأي «جمال عبد الناصر» عليكم لهذه المهمة في تلك الأوقات، وكان ذلك بناءً على ما ورد في التقرير السري بملف خدمتكم بأوصاف: «وطني ـ كفء ـ لديه ملكة القيادة».

ثم كان لي بعد ذلك شرف الاشتراك في مناقشة الخطة العامة للعمليات، فقد شاءت المصادفات أن أكون وزيرا للإرشاد القومي وقتها، وأن أكون ـ بهذه الصفة ـ عضوا في مجلس الأمن القومي، وكان «جمال عبد الناصر» يناقش مع هذا المجلس مجتمعا، ومع بعض أعضائه فرادى ـ كثيرا من مشاكله وشواغله. وفوق ذلك فقد كانت لدينا في الأهرام ـ تلك الأيام الخوالى ـ وحدة عسكرية ضمن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ضمت صفوة من خيرة العسكريين المصريين، وكانت هذه الوحدة التي رأسها اللواء «حسن البدري» الذي كان مؤرخا رسميا للجيش المصري ـ وكما هو الحال في مثيلاتها في أي بلد يُقَدِّر العلم ـ طرفا محاورا في المناقشات الدائرة حول الخطوط الرئيسية لاحتمالات العمل المسلح وإمكانياته.

وكان دور الطيران ـ بالطبع ـ نقطة مهمة في المناقشات الرسمية وغير الرسمية التي امتدت وتشعبت شهورا طويلة وسنوات.

وعندما جاءت لحظة الحق بمعارك أكتوبر، فإنني رُحت أتابع في الواقع كل ما كنا نتحدث عنه بالتصور، وقد وُضع للاختبار تحت لهب النار.

وربما تذكرون ـ يا سيادة الرئيس ـ أنني أثناء تلك المعارك كتبت مقالا رويت فيه طرفا من حوار دار بينكم وبين طيار إسرائيلي أسير سقطت طائرته، وأنتم هناك في قاعدة المنصورة تراقبون وقائع غارة جوية.

وجاءوا بالطيار الأسير أمامكم، وكانت لكم ملاحظات على الطريقة التي تصرف بها إزاء الدفاعات الجوية المصرية، وقلتم له:

ـ ماذا جرى لكم هذه المرة، أنكم تغيرتم؟

ورد الطيار الإسرائيلي عليكم:

ـ نحن لم نتغير يا سيدي، ولكنكم أنتم الذين تغيرتم!

كان الرئيس «السادات» نفسه هو الذي نقل إليَّ الواقعة، وكان هو الذي نقل إليَّ

فيما بعد دهشتكم للطريقة التي وصل بها هذا الحوار إليَّ وبهذه السرعة، فنشرته ضمن مقالي الأسبوعي.

تذكرون ذلك ـ يا سيادة الرئيس ـ وأنا أيضا أذكره.

أذكره لكي أدلل فقط على أنني كنت أتابع عن كثب سجل «وطني ـ كفء ـ لديه ملكة القيادة».

....

....

٢ ـ إن التاريخ كان كريما معي ـ يا سيادة الرئيس ـ عندما أتاح لي فرصا كثيرة رأيت فيها لمحات من وقائعه وهي لا تزال بعد في مرحلة الخلق الأولى.

ومن هذه الوقائع على سبيل المثال، واقعة اختياركم لمنصب نائب رئيس الجمهورية.

تذكرون ـ يا سيادة الرئيس ـ أنني كنت قريبا من الرئيس «السادات» حتى اختلفنا بسبب فك الاشتباك الأول، فافترقنا وحلت بيننا قطيعة، تفضل هو وأنهاها بعد سبعة أشهر ـ أي في أكتوبر ١٩٧٤. وعُدت قريبا منه حتى وقع فك الارتباط الثاني في صيف ١٩٧٥، فكان فراقنا شبه النهائي!

وبالتالي فإنني كنت هناك ـ يا سيادة الرئيس ـ خلال تلك الشهور الحاسمة من ربيع سنة ١٩٧٥.

كنت هناك في الداخل شاهدا على عملية صنع القرار.

ولو أذنتم لي ـ يا سيادة الرئيس ـ فإني أريد أن أروي لكم طرفا من وقائع تلك الأيام، ولعلي أتجاسر ـ دون تجاوز ـ فأقول إن بعضه قد يكون جديدا عليكم، لكنني قبل أن أرويه أريد أن أقول لكم بإخلاص عبارة تبدو سابقة لموضعها، وأظن أن مغزاها الحقيقي لا يتضح بكامل أبعاده إلا في الختام، وليس في السبق والتقديم، وهذه العبارة هي:

«سيادة الرئيس، إنك لست مدينا لأحد، لقد أرادوك لهم، ولكن المقادير أرادتك لنا، وهكذا يجب أن تكون دائما».

وإذا بدت لكم هذه العبارة في هذا الموضع من الحديث لغزا، فلعلي أطمح أن يتسع صبركم وصدركم لصفحة من تاريخ مصر وثيقة الصلة بكم أعرض عليكم تفاصيلها.

□ □ □

في بداية سنة ١٩٧٥ كان الرئيس «السادات» يرى بوادر أزمة تتجمع سحبها من حول نظامه.

كانت إسرائيل تعاند معه بعد فك الارتباط الأول وتلح عليه لتنفيذ تعهدات قطعها على نفسه أثناء المحادثات السرية لفك الاشتباك الأول، ولم يكن هو بعد مستعدا للتنفيذ (وهذه حكاية سوف تكشف الأيام كثيرا من خباياها، وإن لم يكن هذا هو الوقت المناسب لها الآن).

وكان الرئيس «السادات» أيضا يواجه موقفا صعبا في العالم العربي، لأن توقيعه منفردا على فك اشتباك للقوات على الجبهة المصرية وحدها، أثار من حول تصرفاته شكوكا راح جاهدا يحاول إسكاتها. وزاد الموقف العربي تعقيدا لأن «هنري كيسنجر» لم يقترب من الجبهة الأردنية بتحرك من أي نوع، ثم إن العقد استحكمت حين وافق مؤتمر القمة في الرباط ـ أكتوبر ١٩٧٤ ـ على اعتبار منظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني.

وفي داخل مصر فقد بدأ شعور بالتململ يطفو على السطح، تعبيرا عما كان يدور في الأعماق.

كانت الحرب قد جاءت وانتهت، وحل فض الاشتباك الأول وتم توقيعه، وزار الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» مصر، فلقي فيها استقبال أبطال، وعاد إلى أمريكا ليخرج مطرودا من البيت الأبيض، وبدأت سياسة الانفتاح ونشطت، لكن الآمال التي تعلقت بهذا كله على مستوى المواطن المصري لم تتحقق، بل على العكس فقد بدا أن ظروف الحياة تزداد صعوبة يوما بعد يوم.

وحدثت اضطرابات واعتصامات في المصانع، ثم خرجت مظاهرات إلى الشوارع كان بعضها نذيرا، كما أن بعضها بدا غريبا، ومن ذلك أن إحدى المظاهرات مثلا كانت موجهة إلى رئيس الوزراء في ذلك الوقت ـ الدكتور «عبد العزيز حجازي» ـ وكان الهتاف الذي رددته هو «حكم النازي ولا حكم حجازي»، وكان التشبيه ملفتا للنظر، فلم يكن منطوقه مما يخطر تلقائيا على بال متظاهر مصري عادي. وبدأ رئيس الوزراء ـ وله الحق ـ يشك أن هناك من يوجِّه هذه المظاهرات لغرض لديه وهدف.

وكان الواضح أن النظام يواجه حالة شبه انكشاف من خارجه، كما أنه يواجه شبه انشقاق من داخله!

....

....

وكان الرئيس «السادات» يتابع هذا كله بمهاراته الخاصة التي اكتسبها من تجربته الذاتية، وكانت له ـ يرحمه الله ـ طريقة تفرد بها في حساب الأمور وتقديرها والتصرف حيالها!

وقابلته في استراحة القناطر يوم الثلاثاء ٢٥ فبراير (١٩٧٥)، وكان قد فرغ لتوه من اجتماع مع رئيس وزرائه الدكتور «عبد العزيز حجازي» الذي كان عائدا من زيارة رسمية للندن، ووجدت الرئيس «السادات» في حالة «ضيق شديد» (هكذا سجلت يومها في أوراقي).

وقادنا الحديث إلى الظروف الداخلية، وتكلم هو وتكلمت، وكان بين ما قاله:

«هناك من يتآمرون على النظام، هناك مؤامرة واسعة».

واستطرد الرئيس «السادات» قائلا:

«إنني استدعيت «سيد مرعي» (رئيس مجلس الشعب وقتها ـ قابله يوم ١٨ فبراير)، وكان «سيد» متخوفا (هناك مجموعة في مجلس الشعب «انفلت عيارها»).

واستدعيت بعده «ممدوح سالم» (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتها ـ قابله يوم ١٩ فبراير)، و«ممدوح» يرى أن الحالة سيئة لأن الوزارة لا تعمل شيئا».

واليوم قابلت «حجازي» (رئيس الوزراء ـ المقابلة يوم ٢٥ فبراير)، و«حجازي» يقول «إن الوزارة تعمل، ولكن هناك من يضعون العراقيل أمامها».

وعندما جاء دوري للكلام اقترحت على الرئيس «السادات» أن يعقد اجتماعات لكل أركان النظام، ويناقش معهم «على المائدة» أسباب الأزمة، ويحاول التعرف على الحقائق في حضورهم جميعا بدلا من مقابلة كل طرف على حدة. فمقابلة كل طرف على حدة لا تسفر إلا عن شكوى، وأما اجتماع الكل «حول مائدة» فهو مناقشة يؤدي حوارها ـ ربما ـ إلى حلول، أو على الأقل إلى حقائق بدلا من الشكاوى.

....

....

وأخذ الرئيس ـ مشكورا ـ باقتراحي، ودعا الكل إلى اجتماع صباح يوم السبت أول مارس ١٩٧٥ ـ ثم دعاني إلى لقائه مساء نفس اليوم في استراحة القناطر (ونقلا عن أوراقي) بادرني بقوله:

- «ياه يا محمد»، لقد كنت جالسا على بركان وأنا لا أشعر! ـ واليوم فجرت الموقف، وفوجئت بهم جميعا «تركبهم» العقد، إن «حجازي» «شبط» في «ممدوح»، وكانت «حوسة»!

وراح يروي لي بعد ذلك تفاصيل الاجتماع، ثم قال:

«إن «حجازي» يؤكد أن الموقف (الاقتصادي) طيب، وقد ذكر أنه سوف يكتب تقريرا عن الصورة العامة بتفاصيلها، ويقدمه لي في ظرف أسبوعين، وقد أجلنا استكمال المناقشة حتى يعد تقريره».

وبعد خمسة عشر يوما بالضبط أنجز الدكتور «عبد العزيز حجازي» ما وعد، فسافر إلى أسوان (وكان الرئيس «السادات» قد ذهب إليها لاستكمال مفاوضاته مع «كيسنجر» بهدف الوصول إلى اتفاق ثانٍ لفض الاشتباك على الجبهة المصرية)،

وهناك قدم الدكتور «عبد العزيز حجازي» تقريره المنتظر إلى رئيس الجمهورية (كان لقاؤهما يوم ١٥ مارس).

وفي يوم ١٩ مارس استدعاني الرئيس «السادات» إلى أسوان ولقيته في الساعة الحادية عشرة صباح يوم ٢٠ (مارس) في استراحته في أسوان، وكان مهموما، لأن محادثاته مع الإسرائيليين عن طريق «كيسنجر» تمر بمرحلة حرجة بسبب تعنُّت «جولدا» (مائير) حتى مع «كيسنجر».

ورُحت أطمئنه إلى أن احتمال فشل محادثاته مع «كيسنجر» ليس فيه ما يدعو إلى الأسى، وكان بين ما قلته له:

ـ «أنت أقوى بغير اتفاق، منك باتفاق سيئ».

وسألني:

ـ «وماذا نقول للناس، وقد وعدت مجلس الشعب بأن أتحدث إلى أعضائه عن نتائج المحادثات؟».

وقلت له على الفور:

ـ «لا تحمل لذلك همًّا، وإذا أردت فإنني على استعداد لكتابة خطابك أمام مجلس الشعب».

واتفقنا على معظم نقاط هذا الخطاب، ثم اختلفنا على نقطة واحدة وهي التردد بين فتح قناة السويس أو استمرار إغلاقها، وكان رأيي فتحها للملاحة لعدة أسباب شرحتها، بينما كان رأيه استمرار إغلاقها لأن «إخواننا» العرب قد يسيئون معنى فتحها الآن!

وقلت له: «إن فتحها مع فشل المحادثات، وبقرار مصري منفرد، خير ألف مرة من فتحها نتيجة لاتفاق يحمل ضمنا موافقة أطراف أخرى».

وانتقل فجأة إلى الموضوع الآخر ـ أي الشأن الداخلي، قائلا:

«حجازي» جاء إلى هنا وقدم لي تقريره، لم أقرأه، خذه أنت واقرأه، ثم قل لي أهم ما فيه».

(وأخذت تقرير الدكتور «حجازي» بمقدمته المكتوبة بخط يده، ولايزال ضمن أوراقي حتى هذه اللحظة، ولم يسألني عنه الرئيس «السادات» فيما بعد، رغم أنه من أهم وثائق تلك المرحلة).

ومرة ثالثة انتقل الرئيس «السادات» إلى موضوع آخر، وهو الاعتصامات التي قام بها العمال في مصانع المحلة الكبرى، وكان ظنه أن «الشيوعيين» وراء هذه العملية، وأن تنظيمها يحمل بصماتهم، وكان لي رأي مختلف شرحته له.

....

....

وعُدت إلى القاهرة يوم ٢١ مارس منشغلا بإعداد مشروع خطاب الرئيس أمام مجلس الشعب، واتصل بي الرئيس من أسوان يقول لي إن «كيسنجر» لن يعود إلى مصر، وذلك معناه فشل المحادثات. ثم سألني «عن المدى الذي وصلت إليه في إعداد خطابه». وقلت «إن الخطاب جاهز، وإنني كتبته على أساس إعادة فتح قناة السويس وليس على أساس استمرار إغلاقها، وأنني فكرت طويلا في الموضوع، وازددت اقتناعا برأيي، وسوف أشرح له وجهة نظري حين يجيء إلى القاهرة».

وفي اليوم التالي اتصل بي ليقول «إن عاصفة رملية هبَّت على أسوان وعاقت قيام طائرته».

وفي صباح ٢٤ مارس توجَّهْت إلى مقابلة الرئيس «السادات» في استراحة القناطر التي قصد إليها مباشرة بعد عودته من أسوان، وتناقشنا طويلا في كل الأوضاع.

وفي مساء ٢٥ مارس كنت معه مرة أخرى ضيف عشاء في استراحة القناطر أقرأ عليه ـ بحضور المهندس «سيد مرعي» ـ مشروعي الكامل لخطابه أمام مجلس الشعب. وكان لا يزال مترددا في اقتراح فتح قناة السويس، لكنه بدا مأخوذا باستعداده للسفر في اليوم التالي إلى الرياض لتقديم العزاء في وفاة الملك «فيصل» (الذي اغتاله أحد أبناء أخ له)، وتقديم التهنئة للملك «خالد» (الذي خلف «فيصل» على عرش السعودية). وغادرت استراحة القناطر بعد منتصف الليل مع المهندس «سيد مرعي»

الذي راح يسألني طوال الطريق إلى القاهرة عن سبب إصراري على فكرة فتح قناة السويس وتأثير ذلك ونتائجه، وقلت لسيد مرعي:

«عدا كل ما ذكرت أمامك وأمامه من أسباب فإني أشعر أن الرئيس يتعجل اتفاقا ثانيا لفك الارتباط مع إسرائيل، وحجته استعادة دخل بترول سيناء، لكنه بهذا الاقتراح الذي طرحته عليه يستطيع فتح القناة، والحصول على إيراداتها بقرار مصري مستقل ومنفرد، وهو بذلك يوفر لنفسه نصف مطالبه دون أن يوقع على ورقة أتمثلها أمامي بالغة السوء»!!

□ □ □

سيادة الرئيس

ترى أنني أطيل في رواية التفاصيل، لكني أريد أن تكون الصورة كلها أمامك بكل خباياها لكي تعرف ولكي يعرف الكافة «أنك لست مدينا لأحد، وأنهم أرادوك لهم ولكن المقادير أرادتك لنا، وهكذا يجب أن تكون دائما».

....

....

وأعود إلى ما كنت فيه ـ بإذنكم ـ وأعِذْ بأن أختصر.

عاد الرئيس «السادات» من الرياض.

وألقى خطابه في مجلس الشعب، آخذا بوجهة نظري في فتح قناة السويس.

لكن بوادر الأزمة في الداخل راحت تضغط عليه، وأحسست من مناقشات طويلة معه حول ما يجري، أن الصورة الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ وبالتالي السياسية ليست واضحة بالقدر الكافي، وأن تركيزه يبدو لي أكثر من اللازم على «مسألة الأمن».

ثم كان لقاء آخر بيننا يوم ٢ أبريل ١٩٧٥، وفي استراحة القناطر أيضا. وأثناء هذا اللقاء قلت له:

«إن النظام في اعتقادي يجتاز أزمة، وأعتقد أنه ـ شخصيا ـ مُطالَب بالتفكير فيها

بعمق. وبصراحة فأنا أظن أن النظام يواجه أزمة هوية، تتطلب منه أن يعيد تحديد القوى التي يمثلها بالضبط».

وسألني الرئيس «السادات»:

«ما الذي تقصده؟».

وقلت:

«إن أي نظام في الدنيا يمثل ويستند على قوى اجتماعية معينة، فما هي القوى التي يمثلها ويستند عليها هذا النظام الآن؟».

ومرة أخرى سألني:

«ماذا تقصد؟».

وقلت له:

«سوف أكون صريحا إلى أبعد حد وأسألك بدوري سؤالا محددا: لماذا أنت الآن «الرئيس» أنور السادات»؟.

واستطردت مواصلا السؤال «لو أن الأمور كانت طبيعية ـ وكان حظك في الترقية طيبا ـ لكنت الآن على أكثر تقدير «العميد» أو «اللواء» أنور السادات، لكنك اليوم رئيس الجمهورية، فما الذي يعنيه ذلك؟».

وأجبت عن سؤالي:

إنه يعني ببساطة أن تغييرا اجتماعيا كبيرا حدث بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وبمقتضى هذا التغيير سقط نظام كانت له قواعده الاجتماعية والسياسية، وقام بدلا منه نظام آخر يمثل ويستند إلى قوى اجتماعية تحمي شرعيته بدلا من حماية الاحتلال البريطاني، وذلك ما كنا نسميه تحالف قوى الشعب العامل: الفلاحون والعمال والرأسمالية الوطنية والمثقفون والجنود.

والسؤال الذي يجب أن نوجهه لأنفسنا الآن ـ خصوصا بعد سياسة الانفتاح ـ ملخصه «هل مازالت القاعدة الاجتماعية للنظام كما كانت، أم أنها تغيرت؟»، رأيي

أنها تغيرت. ولست بذلك أصدر حكما في الموضوع ولكني فقط أريد أن ألفت النظر إلى حدوث تغيير في التركيب الاجتماعي الذي كان النظام يعتمد ويستند عليه، وإذا سألتني رأيي فإن النظام يواجه بالدرجة الأولى أزمة هوية لأن تمثيله للقاعدة السابقة ـ الآن ـ موضع شك، ثم إنني لست واثقا أن التغييرات الطارئة جاءت للنظام بما يستطيع أن يستند ويعتمد عليه!».

وأضفت:

«ومع أن تلك تبدو قضية فلسفية، إلا أنني أعتبرها صميم الموضوع، لأن الهوية الاجتماعية لأي نظام هي جواز مروره إلى السلطة ومبرر بقائه فيها، لأننا لسنا مجتمعا ملكيا تستمد السلطة فيه شرعيتها من الحق الإلهي للحاكم.

وعليه فإنك إذا حددت من أنت؟ سهل عليك بعده أن تقرر ما الذي يتعين عليك أن تفعله».

....

....

كنا ساعة هذا الحديث ـ يا سيادة الرئيس ـ في استراحة القناطر كما سبق وقلت، وكنا نجلس تحت ظلال شجرة «الفيكس» العتيقة وسط حديقة الاستراحة، وكان هو ممددا على مقعد طويل («شيزلونج»)، وكنت جالسا على مقعد أمامه، وأقداح الشاي والقهوة تروح وتجيء كما هي العادة.

واعتدل في مقعده وراح يرد على ما قلته، وشدنا حوار طويل ليس الآن مجاله، لكنه توقف لحظة ثم قال:

«أنت تحدثت عن قوى الشعب العامل، وهذا التحالف الذي كانوا يتكلمون عنه بينها، فهل تريد أن تعرف رأيي في الموضوع؟ ـ وبدوره رد بنفسه على سؤاله.

الفلاحون في حالهم، والعمال لا يحركهم إلا الشيوعيون، والرأسمالية الوطنية سعيدة بسياسة الانفتاح، المشكلة كلها فيمن تسمونهم بالمثقفين، هؤلاء الأفندية الذين لا عمل لهم إلا إثارة المشاكل».

واستطرد:

«هذه المنشورات، من يطبعها ويوزعها؟ وهذه الإضرابات والاعتصامات، من يحركها وينظمها؟ وهذه الإشاعات، من ينشرها ويروج لها؟».

وفجأة قال:

«لكن هؤلاء جميعا «يا خيبتهم الثقيلة» نسوا مسألة هامة، نسوا القوة الخامسة فيما كانوا يسمونه «تحالف قوى الشعب».

تحدثوا عن الفلاحين والعمال والرأسمالية الوطنية والمثقفين، ثم نسوا الجنود.

«فليتفضل» هؤلاء جميعا ويواجهوا القوة الخامسة، وسوف نرى النتيجة».

وأبديت رأيا بشأن تلك القوة الخامسة باعتبارها جزءا من تركيبة الشعب.

وفي هذا الموضع من الحديث فقد انتابني إحساس غريب ـ يا سيادة الرئيس ـ إذ شعرت وكأن الرجل لم يكن يتحاور معي، وإنما كان يتحاور مع نفسه، أو كأن فكرة تطوف برأسه ـ وجدت ثغرة طفت منها دون قصد على سطح الكلمات.

....

....

يوم ٤ أبريل كنت عنده مرة أخرى لحديث متصل عن الموقف الداخلي، وكان في خطابه أمام مجلس الشعب (يوم ٢٩ مارس) الذي تحدث فيه عن قصة محادثاته مع «كيسنجر»، وقرر في سياقه إعادة فتح قناة السويس ـ قد أعلن أنه سوف يعود قريبا إلى المجلس بخطة لمواجهة مشاكل الداخل.

وشرحت له ما أتصوره حول بعض النقط التي يجب أن يتضمنها خطابه أمام مجلس الشعب بالنسبة للموقف الداخلي، وحددت ثلاث نقط:

• ضرورة أن يظهر أمام الناس أن الثورة ليست ثورتين، وأن العهد ليس عهدين، وأنه يستطيع أن يغير ما تقتضي الظروف تغييره مما كان ـ دون تناقض بين الأمس واليوم، لأن هناك قوى تحاول لصالحها ولأهدافها أن تفتعل معركة لا لزوم لها بينه وبين «جمال عبد الناصر».

• ضرورة أن يحدد أمام الناس أنه يريد مجتمعا للمنتجين وليس مجتمعا لأصحاب الملايين، وأن يشير إلى ما يجري من أعمال الفساد والإفساد.

• ضرورة أن يلمس أمام الناس مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار، الذي جعل من المستحيل على أي أسرة متوسطة الحال أن تعيش وتواجه أعباءها، وبالتالي إظهار عزمه على مواجهة هذه المشكلة.

ووافقني الرئيس «السادات» على ما اقترحت، وكانت له هذه الخاصية المدهشة، وهي «أن يترك من يشاء يقول ما يشاء ثم يتصرف هو كما يشاء»، وحتى لو ورد القول في النهاية على لسانه هو، فإنه لم يكن يعتبر القول ملزما.

وحين فرغت من عرض ما أردت ووافقني عليه، وجدته يطرح عليَّ سؤالا، أعترف أنني كنت بالإحساس أتوقعه، قال دون مقدمات:

- إنني أفكر في تغيير الوزارة، ما رأيك؟ ومن تقترح لرئاستها؟

وابتسمت، فقد درنا حول هذا الموضوع ضمنا دون أن نقترب منه صراحة.

وقلت له (مرة أخرى نقلا عما سجلت في أوراقي، فلست من أنصار الاعتماد على الذاكرة):

«إنك تعرف رأيي في قضية التغيير، وهو أن القضية ليست استبدال وجه بوجه غيره، دفعا للملل، وإنما القضية في نظري هي:

أولا: مطلوب يُراد تحقيقه.

وثانيا: رجل - أو رجال يقدرون على تحقيق هذا المطلوب.

ولذلك فإني دائما أرجوك تحديد ما تريد، وعلى أساسه تختار من يستطيع».

ورد عليَّ بقوله:

«إننا سوف ندخل في متاهات بهذا الشكل، وأن المسألة أبسط من ذلك، فـ «حجازي» لا يصلح للمرحلة القادمة».

واختصرت الطريق، فقلت له:

«أظنني أعرف، أنت تريد «ممدوح سالم» رئيسا للوزراء؟!».

وأصبحت الأوراق مكشوفة، وسألني:

«وما هو اعتراضك على «ممدوح»؟».

وقلت له:

«بالعكس، إنني لا أعرف الرجل عن قرب، وإن كان الذين عرفوه يشهدون له بما فيهم أنت، لكن المسألة أكبر، لأن كل الناس سوف يفهمون مجيء «ممدوح سالم» إلى رئاسة الوزارة على أنه ـ شئنا أو لم نشأ ـ إجراء أمن. ومهما كانت مزايا الرجل، فإن وظيفته الأصلية سوف تعطي وزارته أمام الناس طابعا لا يمكن إنكاره».

وراح يهز رأسه، وشعوري أنه اتخذ قراره، وقلت مستسلما:

«على أي حال ليكن، مادام ذلك ما تريد. وعلى أي حال فإن مجيء «ممدوح سالم» إلى رئاسة الوزارة ينهي ازدواجية في الحكم عانينا منها طويلا».

ورمقني بنظرة مشهورة له تحمل مزيجا من الاستنكار والاستفسار، وقلت:

«أقصد أنه منذ بدء رئاستك كان تفويضك الرسمي ـ باستمرار ـ لرجل، وكانت ثقتك الفعلية ـ باستمرار ـ في رجل آخر.

كان تفويضك الرسمي ـ مرة ـ للدكتور «محمود فوزي» ـ أول رئيس لوزرائك ـ وكانت ثقتك الفعلية في وزير داخليته «ممدوح سالم».

وبعد وزارة الدكتور «فوزي» ـ كان تفويضك الرسمي للدكتور «عزيز صدقي» رئيسا للوزراء، وكانت ثقتك الفعلية في نائبه ووزير داخليته «ممدوح سالم».

وبعد ذلك تركت منصب نائب رئيس الوزراء للدكتور «عبد القادر حاتم»، وكانت ثقتك الفعلية في النائب الثاني ووزير الداخلية «ممدوح سالم».

وأخيرا كان تفويضك الرسمي للدكتور «عبد العزيز حجازي» رئيسا للوزراء، وكانت ثقتك الفعلية مرة أخرى في نائبه ووزير داخليته «ممدوح سالم».

وكان ذلك يخلق حالة ازدواجية في السلطة تسببت في مشاكل وحساسيات.

والآن فإن تعيين «ممدوح سالم» رئيسا للوزراء يدمج تفويضك الرسمي وثقتك الفعلية في نفس الرجل الواحد، وبهذا تنتهي ازدواجية السلطة».

وابتسم ابتسامة عريضة وقال:

«براڤو» (كلمته بالحرف) «براڤو يا محمد»، «إنك فهمت ما كان في رأسي وما لم أقله لأحد». وأضاف «كأنك نفذت إلى الكمبيوتر الموجود هنا»، وأشار إلى مؤخرة رأسه.

وكنت واثقا أن أسبابنا مختلفة، ولم يكن هناك ما يدعو إلى جدل لا فائدة منه!

....

....

والتقينا ـ هو وأنا ـ مرة أخرى ـ يا سيادة الرئيس ـ وفي استراحة القناطر أيضا، وكان ذلك على الغداء يوم ٦ أبريل، وواصلنا الحديث في الشئون الداخلية، وخلال حوار متصل، توقف ثم انتقل إلى موضوع لم يكن متصلا بسياق ما كنا نتكلم فيه ـ قال:

«لدي فكرة خطرت لي منذ أيام، وأدرتها في رأسي كثيرا.

«الحاج حسين» ـ نص تعبيره، وكان يقصد السيد «حسين الشافعي» ـ لم يعد ينفعني، وقد جاء الوقت لكي «يمشي» (نص تعبيره أيضا)، رجال هذا الجيل (جيل ٢٣ يوليو)، كانوا جميعا عبئا على «جمال»، ولا أعرف كيف تحمَّلَهم، أنا الآن أريد أن أفسح المجال لجيل ٦ أكتوبر».

ونظر إليَّ ينتظر رد فعلي على ما قال، ولم أنبس بكلمة، واستطرد هو:

«لقد فكرت في تعيين نائب جديد للرئيس، وأريد واحدا من جيل القادة الذين حاربوا في ٦ أكتوبر، (وهنا عَدَّ على أصابعه أسماء القادة الخمسة الذين تصدروا معركة أكتوبر)».

ومرة أخرى لم أنبس بكلمة، بينما هو يتفرس ملامحي. ويشرح ويفصل لعدة دقائق رأيه في كل واحد من الخمسة، بما في ذلك مزاياه وخصائصه، ثم توقف لثوانٍ واستأنف ليقول:

ـ يكاد رأيي أن يستقر على «حسني مبارك».

وكنت أصغي إليه بجوارحي، وألقَى بورقته الأخيرة الرابحة، وهو يقول:

« «حسني» أفضلهم جميعا، ثم.. (وقفة أخرى واستطراد بعدها). «محمد»، لا تنس الدور الخاص للطيران، نحن مقبلون على أوقات صعبة، ومن يضمن الطيران يستطيع أن يسيطر على الجيش كله، ومن يستطع السيطرة على الجيش يستطع أن يواجه أي احتمالات في البلد».

وجاء دوري لأتكلم، وكان بين ما قلت «إنني أعرف رأي «جمال عبد الناصر» في «حسني مبارك»، كما أنني أعرف دور «حسني مبارك» في إعداد الطيران وقيادته في معارك أكتوبر، ولكني أخشى أنه بهذا التعيين يظلمه.

أمام الناس قد تبدو دلالات هذه التعيينات مدعاة لكلام كثير.

رئاسة «ممدوح سالم» للجهاز التنفيذي سوف تبدو «بولسة» للوزارة.

ونيابة «حسني مبارك» له سوف تبدو «عسكرة» للرياسة.

وذلك كله سوف يعطي انطباعا بأننا على وشك دخول «مرحلة قمع» أو «مرحلة ضبط وربط» في أحسن الأحوال، وليس ذلك في صالح المرحلة ذاتها».

(ومع ذلك فقد اقترحت ـ وأرجوك أن تغفر لي يا سيادة الرئيس ـ أن تتاح لك الفرصة قبل «نيابة الرئيس» لتتعرف على جهاز الدولة وعلى مشاكل الناس، ويكون ذلك عن طريق توليك عدة مناصب وزارية تضعك وجها لوجه أمام ظروف الحياة المدنية، وبعدها يكون دخولك إلى قمة السلطة السياسية خطوة طبيعية).

....

....

في يوم ١١ أبريل ـ كما تذكرون يا سيادة الرئيس ـ استقبلكم الرئيس «السادات»، وعرض عليكم منصب نائب الرئيس.

وفي يوم ١٤ أبريل صدر قراره بتعيين السيد «ممدوح سالم» رئيسا للوزراء.

وفي يوم ١٥ أبريل صدر القرار الجمهوري بتعيينكم نائبا لرئيس الجمهورية.

□ □ □

سيادة الرئيس

عفوك إذا بدا أنني أنتقل الآن بهذا الحديث نقلة بعيدة، قد تبدو غريبة أو مستغربة، عائدا اثني عشر عاما إلى الوراء، لأذكر وأستذكر أنني في النصف الثاني من نوفمبر والنصف الأول من ديسمبر ١٩٧٩ ـ ذهبت لدواعي عملي إلى طهران.

وأيامها كنت أكتب عن الثورة الإيرانية لمجموعة صحف «التيمس» البريطانية، وسألوني في «التيمس» ومعهم مجموعة الناشرين الدوليين الذين ينشرون كتبي، إذا كنت مستعدا لكتاب كامل عن هذه الثورة، ولم يكن ذلك ضمن جدول أعمالي في ذلك الوقت، فقد كنت فرغت من كتاب عن «العلاقات العربية السوفيتية»، صدر فعلا سنة ١٩٧٨. وكان برنامجي الطبيعي بعد ذلك أن أكتب عن «العلاقات العربية الأمريكية»، وبدا لي أن كتابا الآن عن الثورة الإيرانية يعترض السياق الطبيعي لعملي، لكن الثورة الإيرانية كان فيها ـ تلك الأيام ـ ما يستهويني، خصوصا بعد لقاءات مع الإمام «الخميني» في باريس، كتبت عنها في حينه مجموعة من المقالات (أربعة بالعدد). وكحل وسط فقد اقترحت على الناشرين أن يعطوني فرصة قبل أن أرد نهائيا على عرضهم، طارحا أنني سوف أتصل بـ«آية الله الخميني» في «قم» أسأل «إذا كانوا مستعدين لفتح الملفات والوثائق عن عصر الشاه أمامي دون قيود» ـ في هذه الحالة أكتب الكتاب، وفي غيرها ألتزم ببرنامجي الأصلي الذي لا تدخل فيه الثورة الإيرانية. وجاءني الرد من «قم» بالموافقة. وهكذا مضيت إلى إيران أقابل من أريد، وأسأل وأسمع، وأقلب بين يدي ملفات القصور والوزارات في العصر الشاهنشاهي.

وذات يوم في قصر «نيافاران»، وفي مكتب الشاه ظهرت أمامي وثيقة من محفوظات القصر، قرأتها وأعدت قراءتها مرات، ثم استأذنت في صورة منها.

كانت هذه الوثيقة مذكرة أمريكية مقدمة لشاه إيران تنصحه بما يجب أن يفعله بعد القضاء على ثورة «مصدق».

إنني ـ يا سيادة الرئيس ـ نشرت نصوص هذه الوثيقة في مقالاتي تلك الأيام وأعدت نشرها في ذلك الكتاب عن الثورة الإيرانية، وكان شاه إيران مازال بعد على قيد الحياة في المنفى، وكان الرئيس «السادات» في عز سلطانه وهيلمانه.

وأرجوكم ـ يا سيادة الرئيس ـ أن تتفضلوا بقراءة عبارات هذه المذكرة قراءة ربط ومقارنة.

يقول نص الوثيقة، وهي منشورة بالكامل في صفحة ٦٧ من النسخة الأصلية الإنجليزية من كتابي عن الثورة الإيرانية، «عودة آية الله» ـ ما يلي:

توصيات إلى جلالة الشاه:

١ ـ لابد من بدء حملة مركزة لتقديم الشاه إلى شعبه باعتباره أبا لهذا الشعب، ويمكن (لزيادة الألفة) استعمال اللقب الإيراني التقليدي «فارمنده»، وهو يعني «كبير العائلة»!

٢ ـ لابد من استعمال كل وسائل الدعاية لبناء مكانة وهيبة الشاه شخصيا أمام كل طوائف الأمة، وفي هذا الصدد فإن هناك طائفة من الأمة جاهزة في إيران، وهي على استعداد لكي تعطي تعاطفها للشاه فورا، إذا هو حاول أن يقترب منها، وتلك هي كتلة المرأة في إيران ـ التي لم تصل بعد إلى درجة المساواة مع الرجل.

....

....

[وضع الشاه أخته الأميرة «أشرف» على قيادة الحركة النسائية تنفيذا لهذه التوصية، وحاولت «أشرف» لصالح شقيقها أن تصبح سيدة إيران الأولى، حتى أزاحتها «فرح ديبا» عن موقعها في معركة بالأظافر والأسنان تقريبا!].

....

....

٣ ـ إن الشاه يجب أن يعمل على توسيع نطاق طبقة الأغنياء التي هي أقرب بمصالحها إليه ـ منها إلى «مصدق»، ثم إن هذه الطبقة علمانية بالطبيعة، وهي تستطيع إذا أُتيحت لها فرص الظهور والربح أن تكون قاعدة لنظامه.

....

....

[ومع كل الاحترام لهذا التقرير فإن الطبقات لا تصنع «جاهزة للاستلام الفوري»، وإنما نمو الطبقات حقيقة ترتبط بنمو وسائل الإنتاج وتطور توزيع عوائده. وعملية الإسراع لخلق طبقة عن طريق الضخ الصناعي للنقد السائل لا يمكن أن تُنتِج غير مجموعات طفيلية لها كفاءة الخطف والنهب، دون كفاءة العمل وتراكم فوائض العمل. وذلك ما حدث في إيران وأدى إلى كارثة سقوط الشاه. ولقد تأخر الانفجار في إيران لأن ذلك البلد كان واحدا من كبار منتجي البترول، وكان دخله في آخر سنة من حكم الشاه قرابة ٤٠ بليون دولار، وبالتالي فقد كانت الظروف تحتمل عمليات الخطف والنهب، ومع ذلك كانت النهاية محتومة].

....

....

٤ ـ إن الشاه يجب أن يجد وجوها جديدة يقدمها للحياة السياسية ويكون ولاؤها له، مضمونا أكثر من الوجوه التقليدية القديمة مثل «قوام السلطنة» و«ضياء الطباطبائي»، لأن هؤلاء زيادة على تقدم سنهم، لا يمكن الاعتماد على ولائهم، فقد تعاملوا مع والده وعرفوه وهو طفل وصبي وشاب ـ وليس إمبراطورا!

٥ ـ إن الشاه يجب أن يلعب دورا بارزا في السياسة الدولية سواء في منطقة الشرق الأوسط أو على المسرح العالمي، فقد ثبت أن زعماء دول صغيرة استفادوا كثيرا في الداخل من الصورة التي ظهروا بها أمام العالم الخارجي.

٦ ـ إن الشاه يجب أن يعطي اهتماما كافيا للمسائل الدينية ويستعمل عبارات ودلالات دينية، ويجب أن يظهر باعتباره حامي الدين، وينتزع هذه المكانة من آيات

الله في «قم»، كما أنه لابد أن يظهر كثيرا لأداء الصلاة في المساجد، خصوصا في الأعياد والمناسبات.

٧ ـ إن الشاه لابد أن يتابع بنفسه أجهزة السيطرة، كجهاز المخابرات وغيره من أجهزة الأمن الداخلي، خصوصا وأن ما يجيء فيها من حكايات (وحتى فضائح) قوة مضافة إلى معرفة من يطلع عليها ويتابعها ـ والمعرفة بذلك «زيادة» سلطة وتحكم.

٨ ـ وأخيرا فإن الشاه عليه أن يولي اهتماما خاصا لسلاح الطيران بالذات، لأنه يملك ميزة محدودية الأفراد ـ ولا محدودية قوة النيران. وذلك إلى جانب إمكانياته الهائلة في الحركة السريعة. وبالسيطرة على الطيران ـ وهي أسهل من السيطرة على الجيش بأسلحته المتعددة والكبيرة والبطيئة في نفس الوقت ـ فإن الشاه يستطيع ضرب أي تمرد ضده حتى إذا جاء من الجيش.

....

....

[تطبيقا لهذه التوصية الأخيرة، فإن الشاه وصل إلى حد تزويج أخته الأميرة «فاطمة» إلى الچنرال «خاتمي» قائد الطيران في عهده].

....

....

[نفس النصيحة قدمتها سلطات أمريكية للچنرال «ثيو» في «ڤيتنام»، فعين مارشال الجو «كاوكي» نائبا له].

....

....

□ □ □

وثيقة غريبة ـ يا سيادة الرئيس ـ وربما تتذكرون أن شاه إيران كان في زيارة لمصر

في بداية تلك السنة التي أحس فيها الرئيس «السادات» بتجمُّع السحب حوله، وهي سنة ١٩٧٥.

لقد وصل الشاه «محمد رضا بهلوي» إلى مطار القاهرة يوم ٨ يناير ١٩٧٥، واجتمع عدة مرات بالرئيس «السادات» خلال هذه الزيارة. ولعله حدثه في شئونه وشجونه كما تعوَّد، ولعل الشاه قدم إليه نصائح سياسي مخضرم مجرب كما كان يفعل كثيرا!

....

....

وتشاء مفارقات الأيام ـ وهذه نقلة أخرى في الحديث، لكنها قريبة وليست بعيدة، ثم هي متصلة وليست منفصلة ـ أن يكون الرئيس «السادات» بعد ست سنوات في وضع يمكنه من رد النصيحة لشاه إيران الذي حضر لاجئا عنده بعد انهيار نظامه في «طهران».

وأستأذنكم ـ يا سيادة الرئيس ـ في إشارة إلى مقال منشور في العدد الخاص الذي أصدرته جريدة «مايو» بتاريخ الجمعة ٨ أكتوبر ١٩٨٢ ـ الذكرى الأولى لحادث المنصة ـ وفيه كتب الأستاذ «أنيس منصور» ـ صفحة ٨ ـ مقالا طويلا عن ذكرياته مع الرئيس «السادات» بعد أن أصبح أقرب الصحفيين إليه. وفي هذا المقال ينقل الكاتب عن الرئيس «السادات» قوله بالنص:

«لقد أرسلت إلى الشاه بأن يبعث بكل سلاح الطيران إلى مصر قبل خروجه من إيران، ولكنه لم يأخذ بوجهة نظري، ولو فعل لتغير الموقف تماما، فالذي يملك سلاح الطيران يملك قوة جبَّارة لا يمكن أن يقهره أحد».

□ □ □

سيادة الرئيس

ترى أمامك اتصال الحلقات حتى وإن بدا بعضها بعيدا أو بدا غريبا.

ترى ـ سيادة الرئيس ـ تفسير عبارة ربما بدت لغزا في بداية هذا الحديث، ولم تعد لغَزا قرب نهايته.

«لقد أرادوك لهم، ولكن المقادير أرادتك لنا، وهكذا يجب أن تكون دائما».

أي أنك ـ سيادة الرئيس ـ لست مدينا لأحد.

كنت ـ كما قلت لكم ـ قد تابعت سجلكم في الخدمة العامة منذ اختياركم لرئاسة أركان حرب الطيران، وحتى انتهاء معارك أكتوبر.

ثم تابعت ـ عن كثب وباهتمام ـ طريقة أدائكم للمنصب الذي عهد به إليكم، وهو منصب نائب رئيس الجمهورية، وكنت أشعر من بعد أنكم تفهمون عملكم باعتباره مهمة في الدولة وفي الرئاسة، وليس حياة في القصر والبلاط!

ولقد أتاحت لي الظروف أن أسمع من أطراف أخرى خارج مصر وداخلها عن أسلوبكم في تنفيذ ما يُعهد به إليكم، وكان واضحا لي أنكم لا تقتربون من أمر إلا بتكليف واضح ومحدد، ثم إن تصرفكم فيه يكون دائما في إطاره وحدوده.

وأحيانا ـ وأنا أراقب الساحة السياسية بنظرة درس وفحص ـ ألحَّت عليَّ تساؤلات متشابكة، وانتهى رأيي إلى أن تطور الحوادث سوف يرد يوما ما عليها جميعا.

وتابعت ما تلى حادث المنصة بقدر ما أتيح لي داخل السجن.

وحين شاءت إرادة الله أن نلقاكم يوم الإفراج عنّا، فلقد دخلت مستعدا بحواسي يقظى لالتقاط أي إشارة، ورصد أي خلجة.

وحين سمعتكم تقولون: «أريد صفحة جديدة في تاريخ مصر، وأريد حوارا مع كل القوى الوطنية، وأريد وقتا لأفكر» ـ فلقد تنفست الصعداء.

وذلك كلام عكس شعور رجل يحس في أعماقه أنه ليس مدينا لأحد، وهو الآن أمام صفحة جديدة يكتب فيها بيده وبملء حريته تاريخ عهده كما يريد.

□ □ □

أطلت ـ يا سيادة الرئيس ـ لكن رسالتي إليكم لم تكتمل، لقد ذهبت بي مقدماتها بعيدا.

ولم أفرغ بعد من عَدْ أسبابي لتأييدكم، ثم الانتقال بعد ذلك إلى صُلب ما أردت بهذه الرسالة أن أقوله لكم. عيبي أحيانا ـ يا سيادة الرئيس ـ أن مقدماتي مستفيضة، لكني واحد من هؤلاء الذين يعتقدون أنه لا سبيل للوصول إلى نتائج واضحة بدون مقدمات واضحة، مهما طال الحديث وتشعب.

ولقد ترون ـ وأوافقكم ـ أن أتوقف عند هذه النقطة، ثم أستأنف بعد استراحة لالتقاط الأنفاس.

ومع التحية ـ يا سيادة الرئيس ـ لكم موفور الاحترام.

تمهيد للرسالة الثانية

كل نظام جديد ـ في أي وطن من الأوطان ـ يطلب لنفسه، وتقبل منه جماهيره «فترة سماح» تتيح له فرصة الإمساك بالخطوط، وإعادة التقدير واستكشاف البدائل، والتخطيط للمسئولية، ومن ثم يبدأ وفاؤه بما تعلق به من آمال هي ـ في الواقع ـ نوع من «الرهان» على المستقبل.

وتختلف فترة السماح من وطن إلى آخر وفق ظروفه، ففي الولايات المتحدة مثلا ـ وفي أوروبا كذلك ـ تكون «فترة السماح» لأي نظام أو أي رئيس هي «الأيام المائة الأولى»، وبعدها ـ وليس قبلها ـ يبدأ الناس في السؤال عن: ماذا؟ ـ كيف؟ ـ ومتى؟

وفي العالم الثالث فإن فترة السماح تمتد في الغالب ـ سنة ـ خصوصا إذا كان العهد الجديد قد وصل إلى مواقع الحكم من خلال مفاجآت وتقلصات غير عادية، بحيث يصبح عدلا أن تطول فترة السماح.

وكان هذا المقال ـ الثاني ـ في هذه المجموعة من ستة ـ بعد سنة كاملة من رئاسة «حسني مبارك»، وبداية للسؤال عن ماذا؟ ـ كيف؟ ـ ومتى؟

الرسالة الثانية

أسباب للتأييد وأسباب للصمت

نوفمبر ١٩٨٢

سيادة الرئيس

في جزء سبق من هذه الرسالة التي أتوجه بها إليكم بعد عام من تأييد طوعي لكم، ثم صمت ألزمت به نفسي ولم يلزمني به أحد ـ عددت أمامكم دوافعي للموقفين:

• ما كان ـ أو لم يكن ـ من أسبابي للصمت.

• ما كان ـ ولا يزال ـ من أسبابي للتأييد.

وكنت قد فرغت من عرض أسباب الصمت، ثم انتقلت إلى أسباب التأييد، وعددت منها اثنين:

• **أولهما**: سجلك في الخدمة العامة، وملخصه بواقع الملف السري لخدمتكم: «وطني، كفء، لديه ملكة القيادة» ـ ثم تأكيد ذلك بمتابعة لدورك في أكتوبر ١٩٧٣ ـ وبالتحديد لدور الطيران.

• **وثانيهما**: أنك لست مدينا لأحد، و«أنهم أرادوك لهم، ولكن المقادير أرادتك لنا، وهكذا يجب أن تكون». وكان دليلي على ذلك قولكم لنا يوم خروجنا من الأسر إلى القصر: «أريد فتح صفحة جديدة في تاريخ مصر، أريد حوارا مفتوحا مع كل القوى الوطنية، أعطوني وقتا لأفكر في خياراتي».

كانت هذه العبارات صدى عائدا لما سمعه الشعب منكم، حين تقدمتم إليه تطلبون ثقته. وكنا نحن لا نزال وراء القضبان. ثم سمعنا منكم مباشرة ما سمعه الشعب قبلنا، وكما فهمت جموعه، فهمنا. وكان معنى القول ـ والصدى ـ ببساطة أنكم بحس وطني مرهف تقدمون أنفسكم لشعبكم بهويتكم المستقلة، أول عهد وليس بقية عهد، ووصلت الإشارة والبشارة إلى الكل، وجاءوا جميعا إليكم مطمئنين وراضين.

□ □ □

وفي هذا الجزء من هذه الرسالة ـ التي أستميحكم العذر في استرسالاتها واستطراداتها ـ فلقد كان المفروض ـ يا سيادة الرئيس ـ أن أستكمل بقية أسبابي لتأييدكم، وسوف أفعل.

لكن سؤالا اعتراضيا يستوقفني، ولعله يستوقف غيري، وربما كان الأفضل أن أفرغ منه لينفسح الطريق إلى بقية الحديث.

السؤال الاعتراضي يقول:

«ولماذا التوجه بالحديث إليكم مباشرة؟».

وردي عليه مباشرة:

«ولمن غيركم نتوجه بالحديث؟».

وهذه ـ يا سيادة الرئيس ـ ليست صيغة مجاملة، وإنما محاولة لصياغة الحقيقة التي ينبغي أن نواجهها كما هي، وبدون تفلُّت للهرب منها سواء بالتجاهل أو بالتزويق!

وتساوي هذه الحقيقة أن أقف أمامها بما هو أكثر من صياغة عامة تحتويها جملة واحدة قلت فيها: «ولمن غيركم نتوجه بالحديث؟».

وإذا أذنتم لي بهذه الوقفة ـ يا سيادة الرئيس ـ فإني أفصل الأمر على الوجه التالي:

....

....

١

في معظم بلدان العالم الثالث ـ وفي المرحلة الراهنة من تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم السياسي ـ فإن السلطة مؤسسة واحدة هي رئاسة الدولة.

ولهذه المؤسسة الواحدة أدوات، كما أن من حولها قوى ومجموعات وتيارات.

ـ والأدوات تتمثل أساسا في الجهاز الرسمي للحكم بفروعه المختلفة، ابتداءً من حامل بندقية الأمن إلى حامل دفتر تحصيل الضرائب.

ـ وأما القوى والمجموعات والتيارات، فخليط يتفاعل مع بعضه، وحركة هذا التفاعل والفاعلية النسبية لأطرافه ـ هي التي تخلق المناخ العام الذي يجري فيه العمل الوطني في أي بلد من البلدان.

• وبصفة عامة فإن القوى عادة ـ هم أصحاب المصالح القائمة في المجتمع.

• وبصفة عامة أيضا فإن المجموعات عادة ـ هي مشروعات (أو محاولات أو طموحات) تتصدى للمصالح القائمة.

• وبصفة عامة أخيرا فإن التيارات عادة ـ هي شحنات الفكر المتلفتة إلى كل اتجاه تفتش وتبحث عن مثال، وتشد معها إلى التفتيش والبحث جماهير يشكل اتجاهها مع هذا التيار أو ذاك ما يمكن تسميته بـ: «الإحساس العام». ولا أتجاسر ـ على الواقع ـ فأسميه «الرأي العام»، لأن «الرأي العام» ـ في البلدان التي تسمح الظروف بظهوره وبتأثيره فيها ـ يستطيع أن يفرض، وأما «الإحساس العام» فإن أقصى ما يستطيع بلوغه أن يعارض ـ بمعنى أدق يعرقل.

إن حركة التفاعل بين هذه العناصر كلها: مؤسسة الرئاسة الوحيدة، وأجهزة هذه المؤسسة، ثم خليط القوى والمجموعات والتيارات ـ حركة بالغة التعقيد في أوطان خرجت بالكاد من عصور التبعية تبحث لنفسها عن مكان في عالم أشبه ما يكون ببحور الظلمات التي تتحدث عنها حكايات السندباد.

وفي تحديد مواضع هذا الخليط على الساحة، فإنه يمكن القول بشكل إجمالي ما يلي:

• القوى (أصحاب المصالح القائمة) ـ وهم باستمرار قرب السلطة لا يطيقون بعادا عنها، لأن قربهم ضمان مصالحهم، وقربهم في نفس الوقت تسهيل تأثيرهم.

ورغبتهم في القرب تجعلهم على استعداد باستمرار وجاهزين طول الوقت لما يُطلب منهم، لأنه المقدمة المنطقية لما يمكن لهم ـ بدورهم ـ أن يطلبوه.

• والمجموعات (مشروعات أو محاولات أو طموحات التصدي للمصالح القائمة) ـ فإن أطرافها في موقف مركب، فهم مع السلطة في حركة جدل لا ينقطع، يريدون عرض مطالبهم أمامها باستمرار ويحاولون إقناعها بأنهم، وإن كانوا في هذه اللحظة مجموعات، إلا أنهم بحركة التاريخ أقرب إلى تمثيل المجموع.

وهم يعتبون أحيانا، وربما يغضبون، لكنهم تحت كل الظروف لا يسمحون ـ ولا يقدرون على السماح ـ بقطيعة بينهم وبين السلطة، فذلك أكثر مما يحتملون وأكثر مما تحتمل الظروف.

• وأما التيارات (شحنات الفكر المتلفتة في كل اتجاه تشد معها «الإحساس العام») ـ فإن أصحابها بالتأكيد في الموقف الأصعب. لأنهم ليسوا ضد السلطة بالضرورة، ثم إنهم ليسوا معها بالضرورة، بل هم معها في علاقة شد وجذب، هو نفسه حركة الصراع بين المصالح القائمة وبين المطلوب المشروع. وأهميتهم ليست فقط في أنهم العنصر المؤثر على اتجاهات «الإحساس العام»، وإنما هم أيضا ـ مع اختلاف الاتجاهات ـ أكثر العناصر تأثيرا في حركة المجموعات (مشروعات أو محاولات أو طموحات التصدي للمصالح القائمة).

هذه هي ملامح الصورة السياسية العامة في معظم بلدان العالم الثالث ـ يا سيادة الرئيس ـ بدايتها أننا أمام مؤسسة قوية واحدة، وسلطة فعلية واحدة ـ هي مؤسسة وسلطة الرئاسة، وبالطبع فإن هذا الوضع ليس أبديا، وإنما هو وضع يتأثر كل يوم بحركة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أي بلد من البلدان. وعلى وجه

اليقين فإنه سوف تبرز أكثر في المستقبل ومن داخل هذا الخليط طبقات واضحة التكوين، بحيث يصبح لكل من هذه الطبقات تعبيرها السياسي عن نفسها وبالطبع عن مصالحها، ثم تتمكن هذه التعبيرات السياسية من أن تقيم مؤسسات للشرعية الدستورية والقانونية تحل محل شرعية المؤسسة الواحدة.

٢

وفي ظروف مصر ـ يا سيادة الرئيس ـ زيادة على ما في ظروف غيرها من بلدان العالم الثالث ـ تكرست سلطة المؤسسة الواحدة، بل سلطة الرجل الواحد.

كان المجتمع المصري ـ منذ خمسة آلاف سنة ـ على شكل الهرم، ولم يكن الهرم في الوجدان المصري مجرد شكل هندسي أو تكوين معماري، وإنما كان الهرم تصوُّرا أو تصويرا لأوضاع المجتمع.

«الملك الإله» على القمة ـ وكبار الأمراء وكبار الكهنة وكبار القواد وكبار الموظفين وكلهم المسئولون عن النيل والأرض والبركات(!) طبقة تحته ـ والمهندسون والإداريون والفنيون طبقة ثالثة تحت الطبقة الثانية ـ وتحت هؤلاء جميعا قاعدة الهرم الضخمة، وفيها جموع المنتجين من الزُّراع والصُّناع ـ حياتهم على النيل والأرض، وولاؤهم مضمون: بهيبة الملك الإله، وطقوس كبار الكهنة، وسلطة الحكام من كبار القواد والموظفين.

وقد قام هذا الهرم في مصر الفرعونية واستمر بعدها. والغريب ـ يا سيادة الرئيس ـ أن كل محاولات تحدي هذا الهرم لم تنجح إلى الآن، ولا بالثورة. وربما كانت الأزمة الحقيقية لمصر «الثورية» أن هذا الهرم بقي على شكله العام رغم الحركة العنيفة صعودا وهبوطا على درجاته، ورغم الصلة المباشرة التي تحققت في بعض الأوقات بين قمته وبين القاعدة.

ولعل تلك الحركة العنيفة كانت محاولة لاستباق التطور، ما لبثت سطوة الحقيقة ـ

بصرف النظر عن حركة التاريخ ـ أن اعترضت سبيلها وأعادت الأمور إلى سيرتها الأولى، خصوصا بعد أن ساعدت، طوارئ الأحداث في المنطقة وفي العالم من حول مصر على التواصل المباشر ـ حتى بوسائل الإعلام المكتوبة والمجموعة والمرئية بين قمة الهرم وبين قاعدته.

وهكذا فإنه إذا كانت للسلطة في معظم بلدان العالم الثالث مؤسسة واحدة هي سلطة الرئاسة ـ فإن مصر على وجه التحديد، تواجه المعضلة مضاعفة مرتين:

ـ مرة بظروف مراحل التطور التاريخي العام للشعوب والأمم.

ـ ومرة ثانية بخصوصية التاريخ المصري وطبائعه.

....

....

وإذا اتفقنا ـ يا سيادة الرئيس ـ على أنها مؤسسة حقيقية واحدة، وسلطة فعلية واحدة، إذن فلمن غيرها نتوجه بالحديث؟

ولكي أكون صريحا دون أن أتجاوز الحد أو الحق، فإني أعترف أنني لم أكن متحمسا لتوجيه الحديث إلى غير مؤسسة الرئاسة، لأن الحديث مع غيرها في رأيي يعود بنا إلى أيام الإمبراطورية القديمة في اليابان، حين كان الأمراء يتلقون العلم في إحدى قاعات القصر، ويجلسون وبجوار كل منهم واحد من أبناء عامة الناس، ويدخل المعلم إلى القاعة الملكية فلا ينظر إلى أبناء الأمراء ولا يلفت انتباه أحد منهم ولا يوجه نحوه لوما بكلمة، وإنما يوجه ملاحظاته ـ ولومه ـ وعقابه ـ إلى الفتى الجالس بجوار الأمير من أبناء الشعب، وليفهم الأمير ما يفهم وينتبه إلى ما يحلو له أن ينتبه إليه، لأنه في كل الأحوال محصَّن فوق التوجيه بالكلمة أو النظرة ـ فضلا عن العقاب!

....

....

ولكي أكون منصفا، فإن مصر الحديثة شهدت فترة سماح عابرة تواجدت فيها على قمة الهرم المصري سلطتان، وتلك هي فترة ثنائية السلطة بين القصر الملكي (شكليا)، وبين الاحتلال البريطاني (واقعيا).

وإذا أخذنا بداية تاريخ مصر الحديث بمحمد علي، فقد كان «محمد علي» وحده على قمة الهرم، وليّ النعم، وذلك وصف جديد للملك الإله.

وإذا أخذنا بداية تاريخ مصر الحديث بالاحتلال البريطاني، فقد كان «كرومر» وحده على قمة الهرم معتمدا ساميا، ومن اللورد «كرومر» (المعتمد البريطاني في مصر أواخر القرن التاسع عشر)، وحتى اللورد «كيلرن» (المندوب السامي البريطاني حتى أواسط القرن العشرين) لم تتغير الصورة شكلا وواقعا. وفي كل الأحوال فقد انتهت هذه الثنائية بسقوط الملكية، وإنهاء الاحتلال بعد الثورة المصرية سنة ١٩٥٢.

وبانتهاء هذه الثنائية تأكدت مرة أخرى ـ شكلا وواقعا ـ قاعدة المؤسسة الواحدة والسلطة الواحدة على قمة الهرم المصري: ظروف التطور في العالم الثالث تزكيها ـ وخصوصية التاريخ المصري تؤكدها!

....

....

هكذا كان عصر «جمال عبد الناصر»، وهكذا كان عصر «أنور السادات» بعده.

ولقد أزعم ـ يا سيادة الرئيس ـ ومن منظور رؤيتي، وقد يكون صوابا أو خطأ ما أراه، أن مؤسسة الرئاسة وسلطتها في عصر «جمال عبد الناصر» كانت لها استجابة معينة لاتجاه التاريخ وضروراته وتدفقه المتحرك دوما.

وبنفس المنطق فإن مؤسسة الرئاسة وسلطتها في عصر «أنور السادات» كانت لها استجابة أخرى للتاريخ، لكنه في الحالتين ـ في العصرين ـ لم تكن هناك غير مؤسسة واحدة وسلطة واحدة، وكل ما عدا ذلك من أشكال وأدوات وحتى واجهات.

وبالطبع فإن كلاهما ـ «عبد الناصر» أو «السادات» ـ لم يمارس سلطته في فراغ، وإنما مارس هذه السلطة في واقع رآه، وعلى ضوء تحليل للعالم الواسع قدَّره،

وفي مساحة حوله لها تفاعلاتها الجارية في المجتمع بين القوى الممثلة لأصحاب المصالح القائمة، والمجموعات الممثلة للمشروعات (النشطة)، والتيارات المتأثرة والمؤثرة في نفس الوقت.

ومع ذلك فهي في نهاية المطاف مؤسسة واحدة وسلطة واحدة، ومنها يصدر القرار، ومن القمة ينزل إلى ما تحتها.

....

....

قاعدة لم تتغير مهما كان نوع القرار، سواء كان اختيار رجل لمهمة، أو تحديد مسار اجتماعي، أو سياسي أو دولي.

• وعلى سبيل المثال فإن رجلا فاضلا في حد ذاته وكُفأ ـ كالمهندس «صدقي سليمان» ـ أصبح رئيسا للوزراء في عصر «عبد الناصر» باختيار شخصي منه، مع ملاحظة أن «صدقي» لم تكن له سابقة عمل سياسي، وإنما كانت له تجربة تنفيذية هي الإشراف على بناء السد العالي، وبعدها اختاره «جمال عبد الناصر» ليرأس الوزارة. وفي صميم الموضوع فإن «صدقي سليمان» لم يكن يمثل ـ سياسيا ـ ما هو أكثر من الاختيار الشخصي لجمال عبد الناصر.

وعلى سبيل المثال أيضا فإن رجلا مؤتمنا وموثوقا ـ كالسيد «ممدوح سالم» ـ أصبح رئيسا للوزراء في عصر «أنور السادات» باختيار شخصي منه، ولم تكن لممدوح سالم ـ هو الآخر ـ سابقة عمل سياسي ـ وإنما كانت له تجربة مطمئنة في مجال حفظ الأمن، واختاره «أنور السادات»، ولم يكن «ممدوح سالم» يمثل ـ سياسيا ـ ما هو أكثر من الاختيار الشخصي لأنور السادات.

والقياس سليم بعد ذلك إلى آخر المطاف.

وإذا تركنا مجال اختيار الرجال للمهام، وانتقلنا إلى مجال تحديد المسارات الاجتماعية أو السياسية أو التنفيذية، فإن نفس القاعدة تظل سارية المفعول.

كان تأميم قناة السويس، وبناء السد العالي، والتوجه القومي العربي، والتحول

الاشتراكي، وصيغة تحالف قوى الشعب العامل ـ اختيارات لجمال عبد الناصر من واقع رؤيته.

وكانت قرارات أكتوبر ١٩٧٣، والتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية والصلح مع إسرائيل، وسياسة الانفتاح ـ اختيارات لأنور السادات ومن واقع رؤيته.

....

....

ويلفت النظر ـ يا سيادة الرئيس ـ أن الأدوات التي نفذت هذه السياسات والقرارات المتباينة، كانت نفس الأدوات، أي أجهزة السلطة.

ويلفت النظر أكثر ـ يا سيادة الرئيس ـ أن التنظيمات الواجهات التي قامت على تنفيذ هذه السياسات وتولت مسئولية القرارات المتباينة لها ـ نفس التنظيمات تقريبا، بل ونفس الوجوه حصرا ـ لأن غالبية الذين كانوا في صفوف الاتحاد الاشتراكي هم الذين انتقلوا منه إلى صفوف حزب مصر، وهم الذين انتقلوا منه إلى صفوف الحزب الوطني، والسبب واضح، فقد كانوا هم ممثلي القوى (أصحاب المصالح القائمة) القريبين من كل سلطة ـ أي سلطة ـ بحكم الحرص على حماية المصالح، والرغبة في التأثير إلى أقصى الممكن.

وأليس ملفتا للنظر أكثر من ذلك أنه حتى أحزاب المعارضة وقتها (وحتى الآن) بدأت وجودها ونشاطها بقرار رئاسي؟

لقد كان الرئيس «السادات» هو صاحب قرار المنابر، بل واختار لهذه المنابر ـ اليمين والوسط واليسار ـ رؤساءها. وكان هو أيضا صاحب قرار تحويل المنابر إلى أحزاب وبنفس الرؤساء الذين اختارهم، وليكن أن التجربة العملية طورت الممارسات ـ فإن ذلك لا يغيِّر نسب الأبوة ولا شهادة الميلاد!

ماذا أقول ـ يا سيادة الرئيس ـ هل أقول إنه حتى القانون نفسه أصبح قرارا واختيارا: قانون «حل الأحزاب» في عصر «عبد الناصر» ـ «إنشاء المنابر» في عصر «أنور السادات» ـ مجرد مثالين!

٣

وأكثر من ذلك ـ يا سيادة الرئيس ـ فإنكم جئتم إلى مؤسسة الرئاسة بعد مأساة في تاريخ مصر لم يسبق لها مثيل، فلقد كانت تلك هي المرة الأولى في التاريخ التي قام فيها واحد من أفراد الشعب المصري عند القاعدة، بقتل الملك الإله الجالس على قمة الهرم.

ولقد يختلف الناس من هنا وإلى الأبد في تفسير وتعليل تلك المأساة غير المسبوقة في تاريخ مصر:

• قد يرى البعض أن ما جرى كان كارثة شباب، جرفه التطرف إلى العنف، وقاده العنف إلى القتل، ومن ثم فهي حادثة وليست حدثا.

• وقد يرى البعض أن ما جرى كان مأزق رئيس خانه حلفاؤه أو خانته سياساته، ومن ثم فقد دفع حياته ثمنا للذين خانوه!

• وقد يرى البعض أن ما جرى كان إعلانا بفشل سياسات قمع وصلت إلى طريق مسدود، ولم يبق سبيل لفتحه غير العنف، ومن ثم فإن القضية أكبر وأخطر.

إن التفسيرات مهمة ـ يا سيادة الرئيس ـ لأن اختلافها يعكس تباين وتضارب ورؤى.

هناك من يريحهم النظر إلى الحدث على أنه حادثة، يعالجها البوليس ـ وبعده التحقيقات والأحكام وتنفيذ الأحكام.

وأرجح الظنون أن تلك رؤية قاصرة للتاريخ، لم تتعلم من تجاربه، ولهذا حكم عليها بأن تعيش نفس التجارب مرة أخرى. لم تتعلم من حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢، فحكم عليها أن تراه مكررا في أحداث يناير ١٩٧٧، ولم تتعلم من أحداث يناير فعاشتها مكثَّفة على المنصَّة في أكتوبر ١٩٨١. والغالب أن أصحاب هذه الرؤية هم في العادة القوى صاحبة المصالح القائمة، يناسب أحلامهم، أو لعلها أوهامهم ـ

أن مواقف الخطر الكبرى، مجرد كوابيس أطبقت عليهم في الليل، فإذا طلع النهار كان خيرا أن ينسوها وأن ينصرفوا إلى ما يهمهم، خصوصا ذلك السباق الكبير الذي يرمحون فيه دون أن يسألوا أنفسهم ذلك السؤال البسيط: إلى أين بالضبط؟

إن التفسير البوليسي للتاريخ وأحداثه سهل، والمنطق الذي يغري به ينسجم مع الهوى ـ لكن الركون إلى مثل هذا التفسير ـ كما تعلمنا التجارب ـ أقرب منزلق إلى الهاوية.

....

....

وعلى أي حال، فإنه مهما اختلفت التفسيرات، فإن الظاهرة التي لا تحتمل خلافا هي أن الشعب المصري فتح لكم قلبه من أول ثانية، وصنع لكم بخياله وبآماله صورة علقها على مستقبله، أو لعله علق مستقبله عليها.

ففي لحظة من التاريخ مشحونة بالخطر معبأة بالقلق ـ أعطاكم الشعب المصري تفويضا لم يحقق انتقال السلطة فقط، وإنما أضاف إلى انتقال السلطة بسهولة ـ شرعية استعمالها بسرعة.

وعمليا فإن انتقال السلطة تم بواسطة جهاز الدولة ـ وفيه القوات المسلحة للدولة ـ ذلك أنه عندما انجلى الغبار والدخان عن المنصة، فقد ظهر أنه يواصل دقاته بانتظام ـ وعليه فإن عملية انتقال السلطة أصبحت تحصيل حاصل.

ولم يكن عدد الأصوات في صناديق الاستفتاء هو الذي أسبغ الشرعية على عملية انتقال السلطة ـ فكم شهدت مصر من استفتاءات، وإنما كان الجو العام الذي جرى فيه الاستفتاء ـ جو الرغبات والآمال ـ هو المصدر الأكبر للشرعية، والسند القوى لهذه الشرعية.

هكذا أصبحت في أيديكم سلطة القرار والاختيار. فإذا كان هناك رجال مكلفون بمهام ـ فالقرار عنكم والاختيار منكم. وإذا كان هناك تحديد لمسارات سياسية أو اجتماعية أو دولية ـ فالقرار أيضا من عندكم والاختيار أيضا.

□ □ □

٤

يظل هناك سبب آخر ـ غير كل أسباب الموضوع في توجيه الحديث لكم وليس لغيركم ـ وهو الشكل. والشكل في بعض الأحيان حقيقة لها قوة الموضوع تماما، وذلك أننا تحت نظام رئاسي، ولسنا تحت نظام ملكي، أي أننا لسنا في مواجهة «الحكومة المخلصة لصاحب الجلالة الملك» أو «المعارضة الوفية لصاحب الجلالة الملك»، وإنما نظامنا على نحو ما رئاسي (وأقول على نحو ما لأن الرئاسة عندنا التبست بمظاهر سلطانية لا لزوم لها).

وعلى سبيل المثال، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ـ والحكم فيها رئاسي ـ يتحدث الناس عن السياسة الاقتصادية لـ: «رونالد ريجان»، وعن السياسة الخارجية لرونالد ريجان، بل وعن مشروع «ريجان» لحل أزمة الشرق الأوسط.

و«ريجان» هو الذي تُقاس شعبيته كل أسبوع باستفتاءات الرأي العام وليس وزراؤه، حتى وإن كانوا هم الذين يشيرون عليه بسياساته الاقتصادية أو الخارجية، أو مشروعاته لحل أزمة الشرق الأوسط أو غيرها من الأزمات.

ومع أن النظام الرئاسي في الولايات المتحدة محفوف ومحصن بموازين وضوابط ـ وضعتها تجربة ديمقراطية تستحق الإعجاب والاحترام ـ إلا أن الرئيس يبقى هو المسئول الأول ويظل الآخرون في السلطة مجرد مساعدين له، يتحملون المسئولية أمامه (وأمام الكونجرس في بعض الحالات)، لكن الرئيس هو رمز السلطة، وقمة النظام، وعليه المسئولية ـ كاملة ـ أمام الشعب.

....

....

وإذا كان ذلك كله صحيحا ـ يا سيادة الرئيس ـ وأظن أنه صحيح ـ إذن فلمن غيرك نتوجه بالحديث؟

هي إذن وزارتك ـ وهو حزبك ـ وهي مجالسك للشعب وللشورى.

وقد يكون على رأسها جميعا أساتذة أجلاء في الطب والقانون والجغرافيا، ورجال ونساء لهم نصيب في العمل العام ـ لكنهم جميعا في النهاية لا يمثلون سياسيا إلا ما أعطيتهم من سلطة وما كلفتهم من أمر.

بمعنى أن كافة الأشكال ـ وما وراءها ـ تستمد بقاءها من التفويض الذي أعطي لك ولم يُعط لسواك، وعليه فكل ما ينشأ بعد ذلك قرارك واختيارك، سواء كان القرار أو الخيار مؤقتا لدواعي الاستمرار، أو باقيا بدعوى الاستقرار.

تلك محاولتي للإجابة عن سؤال اعتراضي سألته لنفسي وربما يسألني فيه غيري، وقد طالت إجابتي عليه، ولكنها كانت ضرورية.

والآن وبعد أن فرغت منها ـ وجب أن أعود إلى موضوعي الأصلي، وهو بقية أسبابي في تأييدك، واستمرار هذا التأييد باقيا حتى هذه اللحظة.

□ □ □

لقد عددت ـ يا سيادة الرئيس ـ سببين من أسبابي في تأييدك أكررهما تذكيرا وجسرا لاتصال الحديث:

١ ـ سجلك في الخدمة العامة.

٢ ـ حقيقة أنك لست مدينا لأحد.

وأصل إلى السبب الثالث من أسبابي في تأييدك ـ يا سيادة الرئيس.

هذا السبب الثالث هو أنني أعرف ـ لسوء الحظ ـ شيئا عن حقائق الأوضاع التي آلت إليكم شئونها وشجونها، أعرف حقيقة التركة التي ورثتموها وأصبحت أمانة عليكم مسئوليتها أمام التاريخ والناس.

إن تعبير «التركة» ـ كما تذكرون ـ مُستعار من قاموس الرئيس «السادات».

وكان ـ يرحمه الله ـ كثيرا ما يردد القول بأنه ورث عن «عبد الناصر» تركة ثقيلة ـ

ولعلكم تأذنون لي أن أختلف معه ـ ولقد اختلفت معه في حياته وسلطته، ولم أنتظر الموت والقبر لكي يحررا عقدة لساني.

ما سوف أقوله الآن قلته وكتبته ونشرته والرئيس «السادات» على القمة وفي يده القرار والخيار، بل إنني سجلت بعضه في وثيقة رسمية هي محاضر التحقيق الذي أجراه المدعي الاشتراكي معي حين أحلت إليه سنة ١٩٧٨، وقد نشرت محاضر هذا التحقيق كاملة في كتاب عنوانه «وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي» وكان ذلك سنة ١٩٧٩، والرئيس «السادات» على قمة السلطة، وملء السمع والبصر.

ولقد كان ما قلته ـ قبل وأثناء وبعد التحقيق ـ هو الذي انتهى بي إلى السجن. ولعلي من هنا لا أشعر أنني أتجنى أو أتطاول على رجل أو على ذكرى ـ إذا عدت أكرره الآن.

إن الرئيس «السادات» ورث عن «جمال عبد الناصر» منجزات داخلية كبيرة بينها تأميم قناة السويس، وبناء السد العالي، وإقامة قطاع عام صناعي ضخم وقادر، وإجراء تحولات اجتماعية بالغة الأثر، إلى جانب سياسة عربية ودولية وضعت مصر في مكانها اللائق في قلب الأمة ووسط العالم، على أنه من الإنصاف أن يُقال ـ في نفس الوقت ـ إن «أنور السادات» ورث عن «جمال عبد الناصر» نتائج معركة قاسية سنة ١٩٦٧، وضرورة معركة قادمة، وأن ذلك كان أثقل البنود في تركة «عبد الناصر» وأخطر السلبيات في تجربته.

....

....

[وأتذكر ـ يا سيادة الرئيس ـ أنني لخصت رأيي في سلبيات التجربة الناصرية، وكان «جمال عبد الناصر» لا يزال بيننا وعلى القمة ـ في نقطتين:

ـ استعمال السلطة بأكثر مما هو ضروري في الداخل.

ـ واستعمال القوة بأكثر مما هو مناسب في الخارج.

وعليه فقد كان رأيي ـ ولا يزال ـ أن التجربة الناصرية تأخرت في حل مشكلة الحرية السياسية في وطنها، ثم إنها تسرعت في الدخول إلى مصيدة الحرب في ظروف غير ملائمة.

على أن الإنصاف يقتضي وضع نكسة سنة ١٩٦٧ في حدودها دون تعميم يريد أصحابه ترسيخ الشعور بالهزيمة إلى أعماق الأعماق، وحتى تفقد مصر وتفقد الأمة إيمانها بنفسها وقدرتها، مع أنه لا يصح لأحد أن يتهاون في مسئولية ما جرى سنة ١٩٦٧ ـ ولا حتى أن يحولها إلى نهاية لكل شيء في ثورة يوليو ١٩٥٢، إلا أن كل مرحلة تاريخية تجربة لها سلبياتها ولها إيجابياتها. وكانت محنة سنة ١٩٦٧ هزيمة معركة ضمن حرب مستمرة، لكن الإرادة المصرية لم تستسلم بعدها، وإنما واصلت القتال، ونُفِّذَت تحت قيادة «أنور السادات» سنة ١٩٧٣ خطة صدَّق عليها «جمال عبد الناصر» سنة ١٩٧٠ باسم «جرانيت رقم (١)». والمدهش أن الصراع ظل متصلا ـ برغم كل حكايات السلام ـ وأقرب شاهد على ذلك تصريحات لها معناها ومغزاها صدرت أخيرا عن المشير «عبد الحليم أبو غزالة».

وهكذا فإن فصل سنة ١٩٦٧ ـ كان حلقة من سلسلة، وموجة من موجات، وجزءًا من أعباء مسئولية تتصل اتصالا وثيقا بمقادير مصر].

....

....

وفي إطار تركة «عبد الناصر»، فقد كان وضع مصر الاقتصادي ـ وبرغم كل الأعباء ـ متماسكا.

بل إنه برغم النكسة في معارك سنة ١٩٦٧ ـ فإن اقتصاد مصر ظل قادرا على تحمل ثلاث مسئوليات اجتماعية وسياسية واقتصادية متوازية وفي نفس الوقت:

١ ـ إعادة تسليح الجيش للحرب المستمرة واستعدادا للتحرير.

٢ ـ إتمام بناء مشروعات ثلاثة ضخمة (السد العالي ـ مجمع الحديد والصلب ـ مجمع الألمنيوم).

٣ ـ تثبيت الأسعار لكي تكون الحياة محتملة بالنسبة للسواد الأعظم من الناس.

ولم تكن مصر تحصل على معونات عربية غير دعم الخرطوم المحدود بعد سنة ١٩٦٧.

ولم تكن مصر تنتظر مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة، بل إنها على العكس كانت رهن قيود وصلت أحيانا إلى درجة الحصار، وكانت مصر أبعد ما تكون عن تلك التسهيلات المالية الهائلة التي جاءتها ـ لاحقا ـ من قريب ومن بعيد!

ومع ذلك فقد كانت ديون مصر الخارجية المدنية والعسكرية جميعها ـ ومعظمها للاتحاد السوفيتي ـ في حدود ثلاثة بلايين دولار، تنقص عن ذلك ولا تزيد.

وحتى بعد حرب أكتوبر، فإن الموقف الاقتصادي ظل معقولا، ويشهد بذلك التقرير الكبير الذي كتبه الدكتور «عبد العزيز حجازي» رئيس الوزراء في مارس سنة ١٩٧٥ . وهو تقرير أعطاه لي الرئيس «السادات» دون أن يقرأه، وقد قرأته، ومازلت أحتفظ به، وهو تحت تصرفكم إذا شئتم أبعث به إليكم.

....

....

ولم تكن مصر مستعمرة سوفيتية ـ يا سيادة الرئيس ـ كما يزعم بعض ذوي الهوى.

كان في يد مصر سلاح سوفيتي هي التي أرادته وسعت إليه، وكان عندها خبراء من الاتحاد السوفيتي هي التي وظَّفتهم لخدمة معركتها مع إسرائيل ـ وهؤلاء الخبراء السوفييت لم يتدخلوا في غير نطاق عملهم، وهذه شهادة لله وحده. وربما تجاوز واحد منهم أو تجاوز اثنان ـ لكن مصر كانت دائما في وضع يسمح لها بأن تقول لمن تشاء منهم: «اذهب»، ثم لا يكون أمامه إلا الذهاب.

ولقد أستأذنكم ـ يا سيادة الرئيس ـ في تذكير هؤلاء الذين يتحدثون عن مصر المستعمرة السوفيتية، بأن الزيادة الكبيرة التي طرأت على أعداد الخبراء السوفييت

بعد يناير ١٩٧٠ كانت بطلب منا. فقد حملناهم مسئولية الدفاع عن العمق المصري، في وقت كانت قوات الدفاع الجوي المصري تركز جهدها بالكامل على حماية الجبهة العسكرية، وكان ذلك ترتيبا مؤقتا لاجتياز عنق الزجاجة. ففي ذلك الوقت ـ وأنتم خير من يعرف ـ كانت لدينا أعداد هائلة من الشباب يتدربون في الاتحاد السوفيتي على أنواع جديدة من الطائرات والصواريخ المتطورة ـ وحتى يعود هؤلاء ويتحملوا مسئولياتهم في عمق الوطن ـ فقد قبل السوفييت أن يتولوا مهمة حماية العمق فترة «عنق الزجاجة».

وأليس محزنا أن نشهِّر بهم لهذا الذي فعلوه معنا في لحظة حرجة كانت إسرائيل فيها ـ وبالطائرة الفانتوم ـ تنفذ في أجوائنا لكي تضرب المرافق الحيوية والبيوت والنساء والأطفال؟

لقد كنت هناك بنفسي ـ يا سيادة الرئيس ـ واحدا من الذين حضروا مع «جمال عبد الناصر» اجتماعات موسكو السرية في يناير ١٩٧٠، ولقد رأيت وسمعت كيف كان تردد القادة السوفييت إزاء احتمالات تواجد عسكري لهم في مصر، كانوا يرون هذه الخطوة خطرا على موازين القوى العالمية، وقد جازفوا وقبلوا تحت إلحاحنا، وإن اشترطوا ـ يا سيادة الرئيس ـ هم الذين اشترطوا ـ أن يخرج خبراؤهم من مصر قبل المعارك، حتى لا تكون هناك ذرائع للقوة الأعظم الثانية لتتدخل مع إسرائيل.

يومها ـ يا سيادة الرئيس ـ وهناك شهود أحياء على الواقعة ـ أتذكر أن الزعيم السوفيتي السابق «ليونيد بريجنيف» ترك مقعده على رئاسة الوفد السوفيتي، وجاء وراء مقعدي وكنت منهمكا في متابعة ما أراه أمامي، وأحسست بمن يربت على كتفي، والتفتُّ وإذا به «بريجنيف» وهممت للقيام بسرعة، وضغط على كتفي يبقيني على مقعدي، ويقول لي:

«إننا اتخذنا اليوم قرارا خطيرا لم يسبق لنا اتخاذ مثله على الإطلاق، لكن أزمة الشرق الأوسط وأمن مصر وسلامة شعبها تعنينا، وهناك قضية سوف أعتبرك مسئولا عنها، وهي قضية مواجهة الحملة الخارجية في حالة ما إذا تسرب سر القرار الذي اتخذناه اليوم، أنت تعرف صحافة الغرب، وهم كثيرا ما ينقلون عنك ما تكتب».

إلى هذا الحد ـ يا سيادة الرئيس ـ كان تخوفهم مما دعوناهم إليه، وهم بالطبيعة أبعد الناس عن المغامرة، بل لعل أكبر عيوبهم أن حبالهم طويلة، وأنهم على استعداد للانتظار حتى تنضج عوامل صنع التغيير التاريخي وفق عقائدهم.

أقول هذا ـ يا سيادة الرئيس ـ للإنصاف، وأقوله أيضا عارفا أن شعب مصر كريم الأخلاق ووفي، وليس ذنبه أن البعض حاولوا التعبير عنه بأسلوب لم يكن هناك ما يدعو إليه. وأليس غريبا ـ يا سيادة الرئيس ـ ما رأيناه حين أقلعت طائرتنا إلى الحرب في أكتوبر ومعنا الاتحاد السوفيتي، وهبطت طائرتنا بعد الحرب وإذا معنا الولايات المتحدة الأمريكية، أي أنه سلاح سوفيتي (لحماية العرب)، وبعده حل أمريكي (لحماية إسرائيل)!

أقول ذلك ـ يا سيادة الرئيس ـ وأنا لست شيوعيا بالطبع وبالقطع، ولكني أقوله كمواطن مصري وكقومي عربي، ذلك أنه من قبيل المصائب أن لا نعرف كيف نفرق بين من ساعدنا وبين من ساعد عدونا، ثم إنه من قبيل المصائب أيضا! ـ أن نجد بيننا من يرددون ـ منافسة للببغاوات ـ ما كان يقوله أعداؤنا عنّا ضمن حربهم النفسية ضدنا!!

استعمار سوفيتي؟؟ !!

أي استعمار ذلك الذي ينتهي باستدعاء سفير ـ كما فعل الرئيس «السادات» يوم ٨ يوليو ١٩٧٢ مع السفير السوفيتي «فلاديمير فينوجرادوف» ـ ليقول له: «اسحبوا جميع خبرائكم من «عندي» في ظرف عشرة أيام». ويعود السفير في اليوم التالي برد من حكومته، مؤداه أن «سحب الخبراء سوف يتم في أسبوع واحد لا أكثر»، ثم يحدث ذلك فعلا.

أي نوع من الاستعمار هذا ـ يا سيادة الرئيس؟

لست أنكر أن الاتحاد السوفيتي قوة عظمى، ولها أهدافها، ولكني أزعم أن مصر أخذت من الاتحاد السوفيتي ما أرادت، ولم تعط للاتحاد السوفيتي ما أراد.

كان هدف الاتحاد السوفيتي إخراج النفوذ الغربي من الشرق الأوسط، وتصادف ذلك مع هوانا، لأن ذلك نفسه كان هدفنا.

وربما كان مُنى الاتحاد السوڤيتي أن يحل نفوذه محل نفوذ الغرب في منطقتنا، ولكننا لم نمكنه، ثم إن بُعده الجغرافي عن حدودنا، إلى جانب موازين القوى الحساسة في المنطقة ـ أعطتنا حرية في مواجهته، لم يكن لغيرنا مثلها في أي بقعة أخرى من العالم.

يبقى ـ يا سيادة الرئيس ـ أننا حققنا كل ما حققناه ـ في ميادين القتال ـ برجالنا، هذا صحيح، ولكن الصحيح أيضا أنه لم يكن في يدنا غير السلاح السوڤيتي.

....

....

وكانت مصر قوة عربية ودولية ـ ليس في ذلك شك ـ يا سيادة الرئيس.

ولست أجادل في أن النكسة العسكرية سنة ١٩٦٧ كانت في ناحية منها إصابة لهيبة مصر، لكن مصر راحت تستعيد مكانتها يوما بعد يوم عندما أدرك الكل أن جزءًا من أراضيها وقع تحت الاحتلال، ولكن كل إرادتها ظلت لها. فلم ترغمها الصدمة على توقيع وثيقة، وإنما دفعتها الصدمة إلى استجماع عناصر الفعل، واستنهاض همة الأمة، والعودة فورا إلى ميادين القتال: بمعارك المدافع، ومعارك العبور، ومعارك الطيران والصواريخ، مما أطلقنا عليه وصف حرب الاستنزاف، وما تحول بعد ذلك وتطور فأصبح الخطة «جرانيت (١)»، التي تحولت وتطورت إلى «خطة بدر» التي نسميها الآن «حرب أكتوبر».

ويبقى آخر يوم من حياة «جمال عبد الناصر» شاهدا لا يكذب على مكانة مصر العربية والدولية.

وربما قرأتم ـ يا سيادة الرئيس ـ في الأسبوع الماضي رسالة لمراسل «نيويورك تيمس» في الشرق الأوسط «توماس فريدمان»، جاء فيها قوله:

«إن العالم العربي مختلف الآن عما كان عليه سنة ١٩٧٠، لقد اختفى «ناصر» الذي كان من القاهرة يأمر الآخرين في العالم العربي أن يجيئوا إليه، فلا يكون أمامهم خيار غير أن يجيئوا».

لقد بالغ «فريدمان» ـ يا سيادة الرئيس ـ فلم يكن «جمال عبد الناصر» يملك سلطة أمر على غيره، ولكن مصر كانت تملك جزءًا مؤثرًا من «شرعية» القرار العربي بكل ما يعنيه ذلك إقليميا وعالميا.

....

....

وأزعم ـ يا سيادة الرئيس ـ أن مصر في وقت «جمال عبد الناصر» لم يكن فيها «رشاد عثمان»، ولا «توفيق عبد الحي»، ولا عشرات غيرهم سوف يظهر أمرهم، وكل واحد فيهم قضية تكفي لإنهاء عهد، بقدر ما كانت قضية «ووترجيت» كافية لإسقاط عهد «ريتشارد نيكسون» وإخراجه من البيت الأبيض.

لا أدعي العصمة للبشر، وربما كان هناك ما لا أعلمه.

لكني أعلم يقينا أن «جمال عبد الناصر» كان فوق الشبهات.

وأعلم يقينا أن مصر استعادت قناة السويس فاستردت كرامة، وتملكت موردا، كان ولايزال أهم مواردها وأكبر أرصدتها، وهي في ذلك لم ترشِ أحدا وإنما بذلت دما.

وأعلم يقينا أن السد العالي ـ واحد من أضخم مشروعات العصر ـ تم بناؤه دون سحابة أو غمامة شك.

وأعلم أن برنامجا هائلا للتصنيع ـ لم يكن له مثيل في أي واحدة من بلدان العالم الثالث كله ـ جرى تخطيطه وتنفيذه دون مظنة شبهة أو تهمة.

....

....

ولست أريد ـ علم الله ـ أن أعقد مقارنة بين عهدين، فتلك قضية لا داعي لها، وفي بعض الأحوال فلسنا نحن حكامها، وإنما الحَكَم هو التاريخ، بالإضافة إلى أن مثل هذه المقارنات عقيمة لا تريد مصر أن تسمعها ولا تملك وقتا تضيعه فيها، ولعلي أقول إن مصر تريد اليوم أن تسمع سؤالا واحدا، وليس سؤالين:

ـ ليكن ما كان، ما هو العمل الآن، ماذا عن المستقبل، وإلى أين من هنا؟

هذا لُب الموضوع هذه اللحظة، وذلك جوهر التحدي.

....

....

هناك سبب رابع من أسبابي في تأييدك ـ يا سيادة الرئيس ـ وهو أنني واحد من الذين يتمنون لكم قلبيا أن تنجحوا، ليس فقط لأنكم «وطني، كفء، لديه ملكة القيادة»، ثم إن الظروف ألقت على أكتافه بالحمل الثقيل ـ ولكن أيضا لأن مصر لا تستطيع أن تتحمل ـ لا سمح الله ولا قدَّر ـ تبعات وعواقب أن لا تنجحوا، لسبب واضح، هو أن الخطر على المستقبل يتأكد حين تصبح أعصاب الأمة وطاقاتها ومواردها مشدودة على الآخر، أو تصبح صحتها على غير ما يرام.

لقد قبلت هذه الأمة بتحديات كبرى، وقامت على إنجازات ضخمة، ورعت مسئوليات جِسام، ثم تحملت أعباء نكسة مؤلمة، ودفعت تكاليف نصر غال، ثم رأت غنائم النصر تخرج من حوزتها وتسلب من أصحابها لتُعطى لمن لم يساهموا في صنعها، ومُنِيَت بالوعود وقنعت بالآمال، ثم همت بالغضب وإذا حق الغضب ذاته يُنتزَع منها.

لا أفيض في هذه النقطة ولا أفصل، لكني ـ يا سيادة الرئيس ـ أقول لكم بأمانة: «إن النار تحت الرماد».

□ □ □

ويجيء الدور أخيرا على سبب خامس وأمره بالغ الخطورة، ولعله أيضا شديد الحساسية.

إنني ـ يا سيادة الرئيس ـ واحد من الذين يخشون أن انتقال السلطة إليكم ربما يكون آخر انتقال هادئ للسلطة يمكن أن تشهده مصر ـ إذا لم نفهم ـ وإذا لم نبدأ.

لقد كان مشهد المنصَّة دراميا، ولكننا ينبغي أن نفصل مشهد المنصَّة عن مشهد الانتقال.

والحقيقة أن ترتيب انتقال السلطة إليكم كان آخر نَفَسْ عميق ـ ربما ـ في جهاز حكم أصبح مرهقا ومثقلا ولم يعد قادرا إلا بمعجزة على أن يصلب عوده، مجرد أن يصلب عوده ويقف.

هذا الجهاز ـ وقد كان من أهم ظواهر الحياة في مصر طوال تاريخها وبسبب طبيعتها ـ كما كان طوال عمرها واحدا من أهم عوامل استمرار الحياة العادية فيها ـ عدَّت عليه عوادي الزمان، وأرهقته تقلبات الأيام، بل وتكاد تفرغه من خيرة عناصره ومن المحركات الدافعة لسيره، ومن الضوابط التي تنظم دوران تروسه.

ثم إن جيلنا ـ يا سيادة الرئيس ـ عاش ليرى انقلابا يتحول إلى ثورة، وكان هذا يوما عظيما في تاريخ مصر، لكن جيلنا ـ وكل جيل بعده ـ ليس بين أحلامه أن يعيش ليرى الثورة تتراجع لتعود انقلابا.

□ □ □

سيادة الرئيس

شرحت أمامك أسبابي.

لماذا أيَّدْت، ولماذا آثرت الصمت، تاركا تأييدي لك كآخر موقف مسجل، وآخر موقف أتحمل مسئوليته حتى هذه اللحظة.

وقاكم الله ووقى مصر، ورد عنكما كل مكروه.

لكن الصلوات ليست وحدها طريق الأماني، أو ليست وحدها طريق تحقيق الأماني.

وهكذا أسأل نفسي:

ـ وماذا بعد؟

تمهيد مباشر للرسالة الثالثة

كان صلب المقال الثالث مجموعة من الإشارات تومئ إلى فجوات ظهرت أمام الأسئلة الكبيرة عن: ماذا؟ ـ كيف؟ ـ ومتى؟

وتركز السياق بالدرجة الأولى عن ظواهر تستحق الاهتمام من جانب النظام، حتى لا يتفاقم أمرها وتتصاعد من حدود الظاهرة إلى حدود الأزمة!

كان الداخل المصري في حالة حيرة شديدة، وأولها الحيرة على طريق التنمية والمسئولية عن إدارتها اقتصاديا واجتماعيا بأقصى كفاءة وعدل ممكنين، بما يحقق الآمال العريضة لزمان ما بعد «آخر الحروب».

كانت آمال الناس عريضة، لكن ما رءوه فعلا تناقض مع ما انتظروه حلما.

وكانت تلك بداية قلاقل سبقت ابتداءً من مظاهرات الطعام (١٨ ـ ١٩ يناير) سنة ١٩٧٧، إلى مأساة المنصة (٦ أكتوبر) سنة ١٩٨١، ثم انتظارهم بالأمل لما هو قادم!

وفي ذلك اللقاء الذي أشرت إليه مع الرئيس «مبارك»، فقد كنت أثرت اقتراحين، ربما يكون فيهما ما يساعد الرئيس على مهامه:

ـ تعزيز جهاز الرئاسة بمجموعة من الخبراء ـ وفي البلد منهم وفرة ـ ونحن هنا لا نحتاج أن نخترع، وقد يكفي أن ندرس ماذا يفعلون في البيت الأبيض ـ مقر الرئيس الأمريكي ـ أو في البيت رقم ١٠ داوننج ستريت ـ مقر رئيس الوزراء البريطاني.

ـ واقترحت عليه أيضا أن يستعين بتقليد جرى عليه الرئيس الأمريكي «روزفلت» ـ حتى في زمن حرب عالمية ـ ثم سار عليه الرئيس «كنيدي»، وهو يطرح على أمريكا

سياسة الآفاق الجديدة، والاقتراح أن يقوم الرئيس مرة كل شهر بدعوة ما بين عشرة إلى اثني عشر رجلا وامرأة من كافة مجالات العمل الوطني من النقابات المهنية، والعمالية، وأساتذة الجامعات، ورجال الهيئات القضائية والدبلوماسية، ورجال الأعمال، وكبار موظفي الدولة، وقادة القوات المسلحة، وقادة البوليس، وكان ظني أن الرئيس الجديد لم يتعرف على العمل العام بما فيه الكفاية، ومن المفيد ـ يقينا ـ أن يسمع الناس، وأن يسمعوه في جلسات حميمة، مع التنبيه إلى أن تلك لقاءات تعارف، وليست مؤتمرات صحفية تُذاع وقائعها على الملأ ـ وحتى إذا حدث تسرب لشيء قيل في حوار، فإن الضرر محصور ـ بل ربما كانت الفائدة أوسع في بعض الأمور.

الرسالة الثالثة

الرأي العام في مصر غير مرتاح وغير مطمئن

نوفمبر ١٩٨٢

سيادة الرئيس

ليس صادقا معكم ـ وليس صادقا مع مصر ـ من يزعم أمامكم اليوم أن الرأي العام مرتاح أو مطمئن.

مثل هذا الزعم أبعد الأقوال عن الصدق ـ أقربها إلى غيره.

وليس صادقا معكم ـ وليس صادقا مع مصر ـ من لا يعترف بصراحة وأمانة أن كثيرين لا يعرفون إلى من يتجهون بما لديهم من أسباب التوجس والقلق ـ إلا أنتم ـ مهما بدا ذلك تجنيا يحمِّل الأشياء فوق قدرتها، ويحمِّل الرجال فوق طاقتهم. فهذه حقيقة سياسية لا مجال للدوران حولها، مع التسليم بأن حتى الحقائق أنواع ـ وإن بدا ذلك تناقضا في استخدام الكلمات!

• فهناك الحقائق العلمية مثلا، وهي قوانين ثبتت معادلاتها وأحكامها في الطبيعة والحياة.

• وهناك الحقائق التاريخية مثلا، وهي كشف مستمر يضيف إليه البحث والدرس إضاءة جديدة كل يوم.

• وهناك الحقائق السياسية، وهي اعتقاد الناس بصحة وقائع أو أفكار راجت وشاعت!

وأركز الآن ـ بإذنكم ـ على الحقائق السياسية بسبب تأثيرها الفادح على صُنَّاع القرار وأجواء صناعته، بمعنى أنه حين يأخذ الاعتقاد السائد لدى الرأي العام في أي بلد من البلدان منحى معينا ـ فتلك حقيقة سياسية لابد من التعامل معها، ويستوي الدليل والظن هنا لأن المجال ساحة سياسة، وليس قاعة محكمة!

ومع أن الرأي في مجال السياسة ليس لقضاة يطبقون مواد قانون محايد أو يفترض أن يكون محايدا، وإنما لجماهير تحتكم إلى مصالحها وآمالها، وإلى تجاربها ومشاعرها، وإلى مخاوفها ومواريثها. فإن الرأي العام يملك في النهاية سلطة إصدار الأحكام، قضاة المحاكم بواسطة نطق قضائي، والرأي العام بواسطة نطق سياسي أهم وأخطر، ففي حين أن نطق القضاة يخص أفرادا بذواتهم، فإن نطق الرأي العام يمس نظما بأكملها!

□ □ □

وأريد أن أتحفظ أمامكم ـ يا سيادة الرئيس.

فأنا لا أدعي ـ **أولا** ـ نيابة عن الرأي العام، لأني لا أملك هذا الحق، وليست لديَّ وسائله، بل إنني لا أعترف به لنفسي ولا لغيري، خصوصا في غياب أساس علمي لقياس اتجاهات الناس، وفي غياب مؤسسات لها أهلية هذا الحق.

وثانيا: فإنني واحد من الذين نادوا باستمرار بالتفرقة بين الرأي العام وبين الرأي الخاص، لأن السياسة في مصر كثيرا ما خلطت بين الرأيين، فأحاطت بصانع القرار جماعات الضغط من أصحاب المصالح يتوسلون للتأثير عليه بادعاء التعبير عن رأي عام، بينما هم في الحقيقة يعبرون عن مساحة محصورة في نطاق ما يمسهم مباشرة، وكذلك يخلطون بين الرأي العام والرأي الخاص!

وثالثا: فإنني أعترف أنه ليس في مقدور إنسان أن يدَّعي الحياد بحيث يجوز له أن يراقب الحركة العامة في مجتمع كبير ومعقد حوله ـ كالمجتمع المصري ـ ثم يتوهم أن ما تجمع لديه صورة كاملة للواقع، أو الأقرب إليه، لأن كل إنسان في موقعه يرى ما يسمح له هذا الموقع برؤيته وليس أكثر، وبالتالي فإن رصده للحركة العامة من حوله

يصدر عن نقطة محددة. وفي الحقيقة فإنني لا أتصور الحياد لصاحب رأي، وإلا كان معنى ذلك التوهم بإمكانية الانسلاخ عن الزمان والمكان، وعن التاريخ والحياة، وكله في رأيي من المستحيلات ـ واقعا وفكرا.

ومع ذلك كله، وبرغم هذه التحفظات وقد سجلتها على نفسي بنفسي ـ فإنني أظن أنه يبقى لأي واحد من هؤلاء الذين طال عهدهم بميادين العمل العام، وامتدت عشرتهم مع الناس والحوادث ـ حاسة معينة في رصد ما يجري من حولهم، خصوصا إذا كان ذلك صميم عملهم، وخصوصا إذا انتفى الظن بوجود مصلحة ذاتية تدفعهم.

وأدعي ـ يا سيادة الرئيس ـ أنني قريب من هؤلاء. فقد قضيت في ميادين العمل العام قرابة الأربعين سنة، ثم إنني صحفي، وصحفي لم يعد يطلب إلا حقه في حب الوطن ـ وواجبه في الحرص على مستقبله.

هكذا ـ يا سيادة الرئيس ـ فإنني أظن أو على الأقل أتصور ـ أن ما أعرضه عليكم هو صورة لحركة الرأي العام المصري ـ أشبه ما تكون بمحاولة التقاط صورة، قد تكون جزئية، وقد يكون ضوؤها غير كافٍ لإظهار تفاصيلها، لكنها فيما أرجو ـ غير بعيدة عن الواقع وليست منقطعة الصلة به!

□ □ □

سيادة الرئيس

أستأذنكم ـ إذا سمحتم ـ بأن أعود إلى الأمور عند نقطة بدايتها الأولى، ثم أنتقل منها خطوة بعد خطوة لنرى كيف تعاقبت الحوادث، وكيف تحركت اتجاهات الرأي العام.

هنا، لابد لنا ـ يا سيادة الرئيس ـ أن نتوقف أمام صورتين:

ـ صورة السنوات الأخيرة من عهد الرئيس «السادات».

ـ وصورة الأسابيع الأولى من عهدكم.

• الصورة الأولى

سوف أتجنب بالقطع - في حديثي عن صورة السنوات الأخيرة من عهد الرئيس «السادات - أي وصف أو تعبير أو لفظ لا يليق بالمقام، لأن الأدب مع الناس فضيلة وحقهم واجب، واحترام الحياة والموت فريضة، لهذا فإن ما أقوله وبمنتهى الموضوعية، ملخصه أن جماهير واسعة من الشعب المصري أحست في السنوات الأخيرة من عصر الرئيس «السادات» أن هناك فجوة واسعة بين ما يُقال لها وبين الواقع الذي تعيشه كل يوم.

وليس صحيحا - يا سيادة الرئيس - ما يزعم به بعضهم من أن شواغل الناس كل يوم بعيدة عن السياسة. بل الصحيح أن الناس في الدنيا كلها - حتى في الصحاري والغابات - يصحون وينامون، ويأكلون ويتنفسون - سياسة.

وقد يكون مناسبا أن نتفق هنا على تعريف مقبول للسياسة، والتعريف المقبول في ظني: «أن السياسة هي تنبيه أي شعب إلى مكانه ومكانته، وإلى تاريخه وهويته، وإلى اكتشاف قدرته وهمته، والدفع بإمكانياته وإرادته بقصد حشد وإدارة ما يملكه من موارده الطبيعية والإنسانية، التاريخية والإستراتيجية، الاقتصادية والثقافية - بما يكفل بلوغ الحد الأدنى من مطالبه، ويسعى بيقظة وكفاءة لتحقيق الحد الأعلى لهذه المطالب».

وإذا كان ذلك التعريف صحيحا - فإن الجماهير العادية لا تعرف عن الحياة السياسية مما تسمعه من خطب زعمائها، وتقرؤه عن خططهم المعلنة، أو تراه متزاحما على صفحات الجرائد أو شاشات التليفزيون، وإنما هي تعرف حين تقيس تأثير ذلك كله على حياتها وآمالها - وعلى معاشها كل يوم.

ويُقال أحيانا - ظلما وتجنيا - أن الشعب المصري لا يعرف السياسة إلا عن طريق بطنه، والقول العدل أن ذلك حال كل الشعوب، إذ يكون مدخلها إلى السياسة ما ترى من أحوال حياتها ومعاشها، أي ما تواجهه وتتعرض له في كافة شئونها صباح مساء، فذلك في معيارها وزن الحقائق، وغيره لا يسنده واقع ولا يقوم عليه دليل.

بل إن الثورات ـ وهي ذروة التحولات السياسية الكبرى في المجتمعات ـ وقعت على طول التاريخ لأسباب تتصل بالحياة اليومية ـ الاقتصادية الاجتماعية بالدرجة الأولى ـ لعامة الناس.

ولم تقم ثورة في التاريخ ـ في أي مكان في الدنيا ـ إلا وكان محركها المباشر اقتصادي اجتماعي ـ وأعود إلى ما كنت أقوله:

وهو أنه في أواخر عصر الرئيس السادات ظهرت فجوة واسعة بين القول المُعلن، والحقيقة المُعاشة!

وفي الواقع فإن تلك السنوات كانت سنوات جَيَشان اجتماعي وسياسي. وكان هناك بعض من رصدوا وشخصوا، أذكر منهم ذلك الرجل العجوز الحكيم الذي فقدته مصر منذ قرابة العامين، وأعني به الدكتور «محمود فوزي».

إنكم لم تعرفوا الدكتور «محمود فوزي» ـ يا سيادة الرئيس ـ وكان في مُناي أن تعرفوه وأن تسمعوه، لم يعرفه ولم يسمعه كثيرون، فقد كان الرجل بطبعه قليل الكلام، عزوفا عما لا لزوم له، وكان عفا، وكان مثقفا، ولذا أعطاه الناس نوعا فريدا من الاحترام يقوم على مجرد إحساسهم بأنه رجل له معنى، وبالتالي رجل له قيمة تستحق الحرص.

كنت أراه كثيرا، وكنت زائرا منتظما لفراش مرضه في أيامه الأخيرة، وكانت له تعبيرات لا ينافسه فيها أحد. وسألته ذات يوم كيف يرى الأحوال؟ وكان رده:

«لقد أضفنا إلى فنون المسرح ظاهرة جديدة هي المسرحة بلا مسرحية. فهناك آلات تعزف، وطبول تدق، وأضواء وألوان، وستائر من القطيفة الحمراء المزركشة بالذهب ترتفع، وخلفيات من الديكور تظهر، وناس يروحون ويجيئون على الخشبة، وأصوات متنوعة الطبقات واللهجات ـ لكن المشكلة أنه ليس هناك موضوع، بل وليس هناك نص.

ذلك ما أعنيه: المسرحة دون مسرحية!».

وسكت الدكتور «فوزي» يومها قليلا، ثم استطرد:

«أخشى ما أخشاه أن تجيء لحظة يكتشف فيها جمهور المتفرجين، حقيقة أنه ليس أمامهم إلا مؤثرات بالصوت والضوء أمام عيونهم وفي آذانهم، لكنها مؤثرات بلا موضوع، وبلا نص».

وكان ذلك بالرمز تعبيرا عن واقع أنها مسرحة بلا مسرحية.

وجاءت لحظة أفاق فيها جمهور المتفرجين من المؤثرات المرئية والمسموعة، واكتشفوا أن الموضوع هش، والنص ركيك، وجاءت لحظة الحقيقة.

....

....

إنني ـ يا سيادة الرئيس ـ ضد الاغتيال مهما كانت دوافعه، خصوصا بالنسبة لرجل حمل بشجاعة مسئولية قرار أكتوبر، وبصرف النظر عن كل ما جرى بعد ذلك وصار. فإن علينا التنبه إلى أنه لا شيء يجري في فراغ، بما في ذلك الاغتيال لسوء الحظ. والواقع أن الاغتيال لا يحدث إلا في مناخ يهيئ له ويجعل تنفيذه واردا، ونتائجه متوقعة، وربما أن ذلك كان من سر موقف اللامبالاة الذي ظهر يوم تشييع جنازة الرئيس «السادات»، وقد لفت هذا الموقف نظر العالم، فراح يتأمله مدققا ومحققا، يحاول أن يتقصى الأسباب ويتعرف على دواعيها.

وقد نلاحظ ـ يا سيادة الرئيس ـ أن الذين قاموا بالاغتيال ـ خالد الإسلامبولي ورفاقه ـ لم يكونوا من نوع أولئك الذين اغتالوا الأخوين «چون» و«روبرت كينيدي»، أو أولئك الذين حاولوا اغتيال الرئيس الأمريكي الحالي «رونالد ريجان»، والبابا «يوحنا بولس الثاني» الجالس الآن على عرش القديس «بطرس» في الڤاتيكان، لأن أولئك كانوا من الشاردين على هوامش مجتمعاتهم.

وعلى خلاف ذلك، فإن الذين اغتالوا الرئيس «السادات» جاءوا من داخل المجرى العام للأفكار والعقائد في مصر، ومن السابحين في أحد الروافد الظاهرة في التيار الإسلامي العارم والعنيف أحيانا، وذلك رافد فكر وعمل، جرت ينابيعه الأولى من صدر الإسلام، ثم تعمق مجراه باجتهادات اثنين من الفقهاء الكبار: «ابن حنبل»

و«ابن تيمية»، ثم فاض على عصرنا الحديث بتعاليم مجموعة من الرجال يبدءون بـ «جمال الدين الأفغاني»، وينتهون بـ «أبي الأعلى المودودي». قد يكون عصرنا مختلفا، وقد تكون اجتهاداتنا محكومة بحقائقه، وقد تكون لنا ملاحظات وتحفظات على «الأفغاني» و«المودودي» وغيرهما ـ لكننا في هذا كله لا نستطيع أن نسقط من حسابنا أننا أمام ظاهرة يحسب حسابها من ظواهر التيار الإسلامي العارم.

وهذه ملاحظة لها أهميتها.

□ □ □

وفي الواقع فإن تلك الأيام الأخيرة من عصر الرئيس «السادات»، حلت على مصر وهي في حالة أشبه ما تكون بحالة عصيان مدني.

مخطئ ـ يا سيادة الرئيس ـ من يقول إن ما حدث في سبتمبر وأكتوبر من العام الماضي كان ثورة أو ثورة مضادة أو شيء شبيه بهما ـ بل كان ما حدث حالة تمرد عام أو شيء أشبه بالعصيان العام.

وكان المناخ كله تلك الأيام أحوال رفض تولَّد عنه غضب شديد ملأ نفوس كل الأطراف.

كان رئيس الدولة غاضبا، وكان الشارع غاضبا، وكان المسجد غاضبا، وكانت الكنيسة غاضبة، وكانت السياسة غاضبة، وكان الفكر غاضبا!

وتراجعت لغة الحوار واستحكمت لغة العنف، بادئة بحملة اعتقالات واسعة، حلا للبعض وصفها بالثورة، وبرزت المخالب وطالت الأنياب ـ باسم الديمقراطية وسيادة القانون ـ وامتلأت المعتقلات عن آخرها، والغريب أن السجون أطبقت بوابات الحديد على كل من اعتبرتهم مصر ـ والعالم معها ـ رموزا لكل القوى والمجموعات والتيارات الوطنية، كأن السلطة دخلت في صدام إلى النهاية مع كل الناس، ناسية أنه لا طاعة لسلطة إلا بمقدار القبول الاختياري من الأغلبية بها، وإلا بمقدار نزولها هي عند مقتضى إرادتهم.

كل فعل له رد فعل، مساو له في القوة، مضاد له في الاتجاه، هكذا تقول الهندسة،

وكذلك أيضا تقول السياسة. وهكذا فإن العنف أدى إلى العنف المضاد، وهذه تحقيقات حادث المنصَّة أمامنا تشهد بأن نية وخطة الاغتيال لم تتحرك ولم يُرسم لها ويُرتَّب لتنفيذها إلا بعد «اعتقالات سبتمبر ١٩٨١».

كنت أقول لمن ناقشت ـ وهم كثيرون ـ «لا تقعوا في نفس الخطأ، ما كان من اعتقالات، لم يكن «ثورة ٥ سبتمبر».

وما يسمى بحادث المنصَّة وما توافق معه في صعيد مصر، لم يكن ثورة ٦ أكتوبر.

وإنما كانت كلها مظاهر حالة عصيان، وحالة رفض، وحالة تمرد».

كان رأيي ـ يا سيادة الرئيس ـ أن هذا التوصيف مهم لأنه وحده يحدد حجم ما هو مطلوب عندما يتوقف العنف، وعندما تهدأ النفوس، وعندما تنزاح وتنجلي عاصفة الغضب التي ظلت تهب على مصر قرابة ثلاثة شهور من خريف سنة ١٩٨١.

إذا كان ما حدث ثورة، فالثورة لها أحكامها من سقوط وظهور.

وإذا كان ما حدث تمردا، فإن المطلوب يكون بمراجعة الطرق التي قادت إلى أبواب مسدودة.

بمعنى أن التحليل السليم لأي حدث من الأحداث لا يتوفر بمجرد فهم ما كان، وإنما ـ قبله ـ بمحاولة فهم ما يمكن أن يكون.

هذه هي الصورة الأولى ـ يا سيادة الرئيس.

□ □ □

• **والصورة الثانية**

الصورة الثانية ـ يا سيادة الرئيس ـ هي الأسابيع الأولى في عهدكم.

ماذا حدث فيها؟ وكيف حدث؟ ولماذا؟

أليس غريبا ـ يا سيادة الرئيس ـ أن مصر أولتكم ثقتها قبل أن تسمع منكم حرفا؟ ـ مع أن مصر عادة لا تمنح ثقتها بسهولة.

• إن مصر ـ وقد عشت التجربة ـ لم تمنح ثقتها لجمال عبد الناصر إلا بعد حرب السويس العظيمة، أي بعد أربع سنوات من العمل الشاق والمضني.

• كذلك ـ وقد كنت شاهدا ـ فإن مصر لم تقبل «أنور السادات» قبولا حقيقيا إلا في تلك الشهور من أواخر سنة ١٩٧٧ وأوائل سنة ١٩٧٨، وهي الفترة التي استطاع أن يقنعها فيها بحلمه الأسطوري: السلام مدخل إلى الرخاء.

(ومن المفارقات أنه خلال حرب أكتوبر نفسها وبعدها ـ أن مصر لم تعط قبولها كاملا للرئيس «السادات»، لأن الجماهير بعد بدء المعارك ظلت تنتظر بقلق، وحين اطمأنت وصدقت أن معجزة العبور تحققت، فإن هذه الجماهير فوجئت بالثغرة، وما ترافق معها من أجواء تردد وتخبط استمرت أياما. ثم لم يكد الدخان ينجلي حتى وجدت الجماهير نفسها أمام اتفاق فك ارتباط منفرد على الجبهة المصرية، وبدا أن التحالف العربي والدولي الكبير الذي خاض الحرب تنحل أواصره وتتبعثر قواه، وسرى شعور بالتحفظ وقتها).

ولم تكن الصورة كذلك سنة ١٩٧٧ (لحظة مبادرة القدس).

كان الحلم الأسطوري بالسلام والرخاء ـ أشبه ما يكون بشهقة العجز عن التصديق! (فيها عناصر الإثارة والدهشة والترقب والانبهار).

وعندما قام الرئيس «السادات» بمبادرته المشهورة في نوفمبر ١٩٧٧، وعارضته فيها ـ كتبت أكبر الصحف في مصر وهي «أخبار اليوم» على عرض صفحتها الأولى تعليقا عنوانه «واحد ضد مصر». ورددت على ذلك بمقال نشرته خارج مصر وقلت فيه «واحد من مصر وليس واحدا ضد مصر» ـ لكني أشهد أنني كنت ضمن قلة قليلة في ذلك الوقت، لأن التيار الكاسح لحظتها اندفع مع الحلم الأسطوري في السلام والرخاء.

وذلك سر تلك الشهقة المأخوذة بالمفاجآت ـ وقد استولت عليها تفاصيله، وجعلتها في انتظار نتائج كبيرة دون تحديد أو تخصيص!

....

....

• إن مصر لم تمنح ثقتها بسهولة، ولا قبولها ـ إلا في حالتكم أنتم على وجه التحديد.

إن الشعب المصري لم يمنحكم ثقته وقبوله نزولا على أحكام المقادير، فقد كان في استطاعة الشعب المصري أن يواصل حالة اللامبالاة التي واجه بها لحظة المأساة على المنصَّة، ولم تكن هناك قوة ترغمه على غيرها لو لم يكن قد شعر في أعماقه بشيء آخر دفعه ـ على عكس طبيعته ـ إلى الثقة والقبول فورا ودون انتظار.

يطول الحديث إلى ما لا نهاية لو أردنا أن نغوص في أعماق هذا الشعور الآخر الذي دفع إلى الثقة والقبول في تلك اللحظة، فقد كان ذلك حكما بالوجدان أكثر منه حكما بالعقل. إن العقل أحيانا مقيَّد مهما انطلق. والوجدان كثيرا ما يكون مصيبا حتى وإن تسرَّع. ووجدان فرد أو شعب يتصل بالضمير أكثر مما يتصل بالحساب.

إن علم الحساب يقول إن واحد زائد واحد يساوي اثنين، وهذا كل شيء. ولو حاول أحد تطبيق ذلك، فقد كان يمكنه بعلم الحساب أن يحدد المسألة على النحو التالي:

رجل اختاره الرئيس «السادات» نائبا له، وبقي معه ست سنوات، ثم تقدم لمقعد الرئاسة في أعقاب مصادفة مأساوية ـ فما هو مجال الحركة المفتوحة له؟ وإلى أي مدى يستطيع؟

إن ضمير الشعب، ووجدانه، اختلفا مع علم الحساب، في لحظة عظيمة الخطر وغير مأمونة العواقب ولا تحتمل التردد. ومرة أخرى لفتت الظاهرة نظر العالم كله، فراح يتأملها مدققا ومحققا يحاول أن يتقصى الأسباب ويتعرف على دواعيها.

ولقد أحسست ـ يا سيادة الرئيس ـ حتى ونحن وراء قضبان السجن، غائبين أو مُغيَّبين من مجالات الحياة العامة في مصر ـ أن جماهير الشعب منحتكم ثقتها وقبولها بغير تردد.

وحين أُتيح لي ـ ولغيري ـ أن نخرج من وراء القضبان، كانت هذه الحقيقة أمام عيوننا واقعا لا يقبل الشك والجدل.

ولقد كنت واحدا من الذين قالوا في تلك اللحظة:

ظلموه إذ حمّلوه ما لا يسمح بتحقيقه واقع الحال!

صاغوا أحلامهم وعلقوها سلاسل من ذهب في أعناقهم ومشوا بها فرحين مختالين، بعض الناس لهم الحق أن يشتكوا من فرط سوء نية الآخرين حيالهم، وقلائل لهم الحق أن يشتكوا من فرط حسن النية المسبقة فيهم، تفرش الطريق أمامهم بأوراق الورد والياسمين، ثم تنتظر منهم أن يتحركوا ويفعلوا!

□ □ □

ماذا كانوا يريدون منكم ـ يا سيادة الرئيس ـ وما هو بالضبط ذلك الذي كان مطلبهم؟

ذلك سؤال حيوي، وربما كانت خير وسيلة للإجابة عنه هي محاولة جس نبض الرأي العام في استجابته ـ بالتأييد أو بالتساؤل ـ إزاء خطواتكم واحدة بعد الأخرى.

• ونستعرض مواقف الاستجابة بالتأييد أولا:

أقول بغير تردد إن استجابة الرأي العام كانت تأييدا كاملا إزاء مجموعة من الخُطى بدا في الشهور الأولى وكأنها هي وليس غيرها مؤشر اتجاه الحركة.

• الإطار الذي قدمتم فيه أنفسكم للناس في أول خطاب حين رأي الناس أمامهم واحدا منهم لا يمثل شخصية «رمسيس الثاني» ممسكا بمفتاح الحياة في يده، ولا يقلد «لويس الرابع عشر» صاحب القول المشهور: أنا الدولة!

رجلا يتصرَّف بتواضع، ولا يهرول وراءه رجل آخر بدرجة وزير ليحمل عنه أوراقه، أو ثانٍ يمسك له بمقعده يزيحه تحته عندما يجلس، ثم رجلا يتكلم من نص رصين مكتوب بغير انفعال، ولا افتعال!

....

....

• القرار ـ والأسلوب الذي جرى به تنفيذ القرار ـ في عملية الإفراج عن المعتقلين،

فقد كان ذلك تصرفا لفت انتباه مصر، ولفت انتباه الأمة العربية، ولفت انتباه العالم، حين بدا أن هناك رجلا لم تأخذه عزة القوة أو حماقة القوة بحيث أدرك في غير ادعاء أو استعلاء أن الرجوع عن الخطأ هو نفسه طريق الصواب.

كان يكفيه أن يقول ثلاثة جمل لا أكثر:

«صفحة جديدة في تاريخ مصر ـ وحوار مفتوح مع كل القوى الوطنية ـ ووقت لأفكر».

وبها فإنه قال كل شيء!

....

....

• الأعصاب الهادئة التي جرت بها إدارة العلاقات مع إسرائيل في تلك الفترة الحرجة، ما بين اغتيال الرئيس «السادات» في ٦ أكتوبر ١٩٨١، وما بين إتمام المرحلة الأخيرة من الانسحاب من سيناء في ١٨ أبريل ١٩٨٢. ومن وجهة نظري ولأسباب عديدة ـ ليس الآن مكانها ـ لم يكن يراودني شك في أن إسرائيل سوف تخرج من هذه الأرض في الموعد المقرر. كانت إسرائيل في تلك الفترة تشن على القيادة المصرية الجديدة حرب أعصاب، ومرة أخرى كان الشعب المصري واعيا في تصرفه معكم، وجرى بينكم وبينه حديث بالرموز والإشارات ترجمته في النهاية: «لا تقلق على هذه الناحية من الخطوط، تفرغ بالكامل لمواجهة ما يحاولونه معك، وتصرف كما ترى مناسبا، نحن نعرف ونفهم، ولن يحدث هنا شيء أو يرتفع صوت يسبب لك من وراء ظهرك ما يمكن أن يؤثر على موقفك أو يحد من حريتك».

....

....

• محاولة الإطلال على الصورة العلمية للواقع الاقتصادي الاجتماعي في مصر بعد سنوات من الفوضى الشاملة والضباب الكثيف، وكان ذلك عن طريق مؤتمر ضم

صفوة من المهتمين والمتخصصين في شئون الاقتصاد في مصر من مختلف مدارس العلم والفكر.

ولقد كانت لي ملاحظة على هذا المؤتمر أبديتها في حينه ومباشرة، فقد ذكرت مباشرة أمامكم أن أي دراسة لا تحقق المطلوب منها إلا على ضوء اختيار سياسي، يعبر بدوره عن اختيار اجتماعي. فالعلوم الاجتماعية ـ وأولها الاقتصاد ـ ليست محايدة، والحقيقة الاجتماعية كما يقولون لا تعيش في فراغ، بل إن الفراغ ذاته يتخذ شكل الوعاء الذي يحتويه، سواء كان هذا الوعاء بحجم فنجان قهوة أو اتسع بحدود وطن بأكمله، وبالتالي فقد كان بعض التحديد مطلوبا عن طريق الاختيار، ومع ذلك فلقد وصل المؤتمر إلى نتيجة لا بأس بها، إذ اتضحت بعده ـ ولأول مرة منذ سنوات طويلة ـ أرقام كثيرة مخفية عن أصحاب الحق في معرفتها، بمعنى أنها كانت سرا على جماهير الشعب المصري التي لم يكن لديها سوى ما يُقال لها من أن الرخاء قادم: سنة ١٩٨٠!

(وذلك يعطينا ـ يا سيادة الرئيس ـ درسا بليغا في التعامل مع الشعوب. لأن هناك ممارسة في العمل السياسي المصري تتصور أن الخداع سلاح فعال مع شعب يتصوَّرونه ساذجا.

وقد انتظر الشعب المصري سنة الوعد بالرخاء: سنة ١٩٨٠، وانتظر صابرا لا يتململ. ولم يجيء الرخاء في موعده المضروب، وفي السنة التالية ـ ١٩٨١ ـ كانت مصر أمام خريف الغضب!

هكذا التاريخ، يتحدث عنه بعض الناس وكأنه غيب مجهول، والحقيقة أنه فعل له ـ في نهاية المطاف ـ قوة قانون).

....

....

• السماح لأحزاب المعارضة التي تعرضت للضرب العنيف أو التبريد العميق ـ فيما سُمي بثورة ٥ سبتمبر ـ بالعودة ثانية إلى المسرح السياسي، ومعها أدواتها في

التعبير عن نفسها بحقها المشروع والقانوني في صحف ومنشورات، ثم لقاءاتكم مع شخصياتهم لتبادل الرأي فيما ترونه ضروريا ولازما.

لقد كان الحكم ـ ولا يزال ـ يا سيادة الرئيس ـ فرديا بطبيعة الظروف في مصر، رجل واحد على القمة يقرأ ويسمع ويشاور ويحاور، وهو في آخر النهار يتخذ قراره بنفسه.

وبالطبع فإن هناك الطموح إلى مرحلة من التطور تسمح بوجود مؤسسات لا تستمد سلطتها في النهاية من رجل واحد على القمة، بل تملك بنفسها إمكانيات وسلطات حركتها الذاتية، لكنه حتى تجيء هذه المرحلة من التطور، فليس هناك ما يدعو إلى تسمية الأشياء بغير أسمائها، وإلا كنا نخدع أنفسنا ولا نخدع أحدا غيرنا.

نعم، الحكم فردي، وهذا خطر، وقد نقول إنه ضرورة مرحلة ينبغي اجتيازها، وبالفعل فقد جاء الوقت الملائم لتجاوزها.

لكنه إذا كان الحكم الفردي خطرا، فإن الحكم الشخصي كارثة.

وقد عرفنا «الحكم الشخصي» بعد «الحكم الفردي».

والقرار في الحكم الفردي يصدر عن رؤية عامة قابلة بالطبع للصواب والخطأ ـ وأما القرار في الحكم الشخصي فإن الحدود معه تضيق، إذ يختفي إلهام الرؤية العامة ليحل محلها همس الوحي المباشر!

....

....

• وزاد فوق هذا كله وأضيف إليه تأييد الناس لكم في دعوة إلى الطهارة، تعهدت باستئصال الفساد، وعدم التستر عليه بعد أن سرى واستشرى في أجواء تغري به، وتساعد عليه، وتبسط يد الحماية فوقه.

□ □ □

لقد فرغت الآن من عرض استجابات الرأي العام بالتأييد لبعض خطواتكم، وأنتقل الآن ـ بإذنكم وسماحكم ـ إلى الجانب الآخر، جانب الاستجابة بالتساؤل أو بالتردد، وأستعرض أمامكم نماذج مما يجري ويدور على هذا الجانب الآخر.

....

....

• لقد بدأت التساؤلات ـ يا سيادة الرئيس ـ حين فوجئ الناس بقبولكم رئاسة الحزب الوطني.

لقد كان هناك في تاريخ مصر حزب يحمل هذا الاسم أسسه «مصطفى كامل»، ثم خلفه على رئاسته «محمد فريد». وكانت لهذا الحزب سياسات معينة، وكانت له مناهج معروفة، وبعد ذلك التاريخ فإن أي محاولة لوصل ما انقطع ـ خصوصا إذا لم تكن هناك صلة لا بالاستمرار ولا بالسياسات ولا بالمناهج ـ عملية تلفيق للتاريخ. مع اليقين بأن حقب التاريخ ليست قطعا من القماش تشبكها ببعضها إبرة وخيط!

....

....

• اتصل بذلك أن الذين يضمهم الحزب الوطني الآن هم في مجموعهم نفس الناس الذين ضمهم من قبل الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي ثم حزب مصر. ومعنى ذلك أن هذا الحزب الوطني في لونه الأخير ـ اعترفنا بذلك أو لم نعترف ـ تجمُّع لأصحاب المصالح القائمة، أو فلنقل ببساطة إنه حزب السلطة، وحزب أي سلطة، وتلك ظاهرة عادية في معظم بلدان العالم الثالث لم تنفرد مصر بها، وليس هناك ما يدعونا إلى لوم أحد عليها، بما فيهم أصحاب الشأن الذين جمعهم الحزب، فتلك أحكام الظروف.

لكننا لم نكن في ظرف عادي ـ يا سيادة الرئيس ـ وإنما كنا في ظرف يقتضي

حضور مصر كلها، ولقد كان ذلك هو المغزى الحقيقي لحقيقة التفاف جماهير الشعب حولكم من قبل أن تصدر عنكم كلمة واحدة. لقد اختاروكم ـ يا سيادة الرئيس ـ لمعنى أو معانٍ ليس بينها على وجه القطع، استمرار السياسات والممارسات التي سادت خريف الغضب.

وليس دقيقا ـ يا سيادة الرئيس ـ أن يُقال أن الحزب الوطني هو الذي قام بعملية انتقال السلطة إليكم يوم ٦ أكتوبر. لقد تم انتقال السلطة مع نفس اللحظة التي تبين فيها بعد دقائق من حادث المنصَّة أن جهاز الدولة قائم بعمله، وأن تروسه جاهزة لمواصلة الدوران، وليس خافيا أن عددا من الجماعات المنتمية إلى الحزب الوطني كانت في حالة فرار طوال أيام الانتقال، ولعدة شهور بعد الحادث كانت هذه الجماعات لا تعرف كيف تلملم أطرافها وأعصابها، ولا إلى أين تتجه أو إلى من تتجه.

هل أقول ما هو أكثر ـ يا سيادة الرئيس ـ هل أقول إن كل الأحزاب القائمة ـ سواء في ذلك الحزب الوطني أو أحزاب المعارضة ـ ظاهرة ضبابية لأنه لا يعرف أحد بالضبط ما تمثله أو حجم ما تمثله. لأنها جميعا نشأت بقرار شخصي: يمين ووسط ويسار. اختراع وصفناه بالمنابر أولا، ثم استعرنا له وصف الأحزاب فيما بعد. إن الأحزاب الأخرى ـ غير الحزب الوطني ـ حزب السلطة ـ اضطرت تحت ضغط الظروف أن تحدد مواقفها أكثر، لأن ذلك كان سبيلها الوحيد للوصول إلى الناس. أما الحزب الوطني فلم يكن يواجه مثل هذا الاضطرار، لأن مركبة السلطة كانت وسيلته السريعة في التمكين لنفسه ـ مع واقع حال يؤكد أن هذا الحزب وأي حزب غيره في مصر ـ كَمًّا مجهولا في حجمه وقوته، بل لقد كان هناك من يزعمون أن المجهول من كَمْ هذه الأحزاب حجما وقوة لا يقتصر على النسبة والتناسب بينها، وإنما يمتد إلى ما هو أكثر، أي إلى حجم ما تمثله مجتمعة على الساحة المصرية كلها، وقد كان هناك من رءوا ـ ومازالوا ـ أن هناك قوى رئيسية غائبة تماما، فهي موجودة في المجتمع بالفعل، لكن التنظيمات القائمة لا تحتويها ولا تمثلها.

هكذا أثارت رئاستكم للحزب الوطني تساؤلات، وليس مستساغا أن يُقاس الوضع بأمثلة مما يجري هناك، مثل أن يحكم «فرانسوا ميتران» من قصر الإليزية من

موقع رئاسته للحزب الاشتراكي الفرنسي، هناك سمحت مراحل التطور بديمقراطية حقيقية، وهناك حدث الانتقال من «جيسكار ديستان» إلى «فرانسوا ميتران» عن طريق صناديق الانتخاب، وهناك كثير غير ذلك يطول شرحه، ولا مجال للمقارنة، بل ولا داعي للمقارنة، لأن اختلاف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي لا تسمح به، وإلا كنا مجرد مقلدين، فضلا عن أنه إذا أردنا أن نكون كذلك، فليس يجوز أن ننتقي ما يصادف هوانا ونعرض عن غيره، لأن التقليد بالانتقاء إجحاف، وإذا لم نكن قادرين على التقليد في كل شيء، إذن فنلزم ظروفنا صراحة، قائلين بأنه لا يكلف الله نفسا إلى وسعها.

وأعرف أنه قيل لكم ـ يا سيادة الرئيس ـ والعهدة على الرواة ـ أنه إذا طال ترددكم في قبول رئاسة الحزب، فإن هذا الحزب مُعرَّض للانهيار، وكان ذلك في حد ذاته سببا كافيا كي تُعرِضوا عن قبول رئاسته مهما كانت الضغوط.

إن المفروض في الحزب السياسي أنه يناضل لكي يصنع السلطة، وليس المفروض من حزب أن يتوسل إلى السلطة لكي تصنعه.

....

....

• عادت التساؤلات مرة أخرى عند تشكيل الوزارة الجديدة.

كان كل بند من التركة التي ورثتموها أشبه ما يكون بقميص من الحديد يعطل الحركة، بل يكاد يعوقها تماما.

الحالة الاقتصادية الاجتماعية بأرقامها المزعجة، ومدلولات هذه الأرقام في حياة غالبية الطبقات ـ قميص من حديد.

حالة العلاقات مع إسرائيل ـ قميص من حديد.

حالة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ـ قميص من حديد.

حالة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ـ قميص من حديد.

حالة العلاقات العربية ـ قميص من حديد.

وبهذه القمصان الحديدية كلها، فقد كان قبول التحدي يتطلب أقوى وزارة في تاريخ مصر، خصوصا إذا كنا منذ البداية نواجه حالة تمرد عام، عصيان عام في مصر، وقعت في إطارها أحداث حركت الغضب من الاعتقال إلى الاغتيال!

ولست أقول إن الوزارة الحالية هي أضعف وزارة في تاريخ مصر، ولكني أقول ببساطة إنها ليست أقوى وزارة في تاريخ مصر.

وأليس ملفتا للنظر أنه مع تسليمنا جميعا بأن المشكلة الاقتصادية هي رأس القائمة في أولوياتنا؟، فإن المجموعة الاقتصادية الوزارية تغيرت ثلاث مرات في أقل من سنة واحدة!

ولقد ضاعف من خطورة هذا الموقف ـ يا سيادة الرئيس ـ إحساس الناس بأن مؤسسة الرئاسة، وهي أخطر المؤسسات في نظام رئاسي، تقع أعباؤها عليكم شخصيا، إلا واحدا أو اثنين على أكثر تقدير من المساعدين، وربما كان ـ أو كانا ـ من أخلص الناس لكم، لكني واحد من الذين يرون ـ بكل الاحترام والتوقير ـ أن ذلك ليس كافيا.

إن مؤسسة الرئاسة في الولايات المتحدة ـ حيث النظام رئاسي مباشر ـ تضم عشرات من الأجهزة يعمل فيها مئات من أكبر العقول في الولايات المتحدة.

ونفس الشيء في مؤسسة الرئاسة في فرنسا ـ وحيث النظام رئاسي برلماني.

هناك بحكم النظام تقوم مؤسسة الرئاسة بتحديد السياسات التي يمثلها الرئيس بحكم تعبيره عن إستراتيجيات العمل الوطني التي أوصلته أصوات الناخبين على أساسها إلى مقعده في البيت الأبيض أو في قصر الإليزية.

ثم إن مؤسسة الرئاسة ـ بعد تحديد السياسات ـ تقوم بمتابعتها ومراقبة تنفيذها، وتلك مسئوليات جسيمة لا يقوم بها إلا جهاز قادر على متابعة عمل جهاز الحكم في كل المجالات: الاقتصادية والاجتماعية، السياسية الدولية والأمن القومي، العلاقات

العامة واتجاهات الرأي العام، دستورية القرارات وقانونيتها. مؤسسة الرئاسة ـ باختصار ـ هي محرك الاتجاه العام لسياسة الدولة.

بل إن نفس الشيء إلى حد ما يحدث ـ يا سيادة الرئيس ـ في النظم الملكية الديمقراطية، فمكتب رئيسة الوزراء في بريطانيا جهاز كامل يتحرك حولها.

وأعرف ـ يا سيادة الرئيس ـ طبيعة الحساسيات التي تحيط ـ أو يمكن أن تحيط ـ بجهاز كامل وقوى لمؤسسة الرئاسة في مصر. وأعرف أن لديكم شخصيا تخوُّفا من تكرار ما سمعوه عن تجارب سابقة. لكن الضرورات تفرض نفسها، ثم إن دروس الماضي أمام الجميع، ومن حق الكل ـ بل ومن واجبهم ـ أن يستخلصوا منها ما يحقق الهدف الأساسي المطلوب ويتجنب محاذير السوابق في نفس الوقت.

ولقد تقول ـ يا سيادة الرئيس ـ وقد سمعت ذلك مباشرة منكم ـ أن الوزارة هي نفسها جهاز الرئاسة، ولكن هذه فرط حساسية لا تسمح بها الظروف، لأن المسئولية عليكم أنتم يا سيادة الرئيس، ولقد حمَّلكم الشعب إياها، ليس فقط بعدد الأصوات، ولكن بهذا الإطار المثير للعجب والإعجاب الذي أحاطكم به من أول يوم.

ولقد حدث فعلا ـ يا سيادة الرئيس ـ أن تقدمت وزارة إلى مجلس الشعب بميزانية فائض وأقرها المجلس.

ثم تقدمت وزارة أخرى ـ تكاد تكون هي نفس الوزارة ـ إلى مجلس الشعب بميزانية عجز وأقرها المجلس.

وإذن فنحن ـ بصرف النظر عن كل الحساسيات ـ في حاجة إلى جهاز كامل قادر على التوجيه والمتابعة والسؤال، وليس المساءلة، وإن كانت المساءلة في النظام الرئاسي مقبولة.

هناك سلطة واحدة في الوضع الراهن وفي هذه المرحلة من التطور ـ وكما ذكرت من قبل يا سيادة الرئيس ـ فإننا نطمح إلى تغيير هذا الوضع بحيث تتعدد السلطات، ولكن الواقع يفرض نفسه، وليست هناك جدوى من التصرف على أي أساس آخر،

إلى أن يتحقق التغيير، وتهيئ له ظروف التطور الاقتصادي الاجتماعي في الوطن (وهذه عملية تنمو بتجربة كل يوم).

....

....

• لقد زادت التساؤلات مرة أخرى تدور حول عملية التصدي للفساد والإفساد. فقد بدت هذه العملية في بعض الأوقات، وكأن إجراءاتها تقلُّصات، يظهر الإحساس بها لحظة، ثم يختفي الإحساس بها لحظة أخرى، ويصحو فعلها يوما، ثم يغفو في اليوم التالي.

لعله كان تقدما في حذر، أو لعله كان اقترابا على استحياء، لكن هذا الإقدام والإحجام ـ إلى جانب ما فيه من زوايا أخرى ـ خطر محقق. لأن جماعات الفساد والإفساد ـ في مصر وفي غيرها ـ أشبه ما تكون بعصابات المافيا المشهورة في الولايات المتحدة وإيطاليا.

تجمعات للنهب المنظم، بينها علاقات معقدة من المشاركة والمواجهة، لأن بعض الغنائم قابل للقسمة، وبعض المغانم مطلوب للاحتكار، وكذلك يحل الوئام، ثم فجأة يفلت الزمام، وتجري تصفية الحسابات القديمة والجديدة بالنار والدم.

ومع ذلك فعائلات المافيا جميعا ـ رغم ما بينها ـ صف واحد ضد القانون. وأفرادها يعرفون قواعد اللعبة إزاء هذا القانون ـ فإذا رأتهم عيونه فهي معركة إلى النهاية، وإذا قصرت يده لسبب فإن أيديهم هم لن تقصر عن ممثلي هذا القانون، وإذا وقع الالتفات حولهم ـ ولو بمصادفة ـ فإنهم لا يقدرون على الاطمئنان، وإنما يقدرون فقط عندما يتم قلع العيون التي رأتهم، وقطع الأيدي التي يمكن أن تمتد إليهم، وانتقال الالتفات منهم إلى بعيد عنهم، ولا تحتمل الأمور مساومات أو أنصاف حلول.

وربما تلاحظون ـ يا سيادة الرئيس ـ أنه حين جرى الاقتراب من إحدى جماعات المافيا المصرية، فإن بقية الجماعات الأخرى لم تسكت رغم التيارات الدموية

القديمة بينهم وبين بعضهم، وكان يقينهم ـ وهو منطقي ـ أن بداية أي طريق مؤدية حتما إلى آخره، ولم يسكتوا، ولن يسكتوا.

• ولقد بدءوا بإظهار الخوف على الاستقرار.

• وانتقلوا إلى إبداء القلق على الرخاء، والحرص على المستثمرين.

• ووصلوا إلى إبداء الحرص على تماسك السوق.

• وأخيرا كانت صيحتهم «ثم لا تنسوا واجب الوفاء».

كل ذلك دون أن يحددوا: أي استقرار؟ ـ ورخاء من؟ ـ وما هي حكاية هؤلاء المستثمرين؟ ـ ثم ماذا هذا السوق الذي ينبغي المحافظة على تماسكه؟ ـ وكانت الطامة الكبرى دعوى الوفاء، وأليس فاضحا أن لا تجد المافيا في النهاية غير عمائم الفضيلة ومكارم الأخلاق؟!

كانت تلك خطوتهم الأولى لرد محاولة الاقتراب منهم بعيون القانون ويديه.

ثم توالت الخُطى.

....

....

• ولقد ألحت التساؤلات على الناس عندما تكررت نغمة أنه «ليس هناك حل قريب لمشاكل الناس»، وبأنه «لا حل مع استمرار الزيادة في عدد السكان»، وأنه «ليس لدى أحد عصا سحرية»، وبأنه «لو جاءت حكومة الملائكة لما استطاعت أن تفعل شيئا يرضي الناس».

ومع ما في مثل هذه التعبيرات من ادعاء «الواقعية» ـ إلا أنه يبقى بأمانة أن المسئولية الأولى والأخيرة لأي حكم هي البحث عن طرق وبدائل وحلول لمشاكل الوطن وناسه، وكلها مشاكل ظاهرة صارخة أمام كل من تقدم بنفسه للمسئولية عن الوطن والناس.

وأريد أن أكون واضحا ومحددا في هذه النقطة:

ـ الشعب المصري يدرك أن عهد الإجراءات الكبيرة قد مضى، لأن الظروف وأحكام الظروف تضع على مصر الآن قيودا لم تكن هناك في مرحلة سابقة.

ـ كذلك فإن الشعب المصري يدرك أن عهد الصدمات الكهربائية قد مضى أيضا.

ـ والشعب المصري ـ فيما أظن وفيما أحس ـ لم يعد يريد أن يسمع أحلاما وأوهاما.

لقد كان لإحدى المجلات الأمريكية الكبرى تصوير دقيق في وصف أحوال مصر في السنوات الأخيرة، وقد ورد تصوير هذه المجلة وهي «نيوزويك» قبل أسابيع، وللعلم فإن «نيوزويك» كانت ومازالت مجلة صديقة للرئيس «السادات»، وكان من أسباب زهوه أحيانا كثيرة أن صورته ظهرت على غلافها ست مرات، ومع ذلك فقد اضطرت «نيوزويك» إلى أن تقول في ذكرى السنة الأولى بعد مأساة المنصة: «إن الشعب المصري في عهد «أنور السادات» كان أشبه برجل تزوج ملكة جمال العالم، هي تسحبه كل يوم إلى مهرجان وكل ليلة إلى سهرة، وليس هناك من يرعى شئون البيت!».

لم يكن ذلك هو كل تعليقها، فقد كان بعض ما فيه قاسيا، وبينه: «إن ذلك العصر كان عصر إسراف وفساد»، وكان ذلك محزنا، لأن الذين شجعوا العصر على ما انجرف إليه، راحوا بعد أن وقعت الواقعة ينحون عليه باللائمة، ويتخذون لأنفسهم مجلس القضاء، في حين أنهم كانوا ـ بغوايتهم ـ سبب البلاء أو ضمن أسبابه!

على أن تلك قصة أخرى.

المهم أن الشعب المصري على استعداد لسماع الحقائق الواقعية، لكنه أيضا يريد أن يرى أملا يتوجه إليه، يريد ـ كما يقول التعبير المشهور ـ «أن يرى ضوءًا في آخر النفق المظلم» ـ تلك مهمة أي نظام وأي حكومة، وإلا ضيَّعت السلطة مقتضى مسئوليتها بل وداعي ضرورتها!

....

....

• راحت التساؤلات تلح بهواجسها إزاء بعض الممارسات في السياسة العربية والدولية.

ـ لم يتحمس كثيرون ـ فيما أظن ـ لامتناع مصر عن التصويت على مشروع قرار عُرِضَ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٥ فبراير ١٩٨٢، كان مشروع القرار يدين إسرائيل للطريقة التي تتصرف بها ضد قواعد السلوك الدولي والقانون الدولي كما تجلت في ضمها لمرتفعات الجولان، ولم يكن مقبولا أن تصوِّت مصر بالامتناع، في حين تصوِّت اليونان بالموافقة. وقد يُقال إن مصر لم تكن راغبة في استفزاز إسرائيل قبل إتمام الجلاء عن سيناء، وحتى لو كان ذلك صحيحا، فلقد كان من الأفضل لمصر أن تتغيب عن حضور جلسة التصويت ولا تسجل على نفسها موقف الامتناع مثل جامايكا والمكسيك!

ـ ولم يتحمس كثيرون ـ فيما أظن ـ للموقف الرسمي من أحداث لبنان، وحين بدأ الغزو الإسرائيلي، وأحاطت قواته ببيروت، فلقد كنت واحدا من الذين راودتهم الأحلام بأن تقف مصر موقفها الصحيح بدون عصبية تعرضها لما لا تريد أن تتعرض له الآن، أو حتى في المستقبل.

وصحيح أن مصر ـ خلافا لما فعله كثيرون غيرها ـ لم تعد الفلسطينيين بشيء لا تستطيع الوفاء به، ومع ذلك فإن الصمت ليس سياسة، وكان في ظني أن مصر ـ مع ذلك ـ أمامها خيارات وبدائل تعبِّر بها عن نفسها أمام تاريخها وأمام أمتها العربية وأمام العالم.

(وقد تصوَّرت ـ مثلا ـ أن يوضع حد لتدفق السياح الإسرائيليين إلى مصر، يومها ـ يوم غزو لبنان ٦ يونيو ١٩٨٢ ـ كان في مصر ٤٢ ألف سائح إسرائيلي بالضبط. وكان وجودهم في شوارع القاهرة والصعيد استفزازا، أو داعيا إلى استفزاز يترتب عليه حادث لا لزوم له، وكان في الإمكان ـ بهدوء وبغير عصبية ـ تقليص العدد بمطلب أمن هؤلاء السياح، وهو مطلب معقول.

وتصوَّرت ـ مثلا ـ أن مصر كانت تستطيع أن توقف شحنات البترول المصري إلى

إسرائيل مادامت المعارك مستمرة، وإذا كنا نعطي لإسرائيل ٢ مليون طن من البترول سنويا (أي ١٤ مليون برميل) ـ فمعنى ذلك أن هناك عدة ناقلات تجيء كل أسبوع لحمل البترول المصري إلى إسرائيل، ولم يكن في مقدور أحد أن يلوم، فلم يكن معقولا ولا متصوَّرا أن نواصل إمداد إسرائيل بالبترول، بينما قواتها تتقدم وتحاصر عاصمة عربية وقيادة ثورة عربية.

وتصوَّرت ـ مثلا ـ إجراء استدعاء السفير المصري في إسرائيل، لكن هذا الإجراء ـ لسوء الحظ ـ تأخر).

- ولم يتحمس كثيرون ـ فيما أظن ـ لمشهد وزير خارجية مصر يسلم سفير الولايات المتحدة كل يوم شكوى إلى الرئيس الأمريكي «رونالد ريجان»، ولو كانت الشكاوى مجدية، لكان لغيرنا ـ الإخوة العرب ـ سَبْق فيها، لأنهم يملكون من وسائل الشفاعة لدى الرئيس الأمريكي ما لا نملكه نحن!

وكانت تلك كلها مجرد أمثلة، عملية استشهاد وليست عملية حصر.

□ □ □

مجمل القول في أسباب التأييد وأسباب التحفظ ـ يا سيادة الرئيس ـ ما يلي:

ـ بصفة عامة فإن الاتجاهات مفهومة.

ـ وبصفة عامة أيضا فإن الإيقاع بطيء.

ـ وبصفة عامة فإن السياسات غير محددة.

ومشكلة ذلك كله أن الفرص السانحة قد تفلت، لأن بطء الحركة وعدم الوضوح، مما يعرِّض المسيرة لقطع الطريق عليها، والإغارة على أجنابها ومؤخرتها وحتى مهاجمة المقدمة.

إن الناس جميعا يرون الغِيلان المتربصة على الطريق، وكلها غِيلان متوحشة: «الديون» غول، و«التضخم» غول، و«الإرهاب» غول، و«إسرائيل» غول، حتى «المساعدات الأمريكية من القمح أو السلاح» كلاهما زوج من الغِيلان!

وأنتم ـ ونحن شعبكم معكم ـ على الطريق الوعر، ولابد أن يكون هناك ضوء في آخر النفق، وتلك ضرورة، وفوق الضرورة، فتلك واجبات أي نظام وحكومة.

أطلت يا سيادة الرئيس، لكن حقنا عليك كثير، وحقك علينا أكثر.

وكان بودّي أن أريحكم وأستريح، لكن الحديث مازالت له بقية.



تمهيد مباشر للرسالة الرابعة

كان المقال الرابع محاولة للإطلال على الساحة العربية، والأوضاع والإمكانيات القائمة فيها، وكان ذلك عن يقين بأنه من الصعب تصور مستقبل لمصر معزول عن بقية العالم العربي. وكانت الأوضاع في مصر وقتها ـ وفي العالم العربي أيضا ـ تقتضي الالتفات إلى ظروف وملابسات جارية وشائكة، وقابلة لمضاعفات يُحتمل أن تكون خطرة.

وفي ذلك الوقت كانت مصر خارج جامعة الدول العربية، وكان مقر الجامعة قد ترك القاهرة مهاجرا إلى تونس، وتقرر في لحظة فوران أن يقوم بدلا منها كيان اسمه جامعة الشعوب العربية، وقيل إن الحكومة المصرية سوف تمنحها مبنى جامعة الدول العربية ـ ليكون مقرا لها، ثم تبين أن الشعوب العربية أكثر غضبا من حكوماتها، كما أن مبنى الجامعة في القاهرة ليس ملكا للحكومة المصرية، وتعثرت الخُطى، ثم تغيرت الظروف. وكانت هناك محاولات وتحركات... وكانت بعض المحاولات والتحركات خالصة، وبعضها الآخر مشوبا، وبدا أن اللحظة المعاصرة سوف تمد تأثيرها ـ بالضرورة ـ إلى المستقبل تؤثر فيه وتشكل ملامحه!

ولسوء الحظ فإن المقدور وقتها ـ طبع الحاضر على صورته!

الرسالة الرابعة

ملاحظات عن سياسة مصر العربية؟

نوفمبر ١٩٨٢

سيادة الرئيس

يشجعني كرمكم أن أواصل حديثا توجهت به مباشرة إليكم بعد عام كامل من التأييد ثم الصمت.

وهذه المرة أجدني مشغولا بهموم أمتنا العربية ودور مصر ومسئوليتها وواجبها إزاء هذه الهموم ـ وكلها مما يمكن أن نسميه قضايا مصير.

ولذلك فقد أسمح لنفسي وبدون مقدمات ـ أن أعترف بالعجز عن فهم سياسة مصر العربية، كما أنني غير قادر على متابعة خطاها، ولعل الخطأ مني والذنب عليَّ، ومع ذلك فلقد قلت من قبل وأكرر: إن أي إنسان لا يستطيع أن يصف غير ما يرى!

هكذا فإن كلامي عن سياسة مصر العربية الآن هو وصف لما أراه لا أكثر ولا أقل، وما يمكن إجماله في ملاحظتين:

• الملاحظة الأولى: أن مصر ـ فيما يظهر أمامي ـ توَّاقة إلى كسر طوق العزلة التي تحيط بها وتباعد ما بينها وبين أمتها العربية ـ وهذا مطلب سليم.

• والملاحظة الثانية: أن مصر لم تحدد لنفسها بعد خطة، ولهذا فإن حركتها نحو هذا المطلب السليم ـ لا تبدو لي ظاهرة العزم واثقة الخُطى.

□ □ □

وبالنسبة للملاحظة الأولى فإن الأمر لا يحتاج إلى كثير من التفصيل، والواقع أن قراركم بتجميد نشاط تلك الدمية الخرساء التي أطلقوا عليها وصف «جامعة الشعوب العربية والإسلامية» ـ جاء مؤشرا على رغبة مصر في فتح الأبواب الموصدة، وفي نفس الوقت فقد نُشرَت لكم تصريحات عديدة تؤكد نفس التوجه.

وأما بالنسبة للملاحظة الثانية فقد يكون بعض التفصيل لازما بقدر ما هو ضروري للشرح.

• وعلى سبيل المثال فقد جرت بعض الاتصالات مع المملكة العربية السعودية، وكان بين هذه الاتصالات سفركم إلى الرياض لتقديم العزاء في وفاة الملك «خالد»، وتقديم التهنئة إلى الملك «فهد» ـ لكن وسائل الإعلام المصرية بالغت في عرض الخبر على نحو دعا الديوان الملكي السعودي إلى إصدار بيان رسمي يقول «إن الزيارة كانت في إطار المجاملات الودية، وإن لقاؤكم بالملك «فهد» جرى في مجلس عام، ولم يتطرق بشيء إلى القضايا السياسية». وأعترف أنني لم أشعر بالراحة وأنا أقرأ سطور هذا البيان، فقد بدت لي فيه نبرة تحفظ سعودي لا تحتاج مصر إليه.

نفس الشيء تكرر في بيان من الديوان الملكي السعودي بعد ما نُشر ـ في وسائل الإعلام المصرية أيضا ـ بأن مشروع التكامل بين مصر والسودان لقي مباركة الملك «فهد» ـ وذلك أيضا لا تحتاج مصر إليه.

ولقد كان يمكن أن نجامل السعودية بالعزاء وبالتهنئة بوفد مصري على مستوى عال، يكون ظاهرا للعيان في تشكيله أنه وفد مجاملة ـ لا أكثر ولا أقل ـ حيث الحدود واضحة والحرمات مصونة!

يلي ذلك أن ميثاق التكامل بين مصر والسودان لم يكن في حاجة إلى طلب البركات من أحد.

• وعلى سبيل المثال أيضا، فإن مصر قامت ببعض الاتصالات مع المملكة الهاشمية الأردنية، وأعرف أن رسائل تبودلت بين الملك «حسين» وبينكم، بل أعرف أن أحد مستشاريكم قابل الملك لحديث طويل، لكني دُهشت حين زرت فرنسا خلال

شهر أغسطس الماضي، فإذا أحد أركان الحكم في باريس يقول لي «إنكم ذهبتم إلى زيارة لسلطنة عمان للقاء جرى ترتيبه بينكم وبين الملك «حسين»، لكن الملك لم يصل في الموعد المضروب، وكان الاعتذار الذي قدمه السلطان «قابوس» أن الملك تخلَّف لأن اليوم يصادف عيد جلوسه!».

وبدا لي أن السلطان ـ الذي رتَّب للمقابلة ـ لابد يعرف موعد عيد جلوس ملك الأردن، وسواء كان السلطان يعرف أو لا يعرف فإن هناك مسئولية لا يصح التهاون فيها مع كل رسمي مصري شارك في الإعداد أو التحضير لهذا اللقاء أو لهذا الخطأ غير المقبول، لأن مصر ورئيسها أكبر كثيرا مما يتصوَّر كل هؤلاء الذين سمحوا لأنفسهم أن يقعوا في مثل هذا الخطأ.

• وعلى سبيل المثال أيضا، فإن مصر قامت ببعض الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكن هذه الاتصالات أخذت في وسائل الإعلام المصرية ـ مرة أخرى ـ ما هو أكبر من حجمها الحقيقي، وبدا الأمر وكأن مصر تريد أن تضع نفسها في الصورة، وتريد أن تقنع آخرين بأنها فاعلة في القضية، ولم يكن ذلك دقيقا، وكانت المبالغة في تصوير دور مصر ضارة، خصوصا أمام العارفين والفاهمين.

• وعلى سبيل المثال أخيرا، فإن مصر عقدت مع السودان اتفاق تكامل ـ لم أكن متحمسا له، وإن لم أكن بالتأكيد ضده ـ لكن كل شيء لابد أن يجيء بمعيار، خصوصا أن تلك لم تكن المرة الأولى أو الثانية أو الثالثة التي توقع مصر مثل هذا الاتفاق مع السودان.

وظني أن التكامل ـ إذا أريد له أن ينجح ـ يحتاج إلى ما لا يملكه الطرفان الآن من الموارد والحقائق!

وفي بداية الأمور ونهاياتها، فإن الالتفات للسودان ـ مع فائق أهميته ـ ليس بديلا عن دور مصر العربي ـ وبالغ خطورته.

□ □ □

وقد أكون مخطئا ـ يا سيادة الرئيس ـ فيما رأيت ولاحظت، لكنني أصدر فيما أقول

عن نظرية للأمن القومي المصري أومن بها وأستأذن في عرض خطوطها الرئيسية أمامكم على النحو التالي:

إن إستراتيجية أي وطن لا تكفيها أهواء الزعماء والحكام، وإنما تفرضها ثوابت الجغرافيا أولا، ثم تحركها دواعي التاريخ ثانيا.

وبالتأكيد فإن الجغرافيا أهم الثوابت، لأنه على الرقعة الجغرافية لأي بلد تنمو مصالحه، وتزدهر ثقافته، وتتحدد ارتباطاته الإنسانية والحضارية، وكذلك تبرز ـ في الغالب ـ مكامن الخطر عليه. وأما المتغيرات فمن بينها طفرات العلوم والتكنولوچيا والمواصلات وأثرها على اقتصاديات الأطراف، ثم حركة الموازين السياسية العالمية والإقليمية، وتوازنات القوى، وصراعات المجتمعات سباقا نحو التفوق بالمزايا ـ أو الغلبة بالسلاح إذا دعت الضرورة.

وترتيبا عليه، فإن الأمن المصري له محوران نشيطان:

• محور جنوبي، هدفه ضمان سلامة نهر النيل وهو عصب الحياة في مصر، وهذا المحور هادئ نسبيا ـ حتى الآن ـ وكانت مصر طول التاريخ تحاول جعله هادئا ما استطاعت، ولم تقبل أن تدخل في صراعات عليه، وساعدها في ذلك أنه لم تكن هناك قوة عسكرية في الجنوب ـ من منابع مياه النيل وحتى وصول فيضه إلى الأراضي المصرية ـ تستطيع أن تتحدى حقوق مصر على النهر، ثم إن أحدا لم يكن يملك وسيلة تكنولوچية تستطيع بها اعتراض تدفق ماءه إلى شمال واديه.

ومن هنا فإن مصر التاريخية حرصت على علاقة وثيقة مع إثيوبيا جسدتها الكنيسة القبطية لقرون، كما أن ملوك مصر في القرن العشرين حرصوا على علاقات وثيقة مع شيوخ وقبائل الجنوب.

ومن هنا أيضا، فإن مصر الثورية ـ في عصر «جمال عبد الناصر» ـ كانت على أوثق العلاقات مع إثيوبيا الرجعية ـ في عصر الإمبراطور «هيلاسلاسي»، وأقر بأنني تابعت في دهشة، دخول الرئيس «السادات» إلى معركة لا لزوم لها مع زعيم إثيوبيا الحالي «منجستو هيلامريم» تحت دعوى مقاومة الشيوعية الدولية في القرن الإفريقي، فقد

بدت لي هذه المعركة متعارضة مع مطالب الأمن القومي المصري، فليس مهما من وجهة نظر هذه المطالب: من الذي يحكم في إثيوبيا؟ ـ لأن تلك مسألة تخص شعب إثيوبيا، لكن المهم أن تكون علاقة مصر بالاثنين ـ الشعب والحكم ـ في أديس أبابا سليمة، خصوصا في غياب مبرر للاحتكاك. والحقيقة أن صراعا عسكريا على هذا المحور الجنوبي يجب تفاديه، كما أن مثل هذه الحرب على ذلك المحور شبه مستحيلة ـ ويمكن أن تكون كابوسا مكلفا ـ وعقيما!

وبالتأكيد فإن هناك قوى أخرى تتربص بمنابع النيل ومجاريه ـ في وسط وشرق إفريقيا ـ لكن ذلك التهديد يحتاج إلى سياسة مصرية واعية ـ فاهمة ـ ومسئولة!

□ □ □

• المحور الثاني للأمن المصري هو الشمال عموما، والشمال الشرقي على وجه التحديد، وبالتخصيص فلسطين، لأنها الجسر البري الذي يصل إفريقيا وآسيا في شبه برزخ بين بحرين. فهذا الجسر البري كان طريق مصر باستمرار إلى المشرق حيث تعيش بقية أمتها العربية، وكان على مر العصور ـ مدخلها ومخرجها ـ أي بابها الحضاري والأمني والاقتصادي.

والدليل أن هذا المحور يكاد أن يكون الصانع الأكبر للتاريخ المصري منذ أقدم العصور:

• منه جاءتها جيوش الغزاة، وعليه وفدت أسباب العِز، ومن صوبه جاءتها المسيحية والإسلام هداية ورشدا، وكذلك جاءتها اللغة العربية ومخزونها الثقافي ـ قديما ـ ومتجددا!

وتاريخ مصر من «تحتمس الثالث» إلى «صلاح الدين» إلى «محمد علي» إلى «جمال عبد الناصر» ـ شاهد حاضر، وعبرة شهادته أن مصر لم تفعل في التاريخ، إلا عندما وعت أهمية طريق المشرق، ولعله من هنا أن الأعداء تربصوا لها بجيوشهم عليه، من الإغريق والرومان، إلى الإنجليز وإسرائيل.

فقد أرادوا سد الأبواب عليها داخل إفريقيا.

وأكاد أزعم ـ يا سيادة الرئيس ـ أننا عرضنا قضية فلسطين خطأ على الشعب المصري، حين صورناها له وكأنها تضامن مع شعب شقيق، فتلك ليست القضية الحقيقية، وإنما كانت القضية الحقيقية وصميم الموضوع هو الأمن المصري.

أقول عادة لكل من يناقشونني في هذا الموضوع:

ـ ارجعوا من فضلكم إلى مراسلات «روتشيلد» مع اللورد «بالمرستون» سنة ١٨٤٠.

كانت دول الغرب قد فرغت من ضرب «محمد علي»، وفرضت عليه تلك المعاهدة المشئومة سنة ١٨٤٠ التي فتحت أبواب مصر للاستيراد، وفرضت على مصر إغلاق مصانعها وتحديد إنتاجها كما ونوعا، وتقليص جيشها وسلاحه، وحصرت تأثيرها داخل حدودها، سلطنة بالإرث لأسرة «محمد علي» طالما هي «نائمة» وراء هذه الحدود ـ وكان ذلك بمثابة تمهيد لاغتصاب العالم العربي بأسره، ونزعه من الإمبراطورية العثمانية التي كانت رجل أوروبا المريض.

كان «بالمرستون» رئيسا لوزراء بريطانيا، وكانت بريطانيا هي القوة الأعظم ذلك العصر، وكان «روتشيلد» هو كبير أغنياء اليهود الراغبين في فتح أبواب هجرتهم إلى «الأرض الموعودة»!

ولم يجد «روتشيلد» ما يغري به «بالمرستون» على مساعدة هجرة اليهود إلى فلسطين غير قوله في خطاب بتاريخ ١٨ أغسطس ١٨٤١ ـ بما نصه:

«إن مصر وحدها تستطيع أن تقوم بدور مؤثر في توحيد العرب بعد أن تسقط الإمبراطورية العثمانية، ولهذا فإنه يتحتم حجز هذا البلد (مصر) في موقعه وعدم السماح بخروجه إلى المشرق، وإذا استطاع اليهود إنشاء مستعمرات كافية وقوية في فلسطين، فإن هذه المستعمرات تستطيع أن تقوم بمهمة حجز مصر في إفريقيا، وهذا يعطي للقوى الأوروبية يدا طليقة في المشرق العربي».

بعد ذلك بقرن تقريبا، أعاد «داڤيد بن جوريون» ـ المؤسس الفعلي لإسرائيل ـ صياغة مطلب عزل مصر في يومياته كاتبا ما نصه:

«إن مصر وحدها هي التي يُحسب لها حساب في المنطقة، فهي التي تقدر إذا واتتها الظروف الملائمة على توحيد العرب، لكن مصر أشبه ما تكون بزجاجة، وعنق الزجاجة سيناء، وإذا قامت إسرائيل في فلسطين، فإن إسرائيل سوف تقوم بدور «الغطاء» الذي يمكن كبسه في عنق الزجاجة، فيحكم إغلاقه وختمه ويحبس الخطر داخل قمقم لا يخرج منه».

والواقع أن سياسة الاستعمار الغربي كانت حبس مصر في إفريقيا كلما أمكن.

ثم ورثت إسرائيل هذه السياسة باعتبارها ابنا شرعيا، أو ـ ربما ـ غير شرعي لهذا الاستعمار الغربي.

وهكذا فإن المحور الشمالي ـ الجسر البري بين إفريقيا وآسيا ـ وشرقي البحر الأبيض ـ أصبح المحور الأساسي لأمن مصر، فهو المحور الحي والساخن والقابل للاشتعال، كان كذلك منذ الأزل وسوف يظل كذلك إلى المستقبل الذي يمكن حسابه!

....

....

إن متغيرات الإستراتيجية الدولية أضافت كثيرا إلى أهمية هذا المحور ـ الشرقي ـ بالنسبة للأمن المصري.

فحين انتقلت البؤرة الساخنة في الإستراتيجية العالمية من قناة السويس إلى الخليج ـ وحين زاد اعتماد الاقتصاد العالمي على بترول العرب وأموالهم ـ وحين تعاظم دور القوة البحرية والطيران وأسلحة الصواريخ ـ فقد أصبح تواجد مصر في المشرق اليوم أهم مما كان في أي وقت سبق.

ومن المفارقات ـ يا سيادة الرئيس ـ أن تلك كانت اللحظة التي اختارها صانع القرار المصري لخروج مصر من العالم العربي وانسحابها من الصراع على مستقبله ـ بدعوى السلام ووهم الرخاء ـ (ولعله كان قصدا من بعض الأطراف وخطأ من بعضهم الآخر!).

وكذلك وصلنا إلى منزلقين ـ كلاهما أخطر من الثاني.

• صلح منفرد مع إسرائيل (يترك مصر معزولة في إفريقيا).

• ووهم يُمَنِّي نفسه والناس بما سُمي في ذلك الوقت بـ «مشروع مارشال» لمصر، (والمدهش أنه كان هناك مشروع مارشال عربي لمصر، ولم يكن هناك مشروع مارشال أمريكي ـ لكن البعض تمسك بالوهم وأغفل الحق عن عمد!).

إن ذلك كله، والنتائج التي ترتبت عليه، لم يؤد فقط إلى عزلة مصر عن العالم العربي، وإنما إلى تهاوي النظام العربي، وكانت تلك كارثة إستراتيجية فادحة.

□ □ □

سيادة الرئيس

إن المنطقة التي نعيش فيها كان يتنازعها ـ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ تصوُّران لترتيب المستقبل، يتعارض كل منهما مع الآخر:

١ ـ كانت الولايات المتحدة الأمريكية (وريثة الإمبراطوريات السابقة) تتصوَّر نظاما سياسيا وعسكريا يضم كل دول الشرق الأوسط، على قاعدة الجغرافيا وحدها، ويوجه اهتمام دولها إلى مصدر خطر واحد هو خطر الاتحاد السوڤيتي. وكان منطقيا في حالة نظام شرق أوسطي ـ بهذا المعنى الواسع ـ أن يشمل دولا مثل تركيا وباكستان وإيران ـ ومعهم أو بعدهم بفاصل قصير تدعى إسرائيل إلى مكان لها محفوظ، ودور فيه مقرر.

إن مصر رفضت هذا النظام منذ البداية، ورفضته من قبل الثورة حين قدم إليها، (وكان الدكتور «محمد صلاح الدين» وزير الخارجية في آخر وزارات حزب الوفد). وكان تقديمه لمصر في ذلك الوقت بمنطق أنه منظمة حيوية لملء الفجوة الدفاعية ما بين حلف الأطلنطي من ناحية، وحلف جنوب شرقي آسيا من ناحية أخرى. ثم عادت مصر ورفضت نفس المشروع بعد الثورة حين قدم إليها تحت نفس الاسم، واضطر أصحابه حينئذ إلى إقامته بغير مصر، وأصبح اسمه «حلف بغداد»، وكان قيامه سنة ١٩٥٥ وكان سقوطه سنة ١٩٥٨.

٢ ـ وفي مقابل نظام الشرق الأوسط فإن مصر الثورة طرحت تصورا آخر هو «النظام العربي».

نظام يقوم على جامعة الدول العربية ويرسخ أهدافه، يقوم على الجامع القومي للأمة العربية ومصلحتها الواحدة وأمنها الواحد وإرادتها المستقلة.

....

....

[وفي الحقيقة فإن مقدمات النظام العربي ظهرت من قبل الثورة، لأن فاتحته كانت إنشاء جامعة الدول العربية بتشجيع من الملك «فاروق»، وبتوقيع من «مصطفى النحاس»].

....

....

كان رأي مصر بعد الثورة أن الأساس الشرق أوسطي تعبير عن الجغرافيا وحدها، وذلك يطرح داخل النظام تناقضات طبيعية وتاريخية، لأن الهوية ليست واحدة والمصالح ليست واحدة والأمن ليس واحدا والإرادة ليست واحدة (فإن إيران مثلا لها رؤاها، وكذلك تركيا وباكستان، فضلا عن أن إسرائيل عدو).

وانضمت سوريا والسعودية إلى مصر تلك الأيام ـ وموقفهم أن هناك أساسا واقعيا، طبيعيا وتاريخيا، لقيام نظام عربي تكون نظريته في الأمن مواجهة أي خطر يتهدد أي بقعة من الأرض العربية. وبرغم كل المشاكل التي اعترضت سبيل هذا النظام ـ من الخارج ومن الداخل ـ فقد كانت لديه فرصة حقيقية.

وكانت مصر ـ بكل المواصفات والدواعي ـ درع هذا النظام وسيفه.

وكانت معاركها الكبرى ـ من السويس سنة ١٩٥٦ إلى أكتوبر ١٩٧٣ ـ دفاعا عنه، وعدا مشروعا وإمكانية تحقيق.

وفي اللحظة التي تجسد فيها الوعد ـ بعد حرب ١٩٧٣ ـ وأوشك النظام على الانتقال من مرحلة التصوُّر إلى مقدرة الخلق ـ خرجت مصر من إطاره.

إن حرب أكتوبر أنجزت ما أنجزت ـ يا سيادة الرئيس ـ لأن مشروع النظام العربي كله شارك فيها على أكثر من جبهة، وبأكثر من جيش، وبأكثر من سلاح عربي (من قوة النار إلى طاقة النفط).

وكانت تلك فرصة العمر، لكن الذين كان بيدهم القرار اختاروا طريقا آخر.

وكان ذلك غريبا، والأغرب منه أن مصر في ذلك الوقت بدت وكأنها تقبل بما رفضته سابقا قبل الثورة وبعدها، لأنها رأت فيه ـ نوعا من التبعية لا تريده ولا تقبله!

ثم ظهر وكأن مصر تحاول بعث الحياة في ذلك النظام الشرق أوسطي، بعلاقة خاصة قامت بينها وبين إيران «الشاه»، ثم بعلاقة أخرى كان يجري الترتيب لها منذ سنة ١٩٧٤ مع إسرائيل «رابين»، ثم مع إسرائيل «بيجين»!

(عفوا ـ سيادة الرئيس ـ إذ أنسب ذلك كله إلى مصر، ولم يكن لمصر فيه ذنب، بل إن مصر كانت فيه ضحية).

□ □ □

سيادة الرئيس

إن خروج مصر من النظام العربي ـ ابتداءً من سنة ١٩٧٤ ـ أنهى حقبة من تاريخ المنطقة ـ ضمن سلسلة من الحُقب توالت عليها منذ سقطت الخلافة العثمانية، التي كانت آخر نظام شرعي قبلت به الأمة العربية. والواقع أنه من بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ـ أي بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية ـ توالت على المنطقة حقب:

١ ـ كانت هناك «الحقبة الاستعمارية» ـ وقد عاشت فترة ما بين الحربين العالميتين (الأولى والثانية) بسيطرة بريطانيا وفرنسا.

٢ ـ كانت هناك لفترة قصيرة من الزمن «الحقبة الوطنية» ـ وقد ظهرت فيها الدول العربية (وغير العربية) التي حصلت حديثا على استقلالها في المنطقة، متصورة أن كلا منها يستطيع أن يعيش وحده ـ بمفرده ـ وسط العالم.

٣ ـ جاءت بعد ذلك «الحقبة القومية» وكانت مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية ـ باتفاق بين الملك «فاروق» ورئيس وزرائه وقتها «مصطفى النحاس» ـ وكانت تلك نقطة بداية حاولت استكمال طريقها حين خرجت مصر بعد ثورة يوليو إلى المشرق داعية وساعية إلى وحدة إرادة الأمة في إطار نظام عربي فاعل. وقد امتدت هذه الفترة ـ مرة أخرى ـ من قبل حرب السويس سنة ١٩٥٦ إلى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وبالطبع فإن هذه الحقبة القومية تعثرت سنة ١٩٧٤ حين باشرت مصر انسحابها من النظام العربي.

٤ ـ وبانسحاب مصر من النظام العربي ـ بدأت حقبة جديدة هي «الحقبة السعودية» ـ وكانت تلك فترة تراجعت فيها ـ بطبائع الأحوال ـ أحلام الثورة، وتقدمت فيها أحلام الثروة. وبما أن السعودية كانت أغنى الكل، فإنها أصبحت الدولة التي وقعت عليها مسئولية حماية ما بقي من النظام العربي بعد انسحاب مصر من الميدان.

ولم تكن المسألة حساب الثروة بالأرقام ـ بل كان هناك أيضا ذلك الاعتقاد الذي ساد ـ بأنه إذا كان هناك طرف يستطيع الضغط على الولايات المتحدة لكي تضغط بدورها على إسرائيل ـ فإن هذا الطرف هو السعودية بما تملكه من نفط إلى جانب ما تملكه من نقد.

وأخشى أن أقول ـ يا سيادة الرئيس ـ إن «الحقبة السعودية» انتهت في بيروت أخيرا، فلقد ثبت أن قُصارى ما قدرت عليه السعودية ـ بالنفط والنقد ـ إزاء الولايات المتحدة هو الترتيب لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من حِصار بيروت، ولا شيء أكثر من ذلك.

٥ ـ وبانتهاء «الحقبة السعودية» في بيروت ـ فإن المنطقة أصبح عليها أن تعد نفسها لحقبة جديدة، أخشى أنها ـ مع الأسف ـ «الحقبة الإسرائيلية».

وأمام عيوننا فإن الشرق الأوسط يشهد الآن محاولة إمبراطورية جديدة: إسرائيل، ومع التسليم بأن المحاولة محكوم عليها تاريخيا ـ أن المشروع في اللحظة الراهنة يقبل التعريف المتفق عليه للقوة الإمبراطورية وهو:

«دولة تملك قوة متفوقة، وتملك نزعة عدوانية لاستعمال هذه القوة في فرض هيمنتها على آخرين، تحقيقا لمصالح رأتها وحددتها رغما عنهم جميعا».

كذلك فعلت كل قوة كبيرة وصغيرة على مجرى التاريخ. وكذلك عبرت مطالب الهيمنة عن نزعة العدوان ـ وشاهده ما جرى ـ وما زال يجري في الضفة الغربية، وفي لبنان.

والحقيقة أنه مسرح عمليات واحد ـ عليه جبهتان!

□ □ □

سيادة الرئيس

أعلم أنكم متمسكون باتفاقيات «كامب داڤيد».

وأفهم ـ بأحكام الضرورة ـ أسبابكم، ومع أنني كنت ومازلت أرى إمكانيات أكثر اتساعا ـ فإن ذلك في جزء منه قد يكون اختلاف الحقائق بين صاحب المسئولية وصاحب الرأي.

صاحب المسئولية لا يملك غير أن يقف بقدميه على الأرض التي يجدها تحته.

وصاحب الرأي له فرصة التحليق بجناحيه في الفضاء، (وليس في الفراغ)!

وبصرف النظر عن أسباب ذلك الاختلاف، فإنني واحد من الذين يرون صلة مباشرة بين اتفاقيات «كامب داڤيد» وبين ما جرى في العالم العربي وله ـ حتى وصل إلى مأساة ـ حصار أو احتلال بيروت ولو لأسابيع أو حتى لأيام:

١ ـ منذ البداية كان ظاهرا لكل ذي عينين، أن مشروع الحكم الذاتي ليس فيه شيء حقيقي يمهد لحل القضية الفلسطينية.

كانت اتفاقيات «كامب داڤيد» صفقة تعيد لمصر درجة من السيادة على سيناء بقيود وشروط، أولها خروج مصر من القضية الفلسطينية ومن العالم العربي كله ـ بلا قيد ولا شرط!

وحتى في وجود الرئيس «السادات» فإن محادثات الحكم الذاتي لم تصل إلى نتيجة، ولم يكن ممكنا أن تصل إلى نتيجة.

٢ ـ إن إسرائيل ـ بعد اتفاقيات «كامب داڤيد» ـ راحت بقسوة مخيفة تعيد ترتيب الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة على نحو لا يمكن أن يكون له هدف غير التمهيد للضم وتحقيق وحدة «أرض إسرائيل» على حد تعبيرهم. وأما سيناء فلم يكن لإسرائيل فيها سوى مطلب أمن، وقد حصلت فيه على أكثر مما كانت تحلم به، بل لعله كان يناسب إسرائيل أن تخرج من سيناء بعد أن تحقق لها ما أرادته من ضمانات الأمن، لأن استمرار احتلالها كفيل باستبقاء مصر داخل دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، وتلك دائرة تسعى إسرائيل لإخراج مصر منها، باعتبارها الطرف العربي الأقدر على الحرب نظريا وعمليا إذا أتيحت له الظروف.

٣ ـ إن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تصدى لمحاولات إسرائيل. ولأكثر من سنتين كانت هناك ثورة مستمرة في الضفة والقطاع لم تهدأ نيرانها، وكان الوقود طابورا من الشهداء، رجالا ونساءً، شيوخا وأطفالا، كلهم لم يخافوا بل واجهوا البطش الإسرائيلي بما وصلت إليه أيديهم من سلاح وعصي وحجارة. وكان العالم كله مأخوذا بهذا المشهد الإنساني المهيب، (من سوء الحظ أن الأمة العربية المعنية به ـ كانت مشغولة عن متابعته لأسباب مختلفة).

ولقد حاولت إسرائيل أن تجد ممثلين للشعب الفلسطيني تتحدث معهم، وتحل وتعقد بواسطتهم، لكن الشعب الفلسطيني كله راح يشير إلى بيروت، حيث كان ممثله الشرعي والوحيد: «منظمة التحرير الفلسطينية».

٤ ـ وهكذا جاء قرار إسرائيل بأن تذهب مباشرة ـ وبجيشها ـ إلى بيروت، وكان ذلك تفسيرها الحقيقي لمشروع الحكم الذاتي كما ورد في اتفاقيات «كامب داڤيد».

ولم يكن ذلك القرار مفاجئا ـ إلا لهؤلاء الذين لا يعرفون إسرائيل.

ولم يكن ذلك القرار مفاجئا أيضا ـ إلا لهؤلاء الذين لم يروا الشواهد حولهم تشير إلى مقدمات ظهور قوة إمبراطورية جديدة في الشرق الأوسط.

□ □ □

في هذه الأجواء المشحونة والمعبأة بالخطر، جاءت رئاستكم لمصر في أعقاب خريف من الغضب هبَّت عليها عواصفه وضربتها صواعقه.

وتطلعت الأمة العربية إلى القاهرة، واضعة يدها على قلبها تتلمس كلمة تستطيع أن تستنتج منها أملا أو تشم ريحا تحمل نسماتها نفحة عطر.

• من ناحية كانت الأمة متشوقة لعودة مصر، لأنها رأت رأي العين عواقب غيابها أو تغييبها بمعنى أدق.

• ومن ناحية أخرى، فإن الشعور العام في مصر راح يطرد ويطارد بقايا خرافات حاولوا إقحامها على خياله وعلى فكره.

ـ خرافات من نوع أن مصر ليست عربية (إذا لم تكن عربية فماذا هي؟).

ـ وخرافات من نوع أن الإسرائيلي عدو عاقل، وأن العربي صديق جاهل (ومؤدى المثل مفهوم!).

ـ وخرافات من نوع «مصر أولا» (وكان غريبا أن يُقال مثل ذلك لشعب عرف أكثر من غيره أن من يقول «أنا أولا» مثل من يقول «أنا وحدي»، وذلك في عصر لم يعد فيه بقاء لأحد وحده مهما كانت قوته (لم تقلها الولايات المتحدة ولم يقلها الاتحاد السوڤيتي) ـ فضلا أن تكون خرافة «أنا وحدي» تحمل في طياتها تجاهلا لكل عناصر هوية وحياة وطن، والتراث الحي لأمة وفية المعتقد واللغة، فضلا عن الجغرافيا والتاريخ).

ـ وخرافات من نوع أن مصر تعزل غيرها ولا يعزلها غيرها (بنسيان أنه إذا انعزل طرف فإن العزل يصبح الحقيقة الوحيدة، سواء كان هذا الطرف هو الذي عزل نفسه بتصرفه، أو كان الآخرون هم الذين عزلوه لأسبابهم).

ـ وخرافات من نوع أن مصر زعيمة العالم العربي، وأنه لابد عائد إليها مهما طال الزمن (ناسين أن الزعامة تختلف عن الرئاسة، وفي حين أن الرئاسة فرض قانون، فإن

الزعامة حرية اختيار يفرضه المثال والتجربة، كما أن الزعامة لا تتحقق بادعاء طرف لنفسه، وإنما تتحقق بالقبول الطوعي له من أطراف أخرى).

□ □ □

ولقد دخلتم إلى القصر الجمهوري ـ يا سيادة الرئيس ـ والأمة متشوقة من ناحية، والرأي العام في مصر يطرد ويطارد بقايا الخرافات من ناحية أخرى.

ولم أكن متفائلا بفرصة عودة مصرية سريعة إلى الجامعة العربية، بل أكاد أقول لم أكن متحمسا حتى إذا كانت هناك فرصة لعودة سريعة.

كنت مقتنعا ـ أو قانعا ـ بالإشارات والاتجاهات. وكنت من أنصار استمرارها تأكيدا لمعانٍ ومبادئ، وإعادة توثيق لعهود والتزامات.

ـ على سبيل المثال، كنت مقتنعا وقانعا بقرار كذلك الذي أصدرتموه ـ يا سيادة الرئيس ـ بإنهاء لعبة جامعة الشعوب العربية والإسلامية (أي شعوب؟ ـ إذا كانت الشعوب هي الرافض الأساسي للصلح المنفرد مع إسرائيل، في حين أن معظم الحكام لم يكن لديهم مانع من إغماض العيون!).

ـ وعلى سبيل المثال، فلقد تمنيت لو أنكم أضفتم ـ يا سيادة الرئيس ـ إلى قراركم الكبير ملحقا يسمح للأمانة العامة للجامعة العربية في تونس أن تستعيد صلتها بملفاتها في القاهرة لكي يقوم تواصل بين المقر المؤقت والمقر الدائم لجامعة الدول العربية.

أكثر من ذلك ـ في هذا الوقت ـ لم أكن أريد إجراءات أخرى على طريق العودة.

لقد كان هناك في رأيي طريقان للعودة:

طريق آلي ـ وطريق مبدئي ومستقبلي.

• كان الطريق الآلي هو العودة إلى ما كان، في ظروف غير ملائمة وإطار لم يعد هو الآخر ملائما، لم يكن على هذا الطريق غير مقعد في جامعة الدول العربية، لأن الظروف الراهنة والمناخ السائد في أجواء العمل العربي المشترك ـ لا تسمح جميعها بما هو أكثر.

وأما الطريق المبدئي المستقبلي فقد يفتح صفحة جديدة، مع ملاحظة أن فتح هذه الصفحة الجديدة يحتاج إلى فكر مختلف، وليس إلى تكرار تعبيرات مستهلكة، (وتلك مسألة أخرى على أي حال سوف يأتي دورها).

□ □ □

لقد تغيرت أشياء كثيرة ـ يا سيادة الرئيس ـ منذ شردت سياسة الصلح المنفرد مع إسرائيل إلى تيه ليست له خرائط، ومن وقتها سارت قوافل كثيرة في دروب الصحراء، وفاض نفط غزير من رمالها. واختلفت صورة العالم العربي عما كانت عليه سنة ١٩٧٤ اختلافا شاسعا. وبعض ما حدث ـ لابد أن تتحمل مصر بأمانة مسئوليته، وبعضه الآخر ـ ليس من الأمانة تحميل مصر به.

لكي نعرف إلى أي مدى تغيرت الصورة ـ يا سيادة الرئيس ـ فإن ما جرى في لبنان يكفينا، لا أتكلم عن الغزو ولا عن المذابح فقط، ولكن أتحدث عن الصورة العامة كلها، وهي تدعونا بإلحاح إلى دراسة بعض ملامحها:

• في ربيع هذه السنة ـ ١٩٨٢ ـ كان واضحا أن إسرائيل مصممة على مواصلة تنفيذ ما تبقَّى من اتفاقيات كامب داڤيد، وبعد الفراغ من الجانب المصري من هذه الاتفاقيات، وإزاء الثورة المشتعلة في الضفة والقطاع ـ فإن لبنان سوف يكون الهدف.

ولم يكن هناك لغز في الأمر ولا سر، فالنوايا معلنة، وسياق الحوادث كفيل بأن يقود إليها، بصرف النظر عن النوايا معلنة أو مضمرة.

ـ فقد كان الجيش الإسرائيلي يحتشد أمام جنوب لبنان.

ـ وكانت الثورة الفلسطينية تنادي ليل نهار من يريد أن يسمع نداءها.

ـ وكان تحالف القوات اللبنانية قد استكمل وسائله (منذ سنة ١٩٧٤ على الأقل بدأت القوات اللبنانية تتصل بإسرائيل، وبعد الحرب الأهلية في لبنان ـ ١٩٧٥ ـ تحوَّل الاتصال إلى اتفاق وارتباط).

منذ ذلك الوقت ـ يا سيادة الرئيس ـ وإلى بداية هذه السنة، كانت إسرائيل قد

صرفت ـ بحسب أوثق المصادر ـ ما مقداره ٣٥٠ مليون دولار في ست سنوات، لإعداد وتدريب وتسليح القوات اللبنانية، وكانت هذه القوات خليطا من عناصر متعددة:

ـ ميليشيات الكتائب (تحت إمرة «بشير الجميل» الذي أصبح رجل إسرائيل في بيروت).

ـ ميليشيات «كميل شمعون» (الذي كان أول من بدأ الاتصال بإسرائيل).

ـ ميليشيات مستقلة (خاضعة مباشرة لإمرة «الموساد» ـ المخابرات الإسرائيلية).

يُضاف إلى هذه الميليشيات بالطبع: قوات «سعد حداد».

ولم يكن هناك من لا يعرف في بيروت بوقائع ما يحدث، ولم يكن هناك من يستطيع أن يُكابر فيه، ولا حتى الشيخ «بيير الجميل» الأب ومؤسس الكتائب. وأتذكر أنني قابلته في مقر الكتائب ذات يوم من شهر فبراير ١٩٧٥، وألمحت إلى صلات حزبه مع إسرائيل من بعيد، وكان رده بوضوح لا يحتمل اللبس:

«إنني على استعداد لأن أتعاون مع الشيطان من أجل لبنان».

كان هناك كثيرون ـ في المنطقة كلها وليس في لبنان وحده ـ على استعداد للتعاون مع الشيطان، وكل منهم لديه من أجل نفسه ـ وليس من أجل الأوطان ـ ما يتعاون فيه مع الشيطان!

• وحين بدأت عملية غزو جنوب لبنان، تأخر من كان بيدهم الحل والعقد وقتا طويلا قبل أن يتحركوا.

في البداية صدقوا ما كانت تقوله إسرائيل عن أن هدفها هو تأمين شريط حدودي بعرض ٢٥ ميلا في جنوب لبنان، وبدا كما لو أن ذلك لا يضايقهم كثيرا.

وتكرر على بعض الألسنة وعلى أسنة بعض الأقلام أن كل شر يحمل خيرا في باطنه، وهكذا فإن العملية الإسرائيلية سوف تؤدي إلى تحجيم الثورة الفلسطينية التي ذهبت بعيدا في ممارسة استقلالها من وجهة نظرهم، وأصبحت عنصرا ضاغطا على

كل الأنظمة، وقد زاد اقترابها من الاتحاد السوفيتي، ثم انضمت صراحة إلى جبهة الرفض، واشتركت في مؤتمرها الأخير في الجزائر.

أضيف إلى ذلك بنفس الألسنة والأقلام أن العملية الإسرائيلية قد تؤدي إلى تأديب سوريا، من حيث إنها سوف تكشف عجز النظام السوري عند المواجهة مع إسرائيل، ويتبدى الفارق الكبير بين ما يسمح لنفسه بتكرار إعلانه، وما يتحمل بنفسه أن يتصرف به!

وبدا أن لهؤلاء هذا كله مما لا بأس به، خصوصا وأن العراق انشغل بحربه مع إيران، وكان موقف «هؤلاء» من تلك الحرب في البداية يلخصه بدقة ما سمعته بنفسي من «أحد الأقطاب الملكيين»، وكنت أتحدث إليه ذات يوم عن تطورات القتال بين العراق وإيران، وكان تعليقه بالحرف شطرة من بيت شعر تقول «وربما تموت الأفاعي من سموم العقارب»!

• وعندما تطورت العملية الإسرائيلية فتجاوزت قواتها احتلال الخمسة والعشرين ميلا، واقتربت من العاصمة اللبنانية، وحاصرت بيروت الغربية وفيها القوة الأساسية للثورة الفلسطينية، واحتدمت المعارك، وخرجت صورها تنقل إلى الدنيا مشاهد البطولة والاستشهاد، وجرائم الغزو وفظائعه ـ فإن الرأي العام العربي كله انتفض ليسأل، وكان يمكن له بعد السؤال أن يحاسب وأن يعاقب.

لكن الذين كان بيدهم الحل والعقد في العالم العربي تلك الأوقات سارعوا إلى الحركة:

ـ كان أول ما فعلوه هو أن الصور والأفلام القادمة من بيروت أخضعت لرقابة صارمة، بحيث لا تتحوَّل موادها إلى شحنات متفجرة بعيدا عن بيروت (وهكذا فإن الرأي العام العربي ـ معظمه على الأقل ـ جرى عزله عن المشاهد الحقيقية لما جرى ويجري، حتى لا تستثار أو تثور مشاعره بما تصعب السيطرة عليه. وكان كثيرون ـ ومازالوا ـ يتعجبون لأن الرأي العام العالمي انفعل بمأساة لبنان أكثر مما انفعل بها الرأي العام العربي. وكان السبب في الواقع أن الصورة الكاملة لم تظهر أمام الناس إلا

للقلة القادرة على المتابعة عن طريق الوسائل الخارجية، بينما الجموع الغفيرة ظلت معزولة عنها بالكامل).

ـ ثم كانت الخطوة الثانية فيما فعلوه هي الهرولة إلى الولايات المتحدة.

ولم يكن لدى واحد من «هؤلاء» ـ أو من غيرهم ـ شك في أن الولايات المتحدة أعطت الضوء الأخضر للدخول الإسرائيلي العسكري إلى لبنان، لكن «مقولة» الضغط على الولايات المتحدة كانت الورقة الوحيدة الباقية في أيديهم ـ على الأقل «ببيع الوهم» للناس.

وفي حقيقة الأمر فإنه لم يكن هناك ضغط مؤثر لأن واقع الحال كان يكشف أن حاجة الذين يضغطون ـ إلى الولايات المتحدة، أشد من حاجة الولايات المتحدة إلى هؤلاء الذين يضغطون، وهكذا فإن الضغط لم يلبث أن تحوَّل إلى رجاء، ولم يلبث الرجاء أن نزل إلى ما دون الاستعطاف وطلب الرحمة.

ـ أسوأ من ذلك، فقد بدأت إسرائيل تضغط على الولايات المتحدة، لكي تضغط بدورها على أصدقائها في المنطقة، لكي يضغط هؤلاء الأصدقاء بدورهم على الثورة الفلسطينية، لكي تخرج من لبنان، مقابل وعد بأنها إذا خرجت ـ مطيعة ومؤدبة ـ من بيروت، فإن الولايات المتحدة سوف تقبل أن تتحدث معها!

حتى هذا الوعد لم يكن صادقا، أو لم يكن صحيحا.

□ □ □

ولم يكن ذلك كل ما حدث في لبنان.

بعد الغزو وبعد المذابح، أصبحت بيروت أكبر مسارح اللامعقول ـ على الطبيعة وفي الواقع، وليس بالفن أو التمثيل.

تصوروا ـ يا سيادة الرئيس ـ عاصمة عربية احتلتها قوات الغزو الإسرائيلي، ومع ذلك كان لها رئيس جمهورية يمارس ما يسميه عمله الشرعي، بينما ترابط أمام قصره قوات مدرعة من دبابات العدو. وكانت المشاورات تجري في ذلك القصر، بينما

سيارات المشاركين فيها تتقابل وتتداخل مع دوريات الاحتلال. وكان هناك مجلس نواب يجتمع وينتخب رئيسا جديدا ـ بينما الچنرال «شارون» غير بعيد عن الثكنة التي تمارس فيها العملية الانتخابية. بل وحدث أن بعض الذين تلاقوا في الثكنة لوضع أسس الشرعية الجديدة في لبنان، جرى خطفهم بقوة السلاح لاستكمال النصاب القانوني ـ! ـ وأمام فُوَّهات المسدسات والمدافع الرشاشة جرى وضع البطاقات في سلة من القش!

هل يمكن أن يحلم مسرح اللامعقول بأكثر من ذلك؟

لا يتوقف اللامعقول عند هذا الحد، لأن الرئيس المنتخب ـ أو المفروض من إسرائيل في ذلك الوقت ـ «بشير الجميل» اضطر إلى إعادة حساباته، إزاء ضغوط تتصل بمصالحه أكثر من اتصالها بواجباته:

ـ إذا أراد أن يكون رئيسا لكل لبنان، فعليه أن يأخذ في حسابه وزن المسلمين فيه.

ـ إذا أراد أن يتأكد من بقاء شرق وشمال لبنان ـ سهل البقاع وشماله الغربي إلى طرابلس ـ فإنه مطالَب بأن يجد صيغة لتفاهم من نوع ما مع سوريا، لأن سوريا بالنسبة للبنان ليست مجرد جوار، وإنما سوريا ولبنان قضية متداخلة ومتشابكة في الأرض والأمن والمصالح، بل والعائلات. وهكذا فإن العنصر السوري أساسي في المعادلة اللبنانية مهما قال القائلون!

ـ إذا أراد أن يضمن إعادة تعمير لبنان، فإن المصدر الوحيد لتمويل التعمير يصعب أن يجيء من غير دول البترول العربية، وهذه لا تستطيع قبوله رئيسا يمثل إرادة إسرائيل الصريحة، ثم إن تجاهل المسلمين في لبنان ـ ليس أفضل أسلوب يقدمه إلى دول البترول.

ـ كانت هناك أيضا بالنسبة له مشكلة «سعد حداد» الذي تريد إسرائيل مكافأته على خدماته، بإيجاد دور له في لبنان الجديد الذي تقوم هي بإعادة ترتيب أموره بعد أن أصبحت قوة إمبراطورية مسيطرة عليه (وعلى غيره)!. وقبول «سعد حداد» والتعامل معه قضية بالنسبة لبشير الجميل، وإلى جانب المحاذير الوطنية في هذه القضية، فقد

كان مؤكدا أنها لن تكون مقبولة من أمراء الجبل، لأنها تفتح الباب لزعماء ميليشيات قادمة من السفوح!

ولقد تشجع «بشير الجميل» بالدور الأمريكي الذي نشط بشدة في لبنان، حتى أصبح هذا الدور وسيطا بين القوة الإمبراطورية الجديدة وبين بقية المذعورين منه حول لبنان، والذين لم تعد لهم حماية إلا تحت المظلة الأمريكية.

وعندها تصوَّر «بشير الجميل» أنه يستطيع نقل ولائه من إسرائيل إلى الولايات المتحدة، وكانت الولايات المتحدة على استعداد لفهم مصاعبه.

كانت تستطيع أن تفهم:

ـ لماذا مثلا لم يقم بدوره المرسوم في خطة الغزو الإسرائيلي، وهي خطة كانت تضع عليه عملية اقتحام بيروت الغربية حتى لا تفقد فيها إسرائيل من الخسائر البشرية أكثر مما تطيق احتماله (وكانت إسرائيل عاتبة عليه لهذا السبب في ذلك الوقت).

ـ لماذا مثلا لا يستطيع أن يتعهد علنا بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، وكان قد وعد بذلك، واكتشف بعد انتخابه أنه لا يستطيع وراح يماطل ويتلمس المعاذير (وفيها موقفة من المسلمين في لبنان ـ والعامل السوري في المعادلة اللبنانية ـ وحاجة لبنان إلى أموال البترول للتعمير).

كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت صاحبة اقتراح عقد معاهدة عدم اعتداء ـ وليس اتفاقية سلام ـ بين إسرائيل ولبنان، وتقديرها أن مثل هذه المعاهدة يمكن بيعها للعرب على أساس أنها لا تقيِّد لبنان بشيء (كما حدث مع مصر)، لأن «بشير الجميل» ـ ليس اليوم ولا غدا أو بعد غد ـ في موقف يسمح له بالهجوم على إسرائيل، وإنما العكس، لأن هذه المعاهدة تعطي للبنان شيئا، في حين أن لبنان لا يعطي بها شيئا يؤثر في موازين الصراع!

ولم يتوقف مسرح اللامعقول.

كان «مناحم بيجين» يرى أن «بشير الجميل» يماطل معه ويسوِّف، وأن الأحلام تراوده وتداعبه بنقل ولائه من إسرائيل إلى الولايات المتحدة.

وبعث إليه «بيجين» يهنئه بانتخابه، ولم يرد «بشير الجميل» على التهنئة.

ودعاه «شارون» ورئيس المخابرات الإسرائيلية إلى لقائهما في قريته بكفيا، وطلب «بشير» تأجيل الاجتماع.

وتصرف «بيجين» بأسلوبه، وبعث يستدعيه بحزم إلى «نهاريا»، حيث كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يقضي إجازة، وحملت طلب الاستدعاء قوة خاصة من الجيش والموساد. وكان على «بشير الجميل» أن يركب الهليكوبتر إلى «نهاريا» برضاه، أو يُحمَل إليها بغير رضاه، وركب، وذهب إلى جناح «بيجين» في فندق «نهاريا».

وأنقل هنا ـ يا سيادة الرئيس ـ رواية شاهد حضر هذا الاجتماع من مستشاري «بشير الجميل» وهو مستشار أمريكي:

«دخلنا جناح «بيجين» وكان هناك وزير الدفاع «شارون» وبعض مساعدي رئيس الوزراء.

وراح «بيجين» يتكلم في الأوضاع والتطورات، و«بشير الجميل» في موقف الدفاع عن النفس.

وفجأة طلب «بيجين» خروج الآخرين جميعا من الغرفة وأقفل الباب عليه وعلى «بشير الجميل» وحدهما، وبعد ٤٥ دقيقة فتح الباب وخرج «بشير الجميل»، ولاحظنا جميعا أنه ممتقع الوجه.

وعادت بنا الهليكوبتر إلى بيروت، وفي بيروت أخرج «بشير الجميل» ورقة من جيبه، قال إن «بيجين» سلمها له، كان فيها نص مشروع معاهدة سلام، ثم قال لنا «بشير»:

ـ إن «بيجين» سلمني هذا المشروع، وأضاف قائلا لي: «إنك سوف تتولى رئاسة الجمهورية رسميا يوم ٢٣ سبتمبر، وقبل نهاية ذلك الشهر ـ أي في ظرف أسبوع واحد ـ يتحتم أن يصلني توقيعك على هذا الاتفاق».

وسكت «بشير الجميل» ثم استطرد:

ـ لا أعرف ماذا أفعل؟ ـ إذا لم أنفذ، فلن أكون مطمئنا على حياتي».

الغريب ـ يا سيادة الرئيس ـ أن «بشير الجميل» أطلع أمريكيين رسميين على كل ما حدث، بل وبعث لبعض العواصم العربية بطرف منه، وتصور كثيرون أنه يبالغ.

لكن الإسرائيليون عرفوا برسائله.

وتفجَّر بيت الكتائب بعد أيام، وسقطت أنقاضه فوق جثة «بشير الجميل». تعامل مع الشيطان (وفق نظرية والده)، وكان عليه أن يدفع حتى النهاية للشيطان، ودفع. ولم تكن إسرائيل هي التي نفذت العملية بنفسها، فهي أذكى من ذلكُ وأخبث. وإنما كان التنفيذ عن طريق بعض فصائل القوات اللبنانية المتعاملة مباشرة مع إسرائيل دون وساطة أي مشيخات سياسية (هناك من هؤلاء ثلاثة آلاف تعاملهم مع المخابرات الإسرائيلية رأسا) ـ ومَنْ غير هؤلاء كان يستطيع أن يصل إلى مقر الكتائب؟، ومَنْ غيرهم كان يستطيع أن يعرف أن «بشير الجميل» سوف يكون فيه تلك اللحظة؟ ومَنْ غيرهم كان يملك الوقت والأدوات اللازمة لتنفيذ العملية بهذه الدقة والكفاءة؟!

□ □ □

سيادة الرئيس

تحت هذه السماء الملبدة بالغيوم اجتمع مؤتمر القمة العربية في «فاس».

كان المشروع الإمبراطوري الإسرائيلي ـ !! ـ يلمع كسياط البرق وسط أصداء هدير الرعد القادم من بيروت. وكان المشروع القومي العربي يتراجع على الأفق ويغيب في السحب الداكنة!

وكان مهينا أن العرب وقد تراجعوا حتى الخندق الأخير لم يعد بينهم وبين الغطرسة الإسرائيلية غير حاجز واحد لم يبق غيره، وهو حسن الظن في الولايات المتحدة.

ولقد نستطيع القول ـ بغير مبالغة وبغير تجنٍ ـ إن هذا المؤتمر في «فاس» كان قمة الملوك.

كان الملك «الحسن الثاني» على رئاسته، وقد غيَّر تقاليد مؤتمرات القمة العربية، وأخذ تقاليد قمم أخرى حين حدد أن المؤتمر سوف يظل تحت «رئاستنا» للسنة القادمة حتى ينتقل إلى رئاسة الملك «فهد» الذي تقرر أن يستضيف المؤتمر القادم ـ سنة ١٩٨٣ ـ في «الطائف».

بل إن الملك «الحسن» أزاح جانبا دور الأمين العام للجامعة العربية، وعين وزير خارجيته متحدثا رسميا باسم القمة، ثم وضع الملك «نقطه» على «حروفه» ـ فقال في معرض مناقشة بينه وبين بعض الساسة من «العامة» الذين أتيح لهم حضور المؤتمر: «لقد كانت الأمور في أيديكم سنينا طويلة، وعليكم الآن أن تتركوا لنا الفرصة لنعمل»، وبالطبع فإن صيغة الجمع هنا كانت هي بعينها صيغة الجمع الملكية «نحن...».

وعلى أي حال فقد كانت الأمور محسومة بحكم الأمر الواقع، فمادامت الأمة العربية قد أصبحت في الخندق الأخير، ومادام لم يعدْ بينها وبين الغطرسة الإمبراطورية لإسرائيل غير حاجز واحد هو الولايات المتحدة ـ إذن فإن كلام غير الملوك تطفل وتزيد.

ولقد أسمح لنفسي ـ يا سيادة الرئيس ـ وأرجو أن يكون حساب ذلك عليَّ، لا شأن لكم ولا لمصر به ـ أن أعترض بكل أدب وبكل احترام على مقولة «الحسن الثاني» بأن «الأمور كانت في أيديكم سنينا طويلة، وعليكم الآن أن تتركوا لنا الفرصة لنعمل».

الحقيقة أن كل الأمور كانت في أيديهم منذ سنة ١٩٧٤، وربما قبلها.

• كان الملوك هم الذين أقنعوا الرئيس «السادات» بأن الحل كله في يد أمريكا، وأن أمريكا لن تقترب منه طالما الاتحاد السوڤيتي موجود في المنطقة، وأول خروج السوڤييت خروج سلاحهم.

وخرج السلاح السوڤيتي من المنطقة، وأصبحت أكتوبر آخر الحروب، وأصبح خيار الحرب بين العرب وبين إسرائيل غير وارد، فالسلاح السوڤيتي وحده هو

السلاح الذي استطاع به العرب أن يدافعوا عن أنفسهم. وباختفاء خيار الحرب المحتملة فقد اختفى خيار السلام الممكن، لأن السلام بدون خيار الحرب لا يكون سلاما. والمفاوضات ـ أي مفاوضات في الدنيا ـ مرهونة بموازين قوة. وما لم يكن في مقدور أي طرف من الأطراف أن يقول على مائدة المفاوضات «هذا هو الحد الأدنى لما أستطيع القبول به، وما لم أحصل عليه هنا فسوف أحاول ذلك بوسائل أخرى» ـ فإن هذا الطرف عليه أن يتفاوض إلى الأبد، وبغير نتيجة. وإذن فإن خيار الحرب هو الضمان الوحيد لخيار السلام!

• ولكي نكون أمناء أيضا، فلقد كان أحد أصحاب الجلالة ـ الملك «الحسن» بنفسه ـ هو الذي مهَّد لأول مفاوضات مباشرة بغير شروط بين مصر وإسرائيل، وهو الذي نقل الرسائل الأولى بين رئيس الوزراء «إسحق رابين» والرئيس «السادات» سنة ١٩٧٤، وهو الذي استضاف في قصره اجتماع «موشى ديان» ممثلا لمناحم بيجين و«حسن التهامي» ممثلا للرئيس «السادات» في سبتمبر ١٩٧٧، وليس مهمًا أن الملك «الحسن» قال فيما بعد «إن الرئيس «السادات» مضى إلى أبعد مما تصورناه أو كنا مستعدين لقبوله» ـ لأن مجرد الاجتماع أسقط سلاح الرفض العربي لإسرائيل.

(بعض الناس يقولون إن سلاح المقاطعة الكاملة لإسرائيل غير حضاري، وإنه إذا كانت إسرائيل حقيقة قائمة، فإن رفض الاعتراف بها جهل! ولا يكلف هؤلاء أنفسهم عناء فهم موقف الولايات المتحدة مثلا إلى رفض وجود الصين الشعبية أكثر من عشرين سنة تغيرت فيها موازين القوى العالمية، ثم كان بعد ـ هذه العشرين سنة ـ وعلى ضوء مصالح متغيرة، أن الولايات المتحدة اعترفت بأن الصين موجودة،وكذلك لم يكلف هؤلاء أنفسهم عناء فهم دوافع إسرائيل إلى رفض الاعتراف بوجود شعب فلسطيني كانت الأرض كلها له، ولم يبق معه الآن إلا طلب الحق في تقرير مصيره!

أليس عجيبا أن إسرائيل رفعت حظرها أخيرا عن الموسيقي العظيم «شتراوس»، وكانت من قبل تقاطع أي حركة في موسيقاه، لأنه تولى منصبا في إدارة إحدى الفرق

الكبرى أثناء حكم النازي؟ أليس عجيبا أن إسرائيل ـ وحتى اليوم ـ تفرض حظرا على الموسيقي العظيم «فاجنر» لأن موسيقاه كانت بين مصادر الإلهام الجرماني لـ «أدولف هتلر»!!).

وإذا انتهي خيار الحرب.

وإذا تم الاعتراف.

فما الذي يبقى للتفاوض؟

وأشهد ـ يا سيادة الرئيس ـ أنني كنت أشعر بالحرج في أعماقي، عندما كان وفد القمة العربية يتوجه إلى الولايات المتحدة ليعرض عليها مقررات القمة العربية محلاة بمشروع «ريجان»، مطعَّمة بمشروع «فهد»، مضافا إليها مشروع «بورقيبة».

خليط يستعصي على المزج، وعلى الفهم!

وقد رفض «ريجان» قبل وصولهم أن يكون بين أعضاء وفد القمة ـ حين يستقبله ـ ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقبلوا.

ثم كان اللقاء مع «ريجان»، وقد قال لهم فيه أكثر مما سمع، وكان ملخص قوله نفس ما تقول به إسرائيل تقريبا: «لا دولة فلسطينية، ولا اعتراف بمنظمة التحرير، ولا عودة إلى خطوط ما قبل ١٩٦٧، ثم إنني لا أسمع منكم كلاما أهتم به قبل أن تعترفوا جميعا بإسرائيل، وقبل أن تجلسوا معها».

وخرجوا من عنده يتحدثون عن القانون، ويجاهدون بمواده، ناسين أنه على مستوى الأفراد أو على مستوى الأمم، فإن أي قانون لا يساوي الورق الذي كتب عليه إلا إذا كانت وراءه سلطة إجبار.

وسلطة الإجبار في القانون على المستوى الفردي ـ قوة البوليس.

وسلطة الإجبار في القانون على المستوى الدولي ـ قوة الجيوش.

وإلا فإن القانون ـ محليا ودوليا ـ يبقى قصاصة ورق، مهما كانت النصوص عادلة وحكيمة، وكانت الألفاظ مهيبة وبليغة!

ومع ذلك، فمن منا ـ يا سيادة الرئيس ـ لا يتمنى من صميم قلبه أن ينجح الملوك؟

أشهد ـ بأمانة ـ أن تعاطفي اليوم شديد مع واحد منهم، أشعر أن الظروف وضعته بين المطرقة والسندان، وهو الملك «حسين»، ذلك أن المطلوب منه صناعة المستحيل.

تطالبه الولايات المتحدة بأن يتحدث عن الفلسطينيين، وهو يعلم علم اليقين أن إسرائيل لن تتنازل لهم عن شيء.

ويطالبه بقية العرب ـ وبقية الملوك ـ بأن يتفاهم مع الفلسطينيين، وهو يعلم علم اليقين أنهم لا يملكون التنازل له عن شيء.

وهو واقف وسط الساحة، يحاول أن يقوم بدور يدرك سلفا ـ بتجربته ويقينه ـ أنه مؤدٍ إلى أبواب مسدودة.

وهو على أي حال يحاول ويحاول لعل وعسى، عارفا في أعماقه أنه ليس هناك «لعل»، وليس هناك «عسى»!

□ □ □

سيادة الرئيس

ذلك كله خارج موضوعي على أي حال، ما يعنيني بهذا الحديث الآن هو مصر، والحقيقة أنني لست أعرف ما الذي دعا إلى طرح مسألة عودة مصر إلى الجامعة العربية في هذه الظروف.

ولقد كان الرئيس «جعفر نميري» هو الذي تبرع وتطوع لطرح هذه المسألة على القمة، ومع أن تأجيل مناقشتها من مستوى وزراء الخارجية إلى مستوى الملوك والرؤساء كان ينبغي أن يلفت نظر الوفد السوداني إلى أن الجو ليس ملائما بعد، فإن الرئيس «نميري» ـ بحسن نية ـ فتح باب المناقشة فيه على مستوى القمة.

ولم يكن الجو مهيأ لعدة أسباب، رغم أن بعض المشاركين في المؤتمر قالوا

بصدق كلاما لا يحتمل التأويل عن مصر، وكان بينهم بالتحديد الرئيس «صدام حسين» والملك «حسين» والسيد «ياسر عرفات».

لم يكن الجو مهيأ لعدة أسباب بينها:

١ ـ إن ظروف مصر لم تسمح لها بعد بإعادة ترتيب أولوياتها، وحتى يحدث ذلك فليس هناك ما يبرر دعوتها إلى العودة غير مجرد حسن المقاصد ونبل العواطف، وتلك كلها ليست دعائم سياسية.

٢ ـ إن الفراغ الذي تركته مصر ملأه غيرها، أو حاول، وهذه طبيعة أي فراغ.

وبعض الذين ملئوا الفراغ ـ ربما بدون قصد منهم ـ لهم مخاوفهم من مصر، بحجمها بالنسبة لهم، ودورها قد يدفعهم إلى أبعد مما يريدون، ثم إن فكرها عندما ينطلق فيه الكثير من خواص النور والنار، وكلاهما لا بأس به إذا كان بعيدا، وكانت هي التي قررت بنفسها مسافة البعاد، ثم إنه لا بأس من بقاء مصر محاصرة، لأن خروجها من الحصار قد يأتي معه بآثار يصعب احتواؤها.

٣ ـ إن هناك أطرافا تسلم بأن دور مصر لا يمكن إسقاطه من الحساب، لكن بعض هؤلاء الأطراف ـ وكلهم على صلة بمصر ـ يفضلون علاقاتهم معها ثنائية، بحيث يحاول كل منهم أن يستثمرها من الباطن.

٤ ـ إن هناك بينهم من يتصور أن مصر تريد أن تعود لأنها محتاجة إلى المساعدات العربية، (ومن سوء الحظ أن بعضا منا هنا شجع هذا التصوُّر).

٥ ـ إن عددا من الأطراف تريد إبداء التشدد حيال مصر، لعل هذا التشدد أن يكون غطاءً للتساهل مع غيرها.

والمصائب كلها تعلق على «كامب داڤيد»، حتى لا يلتفت أحد إلى ما جرى قبلها ولا إلى ما جرى بعدها، وكأن «كامب داڤيد» وحدها مقطوعة من شجرة.

□ □ □

ولم ينفتح باب القمة أمام عودة مصر، وربما كان ذلك خيرا.

أقول في النهاية ـ يا سيادة الرئيس ـ إن مصر عائدة إلى أمتها العربية حتما ـ فذلك قدرها.

وأقول أيضا إن عودة مصر لن تكون ـ ولا يجب أن تكون ـ من باب القمة، فذلك أقل من قدرها.

أتجاسر وأقول أخيرا ـ يا سيادة الرئيس ـ إن مصر سوف تعود إلى أمتها العربية في نفس اللحظة التي تعود فيها مصر إلى نفسها، وإلى حقائق وثوابت الجغرافيا والتاريخ، آخذة في اعتبارها ـ بفهم وعلم ـ متغيرات الظروف الإقليمية والدولية، وحقائق ووسائل العصر.

وتلك ـ يا سيادة الرئيس ـ مسئوليتكم تضعها المقادير أمامكم، ووراءكم فيها شعب بأكمله يعرف أن المسئولية ليست مهمة أيام أو شهور أو حتى سنة كاملة.

لكم كل الاحترام من مواطن يؤمن في صميم قلبه بأنه ليس هناك مستقبل لمصر بدون أمة عربية، بمقدار ما أنه ليس هناك مستقبل للأمة العربية بدون مصر.

تمهيد مباشر للرسالة الخامسة

كان هدف المقال الخامس مقاربة موازين القوى الدولية، خصوصا في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكانت تمر بمرحلة حرجة.

وكان توازن القوى الدولية بالنسبة لمصر مسألة حيوية، على الأقل حتى تتمكن مرة أخرى من إعادة حساباتها وتقديراتها لنظام دولي جديد، وتبين أمامها ملامح عصر مختلف لاحت بوادره فعلا من خلال ضباب الحرب الباردة الذي زادت كثافته قبل لحظة النهاية لسببين:

أولهما: سياسة الرئيس الأمريكي «رونالد ريجان» التي لخصها في وصفه للاتحاد السوفيتي بأنه «إمبراطورية الشر»، ورفع درجة حمى سباق السلاح، بما سمي وقتها «حرب النجوم».

والثاني: نهاية عصر الجمود العظيم ـ عشرين سنة ـ في الاتحاد السوفيتي تحت سلطة «ليونيد بريچنيف» (واثنين من رفاقه على القمة هما رئيس وزرائه «كوسيچين» ورئيس الدولة «بادجورني»)، وكانت تلك القيادة عجوزة تأخرت في الموت، دون أن تكون قادرة على الحياة!

ولاحت بارقة نبض بعد وفاة «بريچنيف» ومجيء «أندروبوف» بعده، وهو رجل لديه ملكات القيادة، وقد اعترف له بها كل الأطراف، كما امتلك وسائل في الكفاءة وقد وفرتها له قيادته لجهاز المخابرات الشهير KGB سنوات طويلة، لكن الذي لم يكن يعرفه الذين راهنوا على «أندروبوف» أن الرجل كان على وشك الموت ـ هو أيضا ـ بفشل كامل في الكلى.

وبعد «أندروبوف» وصل إلى القمة في الكرملين «تشيرننكو»، لكن بقاءه على تلك القمة لم يدم أكثر من سنة، ثم سار به موكب جنائزي إلى قبر في جدران الكرملين.

وكان ذلك موسم جنازات الزعماء في الاتحاد السوفيتي، وكانت له بالتأكيد آثاره، ولعل مواكب الجنازات ذاتها كانت انعكاسا لأحوال الداخل السوفيتي، وانعكاسا لمستوى القمم في الكرملين. وكذلك وقفت عجلة المصادفات عند رجال من مستوى «بوريس يلتسين»، و«ميخائيل جورباتشوف»، وعلى يديهما جاءت نهاية الدولة السوفيتية!

الرسالة الخامسة

العالم الذي نعيش فيه وقواه - وصراعاته!

نوفمبر ١٩٨٢

سيادة الرئيس

لا أستطيع أن أعبر لكم عن شعوري بالتعاطف معكم، مع إحساس ينبع من العقل والقلب والضمير معا، بأن الظروف وضعت على أكتافكم أعباءً ثقالا. والأصعب ـ يا سيادة الرئيس ـ خصوصا وأنني لا أرى أيدي أو أفكارا تساعد بفعلٍ أو قول، وإنما أرى بالعكس أن الساحة مزدحمة على الآخر برجال البارحة يحاربون معارك البارحة وبأسلحة البارحة، ناسين جميعا أن اليوم شمس جديدة وغدا عالم مختلف.

معظمهم ـ معظمنا ـ أقولها بصيغة الجماعة لا مجرد الجمع حتى تشملني أنا الآخر معهم ـ لانزال نعيش الماضي، رهائن لأحلامه وأوهامه، لانتصاراته وصدماته، لعداواته وصداقاته. ولعله ارتباط الناس بما عاشوه، أو لعله حنينهم إلى ما ألفوه، أو ربما لأن المتغيرات التي أصابت دنيانا كانت من القوة والعمق بحيث وقفنا أمامها حيارى عاجزين. ثم كان سبيلنا الوحيد إلى الراحة والطمأنينة أن نستدير عائدين ـ أو هاربين ـ إلى حيث كنا، غافلين أن ما كان لم يعد حيث كان، ولم يعد كما كان، بل لعله لم يكن هناك من الأصل!

....

....

وضروراتكم ـ يا سيادة الرئيس ـ مسألة أخرى، أشد اختلافا وأكثر تعقيدا، فاليوم شاغلكم، والغد مسئوليتكم، وفي ذلك كفاية، وأكثر من الكفاية!

ولعلي ألخص صورة ما يواجهكم كما يلي:

١ ـ لديكم في داخل مصر أوضاع ليس فيها ما يدعو إلى تهنئتكم بها (شرحت بعض ذلك من قبل).

٢ ـ وأمامكم في العالم العربي أحوال ليس فيها ما يحسدكم عليه أحد (أشرت إلى طرف من ذلك فيما سبق).

٣ ـ حولكم في المحيط الدولي أهوال ليس فيها ما يغري بالطمأنينة!

وإذا تذكرنا أن الوضع الدولي، وموازين القوى المؤثرة عليه، والمناخ السائد في أجوائه ـ واحد من المتغيرات الأساسية التي يجب أن يأخذها كل طرف في حسابه حين يمارس دوره في مجتمع الدول ـ إذن فإن علينا أن نتأمل ما حولنا بدقة وعناية.

وإذا تذكرنا أن العصر الحديث بوسائله، استطاع تحويل الكرة الأرضية كلها إلى قرية صغيرة تعيش حياة واحدة ـ نفس الأزمات تلاحقنا ـ نفس الأخبار تشدنا ـ نفس الرجال يطاردوننا ـ نفس الكتب ـ نفس الأفلام ـ بل نفس الألعاب، (فقد كان هناك في الصيف الماضي ـ مثلا ـ ألف مليون إنسان في كل أرجاء المعمورة يتابعون في نفس اللحظة عن طريق الأقمار الصناعية مباريات كأس العالم في كرة القدم، وكانوا جميعا في نفس اللحظة مشغولين بنفس اللاعبين، ونفس الأهداف، ونفس الملعب في إسبانيا) ـ إذا تذكرنا ذلك كله، فإننا مطالبون بأكثر من مجرد تأمل ما حولنا، مطالبون أكثر من ذلك بأقصى درجات التنبه والحذر.

□ □ □

سيادة الرئيس

لا أبالغ إذا قلت إن الموقف الدولي خطير بل لعلنا الآن في أخطر موقف منذ انتهت الحرب العالمية الثانية:

• من ناحية، لأن العالم الآن بقرب توتر سياسي وعسكري ظاهر.

• ومن ناحية أخرى، لأن العالم الآن بقرب احتمال انهيار اقتصادي واجتماعي قادم.

والواقع أن الناحيتين ـ السياسية العسكرية من جانب والاقتصادية الاجتماعية من جانب آخر ـ هما وجهان لعملة واحدة.

وبإذنكم أشرح ما أريد قوله، لكي تكون وجهة نظري كاملة أمامكم.

إن المشكلة في متابعة السياسة الدولية ـ يا سيادة الرئيس ـ أن أزمات بعينها تستولي على اهتمامنا واحدة بعد الأخرى، وبذلك فإننا ننشغل بتفاصيل الأمور عن كلياتها، ونصبح كمن تلفت نظره الجزر التي تبرز وسط نهر كبير، ناسيا أن الجزر مجرد ظواهر في حياة النهر الكبير. وفي الغرب تشبيه شائع يحذر من ظواهر الأمور، لأنها تصبح كمثل الشجرة، تحجب الغابة الكبيرة وراءها.

وإذا أردنا في السياسة الدولية أن نرى النهر وليس الجزيرة التي تبرز وسط مجراه، وأن نرى الغابة وليس مجرد الشجرة ـ فإن علينا أن ننسى الظواهر ـ الأزمات لبعض الوقت، وأن نعيد استرجاع الخط الرئيسي لمجرى الصراع الكبير الذي يحكم هذا العصر الذي نعيش فيه، وهذا الزمان الذي نمارس أدوارنا في إطاره.

□ □ □

ومع أن هناك اتصالا في مراحل التاريخ، إلا أننا نستطيع القول ـ يا سيادة الرئيس ـ بأن الحرب العالمية الثانية كانت نقطة تحوُّل بارزة، لأنه عندما انتهت معاركها بالهزيمة الساحقة للنازية، والاستنزاف الشديد لقوى الإمبراطوريات الأوروبية التقليدية ـ وبالذات بريطانيا وفرنسا ـ ظهر نظام عالمي جديد تسنده قواعد غير أوروبية لأول مرة منذ قرون طويلة.

كان النظام الجديد يستند من ناحية على الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ناحية أخرى على الاتحاد السوڤيتي.

غرب أمريكي له آفاقه وله نجومه السابحة في فلكه، وشرق سوڤيتي له ـ هو الآخر

ـ آفاقه وله نجومه السابحة في فلكه، وكلاهما ليس بالضبط أوروبيا (على عكس ما كان سابقا).

وبتأثير الانتصار الكبير على النازية، فإن الغرب والشرق تصورا إمكانية شراكة من نوع ما بينهما لتركيب وضبط نظام عالمي آمن، تكون الأمم المتحدة واجهته، ويكون ميثاقها قانونه.

لكن تأثير الانتصار الكبير ما لبث أن شحب، ولاحت بوادر التناقضات بين قوتين عظميين، لكل منهما عقيدة اجتماعية تؤمن بها، وكان ذلك مكمن الفتنة.

وكانت الأمم المتحدة (واجهة بناء)، وأما البناء نفسه ـ فقد كان ميثاقها «القانوني» ـ ولم تكن صياغته قد اكتملت بعد عندما ألقت الولايات المتحدة قنبلتها الذرية موجهة على اليابان مباشرة ـ وإلى غير اليابان بالإشارة. وبرغم أن صياغة الميثاق كانت قد اكتملت، فإن النظام الجديد وجد نفسه مرغما على وضع الميثاق والقانون على الدرجة الثانية بعد حقائق القوة النووية المستجدة، وكان ذلك على حافة الهاوية أحيانا. ومن بداية الخمسينيات احتدم التسابق إلى تصنيع وتخزين الأسلحة النووية بين الاثنين، وكلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتي يتصور أن التفوق ممكن، بما يعنيه ذلك من قدرة أحدهما على السبق بضربة مميتة، تجهز على خصمه وتترك الدنيا كلها مجالا مفتوحا لسيطرته.

ثم اكتشف الطرفان أن الحرب النووية مستحيلة، لأن كل واحد منهما عنده من المخزون ما يكفي لتدمير الآخر، وراح الطرفان يحاولان استعادة ما كان بينهما، ويجربان الرجوع إلى روح انتصارهما المشترك على النازية، وبالتالي تفادي الخطر بدرجة من التعاون قد تصل يوما إلى درجة من الوفاق.

وساعد على ذلك الانضباط في بداية الخمسينيات عنصران:

العنصر الأول: اختفاء «چوزيف ستالين» الزعيم الروسي العنيد، وظهور قيادة سوڤيتية جديدة في الكرملين، استشعرت أن شعوبها تستحق ما هو أفضل بعد تضحياتها الهائلة في الحرب العالمية الثانية.

والعنصر الثاني: أن جيل الزعماء الذين كانوا يحكمون الغرب كانوا ما يزالون من ذلك الجيل الذي عرف أهوال الحرب التقليدية لأنه خاض معاركها.

وكان الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت ـ قائد معسكر الغرب ـ الچنرال «دوايت أيزنهاور» القائد العام لقوات الحلفاء في الحرب ضد «هتلر».

وكان الحكام الجُدد في الكرملين من نفس الجيل («فورشيلوف» رئيس الدولة ـ «بولجانين» رئيس الوزراء ـ و«خروشوف» السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوڤيتي، وكان معهم «چوكوف» ماريشال الاتحاد السوڤيتي الأشهر!).

هكذا جاء مؤتمر چنيف سنة ١٩٥٥.

أتاحت لي الظروف أن أتابعه بنفسي ـ يا سيادة الرئيس ـ ورأيت مشاهده بعيني، وتابعت وقائع ما دار فيه على الطبيعة.

كان المؤتمر بالاسم قمة رباعية (الولايات المتحدة يمثلها «أيزنهاور» ـ والاتحاد السوڤيتي يمثله «بولجانين» ـ وبريطانيا يمثلها «إيدن» ـ وفرنسا يمثلها «إدجار فور») ـ لكن الحقيقة الكبيرة في چنيف، أن المؤتمر كان ثنائيا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتي، والباقون مجرد شهود خفَّ تأثيرهم بمقدار ما خفَّت قوتهم.

بل إن حقائق الأمور فرضت نفسها أكثر من ذلك، فقد اكتشف الأمريكيون أن النجم الصاعد في موسكو هو «خروشوف» ـ فإذا الحوار مباشر بين «أيزنهاور» و«خروشوف»، وإذا الوسيط بين الاثنين هو الماريشال «چوكوف»، الذي كان قائد الجبهة الشرقية عندما كان «أيزنهاور» قائدا للجبهة الغربية.

وساد ما أطلق عليه في ذلك الوقت وصف «روح چنيف»، وكان الأمل ـ أو كان الظن ـ أن النظام الدولي الجديد أعيد تدعيمه واستعيدت ضوابط حركته.

□ □ □

في ذلك الوقت ـ يا سيادة الرئيس ـ كان هناك عامل جديد يظهر على الساحة الدولية، بعيدا عن أوروبا وأزمة الأمن الأوروبي، وبعيدا عن «روح چنيف» وعلى أي حال فإنه لم يكن طرفا فيها، وكان هذا العامل الجديد هو حركة التحرر الوطني

التي لعبت مصر فيها دورا قياديا بارزا من أواسط الخمسينيات وحتى أواخر الستينيات.

كانت هذه الحركة تضم شعوبا خلصت نفسها حديثا من قيود التبعية والاستعمار، وراودتها آمال كبرى في الحرية والتقدم، ولأنها وجدت نفسها خارج النظام الدولي، فقد اعتبرت أنها لم تكن مقيدة بضوابطه، ثم إنه لم يكن هناك قيد نووي على حريتها في الحركة، كذلك فإن هذه الدول راحت تطلب مراجعة النظام الدولي القائم.

ولفتت حركة هذه الدول أنظار الكبار.

كانت الخطوط التي جرى الإقرار بها كلها في أوروبا ـ ولكن هذه الخطوط لاتزال بعد في حالة سيولة بالنسبة للعالم الثالث، وبدأت حركة التحرر الوطني فيه تحت شعارات «باندونج» أولا ـ ثم في بلجراد والقاهرة ثانيا تحت شعارات «عدم الانحياز».

بمعنى أن الانضباط تحقق إلى حد ما على الخطوط التي تم إقرارها في أوروبا.

ولكن الفرص ماتزال سانحة عند حالة سيولة الخطوط في آسيا وإفريقيا (والشرق الأوسط جسر اللقاء بين القارتين).

وأقبل بعض الكبار على الفرص السانحة.

وفي تلك الأيـام، لم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية كثير تعطيه للشعوب والبلدان الجديدة الداخلة حديثا إلى الساحة الدولية، لأن تلك الدول مضت تعيش مرحلة الثورة الوطنية (تناضل من بقايا الاستعمار، وتتلمس طريقا إلى التنمية المستقلة، ولم يكن ذلك مرضيا للولايات المتحدة وهي وريث القوى الأوروبية).

وفي تلك الأيام، كان لدى الاتحاد السوڤيتي شيء يعطيه لهذه الشعوب والدول متمثل في (سلاح يساعد على الخلاص من بقايا الاستعمار، ومشروعات صناعية وزراعية تغري طموح شعوب ودول يمكن أن تكون صديقة، ويمكن لصداقتها أن تساعد على تنشيط تجارة الاتحاد السوڤيتي وعلى نشر شعور بالمودة نحوه).

وكانت القيادة الجديدة في موسكو خبيرة بمشاكل الأمن الأوروبي، ولكن العالم الثالث تبدى أمامها عالما مجهولا، لاحت فيه آمال كبرى في مناطق لم تتحدد بعد خطوطها.

وكانت أزمة السويس، وحرب السويس بعدها علامة هامة على الطريق، بل إنها كانت بداية طريق وصل فيه الاتحاد السوفيتيى طويلا وبعيدا في الشرق الأوسط ووراءه إلى أعماق إفريقيا وآسيا.

وبدا أنه يكسب، ويتقدم، في تلك المناطق السائلة.

□ □ □

إن الولايات المتحدة ـ بالطبع ـ رأت الخطر وقدَّرته، ولعلها بالغت في رؤيته وتقديره، فمن وجهة نظرها كانت الصورة كما يلي:

١ ـ إن الاتحاد السوفيتي يتقدم بسرعة في مناطق تصعب السيطرة عليها لاتساعها من ناحية، ولقوة التيارات المؤثرة فيها من ناحية أخرى (تيارات معاداة الاستعمار، والأخذ بالتخطيط طريقا للتنمية ـ إلى آخره).

٢ ـ إن مواجهة هذا التقدم بالتهديد النووي الأمريكي مستحيلة، كما أن مواجهته بالحرب المسلحة يضع الولايات المتحدة أمام مخاطر التدخل العسكري في بلاد بعيدة ـ وعلى الشواطئ الآسيوية والإفريقية ـ وهذا نزيف لا يمكن احتماله (كانت حرب كوريا درسا، ثم تكرر الدرس بعد ذلك، بطريقة أقسى وأمَرْ ـ في فيتنام).

٣ ـ إن مكانة الاتحاد السوفيتي تتزايد حول مناطق تملك الولايات المتحدة وحلفاؤها فيها مصالح هائلة. وصحيح أن الاتحاد السوفيتي كان يحاذر قبل الاقتراب من هذه المصالح (كبترول العالم العربي مثلا) ـ لكن الأمور لا يمكن تركها لحذر الاتحاد السوفيتي تحت قيادته الحالية، أو لمغامراته إذا جاءته يوما قيادة مستعدة للمخاطرة.

٤ ـ إن التقدم السوفيتي يصعب اعتراضه بمواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفيتي نفسه، فقد كانت موسكو مستعدة في أي وقت أن تشير إلى الأطراف المحليين في

الفوران الآسيوي الإفريقي، وتقول ببساطة إنها لا تملك عليهم أمرا، وإن هؤلاء يرسمون لأنفسهم سياساتهم، وبالعكس فإنها ـ بالمسئولية الدولية عن النظام وهي شريكة فيه ـ تحاول أن تقوم بدور العامل الملطف لجموع الرغبات والتطلعات التي حبسها الكبت الاستعماري قرونا طويلة.

وجرَّبت الولايات المتحدة في ذلك الوقت أساليب العمل السري، وفيه محاولات الغزو من الداخل لبعض البلدان التي زاد تأثيرها في أقاليمها إلى درجة تجاوزت حدودها، ومصر على طليعة تلك البلدان، ولم تنجح محاولات الغزو من الداخل في ذلك الوقت.

وبالتوازي مع ذلك، جربت الولايات المتحدة ـ بواسطة نفس الأساليب ـ أن تنقل المواجهة الساخنة إلى قلب المعسكر الآخر، فكان من ذلك حوادث المجر التي توافقت سنة ١٩٥٦ مع أزمة السويس. وتدخل الاتحاد السوڤيتي بسرعة وبالقوة لضرب المحاولة في المجر. ومع أن الولايات المتحدة استغلت حوادث المجر دعائيا إلى أبعد حد، إلا أن كثيرين أدركوا فيما بعد أنه ليس من حقهم أن يدفعوا الأمور إلى الحافة الحرجة، ثم لا يكون في مقدورهم غير الوقوف عاجزين إزاء ضربة القوة تنقض على رءوس الضحايا، ضحايا للتحريض الأمريكي ثم التردد بعده، وضحايا للقمع السوڤيتي بغير تردد.

□ □ □

في ذلك الوقت ـ يا سيادة الرئيس ـ كان هناك تطور مهم يجري في الولايات المتحدة.

وصل إلى القمة ـ إلى البيت الأبيض ـ رجال من ذلك الجيل الذي ولد في القرن العشرين، لم يكن فيه أحد من قادة الحرب العالمية الثانية، وإن كان فيه بعض ضباطها الذين شهدوا من مواقع محدودة عددا من معاركها.

كان «چون كنيدي» ممثل هذا الجيل، ومع «كنيدي» دخل إلى البيت الأبيض عنصر جديد يدرك أن الحرب أخطر من أن تترك للعسكريين (تعبير رئيس وزراء فرنسا العتيد

«كليمنسو»)، ثم إنه كان يدرك أن الحرب ليست صدام الجيوش بالدبابات والطائرات، ولا حتى بالضغط على أزرار إطلاق الصواريخ الحاملة للرءوس النووية.

وكان هذا الجيل قد ناقش إمكانية الحرب النووية، ووجدها مستحيلة تحت كل الظروف.

وقد راودته في بعض اللحظات فكرة ضربة أولى مميتة، لكنه وجد أن وسائل الإخفاء والمفاجأة (مثل الصواريخ المحملة على الغواصات المتحركة في أعماق المحيطات والبحار) ـ تسمح للطرف الذي يتلقى الضربة الأولى بأن يوجِّه ضربة ثانية يكون لها نفس تأثير الضربة الأولى المميتة، وهكذا فإن الحرب النووية ـ بضربة أولى أو بضربة ثانية ـ سوف تكون انتحارا على مستوى أمم عظمى وشعوب سابقة في الحضارة.

وبدأت مصانع التفكير تعمل (وللتفكير هناك مصانع كبرى على شكل مؤسسات للبحث والدرس)، وظهرت ملامح تصوُّرات جديدة معقدة بعض الشيء، لكنها تبدو قادرة.

كانت الملامح الجديدة على النحو التالي:

١ ـ إن القوة النووية للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة متعادلة، وليس يهم أن تكون لأيهما ميزة التفوق العددي إذا كان ما لدى أي منهما قادر على توجيه ضربة مميتة إلى الآخر.

لكن الموارد الاقتصادية للاثنين ليست متعادلة، لأن الولايات المتحدة أغنى، والاتحاد السوفيتي أقل غنى، بل إن موارده الحالية لا تكاد تزيد كثيرا على نصف موارد الولايات المتحدة.

٢ ـ إن الاتحاد السوفيتي يقسم موارده على بندين رئيسيين، وبند ثالث محدود:

(أ) التنمية الاقتصادية للوفاء بحاجات شعبه، خصوصا في مجتمع ينادي بالمساواة ويطمح إلى رفاهية الكل.

(ب) التسليح النووي والتقليدي لكي يستطيع الوقوف أمام الولايات المتحدة.

(جـ) مساعدة الدول النامية التي تحاول تغيير قواعد النظام الدولي لأنها تبحث لنفسها عن دور فيه.

٣ ـ وإذا استطاعت الولايات المتحدة أن ترغم الاتحاد السوفيتي على تغيير أولوياته بحيث تزيد اعتمادات التسليح عن اعتمادات شعبه، فإنه سوف يكون مضطرا نتيجة لذلك إلى أن يسحب الزيادة من البندين «أ» و«ب» (أي من التنمية الداخلية ومن المساعدات الخارجية).

٤ ـ إذا تحقق ذلك، فإن الاتحاد السوفيتي لن يصبح ذلك النموذج الذي تتطلع إليه دول العالم الثالث الجديدة، ثم إنه لن يكون في وضع يسمح له بمساعدتها.

وهكذا فإنه إذا كان التوازن النووي لا يسمح للولايات المتحدة بفرصة، فإن التفوق الاقتصادي الأمريكي قد يعوض، إذ يسمح لها بالتفوق عن طريق إرغام الاتحاد السوفيتي على تغيير أولوياته.

وطبقا لهذه السياسة، كان أول ما أعلنه «كنيدي» بعد دخوله إلى البيت الأبيض أنه اكتشف ـ أو ادعى أنه اكتشف ـ أن هناك فجوة في موازين القوى النووية لصالح الاتحاد السوفيتي، وأن «أيزنهاور» ومساعديه أخطئوا في فهم وتقدير حالة التوازن بين الاثنين.

وكذلك بدأ جَرْ الاتحاد السوفيتي جرا إلى سباق سلاح لم يكن يريده، ولم يكن يستطيع في نفس الوقت أن يتخلف فيه.

ولم يكن الهدف الأساسي من السباق ـ لكي لا ننسى ـ تحقيق تفوق أمريكي مطلق، وإنما الهدف الأساسي كان إرغام الاتحاد السوفيتي على تغيير أولوياته.

إن سباق التسلح ـ من وجهة نظر السياسة الأمريكية ـ لم يكن مجرد لعبة قمار أحمق، ولكنه كان ينطوي على عوامل أخرى يمكن فهمها.

إلى جانب هذا الرهان، كان هناك:

• خوف الولايات المتحدة الحقيقي من طفرة مفاجئة يحصل عليها الاتحاد السوفيتي باكتشاف علمي جديد أو بخطة دقيقة في تكنولوجيا السلاح.

• حرص الولايات المتحدة على تطوير قاعدتها الصناعية، بالانتقال من عصر الحديد والصلب إلى عصر الذرة والليزر، ومن عصر المناجم وآبار البترول إلى عصر الفضاء والكواكب (أي أن تقوم أبحاث السلاح بدور تسريع تقدم الصناعة).

• تمكين الولايات المتحدة ـ في أسرع وقت وبأقل مخاطر مباشرة ـ من تأكيد السيادة لعقائدها الاجتماعية، وقدرتها على مساعدة أصدقائها، وحماية مصالحها في كل القارات والمحيطات.

□ □ □

إن الضغط على أولويات الاتحاد السوفيتي وجرّه ـ أراد أو لم يرد ـ إلى سباق سلاح باهظ التكاليف، كان في تلك الفترة من أوائل الستينيات محكوما بعدة عوامل:

أولها: إن الاتحاد السوفيتي ـ بحقائق الجغرافيا ـ دولة برية في آسيا وأوروبا، ولهذا يحتفظ بقوات تقليدية ضخمة في أوروبا الغربية، وكانت هذه القوات التابعة لحلف وارسو أكبر عددا وعُدَّة من القوات المقابلة لها تحت حلف الأطلنطي.

وثانيها: إن جيلا من الساسة الأوروبيين ممن عاشوا تجربة الحرب العالمية الثانية ـ كانوا هناك على القمة في أوروبا الغربية، ولقد كان رأيهم ـ وبالذات الرئيس الفرنسي «شارل ديجول» ـ أن الولايات المتحدة تلعب لعبة قمار غير مأمونة، وهي في كل الأحوال خطرة على أمن أوروبا، إلى جانب أن الاندفاع إلى تكديس السلاح والاستمرار في جهود تطويره ـ قد يخلق ضغوطا تؤدي في لحظة من اللحظات ـ بحمي القطار، أو بحماقة القوة، أو بخطأ في الحساب ـ إلى استعماله. وتقدم «ويلي برانت» ـ الذي كان يزحف إلى القمة سريعا في ألمانيا الغربية ـ ليمشي خطوة على الطريق أبعد من «ديجول»، بادئا سياسة التقارب مع الشرق، وكانت سياسته «نحو الشرق» هي التمهيد فيما بعد لسياسة الوفاق.

وثالثها: إن السلطة في الولايات المتحدة ـ حتى ذلك الوقت ـ كانت في يد ما يُعرف بـ«المؤسسة الشرقية»، وهي مجموعة المصالح المالية والاقتصادية المسيطرة على الولايات الواقعة في شرق الولايات المتحدة، وهو الشاطئ الأمريكي المطل

على الأطلنطي، والأكثر إحساسا وحساسية من غيره في الولايات المتحدة بما يجري وبما يؤثر على أوروبا الغربية. وكانت هذه «المؤسسة الشرقية» هي التي أعطت للولايات المتحدة ـ منذ إنشائها وإلى الستينيات ـ كل رؤسائها الكبار، من «واشنطن» إلى «لنكولن»، ومن «روزفلت» إلى «كنيدي»، أي أن هذه المؤسسة كانت بتربيتها وثقافتها قادرة على فهم أوروبا ومخاوفها، وقادرة أيضا على فهم حقائق الموازين الدولية. ومع رغبتها الشديدة في إرغام الاتحاد السوفيتي على تغيير أولوياته، والتضييق عليه، وعلى معسكره، وعلى أصدقائه ـ فإنها كانت تفعل ذلك بطريقة مرنة ومحسوبة.

وفي هذا المناخ المواتي، تبدت أسباب الوفاق في النظام الدولي، وكانت ترتكز على تنافس القوتين الأعظم بحكم اختلاف العقائد والمصالح، واضطرارهما إلى التعاون بحكم المخاطر غير المقبولة وغير المحتملة لعواقب أي صدام مسلح بينهما.

□ □ □

ولدواع كثيرة اقتصادية واجتماعية ـ بالدرجة الأولى ـ انتقل مركز الثقل من شرق الولايات المتحدة المطل على الأطلنطي (وفيه واشنطن ونيويورك) ـ إلى غرب الولايات المتحدة المطل على المحيط الهادي (وفيه سان فرانسسكو ولوس أنجلوس).

وكان الغرب الأمريكي هو موطن الصناعات الجديدة، وهي صناعات المستقبل في الولايات المتحدة، الفضاء والصواريخ والطائرات والإلكترونيات إلى آخره.

وكانت المؤسسة الأمريكية الجديدة أقل إحساسا وحساسية من المؤسسة التقليدية (الشرقية).

وبرز عداء المؤسسة الجديدة عقائديا للاتحاد السوفيتي، وعليه مسحة صليبية، وبدا الوفاق أمامها نوعا من الهرطقة السياسية، والأفضل والأسلم منه أن يتواصل سباق السلاح، وكان ذلك بالنسبة إلى هذه المؤسسة الصاعدة مصالح إلى جانب كونه عقيدة.

إن هذه المؤسسة الجديدة (الغربية) وصلت إلى البيت الأبيض عن طريق «ليندون چونسون» من كاليفورنيا في الغرب ـ ثم «چيمي كارتر» من چورچيا في الجنوب ـ وأخيرا استقر «رونالد ريجان» (من كاليفورنيا في البيت الأبيض، ممثلا حقيقيا وسافرا لهذه المؤسسة العقائدية).

بدأت الأمور تأخذ منعرجا خطيرا مع رئاسة «چونسون»، ثم راحت تتفاقم يوما بعد يوم.

كان سباق التسلح (إلى جانب تكاليف حرب ڤيتنام) عبئا ضخما، ولم تكن الولايات المتحدة على استعداد لأن تتحمله وحدها، ولم يكن حلفاؤها في أوروبا على استعداد للمشاركة فيه طواعية ورضا. وراحت الولايات المتحدة تقترض ـ ومن في الدنيا لا يقرض الولايات المتحدة؟ (وصل حجم الـ «يورو دولار» الآن إلى تريليون دولار، وهو في واقع الأمر مبلغ ضخم أخذته الولايات المتحدة من العالم، وقدمت بدلا منه أوراق نقد تملأ أسواقه، وكان هذا الاقتراض الإجباري من العالم هو أكبر المخاطر على النظام الاقتصادي الدولي ـ في رأي عدد من ساسة أوروبا المخضرمين).

وطلبت أمريكا إلى حلفائها أن يصرفوا أكثر على السلاح، وكان ضغطها شديدا بالذات على ألمانيا الغربية واليابان، واستسلمت ألمانيا الغربية للضغط الأمريكي، فزادت ميزانيتها العسكرية، لكنها في نفس الوقت راحت تمد جسورها مع الاتحاد السوڤيتي تحاول استعادة روح الوفاق من جديد، وكان «هيلموت شميت» ممثل هذه السياسة، زيادة ميزانيات التسليح، نعم، ولكن في نفس الوقت مد جسور الوفاق.

وماطلت اليابان متعللة بدستورها الذي وضعه الاحتلال الأمريكي نيابة عنها، وكانت الولايات المتحدة عنيفة في ضغطها على اليابان، وحجتها أن اليابان ـ بلاد الشمس المشرقة ـ لا تستطيع الاعتماد إلى الأبد على القوة العسكرية الأمريكية، تحمي لحسابها طرق مواصلاتها البحرية، وهي شريانها الوحيد للحياة، فمنه تجيء بالمواد الخام، وعليه يُعاد تصدير هذه المواد مصنَّعة إلى أسواق العالم. أكثر من ذلك فإن

الولايات المتحدة بدأت تحس أن أوروبا الغربية واليابان تقيم معجزاتها الاقتصادية في حماية القوة الأمريكية، ليس هذا فقط، بل إنها أصبحت منافسا اقتصاديا خطيرا للولايات المتحدة.

وهكذا جاء رفع أسعار البترول.

وعندما انعقد في باريس سنة ١٩٧٤ (مؤتمر بحث «تدوير فوائض البترول»)، لم يتورع «هنري كيسنچر» - وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت - أن يقول لزملائه من وزراء خارجية أوروبا:

«اليوم فقط انتهى مشروع «مارشال» الأمريكي لمساعدة أوروبا، لقد كنتم تأخذون بترولا رخيصا كان هو عِماد معجزتكم الاقتصادية، والآن جاء وقت سداد الفواتير».

وبرفع أسعار البترول عدة مرات في منتصف السبعينيات، انقلب النظام الاقتصادي والمالي في العالم رأسا على عقب.

كانت فوائض أموال البترول كلها تجد طريقها إلى الولايات المتحدة الأمريكية (ودائع إجبارية).

وكان ما يصرفه المنتجون منها يذهب معظمه إلى شراء بضائع أمريكية (سلع استهلاكية وأسلحة).

□ □ □

ثم جاءت خطوة رفع الفوائد المصرفية لتحكم الطوق والحصار.

وصل سعر الفائدة على الدولار في بعض الأوقات إلى أكثر من عشرين في المائة، وبهذا المستوى فإن نقد العالم السائل كله بدأ يتجه إلى الدولار دون حاجة إلى جهود ومخاطر الاستثمار.

كانت الولايات المتحدة تملي أولوياتها على الجميع:

• كانت تستدين من الآخرين - بصرف النظر عن رضاهم، وبواسطة الـ «يورو

دولار» ـ بما وصل حجمه إلى تريليون دولار، وأدى ذلك ـ ضمن ما أدى ـ إلى تضخم رهيب!

• وكانت فوائض أموال البترول ـ سواء ما يخص أمريكا نفسها وما يخص العرب ـ رصيدا مضافا إلى ما عندها.

• ثم إن رفع سعر الفائدة على الدولار جعل نقد العالم السائل كله يتدفق على الولايات المتحدة، دون مراجعة أو تحفظ!

• وبالارتفاع الجنوني في أسعار الفائدة، فإن إمكانيات الاستثمار في المجالات الطبيعية والعادية للتنمية أصبحت مشلولة، وساد كساد أضيف به هَمْ البطالة إلى هَمْ التضخم، ولم تقتصر الهموم على أوروبا فقط، وإنما وصلت بعض آثاره إلى شطآن الولايات المتحدة نفسها.

والمهم في ذلك كله ـ من وجهة نظر هذا الحديث ـ أن الولايات المتحدة أصبحت في وضع يسمح لها ليس فقط بتسخين حركة سباق السلاح، ولكن بدفعه إلى درجة الغليان.

أتذكر ـ يا سيادة الرئيس ـ واحدا من أبرز ساسة أوروبا الغربية ـ وأغفل عمدا ذكر اسمه حتى لا أتسبب في إحراج له إذا أنا نشرت على لسانه دون استئذانه ـ قال أثناء حوار طويل بيننا، بلهجة فيها من الأسى أكثر من الغضب:

«كنا في أوروبا قد تنفسنا الصعداء عندما وقَّعَت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوڤيتي (نيكسون وبريچنيف) معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيچية، تصوَّرنا أن هذا الشد والجذب الذي يكاد يصل بنا إلى حافة الجحيم، سوف يهدأ ويمنح أعصابنا إجازة تستريح!

لكن الخطوات الأولى تعثرت، وكان ذلك في الواقع رجوعا إلى الوراء.

فقد تأكد أن الولايات المتحدة مازالت مصممة على إرغام الاتحاد السوڤيتي على تغيير أولوياته، وجرّه رغم أنفه إلى سباق للتسلح يقتص بطريقة خرافية من اعتمادات التنمية والرفاهية، حتى يثور الشعب السوڤيتي، وتثور شعوب الكتلة

السوڤيتية، وليكن أن أصدقاءنا في واشنطن مقتنعون بهذه السياسة التي تحقق بالموارد الاقتصادية ما لم تعد تستطيع تحقيقه مخزونات الأسلحة النووية، ليكن، أليس من حقنا أن نسألهم:

• متى تثور شعوب الاتحاد السوڤيتي وشعوب الكتلة الشرقية؟ متى، والنظم هناك عنيفة وقادرة؟

• ماذا سيحدث لنا نحن خلال هذا كله، إذا أصاب الضرر أوروبا الغربية قبل الكتلة السوڤيتية؟ يكفي أي إنسان أن يلقي الآن نظرة على مشكلة البطالة عندنا، المتوسط العام في أوروبا الغربية كلها حوالي ١٢ في المائة ـ وما هو الحل؟

• ثم أي ثمن سوف تدفعه الولايات المتحدة نفسها في النهاية؟ إنهم هناك أغنياء، لكنهم سوف يواجهون الإفلاس أيضا، وربما ذهب الاتحاد السوڤيتي قبلهم، ولكن ماذا يفيدهم إذا كانوا أول أو آخر من يصل إلى الكارثة؟، كلنا سوف نصل إلى الكارثة. من دواعي الأسف أن غِناهم يصوِّر لهم أنهم قادرون على تفادي الكارثة في الساعة الأخيرة، لكني أشك في ذلك.

• ثم إني أريد أن أسألهم كيف يكون تصرف القادة السوڤييت عندما يرون أن الخطر محدق بهم؟ ومن يضمن لنا أنهم في تلك اللحظة الحاسمة لن يُقْدِموا على المحظور وليكن ما يكون؟».

كانت تلك وساوس واحد من أبرز ساسة أوروبا، ولا أظنه الوحيد بينهم.

وربما زعمت ـ يا سيادة الرئيس ـ أن الولايات المتحدة لم تكن بعيدة عن المناورات التي أدت إلى سقوط حكومة «هيلموت شميت» في ألمانيا الغربية، لأن «شميت» كان واحدا من الذين ضاق صبرهم بالسياسات الأمريكية، ولعل يأسه من قدرته وقدرة غيره على التأثير في هذه السياسات كان ـ فوق ذلك ـ واحدا من أهم دوافعه إلى اعتزال الحياة العامة في ألمانيا الغربية، وإصراره على الابتعاد كلية!

ولقد كان الاتفاق على مد أنابيب خطوط الغاز الطبيعي من سيبيريا ـ في الاتحاد السوڤيتي ـ إلى أوروبا الغربية، هو القشة التي قصمت ظهر البعير.

عارضت أمريكا هذه الصفقة، وفرضت عقوبات على أطرافها من حلفائها الأقربين.

كان رأيها أن مبيعات الغاز الطبيعي لأوروبا، سوف توفر للاتحاد السوڤيتي سنويا عشرة بلايين من الدولارات، وهذا من شأنه أن يفتح ثغرة في الطوق الذي يضيق يوما بعد يوم.

ثم إن هذا الخط يجعل أوروبا الغربية ـ بمصالحها ـ وثيقة الصلة مع الاتحاد السوڤيتي، وهذا من شأنه أن ينعكس على سياسات الأمن، بما يؤدي إلى إعادة النظر في ميزانيات التسليح الأوروبية.

وحين شكا حلفاء أمريكا من ضيقهم بحظر تفرضه عليهم أمريكا لاشتراكهم ـ وفق اتفاق تجاري ـ في تقديم بعض المعدات لخط أنابيب سيبيريا ـ في حين تقوم هي في نفس الوقت ببيع القمح للسوڤييت ـ كان رد الرئيس «ريجان»:

«نعم، ولكننا بمبيعات القمح لهم نستنزف منهم أموالا ولا نعطيهم أموالا، ثم إننا نظهر أمام جماهيرهم عجز أنظمتهم عن توفير الطعام لهم، ما نفعله نحن داخل نطاق خطتنا، وما يفعله أصدقاؤنا في أوروبا خارج نطاق الخطة»!

ولقد اضطر «ريجان» أخيرا إلى تراجع تكتيكي برفع الحظر عن الشركات الأوروبية المتعاونة في خط أنابيب غاز سيبيريا.

لكنه تراجع تكتيكي، أما الإستراتيچية التي أملته فهي مازالت هناك!

□ □ □

سيادة الرئيس

بصرف النظر عن الخطة الأمريكية، والأسباب والقوى التي فرضتها، والعواقب والآثار التي انتهت إليها، فإن أي مراقب محايد لا يسعه إلا أن يوافق على أن «الخطة الأمريكية» حققت قدرا لا بأس به من النجاح، تكاليفه غالية، ومخاطره قاتلة، فضلا عن أن النتائج على المدى البعيد غير مؤكدة ـ لكن الواقع الراهن ـ كما هو هذه الساعة ـ يشير بوضوح إلى أن الاتحاد السوڤيتي يواجه أزمة كبرى.

إن الاتحاد السوفيتي بلد ضخم بموارده المحتملة، كما أن كفاءته في التخطيط لتنمية هذه الموارد يمكن أن تزيد ـ لكنه يتعرض في تجربته لعملية نزيف مستمر:

١ ـ كان عصر «ستالين» هو عصر بناء الصناعات الثقيلة في الاتحاد السوفيتي، وكانت هذه الصناعات قاعدة راسخة للتقدم، ومع أن التضحيات الإنسانية التي دفعت فيها كانت مروعة، إلا أن القاعدة جرى بناؤها بنجاح، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وأصاب هذه القاعدة دمار ثقيل، إلى جانب التضحيات الإنسانية، لأن تلك الحرب كلفت الاتحاد السوفيتي ٢٢ مليونا من القتلى، هم بالتأكيد جزء مؤثر من طاقته المنتجة.

٢ ـ وحين عاد الاتحاد السوفيتي يعيد بناء قاعدته، ويحقق معدلات نموذجية في النمو، هبت عليه رياح الحرب الباردة، وفي أعقابها عاصفة سباق التسلح ـ نووي وتقليدي. وكان الاتحاد السوفيتي مازال أسير الشعور القديم الموروث من روسيا القيصرية، وهو الشعور بالعزلة والبُعد عن المركز المشع للحضارة الأوروبية، فقد كان هذا المركز يتحرك طوال قرنين بين «لندن» و«باريس» و«ڤيينا» و«إستانبول»، في حين بدت «موسكو» وكأنها الريف البعيد عن عواصم النور، وحتى في عصور الازدهار الروسي ـ عصر بطرس الأكبر وكاترين العظيمة ـ فإن الازدهار الروسي بدا محاولة لا بأس بها من «البندر» لتقليد «المدينة».

٣ ـ والواقع أن الاتحاد السوفيتي كان أضعف من منافسيه لأسباب:

ـ فذلك البلد ـ للإنصاف ـ لم يستفد من عصر الاستعمار قديمه أو جديده، وبالتالي فإنه كان يدفع أعباءه بنفسه ولا يملك وسيلة ـ حتى لو أراد ـ ليجعل غيره يدفع عنه بعض أعبائه. صحيح أن روسيا القيصرية توسعت بحدودها من جبال الأورال إلى شواطئ المحيط الهادي، لكن ذلك لم يكن استعمارا بالمعنى المتعارف عليه.

وكذلك وجد الاتحاد السوفيتي ـ حفاظا على نطاق أمنه المباشر ـ أن يساعد دول أوروبا الشرقية حتى تستطيع أن تقف معه أمام هبوب رياح الحرب الباردة.

بل إن الاتحاد السوفيتي وجد نفسه في وضع يفرض عليه مساعدة العالم الثالث الذي تعرَّض لاستعمار الغرب، وتحولت هذه المساعدات إلى عبء إضافي.

والنتيجة أن المواطن السوفيتي الذي كان يحلم بجنة الشيوعية، وجد نفسه محروما أكثر من غيره.

وكان محبطا لهذا المواطن أن يذهب إلى «وارسو» و«بودابست» و«بوخارست» و«صوفيا» و«بلجراد» ـ فإذا بعض مظاهر الرخاء والرفاهية موجودة هناك بأكثر مما هي موجودة في وطن الشيوعية الأول!

٤ ـ إن الاتحاد السوفيتي اضطر فعلا إلى تغيير أولوياته، وقفز التسليح ليصبح الأولوية الأولى، وإذا كانت الولايات المتحدة تصرف على التسليح ما متوسطه ٣٠٠ بليون دولار سنويا ـ فإن الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يصرف أقل، بلا «يورو دولار»، وبلا «فوائض بترول»، وبلا «سعر فائدة مرتفع على الروبل»، وكان العبء يكسر الظهر، لكن الشعوب السوفيتية كان عليها أن تتحمل العبء دون أن تظهر عليها علامات التعب أو الضيق، الشكوى أو التمرد.

□ □ □

إن هذه الأوضاع كلها أحدثت آثارا خطيرة على تركيب الاتحاد السوفيتي:

١ ـ لأن الأمن أصبح الأولوية الأولى، فإن الديمقراطية المركزية في الحزب تراجعت لحساب بيروقراطية الحزب وبيروقراطية الدولة.

٢ ـ ولأن التسليح أصبح أولوية أولى فإن الاتحاد السوفيتي شهد بروز مجموعة سلطة جديدة على القمة، كتلك المجموعة التي حذر «أيزنهاور» المجتمع الأمريكي منها في خطاب الوداع الشهير الذي ألقاه قبل أن يغادر البيت الأبيض، وهي مجموعة التحالف العسكري الصناعي.

بيروقراطية الحزب، زائدا عليها بيروقراطية صناعة السلاح، وفوق الاثنين بيروقراطية الجيش.

٣ ـ إن ذلك أدى إلى جمود محسوس في حركة القمة السوفيتية، وفي استجابتها

لمطالب شعبها في الرفاهية وفي الحرية، بدعوى أن أمن الدولة السوڤيتية يجب أن يسبق أي كلام عن الرفاهية وعن الحرية. تحوَّلت الوسيلة (الأمن) إلى هدف أصلي، وتحوَّلت الأهداف الأصلية (الرفاهية والحرية) إلى عوامل ثانوية، أو على الأقل إلى بند ثان على قائمة الأولويات.

٤ ـ إن ذلك توافق مع ظهور جيل جديد في الاتحاد السوڤيتي. جيل وعى وازدهر وعيه بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من حظه أنه لم يعش قهر المرحلة الستالينية، وخرج هذا الجيل يتأمل ويفكر في أحوال وطنه والعالم، بعيدا عن القوالب الجامدة القديمة، وبعيدا عن عقلية الحصار. ولم يكن هذا الجيل شديد الاقتناع بكثير يراه حوله، وكان اقتناعه أقل بالقيادة المتمثلة في المكتب السياسي الذي بدا أمام هذا الجيل ـ مجموعة من «العواجيز»، متوسط العمر بينهم ٧٠ سنة.

٥ ـ وترتب على ذلك أن الاتحاد السوڤيتي ـ القوة الثورية العظمى في العالم ـ تحوَّل ليصبح من أكثر الدول محافظة، وأكثرها تخوُّفا من التغيير حتى في الأشخاص.

وعلى سبيل المثال، فقد ظل «بريچنيف» في الزعامة السوڤيتية منذ قرب نهاية سنة ١٩٦٥، حتى قرب نهاية سنة ١٩٨٢ ـ أي قرابة ثمانية عشر عاما، تعاقب أمامه خلالها على الرئاسة الأمريكية ٥ رؤساء أمريكيين: «چونسون» ـ «نيكسون» ـ «فورد» ـ «كارتر» ـ «ريجان»، كل منهم جاء معه بفريق جديد يحمل أفكارا متجددة، ويجرِّب سياسات وممارسات مختلفة.

«أندريه جروميكو» ـ وزير الخارجية ـ هناك منذ ثلاثين سنة، وليس هناك عقل في الدنيا يظل محتفظا بحيويته واستعداده لرؤية الجديد إذا هو بقى «محنَّطا في مكانه ثلاثين سنة»!!

من الآثار الخطيرة لهذه الأوضاع كلها خمسة تستدعي اهتماما خاصا:

• إن التجربة السوڤيتية فقدت جزءا من بريقها العالمي، وظهرت بقع الصدأ على سطحها.

• إن الانقسامات راحت تتسع في العالم الشيوعي، بدأت بيوجوسلافيا، ثم تلتها

الصين (كان الخلاف الصيني السوفيتي ذا أبعاد إستراتيجية تمس موازين القوى الأعلى).

• إن اتجاه التيار العالمي الواسع بدأ يميل ـ ولو قليلا ـ ناحية اليمين (بقع الصدأ على سطح التجربة السوفيتية في مقابل الفوران الأمريكي، خصوصا في مجالات التكنولوجيا وممارسة الحرية السياسية). وحين كان اتجاه التيار العالمي الواسع في الخمسينيات والستينيات يميل إلى اليسار ـ فإنه منذ منتصف السبعينيات بدأت المؤشرات ترصد اتجاها مضادا إلى اليمين (باستثناء ما يسميه «شميت» «حزام الزيتون» على الخط الممتد من اليونان إلى إسبانيا. والحقيقة أن هذا الاستثناء يمكن تفسيره بالتشوُّق إلى التغيير أكثر من التشوُّق إلى الاشتراكية).

• إن التجربة السوفيتية كلها بدأت تواجه حركة مراجعة من داخلها، وقد بدأت أكثر من مراجعة، فالإيمان بالأفكار الأساسية باقٍ، ولكن الممارسة تترك مجالا كبيرا للتمني. وفي كل الأحوال، فإن الأفكار العظيمة لا يمكن أن تُترك رهينة في أيدي «العواجيز» من أعضاء المكتب السياسي أو من ماريشالات الاتحاد السوفيتي.

• إن الاتحاد السوفيتي ـ بمجمل هذه الآثار ـ أصبح مترددا حيال أي مبادرات جريئة في المجال الدولي، وقد راح يعطي اهتمامه لأقصر الخطوط ويركز عليها: دفاعاته في أوروبا الشرقية، صواريخه الثقيلة، المحيطات والمسالك البحرية المحيطة به: المحيط الهادي ـ بحر البلطيق ـ المحيط الهندي.

□ □ □

وعندما قرر الاتحاد السوفيتي تقصير خطوطه والتزامه بالدفاع، فإن أعداءه أخذوا جانب الهجوم، وكان هجومهم عليه في محورين رئيسيين:

أوروبا الشرقية ـ والشرق الأوسط.

• في أوروبا الشرقية، كان أعداؤه قد تعلموا درس المجر سنة ١٩٥٦ (مجرد

التحريض على الإثارة) ـ ثم تعلموا درس «تشيكوسلوفاكيا» سنة ١٩٦٨ (الإثارة بقيادة قوة سياسية محلية هي الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي تحت قيادة «دوبتشك»). وكانت بولندا آخر تجاربهم، وهي حتى الآن أنجحها، ولم تكن تجربة بولندا هي الأشد إثارة فقط، ولم تكن حيوية قيادة سياسية ناشئة فحسب، وإنما كانت حركة شعبية عند القواعد، والقواعد العمالية بالذات.

وليس هناك شك في أنه كانت هناك جهود من الخارج لمساندة وتشجيع حركة التضامن التي قادها «فاليسا»، وعلى سبيل المثال فإن تقريرا بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٨١ ـ وهو من أوراق بنك «أمبروزياني» الإيطالي ـ يقول إن مبلغ ١٢ مليون دولار حُوِّلت إلى نقابات العمال في «بولندا» بطريق غير مباشر، وذلك بأوامر من الفاتيكان (البابا يوحنا بولس الثاني بولندي). وبالقياس على ذلك، فلابد أن هناك مبالغ أخرى غير هذا المبلغ الذي انكشف أمره بالصدفة بسبب التحقيقات التي جرت بعد موت ـ أو اغتيال ـ مدير هذا البنك «روبرتو كالفي» (كانت هناك بالفعل مبالغ أخرى تصل إلى حركة التضامن عن طريق اتحادات العمال في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وهناك ما يشير إلى أن هذه المبالغ جاءت في الأصل من مصادر مشبوهة).

لكننا إذا قطعنا على هذا النحو بأن هناك جهودا من الخارج ساعدت وشجعت الحركة المعادية للسوفييت في «بولندا» ـ فإن علينا أن نقول في نفس الوقت إن حركة التضامن تقوم على أساس له فعله الذاتي.

إن أي أموال في الدنيا لا تستطيع أن تفتعل حركة رفض على هذا النطاق الذي شهدته «بولندا».

هناك تشجيع من الخارج ـ مالي ودعائي ـ نعم.

ولكن هناك أيضا دواعي حقيقية دفعت إلى التمرد في «بولندا».

ولابد أن نسأل من الذي تمرد في «بولندا»؟ ـ تمرَّد العمال على حزب الطبقة العاملة، وتلك ظاهرة لا يمكن لأحد ـ مهما حسن ظنه ـ أن يتجاهل معناها.

كانت صفحة ما حدث في «المجر» سنة ١٩٥٦، وفي «تشيكوسلوفاكيا» سنة ١٩٦٨، قد نُسيت، لكن الصفحة في «بولندا» فتحت وعلى نحو محرج ومزعج.

□ □ □

في الشرق الأوسط كان الهجوم على الاتحاد السوفيتي ضاريا، ولابد أن نسلم أيضا أنه كان ناجحا.

كانت الحركة العالمية نحو اليمين أكثر بروزا وظهورا في الشرق الأوسط عن غيره من المناطق لثلاثة أسباب بارزة:

• **الأول**: إن القيادة في العالم العربي فترة السبعينيات انتقلت من الثورة إلى الثروة، وذلك بسبب أهمية البترول وضخامة فوائضه، والثروة بالطبيعة يمين ـ أقصى اليمين ـ خصوصا إذا كانت ملكيتها قبلية.

• **الثاني**: إن الولايات المتحدة تملك في الشرق الأوسط ما لم يُتَح لها في منطقة أخرى من العالم غيره، وأوله رجل بوليس محلي يملك قوة غير محدودة على الردع والضرب والإرهاب ـ أعني إسرائيل بالطبع.

• **الثالث**: إن المنطقة كانت مهيأة للتراجع عن مجموعة القيم التي سادت الخمسينيات والستينيات، لأن أموال البترول مضت تجري بغير حدود، ساحبة وراءها أنماطا جديدة من الاستهلاك، تفتح الشهية لأنواع وألوان من السلع لا نهاية لها.

حدث هذا كله في الوقت الذي كان الاتحاد السوفيتي فيه يقصر خطوطه ويلزم موقف الدفاع، وحدث في الوقت الذي وصل فيه الهجوم الأمريكي إلى ذروته، معززا بقوة إسرائيل طليعة له، تفتح الطرق وتزيح ما عليها من معالم الأرض وكتل البشر.

□ □ □

سيادة الرئيس

إن الفرصة أتيحت لي أن ألتقي قبل أسابيع قليلة ـ في عاصمة أوروبية ـ بمسئول

سوڤيتي كبير ـ عضو في اللجنة المركزية، وواحد من المهتمين فيها بأمور الشرق الأوسط، كان غريبا أن أسمعه يقول لي:

«لابد أن تزور موسكو في أقرب فرصة تستطيعها، تعال، وتستطيع أن تقابل بعض الكبار هناك لتحدثهم عن الشرق الأوسط، إنهم لم يعودوا راغبين في سماع شيء عن منطقتكم، يشعرون أنهم أحرقوا فيها أصابعهم، لهم الحق، لم يلق الاتحاد السوڤيتي في أي مكان في العالم ما لقيه في الشرق الأوسط».

وراح يعدد الأسباب والتفاصيل:

ـ لم تقتربوا منا إلا وكانت لكم مطالب ملحَّة، والمطالب تتزايد باستمرار.

نحن لا نمل من تكرار ما حدث لنا في «أفغانستان». «أفغانستان» بلد ملاصق لجمهورياتنا في الجنوب، والدنيا كلها تعرف أننا لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي أمام أي شيء يحدث في «أفغانستان».

كان في «أفغانستان» نظام ملكي، وكنا نساعده بخمسين مليون دولار كل سنة.

قامت جمهورية بعد الملكية، وجاءوا إلينا يقولون «نحن نظام أكثر تقدما»، ورفعنا مساعداتنا لهم إلى ١٥٠ مليون دولار.

ثم قامت ثورة تقدمية، وارتفعت مساعداتنا لهم إلى ٥٠٠ مليون دولار.

كل هذا والولايات المتحدة تلعب على حدودنا، وتحاول التدخل في شئون «أفغانستان» الداخلية، وهي تعلم أن ذلك خطر، فليست هناك قوة عظمى تسمح لقوة عظمى أخرى بأن تلعب على حدودها. وتدخلنا في «أفغانستان» يكلفنا ٢٠٠٠ مليون دولار كل سنة.

ولا أحد يعترف لنا بدور أو يقدر ظروفنا.

خذ ما حدث في مصر، ساعدناها على بناء مجمعات الحديد والصلب والألمونيوم وترسانات بناء السفن والسد العالي، وكله إلى جانب السلاح، قد حاربتم به في النهاية ووصلتم إلى نتائج لا بأس بها، أخرجتم الخبراء السوڤييت، وسمَّيتم العملية طردا، ولم يكن هناك ضرر من الاستغناء عن خدماتهم بهدوء ودون طرد!

وكنا نحاول مساعدتكم في المفاوضات من أجل حل سلمي، وكان قولكم لنا أنكم لا تستطيعون التفاوض مباشرة مع إسرائيل، ولا تستطيعون قبول مناطق منزوعة السلاح، ولا تتنازلون عن شبر من الأراضي العربية، معنا لم تتنازلوا عن أي ورقة، ومع الأمريكيين تنازلتم عن كل الأوراق. ولو أنكم أعطيتمونا واحدا على عشرة من التنازلات التي تركتموها للولايات المتحدة، لحصلتم على حل مشرِّف أفضل مئات المرات من ذلك الذي حصلتم عليه.

كان الرئيس «السادات» يرفض التفاوض مباشرة مع إسرائيل في كل حديث له معنا، وفجأة وجدناه يهبط بطائرته في القدس!

خذ ـ بعد الرئيس «السادات» ـ خذ ما فعله «نميري» و«سياد بري».

لم تفكروا يوما في استثمار سنت واحد من أموال البترول في الكتلة السوڤيتية، في حين أن أوروبا الغربية تستثمر! ـ ولعلها تستثمر من أموال عربية لديها!

عندما بدأت أزمة لبنان جاءنا قادة فلسطينيون يسألون عن رد فعل الاتحاد السوڤيتي، ورد عليهم سفيرنا هناك «سولداتوف» قائلا:

«إن رد الفعل السوڤيتي سيكون بمقياس رد الفعل العربي».

أنت تعرف ماذا كان رد الفعل عندكم، وهل كان في استطاعتنا أن نكون عربا أكثر من العرب؟

ثم خذها منِّي، مصر هي العنصر الأساسي في العالم العربي، فإذا ناصبتنا مصر العداء، فما الذي يبقى هناك ليحرص عليه أحد في موسكو؟!

إن وزير خارجيتنا «أندريه جروميكو» قابل أخيرا عددا من الوفود العربية، وكان حديثهم إليه في إحدى المرات يحمل نبرة عتاب أو لوم مبطن، على أساس أن الاتحاد السوڤيتي لم يقم بما انتظروه منه، وقال لهم «جروميكو»:

«أرجوكم أن تعرفوا أن رقعة الشطرنج العربية لم تعد عليها حجارة كافية، بل الحقيقة أن اللعبة انتهت عندما أكلوا الملك في مصر»!!

«إن الاتحاد السوفيتي آثر أن ينسحب مؤقتا من المنطقة، احترقت أصابعه فيها، وهو الآن يفضل أن ينتظر تفاعلات التاريخ، لكنه ليس على استعداد لاستباقها».

لقد أصغيت إلى ما كنت أسمع باهتمام، وكان فيما سمعت كثيرا من الحق، كان فيه أيضا من المعاني ما لم يفصح عن نفسه بالكلمات، وحتى إذا توارت المعاني فإن الحقائق يصعب إخفاؤها.

وأول الحقائق أن الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن ينسحب من منطقة تقع مباشرة إلى جواره، وحتى بصرف النظر عن الجوار الجغرافي، فالمنطقة قلب الدنيا وبؤرة الصراع، ويصعب على الاتحاد السوفيتي أن ينسحب منها، وإذا فعل، فهي فترة تراجع تكتيكي في انتظار تقدم إستراتيچي عندما تسنح الظروف.

وفي كل الأحوال فإن الاتحاد السوفيتي ـ كواحد من القوتين الأعظم ـ موجود وجودا فعليا في كل بقعة من الأرض. أقماره ـ على الأقل ـ ترصد كل حركة وتسمع كل همسة.

وأظن أن المقصود بالانسحاب السوفيتي في الفترة القادمة من أمور الشرق الأوسط هو تقصير الخطوط ـ أيضا ـ في الاتصال بحكومات هذه المرحلة التي شخصها المحللون السوفييت نهائيا، على أنها مرحلة «البورجوازية الصغيرة»، وهي أقرب إلى الغرب مما تظن، وحتى إذا ظنت أن اقترابها من الغرب مؤقت ومرحلي.

ومعنى ذلك ـ في المرحلة القادمة ـ أن الاتحاد السوفيتي سوف يولي اهتماما ـ في تعامله مع المنطقة ـ بالأحزاب الشيوعية التي طال تجنبه لها، مؤثرا عليها حكومات حركة الثورة الوطنية التي بدت له ـ في مرحلة من المراحل ـ أكثر فاعلية وأصدق تمثيلا لشعوبها.

....

....

ولقد جاءت الآن على القمة السوفيتية قيادة جديدة، ولا أعتقد أن هذه القيادة

الجديدة سوف تحدث انقلابا في سياسة الاتحاد السوڤيتي، وإن كان مؤكدا أنها ستضع بصمات أصابعها على تحركات السياسة السوڤيتية المقبلة.

وإذا جاز لي أن أتصوَّر ـ وقد أتاحت لي ظروف سابقة أن أقابل «أندربوف» الزعيم السوڤيتي الجديد، وأدخل معه في مناقشات طويلة، حضر الرئيس «السادات» واحدة منها، وكانت من عجائب المصادفات عن حرية الصحافة ـ فإني أستطيع القول بما يلي:

• إن «أندربوف» هو نموذج حقيقي للقوة الفاعلة في الاتحاد السوڤيتي: تحالف الحزب، وجهاز الدولة، والقوات المسلحة.

• إنه لم يكن رجل مباحث أو مخابرات، كما تحاول أجهزة الإعلام في الغرب تصويره، وإنما كان مسئول الأمن القومي في الحزب والدولة، بمثل ما كان «هنري كيسنجر» ـ على سبيل المثال ـ في رئاسة لجنة الأربعين في البيت الأبيض أيام «نيكسون». وذلك أعطى «أندربوف» صورة أكثر شمولا وتفصيلا عن أحوال العالم وأوضاعه، بل وشخصياته.

• إنه سوف يحاول تجديد شباب الحزب والحكومة والقوات المسلحة، فهذه هي المؤسسات التي يعرفها ويعرف دورها، ثم إن دوره هو مرتبط بها.

• إنه سوف يعطي أسبقية أولى للعالم الشيوعي ولَمْ شتاته: الصين أولا، ثم بقية بلدان دول أوروبا الشرقية، وسوف يكون أسلوبه مزيجا من القوة والمرونة.

• إن صلة الاتحاد السوڤيتي بالأحزاب الشيوعية الأخرى في أوروبا الغربية والعالم الثالث، سوف تشهد محاولة تنشيط واعتماد متبادل، تكون لها آثارها على سياسات الاتحاد السوڤيتي الخارجية.

ولقد كانت السنوات الأخيرة من حكم «بريچنيف» سنوات تردد في الاتحاد السوڤيتي، لأن عملية الانتقال بدأت فعلا. ولكن الظروف التي أحاطت بعملية الانتقال ـ صراعات ومناورات وتوازنات ـ فرضت على القرار السوڤيتي بطأ لا شك فيه، وتحسسا لكل الاتجاهات، حتى يصدر القرار بإجماع هذه الاتجاهات ـ الأمر الذي أفقد السياسة السوڤيتية ميزة المبادرة والجرأة.

ولست أقول إن «أندربوف» يمكن أن يقود الاتحاد السوفيتي إلى صدام، لكني أقول إن قيادته قد تنهي فترة كان الاتحاد السوفيتي يتصرف فيها من موقف رد الفعل دون الفعل.

ولقد بدا لي «أندربوف» في المرات التي لقيته فيها رجلا حاد الذكاء، واسع الاطلاع ليس فقط على مجرى الحوادث وإنما ـ وهذا أهم ـ على اتجاهات الأفكار في العالم. وقد بدت لي فيه ميزة ملحوظة، هي استعداده لأن يسمع. سمعني في إحدى المناقشات قرابة نصف ساعة دون أن يقاطع ولو بحرف واحد، ولم يشرد طوال حديثي لحظة واحدة، وحين تكلم فقد لاحظت أنه تعرض لكل نقطة أثرتها. وأعترف ـ على استحياء ـ أنني توقعت في كتابي عن العرب والسوفييت، وقد صدر منذ خمس سنوات، أن «أندربوف» هو الذي سيخلف «بريچنيف». ويومها كان غيري من المراقبين يضعون رهانهم كله على «كريلنكو» أو «تشيرننكو» ـ لكن «أندربوف» بدا لي الأقرب إلى مفاتيح القوة، لأنه بدا لي الأقرب إلى مفاتيح العصر.

ولعل ذلك الفهم لمفاتيح القوة ولمفاتيح العصر هو الذي مكَّن «أندربوف» من أسرع انتقال للسلطة في الاتحاد السوفيتي بعد وفاة «بريچنيف»، ومن أسرع مبادرة بعد السلطة وهي البدء بالصين.

ونحن بعد مازلنا في اللحظات الأولى من عهد يدخل بكل ما يحمله معه إلى وضع عالمي بالغ الدقة والحرج.

□ □ □

سيادة الرئيس

ما هو مؤدى هذا كله، كله في خاتمة المطاف؟

مؤداه أن المحيط الدولي من حولكم معبأ.

من ناحية ـ فإن العالم يقترب من توتر عقائدي وسياسي وعسكري عنيف يمكن أن ينزل به في أي لحظة إلى الهاوية.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا العالم يقترب من احتمال زلزال اقتصادي اجتماعي، تتربص نتائجه بالجميع، لا تستثني أحدا.

وفي منطقتنا، فإن القوة الأمريكية طليقة والقوة السوڤيتية مقيدة، أي أن التوازن ـ وإن كان مرهقا ـ قد مالت كفته بما يعطي لإسرائيل حرية في الحركة ليست لها حدود.

وفي نفس الوقت، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية ـ وعواقبها الاجتماعية ـ تفعل بالفقراء أكثر مما تفعل بغيرهم.

هكذا فإن دفة سياستنا الخارجية لم تكن في يوم من الأيام تحتاج إلى ما تحتاج إليه اليوم من يد حازمة تمسك بها، وتوجِّه سيرها وسط الضباب المتلاطم.

(أعترف أنني لست متحمسا لبعض ممارساتنا في السياسة الخارجية).

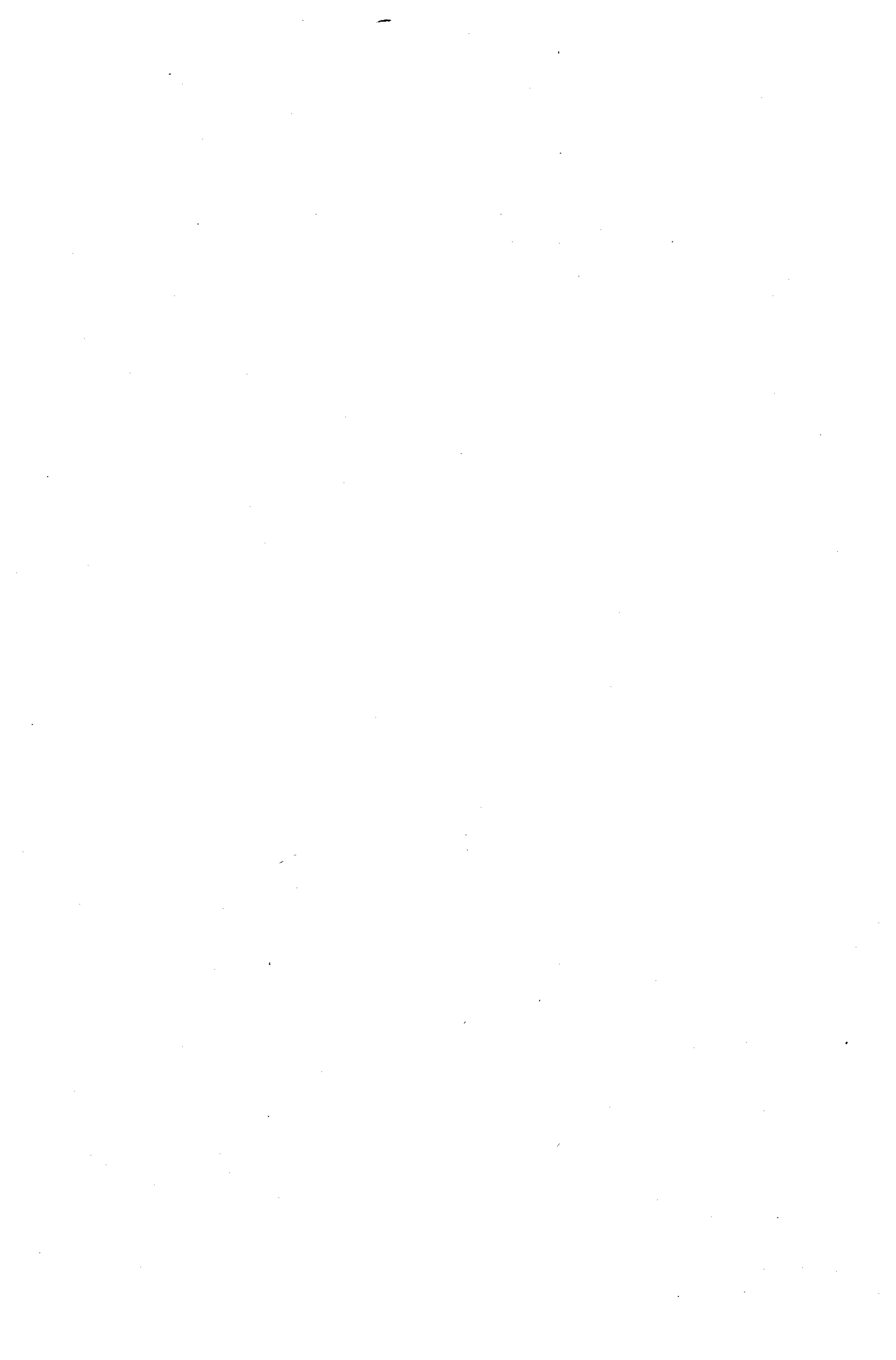
لست متحمسا ـ على سبيل المثال ـ لاشتراكنا في اللقاءات السنوية لمجموعة الفرانكوفون ـ المستعمرات الفرنسية السابقة ـ ليس هناك مكاننا.

ولست متحمسا لمعاهدة وقَّعناها مع السلفادور ـ ما دخلَنا نحن بمثل هذه النظم الإرهابية في أمريكا اللاتينية؟

ولست متحمسا لاعترافنا الدبلوماسي بشيء اسمه «فرسان مالطة»!

لست متحمسا لشيء من هذا، ولكني متحمس ـ يا سيادة الرئيس ـ لكم، لأني متحمس لوطني، وفي هذه اللحظة فإني أربط بينكما، بين مصير وطن وقَدَر رجل. ومع أن ذلك خطر، إلا أن الظروف تواجهنا أحيانا بما لا نستطيع تجاهله.

وأول ما يواجهنا الآن هو أن نجاحكم ونجاح مصر ـ في هذه اللحظة بالتحديد ـ قضية واحدة، وإذ ندعو الله أن يحفظكم وأن يوفقكم، فإن الدعاء في نفس الوقت لمصر.



الرسالة السادسة(*)

ما العمل؟

إذا كانت المشاكل مستحيلات ـ فمن يصنع المعجزات؟

سيادة الرئيس

هذا هو الجزء السادس ـ وربما الأخير ـ من هذه الرسالة التي توجهت بها مفتوحة إليكم، وفيه أريد أن أصل إلى السؤال المطروح علينا جميعا، وهو:

ـ ثم ماذا؟ وما العمل؟ وإلى أين من هنا؟

ولأن السؤال حيوي ومصيري، فإني أستأذن ـ يا سيادة الرئيس ـ أن أطرح أمامكم، قبل الإجابة ـ أو محاولة الإجابة عليه ـ خمسة وجوه للحقيقة الموضوعية كما أراها الآن في «بر مصر»!

□ □ □

• الحقيقة الموضوعية الأولى: إنه لم يعد في استطاعة أحد ـ ولا في مقدوره ـ أن يزعم اليوم أن شيئا ما لم يحدث.

بتعبير أبسط، فقد حدث في هذا البلد شيء، بل حدثت أشياء، وعلى وجه التحديد في تلك السنوات العاصفة ما بين شتاء الاحتجاج ـ يناير ١٩٧٧ ـ إلى خريف الغضب ـ أكتوبر ١٩٨١.

كانت تلك السنوات الأربعة سنوات أزمة، بدأت بانفجار شعبي له دواعيه الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية، ولسوء الحظ فقد وقعت مواجهته بحملة قمع.

(*) نوفمبر ١٩٨٢.

ولم يكن ما حدث في يناير ١٩٧٧ «انتفاضة حرامية» ـ كما شاء البعض أن يسميها ـ والدليل أن الحكومة في ذلك الوقت تراجعت عن إجراءات قررتها وأعلنتها، وهذا التراجع في حد ذاته يحمل معنى الاعتراف بالخطأ. ومع ذلك فقد فرض حظر التجول وجرت الاستعانة بالقوات المسلحة لفرضه، لأن البوليس العادي، واحتياطيه الضخم من قوات الأمن المركزي ـ لم يعد كافيا لفرضه، وهذا اعتراف ثان بحجم أحداث يناير وخطورتها.

وجرى بعد ذلك أن المحاكم التي نظرت قضايا الآلاف من المعتقلين في ذلك الوقت، صدرت أحكامها بتبرئة معظمهم، على أساس أنه «كان لدى جماهير الشعب ما يدعوها بحق إلى الاحتجاج على قرارات لرفع الأسعار أصبحت حياتهم بها مستحيلة» ـ وهذا اعتراف ثالث أكده «روح القانون» ـ كما يفهمه القضاء المصري. و«روح القانون» أقوى من أي نصوص استثنائية تمنحها السلطة وَصْف القانون وتحاول ـ دون جدوى ـ إلباسها شرعيته!

تلاحقت الأحداث بعد ذلك تسابق بعضها بعضا: أشهرها مهرجان المبادرة، وقد انتهى إلى صلح منفرد بين مصر وإسرائيل، أعقبه الجري اللاهث وراء سراب الرخاء والسلام حتى تم توقيع اتفاقيات «كامب داڤيد»، وبه انعزلت مصر عن بقية أمتها العربية، سواء كانت هي التي عزلت نفسها أو كان الآخرون هم الذين عزلوها ـ ثم بان اتساع دوائر الفساد والإفساد، والآثار الاجتماعية التي نجمت عن ذلك ـ وما نشأ نتيجة لهذا كله من شعور بالاغتراب لدى الإنسان المصري العادي، وكان التطرف الديني رد الفعل الطبيعي لهذا الشعور بالاغتراب، فحين يشعر الفرد أن حقه في الوطن مهدد، لا يجد غير الشكوى لله. وكان التطرف الديني هو الذي فتح بدوره الباب لما أسميناه بـ «الفتنة الطائفية» التي بدت مستغربة في مصر بعد تجربتها الوطنية الراسخة. وتجمعت هذه النُذُر في عاصفة الغضب التي هبَّت على مصر في خريف سنة ١٩٨١، وكان حادث المنصَّة صاعقة البرق التي تولَّدت شحناتها النارية مع تصادم العواصف الزاحفة من كل اتجاه: الوطني والديني والاجتماعي والاقتصادي وحتى القانوني.

حدث شيء، وهذا الذي حدث له معانيه.

وهذه المعاني تفرض مطلوبات لابد منها، وإلا تجدَّدت احتمالات لا داعي لها.

أي أن الاعتراف بأن «شيئا حدث» ضرورة حقيقة ـ والاعتراف بأن هناك «مطلوبا يجب أن يحدث»، كلاهما ضرورات حق.

وأي تجاهل لضرورات الحق والحقيقة ـ أقصر طريق إلى المتاعب، بل لعله وصفة مضمونة لأزمات مؤكدة.

□ □ □

• الحقيقة الموضوعية الثانية: إن الشعب المصري يجتاز طورا بالغ الأهمية والحساسية في نموه الاجتماعي والسياسي والفكري، وهذا الطور من النمو جاء معه بقدر كبير من اليقظة والتنبُّه ـ وأكاد أقول من الحذر والشك. والشعب المصري في هذه الأحوال ليس في مزاج يسمح له بإعطاء تفويض مفتوح لأحد.

لعلي لا أبتعد كثيرا عن الصواب إذا قلت أن عهد التفويض المفتوح انتهى في مصر سنة ١٩٦٧ ـ لأنه قبل تلك السنة كان المجال مفتوحا لقرارات كُبرى تستجيب لمطالب تاريخية محددة واضحة في ضمير الأمة (إعلان الجمهورية ـ الإصلاح الزراعي ـ تأميم قناة السويس ـ التصنيع ـ بناء السد العالي.. إلى آخره). وبعد محنة تلك السنة فإن الشعب المصري سحب من «جمال عبد الناصر» تفويضه المفتوح، ومنحه بدلا منه تفويضا محددا على أساس بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨. وكان للتفويض شرطان: القتال لإزالة آثار العدوان ـ والاستعداد لتغييرات كبرى خصوصا في مجال الحريات السياسية.

وجاء «أنور السادات» سنة ١٩٧٠، وكان التفويض الذي مُنح له مشروطا ـ مرة أخرى ـ بنفس الشرطين السابقين: تحرير الأرض، والحريات السياسية. وربما تذكرنا أنه عندما توجَّه «أنور السادات» ليقدم نفسه لمجلس الأمة ـ في ذلك الوقت ـ حمل معه نسخة من بيان ٣٠ مارس، وقد أودعها مكتب المجلس باعتبارها برنامجه، وفي إطار هذا البرنامج جاء التفويض.

ولقد رأينا كيف جرى توسيع هذا التفويض المشروط حتى «نفذ الجمل من ثقب الإبرة» كما يقولون! ـ فقد استعمل هذا التفويض في قرارات لم تكن مقررة، ولا كانت واضحة، ولم تكن في ضمير الأمة يوما من الأيام. وأشهر نموذج لمثل هذه القرارات: قرار «المبادرة» ـ أي السفر إلى القدس، وعقد صلح منفرد مع إسرائيل.

ولست من القائلين بأن أهداف الأمم ألواح محفوظة لا يصح أن يُضاف إليها جديد، لكن هناك قواعد مُتفق عليها إذا استدعت الأسباب إضافة إلى هذه الأهداف.

• أول هذه القواعد أن تقوم القيادة السياسية التي تريد إضافة مثل هذه الأهداف بالدعوة إلى ما تراه، والتبصير بفوائده، وإقناع الناس بسلوك طريقه.

• والقاعدة الثانية أن تكون ملابسات العمل السياسي حول هذه الأهداف ظاهرة ومرئية.

• والقاعدة الثالثة أن لا تعرض الأهداف على الناس مبهمة أو مغلوطة على عكس الحقيقة.

هذه القواعد ـ وغيرها ـ ليست مجرد التزام بشروط تفويض محدود، لكنها أيضا التزام مبدئي وأخلاقي ودستوري، إلى آخره.

وفي حالة المبادرة ـ على سبيل المثال ـ فقد صور الأمر للناس وكأنه فكرة طرأت على بال صاحبها وهو يتكلم أمام مجلس الشعب في افتتاح دورته العادية (نوفمبر سنة ١٩٧٧).

ولم يكن ذلك صحيحا على الإطلاق.

والصحيح أن خمائر هذا التغيير الكبير في سياسة مصر بدأت في أعقاب حرب أكتوبر مباشرة، حين تعهَّد الرئيس «السادات» بقبول التفاوض مباشرة مع إسرائيل، وحين طرح من جانبه (في ٧ نوفمبر ١٩٧٣) اتفاقا إستراتيجيا للعمل في المنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل، وحين قبل التعهدات السرية التي

ألحقت باتفاق فك الارتباط الأول خطوة على الطريق (١٩٧٤)، وبعدها التعهدات السرية التي ألحقت باتفاق فك الارتباط الثاني (١٩٧٥).

وطوال سنة ١٩٧٦ كانت هناك محاولات سرية لفتح الطرق، وكانت هناك رسائل مكتوبة وشفوية متبادلة، وكان هناك رُسل ومندوبون.

وسنة ١٩٧٧ كانت هناك اجتماعات مباشرة، حضرها مسئولون مصريون ومسئولون إسرائيليون.

وكانت «الفكرة التي بدا أنها طرأت على البال أمام مجلس الشعب»، مجرد إخراج «فني» وضعت به الأمور أمام الناس على غير صورتها الحقيقية!

واستمر نفس الأسلوب بعد ذلك.

وعلى سبيل المثال فلم تكن هناك على الإطلاق علاقة بين المبادئ التي أعلنت في خطاب الرئيس «السادات» أمام الكنيست، وبين الاتفاقيات التي وقِّعَت في «كامب داڤيد» ـ وفي حين بدا الخطاب في الكنيست مفهوما ـ إلا أن التصرفات بعده قطعت الصلة بين القول والفعل.

وفي مثال آخر فإنه لم تكن هناك علاقة بين المشروع الذي دخلت مصر به إلى الاجتماع في «كامب داڤيد»، وبين الاتفاق النهائي الذي جرى توقيعه.

ولم يكن ذلك الاتفاق في «كامب داڤيد» نفسه محصلة الشد والجذب في عملية التفاوض، بل إن الرئيس «السادات» ـ على حد ما روى الرئيس «چيمي كارتر» في مذكراته أخيرا ـ قدم مشروعه الابتدائي إلى «كارتر»، قائلا له:

«إنني أريد نشر هذا المشروع، وهو لا يمثل موقفي النهائي، لأني مستعد لتنازلات فيه، لكني أريد نشره لتهدئة أعصاب الناس في مصر وفي العالم العربي، وأيضا لكي تهدأ أعصاب بعض مساعدي المتشددين»!

وبعد هذا الانفصال بين الظاهر والباطن ـ فإن مصر أصبحت أمام أمر واقع،

لا تعرف من ملابساته وتفصيلاته ونتائجه ما يكفيها للحكم عليه، وكان قُصارى ما عرفته أن رئيسها وقَّع على «اتفاق سلام»!

مثل هذا التوسع غير المبرَّر وغير المقبول في شروط التفويض ـ سواء في قضية المبادرة أو غيرها من القضايا التي انكشفت الحقيقة فيها أسرع ـ زرعت أزمة تصديق تناثرت بذورها وغاصت في التربة، وبدأ نبتها الأصفر يظهر وينمو على سطح الأرض، ثم راح اللون الأصفر يميل للاحمرار، وحين جاء موعد الحصاد في خريف الغضب سنة ١٩٨١، كان اللون الأحمر قانيا بلون الدم.

وحين أقبل الشعب عليكم ـ يا سيادة الرئيس ـ في لحظة حرجة من تاريخ مصر، فإن هذا الإقبال كان في جوهره تفويضا، ولم يكن تفويضا مفتوحا، وإنما كان تفويضا مشروطا بمطالب يمكن لأي مراقب وقتها أن يعدَّها واحدا بعد الآخر عن ظهر قلب، بل إنكم ـ بإحساس مرهف موصول بحس الناس ـ عبَّرتم عنها بأنفسكم عندما حان وقت الكلام أمامهم.

□ □ □

• الحقيقة الموضوعية الثالثة: إن حجم المشاكل التي تواجه مصر ـ ومن ثم تواجهكم ـ تجاوزت الإمكانيات المتاحة لحلها في زمن معقول أو بتكاليف مقبولة، ولقد عبَّرتم عن ذلك بأمانة حين قلتم أنكم لا تملكون «عصا سحرية» تشيرون بها إلى المشاكل فإذا هي تتبخر وتتلاشى. ولعلي واحد من الذين يتصوَّرون أنكم تواجهون معضلة إنسانية يتنازعكم فيها عاملان متناقضان: الرغبة في وضع الصورة كاملة أمام الناس، ثم التحرُّج ـ في نفس الوقت ـ من أن يبدو ذلك وكأنه محاولة لإلقاء اللوم على آخرين. ومثل ذلك الحرج ـ يا سيادة الرئيس ـ مرفوع وينبغي أن يحكمنا فيه الصدق مع النفس أولا. فما لم يعرف الناس من أين يبدءون رحلتهم إلى المستقبل، فإن السفر إليه يصبح ضربا من المستحيلات!

ثم إن حجم المشاكل أصبح مستعصيا على أي محاولة للترميم أو للترقيع، لأنه لم يعد هناك بُد من إعادة البناء، أقول ذلك آسفا، مشفقا على مصر وعليكم.

وإذا أدرنا البصر على الآفاق من حولنا، فلن نجد غير مشاكل لا أعرف كيف يمكن حلها، ولا أظن أن غيري يعرف.

□ □ □

دعني ـ سيادة الرئيس ـ أقف أمام بعض المشاكل التي تحتاج إلى حل، وذلك على سياق هذه الحقيقة الموضوعية الثالثة، لأن حلقات سلسلة المشاكل متصلة ـ ثم هي طويلة.

١

• أولا المشكلة الاقتصادية: وأشهر معالمها تعداد سكان يقترب من خمسين مليون نسمة، ورقعة محدودة من الأرض الزراعية تتآكل أكثر مما تتزايد، ودخل قومي بمتوسط أربعمائة وخمسين دولارا للفرد في السنة. وقطاع عام في الصناعة مازال يحمل العبء الأكبر في عملية النمو ـ لكنه يتعرَّض لغارات معادية ضارية. وقطاع مالي طفيلي طارئ انطلق في السنوات الأخيرة إلى عملية نهب منظم. وأزعم أن البنوك العاملة في مصر لو جردت حساباتها بأمانة لظهر أن هناك أكثر من ألف مليون دولار ديونا «سيئة» حصل عليها مغامرون لم يفكروا يوما في سدادها ـ بل كان همَّهم أن يخطفوا ويهربوا (ولن أذكر أمثلة مع أن السوق مليء منها بعشرات).

أهم من ذلك، ديون خارجية يتراوح حجمها ما بين عشرين إلى خمسة وعشرين ألف مليون جنيه، وميزانية دولة تشير هذه السنة إلى عجز قدره أربعة آلاف مليون جنيه، وميزان مدفوعات لا يقل عجزه ـ هذه السنة أيضا ـ عن ألفين وخمسمائة مليون دولار.

كيف حدث ذلك كله؟ وما العمل فيه؟

٢

• تجيء المشكلة الاجتماعية: ذلك أننا إذا أخذنا تقريرا أخيرا للبنك الدولي جرت

الإشارة إليه أكثر من مرة أثناء مداولات المؤتمر الاقتصادي الذي تفضلتم بالدعوة إليه في مستهل سنة ١٩٨٢، فإن بعض الإشارات في هذا التقرير تنذر بالخطر:

خمسة ملايين أسرة في مصر تعيش بمتوسط دخل قدره ثلاثون جنيها في الشهر، والأسرة مكونة من خمسة أفراد على الأقل، والثلاثون جنيها يجب أن تكفيها للطعام والمسكن والتعليم والعلاج، وغير ذلك مما يحتاجه البشر.

وخمسة في المائة من سكان القاهرة يحصلون وحدهم على خمسين في المائة من الدخل المتولد في المدينة ـ بينما يحصل الباقون جميعا ـ ٩٥ في المائة من السكان ـ على الخمسين في المائة الباقية!

وفي نفس الوقت يُقال لنا إن في مصر سبعة عشر ألفا من أصحاب الملايين.

٣

• وبعدها مشكلة التطرف الديني: وهي ظاهرة تتطلب تفسيرا عقلانيا يردها إلى أصولها، فليس هناك شك في أن الدين كان ـ وسيظل دائما ـ دعامة أساسية من دعائم الحياة في مصر. والواقع أن ظاهرة تديُّن مصر ظاهرة مستمرة في التاريخ ـ لكن التطرف طارئ آخر علينا أن نبحث عن سبب مستجد له.

وربما قلت إنه نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية ـ فإن مجموعة القيم التي طرحتها الثورة المصرية في فترة شبابها لم تستطع الصمود، خصوصا وأن هذه المجموعة من القيم تعرضت من الداخل لاهتزازات سبَّبتها بعض أخطاء التجربة، كما أن الحملة على تلك الثورة من القوى الرافضة لها في الداخل والخارج كانت عارمة، وفي كثير من الأحيان ظالمة. وحينما يهتز إيمان الناس بما هو إنساني وتاريخي، فإنهم لا يجدون حماية لأنفسهم سوى التراجع إلى اليقين المطلق، لعلهم يجدون هناك من سند الإيمان ما يمنحهم السكينة والطمأنينة.

وفي أجواء «المطلق» فإنه ليست هناك حلول مواءمة بين الواقع والمثال، وإنما يصبح هناك حق وباطل، وليس إلى غير ذلك سبيل.

وفي هذه الأحوال يصبح التطرف ظاهرة طبيعية.

٤

تتصل بمشكلة التطرف الديني مسألة أخرى، وهي الإرهاب باسم الدين.

والخط الفاصل بين التطرف والإرهاب دقيق، ولقد أتاحت لي متابعة الثورة الإيرانية عن كثب ـ ثم ما استغرقت فيه أثناء ذلك من قراءة لأدبيات العنف في الإسلام ـ ثم تجربة السجن في صحبة زملاء من أعضاء الجماعات الدينية ـ فرصة حاولت فيها دراسة هذه الإشكالية وتداعياتها، وما بعدها من مضاعفات.

واعتقادي أن ذلك كله لا يُواجَه بالبوليس والمحاكم، ثم إنني لست مقتنعا بأن تلك الندوات التي تُعقد في السجون «لإعادة تثقيف» من يسمونهم بـ «المتطرفين» يمكن أن تصل إلى نتيجة. والواقع أن تلك الجماعات الضخمة من الشباب تعتقد أنها تملك فلسفة كاملة ورؤية شاملة، ولن تستطيع الندوات أو المحاضرات ـ ساعة أو ساعات ـ أن تنفذ إلى العمق منهم أو إلى الصميم. سوف يسمعون ـ أو يسمع منهم كثيرون ـ ما يُلقى إليهم، وسوف يتظاهرون ـ أو سوف يتظاهر منهم كثيرون ـ بالقبول والاقتناع، وأغلب الظن أنها فكرة «التقية» المشهورة في الإسلام السياسي، بمعنى «أن يتظاهر فرد بغير ما يعتقد فيه اتقاءً لشر يهدد حياته ومعتقداته، ويعيش إلى يوم آخر يعود فيه إلى الجهاد والقتال في سبيل ما يؤمن أنه الحق».

وإذا كان التطرف والإرهاب ظاهرة يمكن ردها إلى العقل ـ فإننا بالعقل أيضا نستطيع أن ندرك أن كل ظاهرة باقية، طالما بقيت الأسباب التي أدت إليها.

وإذن ـ ماذا؟

٥

• نصل إلى مشكلة العمل العربي: وهنا فإن انتماء مصر العربي ـ يا سيادة الرئيس ـ لم يعد في حاجة إلى تأكيد جديد، وحتى بعض الذين أصابهم في السنوات الأخيرة «مس فرعوني»، عادوا الآن ـ بعد شرود ـ يسلمون بثوابت الجغرافيا وحقائق التاريخ،

بما في ذلك عملية التواصل الثقافي بالتراكم عبر مراحله الأصيلة والمتغيرة، وفي ذلك فإننا جميعا نعرف الظروف التي باعدت بين مصر وبين أمتها العربية. وإذا كان لازما أن تنتهي العزلة، وتعود الأمور إلى طبائعها الأصلية، فإن الأماني لا تحققها النوايا، خصوصا إذا كانت هناك قوى ترى من صالحها تكريس العزلة:

• كان «حبس» مصر في إفريقيا مطلبا قديما للاستعمار الغربي، ونفس المطلب أصبح أولوية أولى في إستراتيچية إسرائيل.

كانت مصر لقرون طويلة تقوم في العالم العربي بدور مزدوج: دور التحديث ودور التوحيد، أي أن مصر كانت مركز الإشعاع، وكان هذا الإشعاع نفسه طاقة الحركة العربية الدائرة حول المركز.

وعندما يتوقف دور مصر، فإن عملية «التحديث» تتوقف، بل تتراجع، وقُصارى ما يمكن أن تصنعه ضرورات العصر في غياب مصر هو الاستعانة بـ «التغريب» عن «التحديث»، أي مجرد تقليد مظاهر التقدم (خصوصا في مجال الاستهلاك وأنماط السلوك). وتقليد الغرب ليس تجددا أو تجديدا من موقع الأصالة، لكن ذلك كان ما جرى فعلا، لأن «التحديث» جهد إنساني خلاق، وأما «التغريب» فشيء يستطيع المال أن يشتريه كما يشتري الأزياء والعطور وأجهزة التلفزيون والڤيديو والسيارات وحتى الطائرات!

وعندما يتوقف دور مصر في عملية توحيد العالم العربي، ويغيب عن الدائرة مركزها أو محورها، وتتوقف الحركة ـ فإن المنطقة العربية تتحوَّل على الفور من تواصل إنساني متصل إلى أقاليم جغرافية. أربعة أقاليم على وجه التحديد: إقليم شبه الجزيرة العربية (السعودية ومجموعة دول الخليج) ـ وإقليم الهلال الخصيب (العراق وسوريا والأردن وفلسطين ولبنان) ـ وإقليم وادي النيل (مصر والسودان) ـ وإقليم المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب).

وانقسام الأمة إلى أقاليم يحدث الآن فعلا، وبينما تحاول بعض الأقاليم أن تنجو بنفسها بعيدا ـ كما يحدث الآن لمجموعة دول الخليج ـ فإن أقاليما أخرى تجد نفسها غارقة في تناقضات داخلية، كما هو الحال في الهلال الخصيب وفي المغرب العربي.

وحتى في إقليم وادي النيل. وعلى مرأى منا، فإن السودان يتأرجح على الحافة ـ خصوصا بسبب ما هو معروف عن خصوصية التركيبة الجغرافية وأحكامها، وعلى هذه التركيبة فإن شمال السودان سوف يجد نفسه في يوم من الأيام منجذبا إلى اتجاه مصر. وجنوبه سوف يجد نفسه في يوم آخر مشدودا إلى اتجاه الوسط في إفريقيا. وغربه سوف يجد نفسه ملتفتا إلى ناحية المستعمرات الفرنسية في «تشاد». وشرقه سوف يجد نفسه متأثرا بإثيوبيا والقرن الإفريقي.

وتلك كلها أوضاع تناسب معظم القوى الكبرى وكذلك تناسب إسرائيل، فكلهم يفضلون التعامل مع العرب متفرقين، وأول الفرقة خروج مصر، وآخرها تباعد الأقاليم والتفسُّخ من الداخل في هذه الأقاليم.

ولقد كان مطمح إسرائيل دائما أن تتعاون في المنطقة مع حزام تتصوره غير عربي على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض («فراعنة» مصر، و«موارنة» لبنان، و«صهاينة» إسرائيل. كذلك قالت دراسة شهيرة في معهد «شيلواح» للعلوم السياسية في القدس، وقد أشرت إلى هذه الدراسة في محاضرة دعتني إليها وزارة الخارجية في الإمارات في شهر يناير ١٩٧٨، وجاءني وزيرها ـ في ذلك الوقت ـ الصديق «أحمد خليفة السويدي» مندهشا لا يكاد يصدِّق أن مثل ذلك محتمل حتى في فكر إسرائيل!!). ويقابل هذا الحزام على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض حزام آخر على شطآن الخليج، يُراد له أن لا يكون هو الآخر عربيا حتى تشده «إيران»، أو يشده شبه القارة الهندية، والمهم في الحالتين عزلة عن بقية العالم العربي.

....

....

ولا يخالجني شك ـ يا سيادة الرئيس ـ في أن مصر عائدة إلى أمتها العربية وإلى دورها العربي مهما كانت الخطط والتخطيط، وإن لم يكن بمجرد الطلب والتمني.

ولكن السؤال هو: كيف تعود مصر؟

هل تعود مصر لأن أحدا سمح لها أن تعود؟ ـ ليس ذلك مرضيا.

هل تعود مصر مع مقولة «عفا الله عما سلف»؟ ـ ليس ذلك لائقا.

هل تعود مصر إلى مجرد مقعد في جامعة الدول العربية؟ ـ ليس ذلك مجديا.

وفي كل الأحوال فخشيتي إذا عادت مصر من «الباب الملكي»، أن تكون رهينة للبعض، وإذا أرادت مصر أن تعود من «الباب الشعبي» لجماهير الأمة العربية، فخشيتي أن الثمن الذي تدفعه لاستعادة مصداقيتها بين الجماهير يكون باهظا، يفرض عليها بأسرع مما تحتمل مخاطر أشد مما ينبغي على الأقل في هذه الظروف!

٦

هناك من قبل ومن بعد مشكلة العلاقات مع إسرائيل: فلقد كانت عملية صنع السلام بالأسلوب الذي تمت به محاولة للقفز فوق الوقائع والحقائق والتاريخ وكل شيء، ومن سوء الحظ أن تلك العملية لم تستطع أن تستوعب وتتفهم طبيعة الانتصار الإستراتيجي الذي حققته مصر وأمتها العربية في حرب أكتوبر، ووقع ذلك الخلط المزعج في مطالب السلام ومطالب الحرب.

ولقد أظهر تطور الحوادث ـ على أي حال ـ أن مفهوم إسرائيل الخاص للسلام يختلف عن مفهوم الدنيا كلها لروحه وقيمه. ويكفينا أن نسمع «بيجين» يتحدث عن «كل أرض إسرائيل» لكي يستبين الفارق الشاسع بين السلامين، سلام إسرائيل وسلام «الجوييم»! (التعبير العبري في وصف «الآخرين») ـ وكان من أطرف ما قاله «بيجين» في الدفاع عن مذابح «صبرا وشاتيلا» قوله في الكنيست: («الجوييم» قتلوا «الجوييم» ويريدون إلقاء الذنب على إسرائيل!!).

ولم يكن مفهوم «بيجين» للسلام مجرد «كامل أرض إسرائيل» ولكنه كان أيضا موافقة مصر على مطلب «كامل أرض إسرائيل» ـ وإلا فإن مصر تخل بتعهدات السلام التي قطعتها على نفسها، وكان معنى ذلك ببساطة أن السلام في نظر إسرائيل ـ ترجمته الدقيقة: شراكة حلف مصري إسرائيلي ضد بقية الأمة العربية، إلا من يعترف فيها بـ «كامل أرض إسرائيل»، ويتعاون على هذا الأساس بدون أي تحفظات وفي جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ويخطىء من يظن أن ذلك تفكير «بيجين» وحده، أو أنه تفكير تجمُّع الليكود الذي يرأسه، ننسى أحيانا أن مجموعة «المعراج» (حزب العمل وشركاؤه) كانت هي التي بدأت تغطية الضفة الغربية وغزة بالمستعمرات، وهي التي حددت منذ البداية مطالب إسرائيل الثلاثة الأساسية: «لا انسحاب إلى خطوط ١٩٦٧ ـ ولا دولة فلسطينية ـ ولا اعتراف بمنظمة التحرير».

ولعله يكون في هذا الموضع أن نتذكر كلمة يهودي ممتاز مثل مستشار النمسا «برونو كرايسكي» تَنَبَّه إلى الحقيقة، فقال:

«لا فائدة، لقد فقدت إسرائيل روحها، وهي لا تريد السلام، يستوي في ذلك «مناحم بيجين» مع «شيمون بيريز»، فات الوقت وأصبحت إسرائيل كيانا فاشستيا».

٧

مشكلة المشاكل بعد ذلك هي العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية: وليس هناك ـ يا سيادة الرئيس ـ في هذا البلد أو حتى في غيره من يريد حربا مع الولايات المتحدة، أو معركة، أو حتى خلافا، لأن الكل يعرف لهذا البلد الكبير قوته، والكل يعرف لهذه الدولة العظمى دورها، والكل يعرف لذلك الشعب الأمريكي حيويته المتدفقة. الكل في الدنيا على اتساعها يريد الصداقة مع هذا البلد ويطلب التعاون معه، لكن هناك عقدة تتجلى أكثر ما تتجلى في منطقتنا على وجه التحديد.

في هذه المنطقة مصالح للولايات المتحدة هائلة، والولايات المتحدة تتصوَّر أن هذه المصالح لا يصونها غير بقاء الأمر الواقع (السياسي والاجتماعي) في المنطقة مضطربا بدون تغيير، وفي نفس الوقت فإن عوامل التغيير تفعل فعلها.

والولايات المتحدة تتصوَّر أنها تريد تعزيز محاولة تجميد الأمر الواقع بضمانات إضافية (أحلاف، أو ترتيبات لها مهمة الأحلاف دون اسمها).

وفوق ذلك، تريد الولايات المتحدة «رجل بوليس» يكون بمثابة الضامن النهائي لبقاء الأمر الواقع ومحاولة تجميده، وهذا هو دور إسرائيل.

ومن سوء الحظ أيضا أن الولايات المتحدة تعتقد أن أهدافها في المنطقة تتحقق بابتعاد مصر عن العالم العربي، وأتذكر حوارا ذات مرة بين «هنري كيسنجر» حين كان وزيرا للخارجية الأمريكية وبيني، كان حديثنا عن أزمة الشرق الأوسط، وتحدثت عن موقف عربي بالطبع، وقال لي:

«أريد أن نقصر حديثنا على مصر، مصر شيء، وبقية العالم العربي شيء آخر».

واختلفنا وفي نهاية حوار طويل وجدتني أقول له:

«أنت تريد أن تجرِّد مصر من كل عناصر قوتها، لأني إذا حدثتك عن مصر وحدها، إذن فأنا أتحدَّث عن مصر معزولة وليس عن مصر موصولة.

لأن مصر «المعزولة» بلد يحتاج إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وأما مصر الموصولة «العربية» فإنها بلد تحتاج إليه الولايات المتحدة الأمريكية».

ولا يزال اعتقادي أن ذلك لم يتغير، فهم يريدون مصر التي تحتاج إليهم، ولا يريدون مصر التي يحتاجون إليها.

(وقد أضيف ـ يا سيادة الرئيس ـ أنني لست مؤمنا بهذه الألوان من التعاون مع الولايات المتحدة، من نوع المناورات العسكرية المشتركة تحت اسم «النجم الساطع» أو غير ذلك من الأسماء، كما أني لا أومن بالتعاون من نوع أن تكون مصر ـ كما حدث مرة ـ قاعدة لقيادة عملية «كوماندوز» أمريكية (على طريقة غارة عنتيبي مكلَّفة بإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين بواسطة الطلبة الثوريين داخل السفارة الأمريكية في طهران).

٨

• نصل إلى مشكلة العلاقات مع الاتحاد السوڤيتي: وهنا نتذكر أن أي طرف من الأطراف ـ في هذا العالم ـ لا يستطيع أن يحقق توازنه إلا بعلاقات صحيحة مع

القوتين الأعظم، لأنه على هاتين القوتين وعلى حركة كل منهما وعلى ضرورات الصراع والتعاون بينهما ـ يقوم النظام الدولي المعاصر.

ولقد تعرضت من اللحظة الأولى علاقاتنا مع الاتحاد السوڤيتي لحسابات سابقة ولاحقة، فقد كانت بين الاتحاد السوڤيتي وبيننا حواجز، سببها اختلاف العقائد والنظم، وغربة المسافة والثقافة، بما في ذلك اللغة.

ولأننا كنا في حاجة إلى التعاون معهم ابتداءً من سنة ١٩٥٥، فإننا ـ نحن وهم ـ غطّينا الحواجز بالتعبيرات الخطابية، ولم تسمح لنا الظروف ـ إلا فيما ندر ـ بإدارة حوار بالعمق معهم، ولهذا فقد كان سهلا أن تتعثر العلاقات بيننا ثم تنكفئ على الأرض.

ولقد كان الاتحاد السوڤيتي يشعر في كثير من الأحيان أننا ننظر إليه كمجرد بديل مؤقت للغرب، فإذا انصلحت أحوالنا مع الغرب تركناه وقفزنا إلى الضفة الأخرى من النهر، ولقد شجعت بعض تصرفاتنا على هذا الاعتقاد حتى من قبل أن تنصلح أمورنا مع الغرب.

وما حدث أننا لم نقفز إلى الضفة الأخرى فحسب، ولكننا ـ مع الأسف ـ أعدنا توصيف إستراتيجيتنا للأمن القومي لاحقا، على أساس أن «الشيوعية الدولية والاتحاد السوڤيتي» هما العدو الرئيسي لنا. ودخلنا معهم في أزمة ثقة، ثم دخلنا ضدهم في معارك (نصف مسلحة) في ميادين لم ندرسها، وامتدت معاركنا العبثية إلى جبهة واسعة، من القرن الإفريقي المطل على المحيط الهندي، إلى أفغانستان الملاصقة لحدوده، والنتيجة مواجهة خارج نطاق قدرتنا، وخارج إطار مصالحنا الحيوية.

ننسى أحيانا أننا قاتلنا ـ حين قاتلنا ـ بسلاح سوڤيتي.

وننسى أحيانا أننا بنينا بعضا من أعظم ما بنينا بتعاون مع السوڤييت.

ننسى أيضا أن علاقات ودية مع الاتحاد السوڤيتي تخدم أمننا ومصالحنا.

ثم ننسى أخيرا أن الاتحاد السوڤيتي ـ شأنه شأن الولايات المتحدة ـ يصعب إخراجه من أي مكان في الدنيا، فهو إحدى القوتين الأعظم، وإحدى العقائد الكبرى،

ثم إنه بقوة السلاح وقوة التكنولوچيا قرب كل الدول، ومطل فوقها من الفضاء ـ أرادت أو لم ترد، سمحت أو لم تسمح.

والاتحاد السوڤيتي مجروح من مصر، وكمواطن ليست له ارتباطات عقائدية مع الاتحاد السوڤيتي، أعترف أن الحق معه أكثر مما هو معنا.

وفي الاتحاد السوڤيتي الآن قيادة جديدة، وربما فرصة متاحة.

ولكن أين هي طرق الاقتراب الصحيحة؟ ـ وما العمل؟

وكانت تلك كلها جوانب من مشكلات الحقيقة الموضوعية الثالثة!

□ □ □

• أعود إلى قائمة الحقائق الموضوعية الرئيسية لأصل إلى الحقيقة الموضوعية الرابعة: وهي أن الفترة الزمنية التي نعيش فيها الآن، أو سنبقى فيها إلى فترة يصعب حسابها ـ لها خواص لا تحتمل التأويل.

• هي ـ ابتداءً ـ ليست فترة حرب أو احتمال حرب، لأسباب كثيرة في مقدمتها سبب لا يحتاج إضافة بعده، وهو أن موازين القوة في المنطقة لا تجعل الحرب هذه اللحظة محسوبة، لأن الموازين مالت كثيرا لصالح الطرف الآخر.

ومن خواص الحروب أنها تأخذ أولية تسبق كل ما عداها من الأوليات، أي أن وجود حرب ـ أو حالة حرب ـ في بلد من البلدان كفيل في حد ذاته بتغطية أي مشاكل أخرى تواجه هذا البلد. وكان يُقال عندنا إنه «لا صوت يعلو على صوت المعركة»، ولم يحدث ذلك عندنا فقط، بل إن كل بلد واجه قبلنا احتمال الحرب ـ أو حالة الحرب ـ أجَّل بعض تناقضاته، مهما كانت دواعيها، وأودعها خزائن أمانيه، ليتفرغ بالكامل لصراعه من أجل الحياة أو الموت وتلك طبيعة الأشياء!

بعد صراع الحياة والموت يعود الناس إلى مطالبهم الحقة أو تعود إليهم، وساعتها لا يكون في مقدور أحد أن يطلب من الوطن إبقاء أمانيه في الخزائن ـ رهن القفل والمفتاح.

هكذا ومع استبعاد احتمال الحرب عمليا، ومع شعار أن أكتوبر هي آخر الحروب ـ فإن أمانينا القديمة والجديدة تصبح في حالة خروج، في حالة انطلاق أشبه بانطلاقة المياه من فتحات خزان.

• ويتصل بذلك على نحو ما أن الفترة الزمنية التي نعيشها ـ ثانيا ـ ليست مرحلة تحوُّلات اجتماعية عميقة.

بمعنى أن الأوضاع ـ مثلا ـ لا تحتمل تحوُّلا كذلك الذي شهدته مصر بالإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢، أو بالقوانين الاشتراكية سنة ١٩٦١، والأسباب عديدة:

ـ إن السلطة الغالبة في الأوضاع العربية الراهنة سلطة تقليدية محافظة، وفي الحقيقة فإن مركز الثقل الذي كان أقرب إلى القاهرة ودمشق في الستينيات والسبعينيات، أصبح الآن في الثمانينيات أقرب إلى الرياض والرباط. وفي نفس الوقت فإن المرحلة مازالت مرحلة البترول وفوائض أمواله، وذلك الوضع ـ النفط وفوائده ـ يعطي لأصحابه نوعا من «الفيتو» على المجتمعات التي يمكن أن تتجه إليها مساعداتهم أو استثماراتهم.

وكذلك فإن التحالفات الدولية للسلطة الغالبة في العالم العربي ـ غربية التكوين والهوى، لأن الولايات المتحدة تتقدم وتفرض وتهيمن، وذلك اتجاه سياسي اجتماعي.

والولايات المتحدة ـ إلى جانب ذلك ـ ليست مجرد نظام رأسمالي، ولكنها أيضا أسلوب في الحياة له معالمه وقسماته. وهي معالم تبدو جذابة في هذه الظروف، وبصرف النظر عما إذا كان المتأثرون بجذبها يملكون أدوات ووسائل هذا الانجذاب أو لا يملكونها.

وبالتالي فإن الاتجاه العام في المنطقة ـ وهو كذلك في العالم ـ يميل إلى اليمين، بل إن جماعات المفكرين والمثقفين في العالم العربي، وهم الذين كانوا طليعة الدعوة إلى التحولات الاجتماعية الكبرى، مأخوذون الآن ـ شأن نظائرهم في الغرب ـ إلى خدمة مؤسسات الأمر الواقع، مشغولون عن قضايا التغيير الاجتماعي بقضية الوضع

الاجتماعي لكل منهم، بل إن بينهم الآن من هو مهموم ليس بضرورات التغيير، وإنما بتحسين أوضاعه الشخصية!

• ثم إن الفترة الزمنية التي نعيشها ليست هي عصر القرارات الدرامية الكبرى التي تحبس الأنفاس وتخطف الأبصار. فلا نستطيع على سبيل المثال أن نُعيد تأميم قناة السويس، ولا أن نُعيد مغامرة المبادرة من أول وجديد، وعلى فرض أن هناك أطيافا هائمة بقرارات من هذا النوع، فإن مناخ العالم، والمنطقة، ومصر لا يسمح. كما أن حالة أعصاب الثلاثة ـ العالم والمنطقة ومصر ـ لا تسمح أيضا، لأن القرارات الكبرى تحتاج إلى مناخ يفتح لها الأبواب، وأعصاب تتحمل ما بعد فتح الأبواب.

والمناخ السائد، والأحوال العصبية لكل الأطراف لا تسمح الآن بغير التزام أقصى درجات الحذر، ولعلي واحد من الذين يفضلون في هذه الفترة ضياع فرصة بداعي الحذر، على الاندفاع لفرصة إلى قلب الخطر.

....

....

وإذا لم تكن هناك حرب، ولا حالة حرب، وإذا لم نكن بقرب تحولات اجتماعية عميقة، وإذا لم نكن على وشك اتخاذ قرارات درامية كبرى، وكله على أي حال بعيد أمام أحوال لها مهام أخرى ـ إذن فنحن بالفعل أمام آفاق مختلفة تستحق التأويل.

٩

• والآن نصل بإذنكم ـ يا سيادة الرئيس ـ إلى الحقيقة الموضوعية الخامسة: وهي أننا ـ اتصالا بكل ما سبق ـ نواجه مأزقا سياسيا من نوع غريب.

جماهير الشعب تطلب ما يمكن أن يدخل في نطاق المعجزات.

ومؤسسة الدولة تقول إنها لا تستطيع صنع المعجزات.

والمدهش أن كلا الطرفين على حق، وهنا المأزق الذي يحتاج منا أن نفكر فيه، ونتدبر عواقبه ومضاعفاته، فهو بنفسه مستقبل مصر على المدى القريب.

كيف يمكن أن يكون كل من الطرفين على حق: طرف يطلب المعجزات، وطرف لا يستطيع صنع المعجزات؟

تفسير المأزق ـ فيما أتصوَّر ـ كما يلي:

إن الجماهير تطلب من الدولة بحجم ما أخذت الدولة لنفسها من صلاحيات.

ولقد أخذت الدولة في مصر صلاحيات (قوانين وإجراءات) لا مثيل لها في أي نظام في العالم:

فلديها من القوانين والإجراءات كل ما طلبته أسرة «محمد علي» لتثبيت دعائم حكمها ـ وكل ما طلبه الاحتلال البريطاني لبسط سلطته ـ وكل ما طلبته التجربة الحزبية بعد ثورة سنة ١٩١٩ سواء لصراعاتها الداخلية، أو كل ما طلبه الإنجليز من هذه التجربة بضرورات حربين عالميتين.

وعندما جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فإنها أضافت إلى هذه الصلاحيات كل ما وجدته لازما لما سعت إليه من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية، وما اقتضته أحوال الحرب والسلام مع إسرائيل. وأضيف إليها فيما بعد كل الصلاحيات اللازمة لمواجهة التطرف الديني ـ والفتنة الطائفية ـ و«ثورة الحرامية» ـ ثم مأساة اغتيال رئيس الدولة سنة ١٩٨١!

ولم يحدث أن عهدا من العهود ألغى ما سبقه من صلاحيات، بل احتفظ كل منها بالقديم وأضاف إليه، وكل هذه الصلاحيات تراكمت وتكدست في بطن السلطة، ثم تغيرت الأجواء، لم نعد في حرب أو حالة حرب، ولا نحن في عهد التحولات الاجتماعية العميقة، ولا نحن في زمن القرارات الدرامية الكبرى.

وهنا فإن المواطن العادي ينظر حوله ويعجب ويستغرب:

أمامه أن مؤسسة الدولة تملك كل الصلاحيات ـ كلها، وبالتالي فإنه يطالبها بكل الاحتياجات ـ كلها. بمنطق أن من يمسك بكامل السلطة، عليه أن يقوم بكامل المسئولية.

مقدمة ونتيجة لا يمكن لأحد، ولا يحق لأحد، أن يفصل بينهما!

وهذا هو المدخل إلى المأزق. لأن إلحاح جماهير الشعب في طلب احتياجاتها سوف يزداد. ومن ناحية أخرى فإن سلطة الدولة سوف تزداد شعورا بالقصور عن تحقيق المعجزات.

وكلاهما على حق ـ كما أسلفت ـ وهنا طريق صدام خطر.

هناك ـ يا سيادة الرئيس ـ من يتصورون أن الشعب المصري مسالم، وأنه على استعداد لأن يتقبل إلى ما لا نهاية، وأخشى أن القول ليس دقيقا، وإنما هو مسرف في تفاؤله، أو هو مسرف في تشاؤمه.

لن أعود إلى التاريخ المصري القديم، وإنما أكتفي بما رأيناه في السنوات الأخيرة.

ـ أليس صحيحا أن أكثر من ٢ مليون شاب مصري مرُّوا بالخدمة العسكرية، وتمرسوا بكل فنون القتال، وعاشوا سنوات في خنادق الصحراء، وقيل لهم صباح مساء إن ما أخذ بالقوة لا يُسترد بغيرها؟

ـ وأليس صحيحا أننا بعد الحرب شهدنا سلسلة من الانفجارات تفاوتت قوتها، وكان أكبرها وأخطرها انفجار يناير ١٩٧٧؟

ـ وأليس صحيحا ـ بعد ذلك ـ أننا رأينا هجرة أعداد هائلة من شبابنا إلى الدين يأسا من الدنيا، ثم إن بعضا من هؤلاء عادوا إلى الدنيا بعواصف من الغضب مازالت ماثلة في الذاكرة مشاهدها؟

ـ وأليس صحيحا أن هناك استفزازا يوميا للناس؟: سوء المرافق استفزاز ـ وغلاء الأسعار (نسبة تضخم بمعدل ٣٠ في المائة سنويا) استفزاز ـ وقصور الأداء استفزاز ـ والتفاوت الطبقي استفزاز ـ والفساد استفزاز ـ والمسافة بين الوعد والوفاء به استفزاز.

يُضاف إلى ذلك أن القوى الاجتماعية المنظمة ـ أو القابلة للتنظيم ـ في مصر لابد أن يُحسب حسابها:

ـ لدينا أكثر من ٢ مليون خريج جامعة.

ـ لدينا أكثر من ٧ ملايين عامل في الصناعة والخدمات.

ـ لدينا أكثر من مليون في الجامعات والمعاهد العليا الآن.

ـ لدينا أكثر من ٢ مليون مصري يعملون في البلاد العربية، وهؤلاء قوة تأثير اقتصادي واجتماعي وفكري لاشك فيها، وهم بعيدون عن تأثير أجهزة التوجيه في مصر (حتى أجهزة التوجيه هذه فقدت تأثيرها في مصر ذاتها).

بعض هذه القوى لديه تنظيمات سياسية تشارك في الحياة السياسية الظاهرة، وبعضها له انتماءات لتنظيمات تحت الأرض، لكن الأغلبية الساحقة منها ـ على أي حال ـ غير منتمية لتنظيم، لكن مُثُلَها وآراءها ومصالحها تجعلها كتلة هائلة.

هذه الكتلة هي عنصر الثبات في الوضع الاجتماعي المصري. والسؤال الكبير المعلق هو: إلى متى تظل هذه الكتلة ثابتة في مكانها لا تتحرك؟ ـ وإذا تحركت، فإلى أي اتجاه؟

أعود إلى تلخيص مقولتي الأساسية في هذه الحقيقة الموضوعية الخامسة:

ـ هناك جماهير تحتاج إلى ما هو في نطاق المعجزات، ومؤسسة دولة لا تستطيع صنع المعجزات.

(كلا الطرفين على حق).

ـ وهناك مؤسسة دولة في يدها كل الصلاحيات، ولهذا فإن جماهير الشعب تطالبها بكل الاحتياجات.

(كلا الطرفين على طريق صدام).

من حسن الحظ ـ يا سيادة الرئيس ـ أن وطنيتكم وحكمتكم أوقفت تداعي الأمور إلى نقطة اللاعودة.

لقد كنا بقرب احتمال صدام أثناء خريف الغضب سنة ١٩٨١، ولو أن القطارات ظلت على القضبان أثناء ما أطلقوا عليه وصف «ثورة ٥ سبتمبر»، لكنا وصلنا إلى تقاطع طرق تصادمت فيه حتى النهاية كل القوى وكل الاتجاهات، وبقوة اندفاع فالتا عيارها!

لكنكم ـ يا سيادة الرئيس ـ وهذه شهادة حق، تقدمتم بخطى واثقة، فأوقفتم تداعي الصدام الرهيب عند تقاطع الطرق. لكن واقع الحال، ومتطلبات المستقبل، تطالبكم ـ تطالبنا جميعا ـ باقتحام الطرق واسعة، بمسيرة إلى الغد سالمة، وإلى ما بعد الغد مأمونة!

□ □ □

بعد هذه الحقائق الموضوعية الخمسة، أضيف ملاحظة ـ يا سيادة الرئيس.

أعترف ـ دون أن أدَّعي لنفسي شيئا ـ أنني كنت باستمرار ـ ولا أزال ـ من أنصار عدم الإلحاح على وقتكم وعلى شواغلكم، وحتى على مستشاريكم.

ولم أكن راغبا ـ ولازلت غير راغب ـ في أي محاولة تقاطع تسلسل تفكيركم، حتى وإن كان لي ـ أو لغيري ـ رأي مختلف في تصرُّف هنا أو إجراء هناك.

وحين جاءني البعض ـ على سبيل المثال ـ يتساءلون عن حكمة قبولكم لرئاسة الحزب الوطني ـ فقد كان تقديري وقد قلته لهم: «مادام هو قد رأي ذلك، فعلينا تقدير اعتباراته».

وحين جاءني البعض ـ على سبيل المثال ـ يتساءلون عن تشكيل أول وزارة في عهدكم ـ فقد كان تقديري وقد قلته لهم: «مادام هو قد رِأي ذلك، فهذا حقه، وعلينا تفهم سبب اختياره».

وحتى حين جاءني البعض يتساءلون عن مَدْ قانون الطوارئ سنة أخرى ـ فقد كان تقديري أنه تفصيل، والمهم أن نترك له فرصة كافية يصل فيها إلى نسق كامل، وإلى تصوُّر محكم للإطار الذي يريده لعصره ولحكمه.

ثم إنه يبقى لكل واحد منّا ـ إذا كان ذلك في استطاعته ـ أن يطرح أمامه وأن يقترح.

□ □ □

سيادة الرئيس

بإذنكم أمارس هذا الحق أمامكم، حق أن أطرح وأن أقترح، أو حتى حق أن أتمنى وأن أحلم، محاولا أن أجيب عن السؤال الكبير: ما العمل؟

وعليه سوف أتجاسر وأقترح عليكم مشروع خطاب توجهونه إلى الأمة، أتصوَّر ـ وقد أكون مخطئا ـ أنه يمكن أن يشكِّل بداية جديدة لم يعد هناك بد منها.

أقترح ـ يا سيادة الرئيس ـ مشروع الخطاب التالي منكم إلى الأمة:

يا جماهير شعبنا المصري العظيم

أتحدث إليكم اليوم عند مفترق طرق في تاريخنا.

وأعتقد أنني لست في حاجة إلى أن أشرح لكم حقائق ما تعرَّضَت له مصر بالأمس، وحقائق ما تواجهه مصر اليوم، وحقائق ما ينتظر مصر في المستقبل.

كلكم يعرف الصورة كاملة، لأننا عِشناها معا، أعباؤها مسئوليتنا جميعا، ونتائجها مستقبلنا المشترك.

ومجمل الصورة يقول لنا إن مصر تحتاج إلى بداية جديدة، وأشعر أنني مستعد لها، وأشعر أيضا أنكم على استعداد.

ولقد جئت إليكم اليوم بجدول أعمال لمهمة أعتقد أنها تسبق كل المهام، وهي مدخل إلى كل المهام التي يتحتم علينا ـ بعون الله ـ أن نفي بها.

لقد جئت إليكم اليوم بجدول أعمال لمهمة إعادة البناء السياسي والدستوري ـ بل والإنساني ـ لهذا الشعب الذي كان على الدوام مثالا لأمته العربية، وسيظل بإذن الله طليعة لها.

إن جدول أعمالنا لهذه المهمة المقدَّسة العظمى يتضمن الخطوات التالية:

١ ـ تنتهي مدة مجلس الشعب الحالي ـ الذي انتخب في يونيو ١٩٧٩ ـ في يونيو سنة ١٩٨٤، واقتراحي ـ وأرجو أن توافقوا عليه ـ أن يستكمل مجلس الشعب الحالي

مدته الطبيعية، لأسباب عديدة: بينها أن لا يحدث فراغ تشريعي، وبينها أن تكون الفترة من الآن وحتى صيف يونيو ١٩٨٤ فسحة تمهيد لحقبة جديدة.

٢ ـ بالتوازي مع ذلك ولضمان تمثيل كل القوى في مجتمعنا بالوزن الحقيقي لكل منها في تقدير الجماهير، فإني أعرض السماح بحرية تكوين الأحزاب السياسية.

ولضمان السلامة والجدية في تكوين الأحزاب الجديدة، فإني أقترح الضوابط التالية:

(أ) كل جماعة تمثل فكرا تلتقي عليه مصالحها ومطالبها الاجتماعية وتريد أن تعبِّر عن نفسها سياسيا ـ يكون من حقها الشروع في تكوين حزب، شريطة أن تضع لنفسها برنامج عمل أساسي.

(ب) تقدم هذه الجماعات مشروعاتها إلى هيئة خاصة سوف أعلن تشكيلها من عدد محدود من الشخصيات العامة، التي يلتقي الإجماع على حكمتها ونزاهتها.

ويتحتم أن تتقدَّم هذه الجماعات بمشروعاتها إلى هذه الهيئة الخاصة، مصحوبة بتوقيعات موثقة من مائة ألف ناخب على الأقل، وذلك ليس ضمانا للجدية فحسب، وإنما في نفس الوقت ضمان لقدرة هذه الجماعات على الوصول بأفكارها إلى عموم الناس.

(جـ) بعد موافقة هذه الهيئة على المشروعات التي تُقَدَّم إليها ببرامجها المبدئية، وبالتوقيعات الموثَّقة لمائة ألف ناخب على الأقل ـ يعلن قيام هذه الأحزاب رسميا، ويكون عليها أن تعد برامجها التفصيلية للعمل الوطني، ويكون لها أن تدعو لهذه البرامج بكل الوسائل الشرعية، بما في ذلك حق هذه الأحزاب في صحف تعبر عنها.

(د) أظنكم توافقونني على أننا لا نستطيع ـ لا اليوم ولا غدا ـ أن نسمح بأحزاب على أساس ديني، فنحن مجتمع يتعايش فيه دينان سماويان، وإذا سمحنا بأحزاب على أساس ديني، فمعنى ذلك أننا نفتح الباب واسعا ـ لا قدَّر الله ـ لصراع أديان أو لفتن. وعلى أي حال فإن الدين ليس حركة سياسية، وإنما عقيدة سماوية. وتستطيع

الأحزاب أن تستوحي ما تشاء من عقائد السماء، لكنه ليس من حقها أن تستغل هذه العقائد وسيلة إلى سلطة سياسية ـ أي دنيوية.

٣ ـ في نفس الوقت وبالتشاور مع كل القوى الوطنية فسوف أقوم بتشكيل لجنة قومية تضع مشروعا لدستور جديد تجري مناقشته على أوسع نطاق بين كل قوى الشعب وتنظيماته الطبيعية مثل النقابات المهنية والعمالية، واتحادات الفلاحين، والغرف التجارية، والهيئات القضائية، وهيئات التدريس في الجامعات، واتحادات الطلبة، ومن المرغوب فيه أن نضع تحت تصرف هذه اللجنة عددا من مجموعات العمل تقوم بالتحضير لمناقشاته، خصوصا في بعض القضايا الحيوية التي أصبح من الضروري أن نفصل فيها برأي نهائي، وبينها ـ على سبيل المثال ـ قضية الصحافة الحزبية وغير الحزبية، وقضية أن تظل أجهزة الإعلام الأخرى ـ كالإذاعة والتليفزيون ـ في خدمة الناس. وقضية دور القطاع العام الذي أراه دعامة رئيسية من دعامات الإنتاج في وطننا، كذلك فقد يكون من المهم أن تكون هناك دراسة واسعة عن الضرورات الإستراتيجية لأمن مصر، بما في ذلك انتماؤها العربي.

وأقترح أخيرا لجنة خاصة لقضية حقوق الإنسان.

٤ ـ تجرى انتخابات عامة لمجلس شعب جديد على أساس مشروع الدستور الجديد، ويكون إجراء الانتخابات على أساس مشروع هذا الدستور، وتكون مناقشته بعد ذلك وتعديله فيما يستقر عليه الرأي واعتماده بمثابة إصدار نهائي له، وإشارة إلى الشعب بأن ذلك دستوره الدائم، وعليه أن يحميه ويفديه.

٥ ـ إنني لا أحابي الحزب الوطني، ولا أجامله على حساب أحد. ولكني أظن ـ من وجهة نظري ـ وأرجو أن تقروني عليها ـ أن هذا الحزب قام بدور كبير في مرحلة حرجة، ولدواعي الاستمرار والاستقرار فأنا أرى أن تظل حكومة هذا الحزب، وبواسطة أغلبيتها في المجلس التشريعي القائم حتى نهاية مدته سنة ١٩٨٤، وهذا يعطيها الفرصة في عديد من المجالات:

(أ) يعطيها الفرصة لتسيير أمور الشعب.

(ب) يعطيها الفرصة لمواجهة الإرهاب.

(جـ) يعطيها الفرصة لمواجهة الفساد والانحراف.

(د) وعن طريق هذا كله، فإنه يعطيها الفرصة لبناء حزبها بنشاط متجدد وفاعلية وأصالة، يكون الحكم الفيصل فيها جميعا للناخبين، حين يتقدم هذا الحزب ـ شأنه شأن غيره من الأحزاب ـ لطلب ثقة الناخبين في يونيو ١٩٨٤.

على أن مقتضيات الإنصاف سوف تفرض على الحزب الوطني أن يتنحى عن السلطة ابتداءً من شهر مارس ١٩٨٤، لكي تقوم بالإشراف على إدارة الانتخابات حكومة مؤقتة أرأسها بنفسي حتى تكفل حيدة الإدارة في المعركة الانتخابية، وضمانا لصدق تمثيلها لقوى الجماهير.

٦ ـ بإذنكم سوف أضع رئاستي للجمهورية تحت تصرفكم فور صدور الدستور، وبإذنكم سوف أتقدم لترشيح نفسي من جديد على أساسه لمدة رئاسة أخرى وأخيرة. وبإذنكم أتقدم إليكم ومعي على نفس البطاقة رجلا أختاره نائبا للرئيس ـ بحيث تبدون رأيكم فينا نحن الاثنين في نفس الوقت. ولست أخفي عليكم أنني لست قرير العين بالأوضاع الحالية التي تسمح للرئيس القائم بالحكم أن يبقى فيه كما يشاء، ثم تسمح له كذلك أن يعيِّن من يختاره نائبا له فيصبح بعده أقرب الناس إلى الرئاسة عملا وفعلا بحكم طبائع الأمور. إن هذا الوضع يجب أن يتغير، فتكون الرئاسة مدة واحدة خمسة أو ست سنوات، وتكون مهمة نائب الرئيس مساعدة الرئيس في مهامه، وتكملة مدته إذا طرأ ـ لا قدَّر الله ـ طارئ. وأصارحكم أنني كنت أتمنى لو أنه كان في مقدوري أن أكتفي بدوري حتى الآن كجسر عبور مما هو قائم إلى ما ينبغي أن يقوم، لكنني أحس بشعور مواطن مصري شديد الولاء لوطنه ولأمته، بأن الجسر يجب أن يظل حتى يتم العبور كاملا بسلام وإلى بر الأمان.

يا جماهير شعبنا المصري العظيم

أنتم أصحاب كل الحقوق، وأصحاب كل السلطات، ويجب أن تعود إليكم بالكامل.

وأصارحكم القول بأن أمانينا الكبرى لم تعد تستطيع الوفاء بها إلا إرادتكم أنتم، وعزيمتكم الصلبة، والطاقات الهائلة التي اكتسبتموها خلال تاريخ طويل مجيد.

هذا هو الطريق، وليس هناك طريق سواه، ليس هناك طريق آمن سواه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

□ □ □

لقد فكرت طويلا - يا سيادة الرئيس - وقلَّبْت وراجعت كل المعطيات والممكنات، ثم أعدت التقليب والمراجعة مرات بعد مرات.

وحاولت أن أكون عمليا وواقعيا، فلم أترك طموح الأماني يشدني إلى ما أعلم أن واقع الحال لا يسمح به.

وبذلت جهدا لكي أكون متوازنا ومنطقيا، لأن هناك أوضاعا تفرض نفسها، وتجاهلها سذاجة، وقد يكون حماقة.

وفي النهاية، توصلت إلى ما ظننته مناسبا.

والحقيقة أنه لم يعد باقيا من موارد هذه الأمة إلا الإنسان، فلقد أُهْدِرَت موارد كثيرة: أُهْدِرَت موارد إستراتيچية واقتصادية ومالية وفكرية، وأُهْدِرَت تجارب، وأُهْدِرَت حقب من النضال - حتى وصلنا الآن إلى خط الدفاع الأخير، لا نملك أن نتراجع عنه، ونستطيع أن نتقدم منه إذا استطاع «إنساننا» العربي في هذا العصر أن يمسك في أيديه زمام مصائره ومقاديره.

سيادة الرئيس

من فينا يستطيع أن يتحمل مسئولية الحقائق الموضوعية الراهنة، ويفتح في حصارها منافذ إلى إستراتيچيات وسياسات قادرة بدورها على الانطلاق بعد الحصار؟

ومن فينا يستطيع أن يتحمل مسئولية الصدام القادم لا محالة، إذا استمر تجميد الحركة السياسية، بينما الواقع الاقتصادي الاجتماعي يغلي تحتها ويفور؟

ومن فينا يستطيع أن يتحمل مسئولية المعادلة الرهيبة بين جماهير تطلب معجزات

مستحيلة عمليا، وأجهزة دولة تملك سلطات تكفي لصنع المعجزات؟ ـ كذلك يقول حجم السلطات!

ومن فينا يستطيع أن يتحمل مسئولية التقدم إلى الأمة العربية في جو الشكوك والريب السائد، وفي مناخ الخطر الذي تصنعه حركة واحتكاك هذه الأمة بقوة إمبراطورية صغيرة، ولكنها ضارية ـ في وسطها.

ومن فينا يستطيع أن يتحمل تكاليف الصراع بين إمبراطوريتين هائلتين تتحفزان وتتربصان على حافة المنطقة وعلى أطرافها، وفي القلب منها أحيانا؟

ومن فينا يستطيع أن يتحمل مسئولية إعادة فرز كل التراكمات المكدسة والمتناقضة: حقب استعمارية وإقطاعية، اشتراكية وتحررية، رأسمالية وانفتاحية ـ ولكل منها بقاياها وذيولها؟

ومن فينا يستطيع أن يتحمل مسئولية مراجعة كل التعقيدات التي صنعناها بأنفسنا لأنفسنا، لأننا أردنا في كل العهود ـ وليس في عهد واحد، حتى نكون منصفين ـ أن نُفَصِّل للمشاكل حلولا على هوانا، حتى مشاكل الحرية؟!

من فينا يستطيع أن يتحمل مثل هذه المسئوليات؟ وغير هذه المسئوليات كثير، بلا حصر ولا عدد.

إذن فإن الحل في يد الشعب، وإذا كان ما يواجهه من قبيل المستحيلات ـ فإنه وحده يقدر على صنع المعجزات.

□ □ □

ولقد يستهول بعضنا هذه العملية، إذ يرونها بداية من جديد عند الخطوة الأولى من الخلق السياسي والدستوري والقانوني ـ لكنه كما يقول الفقهاء «لابد مما ليس منه بد» ـ ثم إن ذلك ما أخذت به شعوب ودول أخرى أبعد منا عهدا بالحرية والديمقراطية، عندما عاشت أو عانت من أزمات كبرى، تغيَّر بعدها ما كان قبلها، ومن هذه الدول فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وهي ضمن الحلفاء المنتصرين، وصاحبة مقعد

دائم في مجلس الأمن الذي أقامة ميثاق الأمم المتحدة التي شاركت في تحقيق النصر على النازية والفاشية.

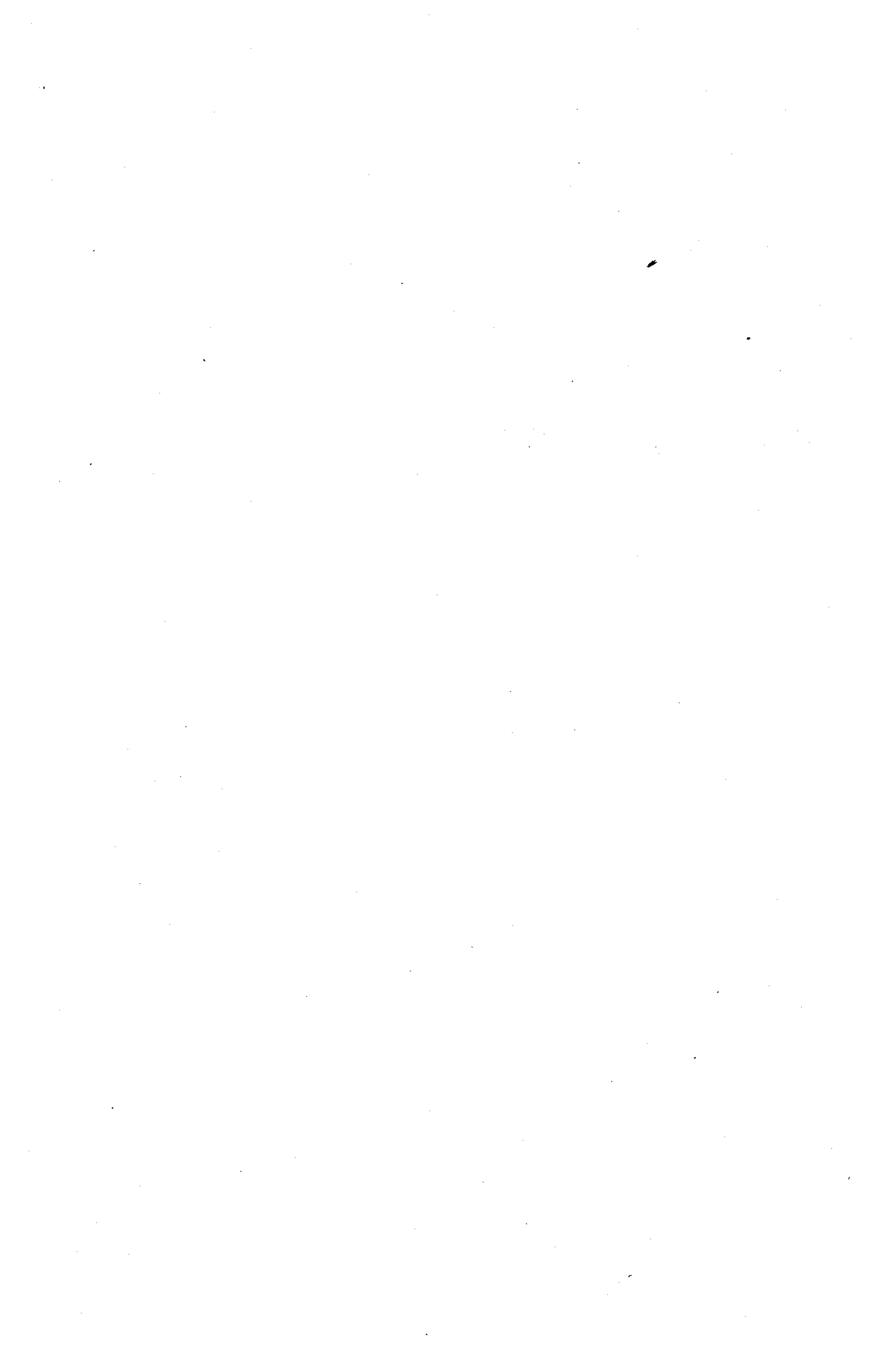
وإذا كان الحق أحق أن يُقال ـ إذن فلا مفر من الاعتراف بأنه لا بديل عن بداية جديدة ليس لها إلا مدخل وحيد، وهو أن ترجع الأمور إلى الشعب.

إذا كان يطلب المعجزات، فواجبه أن يصنعها.

وإذا كان هناك ما يدعو إلى التضحيات، فهو وحده الذي يستطيع أن يفرضها على نفسه، لأنه هو الذي سيدفع تكاليفها.

وإذا كان عليه أن يتحمل كل المسئوليات، فلابد أن تكون في يده كل السلطات.

وأليس ذلك حقا ـ وعدلا ـ وسلامة ـ وأمنا؟!



القسم الثاني

الشك يغلب الأمل



صنع القرار السياسي في مصر (١)(*)

«تكتب أو لا تكتب؟!» ـ سؤال كان مطروحًا عليّ طوال الأسابيع الأخيرة.

يليه مباشرة سؤال ثان: «وإذا كتبت فمن أين تبدأ؟؟!».

ولم أكن متأكدًا من الجواب عن السؤال الأول، ولم يكن لديّ شك في الجواب عن السؤال الثاني، فقد كان اختياري للموضوع الذي قدرت أن أبدأ به واضحًا في تفكيري وشبه محدد: «عملية صنع القرار السياسي في مصر»!

كان الموضوع يشغلني من زمن، وبدا لي في عدد من الظروف التي مررنا بها أن مناقشته باتت ضرورة قصوى وأولوية تسبق غيرها، وفوق ذلك فقد خطر لي أن مصادفات التوقيت ذاتها تزكي طرحه للمناقشة في هذه الفرصة، ذلك لأن تجربة «تكتب أو لا تكتب؟» بدأت فصولها على الجسر الموصل بين سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٨٦. وعلى جسور الزمان عادة فإن الناس يقفون ويتذكرون ويتأملون ويدرسون، فإذا استطاعوا أن ينفذوا من مجرد استعراض التجارب إلى استخلاص حقائقها، وإذا استطاعوا أكثر أن يستخلصوا من دلالات الحقائق قوانين حركتها ـ إذن فإن وقفتهم على الجسر تكون أعمق من لحظة أسى أو لحظة حنين.

لكن مصادفة التوقيت في تناول الموضوع أفلتت، فقد طال التردد «تكتب أو لا تكتب؟» لستة أسابيع ـ من أوائل يناير ١٩٨٦ إلى منتصف فبراير الآن ـ وساورني شك يميل إلى ترك الموضوع لتوقيت آخر مناسب؟ ـ وبالفعل فكرت في غيره. وطوفت بآفاق كثيرة. ثم وجدتني عائدًا إليه.

(*) «أخبار اليوم» فبراير/ مارس ١٩٨٦.

ولقد تبينت أن الموضوع الذي كانت تزكيه مصادفة التوقيت ـ تؤكد تزكيته تطورات الحوادث، وأهمها وأبرزها هذا الذي نراه ونحسه الآن من ظواهر أو بوادر احتكاك بين مختلف القوى السياسية في مصر. وهو احتكاك قد يتحول، بتدافع المواقف وتداعيها، إلى صدام أعرف بالقلب وبالعقل معًا أنه لا داعي له، ولا شيء يقتضيه، ولا مصلحة فيه لأحد.

وفوق ذلك فإن ظروف الواقع المصري لا تحتمل فتيل نار بقرب الحطب، ثم إن أوضاع المنطقة كلها تكاد تتهاوى تحت ثقل الضغوط، وآخر شيء تحتاجه الآن ـ صدام في مصر يضاف إلى أثقالها، وأخيرًا فإن العالم الخارجي في شغل عنا وليس لديه الوقت يهتم أو يستفسر عن أحوالنا ليطمئن!!

وربما كانت هذه مجرد إيماءات وإشارات إلى واقع الحال ـ لكني أظن أن فيها الكفاية مؤقتًا، وقد نعود إليها تفصيلًا فيما بعد!

هكذا استقر رأيي على البدء بموضوع «صنع القرار السياسي في مصر» ـ وإذا كانت مصادفة التوقيت قد فاتتني فيه فإن محاذير صدام محتمل بين مختلف القوى السياسية في مصر ـ تعود فتطرحه كمقصود في ذاته بصرف النظر عن المصادفات!

وهنا قد يكون مفيدًا أن نحدد بعض الخطوط لكي يكون إطار المناقشة واضحًا:

أولا ـ قد نرى معقولًا أن نتفق منذ البداية على أن كل قرار سياسة، وكل سياسة قرار.

من ناحية فإن القرار في شئون الأمن القومي سياسة، وفي شئون الاقتصاد سياسة، وفي شئون الخدمات سياسة، وفي شئون الثقافة سياسة.

وحتى إذا خطر لأحد بمظان المثالية المجردة أن السياسة يجب أن تبتعد عن بعض هذه الشئون، كالثقافة مثلًا، فربما كان مناسبًا أن نتذكر أن مثل هذه المظان مستحيلات وأول استحالتها في الثقافة، ومهما يكن فإن عدم التدخل في حد ذاته، على فرض إمكانه، يصبح سياسة، قرارًا بعدم التدخل.

ومن الناحية الأخرى ـ ناحية أن كل سياسة قرار ـ فالأمر بين، فالسياسة ليست محاورات إلى الأبد، وإنما هي عند مرحلة من المراحل قرار يصنعه مستوى من السلطة مختص به.

وربما أضفنا أن الطبيعة السياسية لكل قرار لا تنصب على مضمونه أو على هدفه، وإنما تتعدى ذلك إلى أسلوبه بما في ذلك صياغته وإصداره وعرضه على الناس.

وإذا كان مضمون القرار هو الذي يؤثر على تصرفاتهم وأعمالهم ـ فإن أسلوب القرار هو الذي يؤثر على مشاعرهم وضمائرهم.

القرار ينقل للناس رأي ورؤية صانعه في القضايا والمشاكل التي يتصدى لها.

وأسلوب القرار ينقل لهم رأي ورؤية صانعه فيهم هم ومنطق تعامله معهم كناس وبشر.

ثانيًا: من الإنصاف أن نعترف بأن عملية «صنع القرار السياسي في مصر» صعبة معقدة خصوصًا في مثل الظروف التي نمر بها، فعلى مختلف مستويات صنع القرار السياسي، وهي متعددة، يجد صانع القرار نفسه أمام مواريث ومستجدات وأحوال وملابسات معظمها بعيد عن مطال إرادته أو قدرته. وأعلم علم اليقين أن بعض صناع القرار يجدون أنفسهم في بعض اللحظات أمام طرق مسدودة يبحثون فيها عن مخرج ولا يجدون. وفي بعض الأحيان يصيبهم الإحباط أو شيء قريب منه يدفعهم إلى الضيق بكل الناس وحتى بأنفسهم.

أقول ذلك من باب العدل والإنصاف والتقدير لمحنة صناع القرار السياسي في مصر، لكنني من باب الحق أضيف بعده أن من يتصدون للمسئولية لا سبيل أمامهم غير أن يتحملوا أمانتها، وليس هناك من سبيل آخر!

وعلى أي حال فإن أصحاب المسئولية مازالوا يتصدون لها، لم يتملكهم اليأس بعد، ولم ينفد صبرهم ـ وهذا شيء طيب.

ثالثًا: تجيء بعد ذلك قضية أخرى حيوية وحساسة، وهي أن طبائع مراحل التطور في مصر ـ كما هو الحال في غيرها من بلاد العالم الثالث ـ لم تسمح بعد

باكتمال النمو الطبقي والاجتماعي، على نحو يمهد لظهور مؤسسات سياسية ودستورية قادرة على إقامة ديمقراطية حقيقية، يمكن في حماها أن تُجرى عملية صنع القرار السياسي بنفس الحصانات والضمانات التي تُجرى بها هذه العملية في بلاد العالم المتقدم التي اكتمل نموها الطبقي والاجتماعي، وترسخ فيها بالتالي دور المؤسسات وحكمها.

وقصارى ما تسمح به الأحوال في هذه المرحلة من التطور لمعظم بلدان العالم الثالث أن تظهر فيها جماعات سياسية تقود العمل الوطني على نحو أو آخر لتحقق نوعًا من الاستقلال، وبعضًا من أشكال الدولة، وشيئًا من ملامح التنمية، وصورًا من مظاهر الديمقراطية.

وهذا أيضًا شيء طيب ـ فكلها خطى على الطريق تتعثر أحيانًا، وأحيانًا أخرى تتقدم!

رابعًا: إن فريقًا من هذه الجماعات السياسية يتولى السلطة عادة عن طريق جاذبية وتأثير دعوة إلى الاستقلال أو دعوة إلى العدل الاجتماعي أو دعوة إلى الديمقراطية ـ بينما يقع على فريق آخر من هذه الجماعات عبء التعبير عن اجتهادات مختلفة في نفس القضايا أو على تخومها.

وعلى وجه التأكيد فإن هذه الجماعات السياسية على الناحيتين تمثل مصالح معينة ولكن من الصعب على أحد أن يقطع بيقين ويتحدث عن أغلبية تتولى السلطة وعن أقلية معارضة! فالأرضية ذاتها غير محددة والمعالم عليها ليست متجسدة.

وعلى سبيل المثال ـ وفي حالة مصر ـ فلا أظن أن أحدًا يستطيع أن يقطع بيقين في حجم ما يمثله الحزب الوطني الحاكم، ولا من هم أعضاؤه وأنصاره اجتماعيًا، ونفس الشيء مع حزب الوفد الجديد وحزب العمل وحزب التجمع وحزب الأحرار وغيرها من التنظيمات الظاهرة.

من هم بالضبط؟ ما هو حجمهم؟ ومن يمثلون؟ وما هي رؤاهم الأبعد والأوسع؟».

لا أظن أن الجواب لدى أحد ـ وبيقين

والقدر المتيقن منه ـ كما يقول أساتذة القانون ـ هم أنهم على الناحيتين: جماعات سياسية في السلطة وجماعات سياسة خارجها، وهم يمثلون بلا شك قطاعات من المصالح الوطنية ويعبرون عنها، لكنهم لا يمثلون كل هذه المصالح ولا يعبرون عن كل الوطن، وأغلب الظن أنهم جميعًا وعلى الناحيتين لا يمثلون أغلبية صحيحة أو مؤكدة آلت إليهم قيادته لأنهم عبروا بدقة عن آمالها وأثبتوا حسن استعدادهم لتحقيقها!

«و يلفت النظر بالإحصائيات أن عدد المقيدين رسميًا ـ على الورق! ـ بالانتماء إلى كل الأحزاب في الساحة المصرية لا يزيد على مليون شخص، بينما تقول الإحصائيات أن عدد المصريين في سن الانتخاب يزيد على ٢١ مليون شخص ـ أي أن المهتمين بالعمل المباشر في مصر لا يزيدون كثيرًا على ٤٪ من بين المؤهلين للاهتمام».

هكذا أجازف وأقول إن الأغلبية الساحقة في مصر صامتة وإن لم تكن ثابتة في موقعها مثل النجم القطبي في الشمال! أي أنها تتحرك بمغنطيس حسها ومشاعرها بين الناحيتين، وبالتالي فإن العمل السياسي الراهن حركة ثلاثية الأطراف، جماعات في السلطة وجماعات خارجها وبين الاثنتين أخذ ورد. ثم إن كلا الجماعتين أقلية نشطة تتحرك على مرأى ومسمع من الأغلبية الفعلية الصامتة. وفي بعض الأحيان تصاب الأغلبية بالملل مما ترى وتسمع فتنصرف عنه بالاستغراق في همومها اليومية، لكنها حين تهتم وتتابع تتحرك ـ حسًا وشعورًا ـ بالتعاطف مع هذه الجماعات أو تلك وفق مواقف كل منهما في قضايا محددة وبالذات، وهكذا نلمس ظاهرة ما يمكن أن نسميه بـ «الرأي العام»، وهو بحر واسع تتحرك أمواجه في هذا الاتجاه أو ذلك، ويهيج سطحه أحيانًا ويعلو موجه، لكن أعماقه مجهولة وشطآنه لم تستكشف بعد، والأعماق والشطآن معًا ليسا لهما حتى الآن خريطة معتمدة!

وذلك ـ في ظني ـ هو التوصيف المعقول للحركة السياسية في مصر الراهنة.

جماعات أقلية تتصدر العمل السياسي داخل السلطة أو خارجها، وأغلبية صامتة ولكنها متحركة تتابع أحيانًا ما يدور أمامها وتتعاطف أحيانًا مع جماعات السلطة،

وتتعاطف أحيانًا مع جماعات المعارضة. وقيمة هذه الجماعات أو تلك ترتبط بمقدار ما تستطيع أن تسحب الأغلبية الصامتة إلى جانبها أو تتركها تنجذب إلى الناحية الأخرى.

ثم إن قيمة هذه الجماعات ترتبط أيضًا بمقدار ما تثيره واحدة منها أو الأخرى من رياح على سطح البحر الواسع الذي يبدو لأول وهلة هادئًا ساكنًا.

أكثر من ذلك لا يبدو لي في هذه المرحلة.

وهو أيضًا شيء طيب فهو يعكس قدرًا من التعدد والتنوع، وتوجهًا للأغلبية بالخطاب ومحاولة التأثير والإقناع.

خامسًا: من نتيجة ذلك ـ فيما يمس موضوعنا اليوم ـ أن الأدوار بين الناحيتين تتوزع بشكل طبيعي:

طرف في يده موقف الفعل بصرف النظر عن كفاءته وفاعليته، وطرف في يده موقف رد الفعل بصرف النظر أيضًا عن كفاءته وفاعليته.

بمعنى أن جماعات السلطة هي التي تصنع القرار السياسي، وأن جماعات المعارضة هي التي تناقشه أو تعارضه أو حتى تستغل فجواته وأخطاءه لكي تشد الأغلبية الصامتة إلى ناحيتها أقرب.

فمن قبيل تحميل الأشياء فوق ما تحتمل مطالبة المعارضة ـ وبمجمل ما تحدثنا عنه حتى الآن ـ أن تقدم بدائل للقرار، والأسباب عديدة، فمجمل الأوضاع كما هي من عمل جماعات السلطة التي تملك صنع القرار وهي التي يجب أن تتحمل منطقيًّا بمسئوليات إدارته.

ثم إن طبيعة السلطة ـ وفي العالم الثالث كله ـ تجعل الحقائق التي يمكن أن يتم على أساسها صنع قرار في يد السلطة وحدها، وليس أمام غيرها إلا التخمين بالظن أو التقاط أجزاء من الحقيقة طائرة في الهواء.

هكذا نجد أنفسنا أمام أشياء طيبة، والطيبة كما يقول بعض فقهاء التشريع «صفة لازمة وليست كافية»، أي أننا أمام أوضاع ليست مثالية وليست كاملة لكنها ليست بالغة

السوء وليست مستحيلة، وفي كل الأحوال فهي بالتأكيد أحسن نوعًا ما من كثير نراه حولنا قريبًا أو بعيدًا خصوصًا في العالم الثالث الذي ننتمي إليه بحكم مراحل التطور، فلقد قطعنا أشواطًا لا يستهان بها ودخلنا تجارب غنية وإن كان بعضها مزعجًا، ثم وصلنا بعد فترة من الدوار العنيف إلى مفترق طرق متشابكة فيها كما تقول الأساطير سكك للسلامة وسكك للندامة!

من هنا خشيتي من بوادر أو ظواهر احتكاك أو صدام بين القوى السياسية المختلفة في مصر.

قلت في بداية هذا الحديث إنني أراه شيئًا لا لزوم له ولا شيء في مصر الآن يقتضيه ثم إنه ليس في مصلحة أحد. وقلت أيضًا - في بداية هذا الحديث - إن ظروف البلد لا تحتمله ولا أوضاع المنطقة ولا أحوال العالم، وإذا سمحنا له أن يقع فمعنى ذلك أننا نغامر بالمقادير، فإذا مصر وهي في الصف المتقدم من دول العالم الثالث تتراجع إلى صف المؤخرة من نوع ما نرى في بعض بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية!

ومن هنا أيضًا تلك الأولوية التي أعطيتها لمناقشة موضوع «صنع القرار السياسي في مصر» سواء جاءت الأولوية بتزكية من مصادفات التوقيت أو جاءت بإلحاح ظواهر معبأة بالمحاذير!

أكاد أقول إن مظاهر التوتر فيما نراه حولنا الآن نوع من سوء الفهم بين الجماعات السياسية المختلفة وربما نوع من خلط الأوراق والأدوار - وكله متصل بعملية صنع القرار السياسي وآثارها وتداعيات هذه الآثار وتراكماتها.

وربما أضفت أن الحساسية إزاء عملية صنع القرار السياسي في هذه الأيام زائدة، فهناك شعور بأن الظرف أشبه ما يكون بفترة انتقال بين مشروع تاريخي تحمس له كثيرون لكنه لم ينجح، ومشروع تاريخي آخر لم تتحدد قسماته بعد!

كان المشروع التاريخي الذي تحمست له أغلبية ظاهرة دون شك في الحقبة الماضية هو ذلك النداء بتحقيق السلام والرخاء في أعقاب حرب أكتوبر، كان ذلك

مشروعًا تاريخيًا بدا ممكنًا أمام أغلبية من الناس في حين رأته أقلية منهم ضربًا من الأوهام، ثم أخذت التجربة مداها فإذا هي رحلة من منطقة الحلم إلى منطقة الكابوس، وتبين أن غياب الحرب ليس هو السلام، كما أن الانفلات ليس هو الانفتاح!

والأمم الحية لا تعيش بغير مواعيد مع التاريخ.

ينجح لها مشروع تاريخي فتعززه، ويضيع منها مشروع تاريخي فتصوغ بديلًا عنه.

لكن فترة الانتقال من ضياع مشروع إلى صياغة بديل تظل من أصعب الفترات.

وفي هذه الفترة فإن عملية صنع القرار السياسي تصبح مشيًا على سلك مشدود فوق وديان تجوس فيها وحوش جائعة! ومن هنا فإن الحرص شديد باستمرار ـ لدى كل الأطراف ـ على ألا يكون من شأن أي قرار أن يؤثر بطريقة لا رجوع فيها على تشكيل وتركيب وصياغة المشروع (الحلم) الجديد.

ومن هنا كذلك فإن عملية صنع القرار السياسي تطرح نفسها على البحث بإلحاح سواء كان الإلحاح بمصادفات التوقيت أو بالقصد المقصود. وليس لأحد أن يتحرج في المناقشة، كما أنه ليس لأحد أن يسمح فيها بسوء فهم أو خلط في الأوراق أو الأدوار يؤدي إلى احتكاك أو صدام، خصوصًا إذا كان هدف البحث هو إزالة اللبس وإعادة الترتيب والمراجعة ولم يكن الهدف هو الإحراج أو التشهير، وكلاهما ـ فيما أتمنى ـ ليسا مطلب أحد أو مبتغاه.

وقد يكون الوقت مناسبًا عند هذا الموضوع لاستعراض وتأمل نماذج من عملية صنع القرار السياسي سنة ١٩٨٥ ـ والقصد بأمانة وتجرد، لا يتعدى التعبير عن إحساس أظنه يراود كثيرين غيري، بأن عملية صنع القرار السياسي في مصر تحتاج إلى إعادة نظر، لا أريد أن أقول أكثر ولا أستطيع أن أقول أقل!

ونقلب بسرعة واختصار بعض النماذج:

في مطلع شهر يناير في تلك السنة ـ ١٩٨٥ ـ صدر ما سمي وقتها بالقرارات الاقتصادية، وكان صدورها بعد سلسلة من اجتماعات طالت لأسابيع وشهور أعلنت

بعدها القرارات وقام بإعلانها وزير الاقتصاد المسئول ـ الدكتور مصطفى السعيد ـ في ذلك الوقت، وقيل في التمهيد لها بواسطة كل أجهزة الإعلام الرسمية للدولة بأنها كفيلة بحل مشاكل الإنتاج والتمويل والتجارة وسعر الدولار أيضًا.

ولم تمض ساعات حتى بدأ التعديل في هذه القرارات، وذلك شيء معقول، فكل خطة يمكن أن تظهر لها ثغرات بعد تنفيذها ومن الضروري سد هذه الثغرات.

لم تمض أيام ـ بعد الساعات ـ حتى بدأ التلميح ثم التصريح، ليس فقط بأن القرارات كانت خاطئة من أساسها، وأنها سببت كارثة للاقتصاد الوطني، بل أكثر من ذلك فإن الوزير المسئول لم ينفذ ما اتفق عليه مع رئيس الوزراء ومع مجلس الوزراء كله، وإنما نفذ سياسة خاصة ارتآها وحده ووضع الباقين جميعًا في مأزق أمر واقع فرضه عليهم فرضًا!

ولم يعرف أحد كيف حدث ذلك؟ ولا كيف كان يمكن أن يحدث؟ ولا كيف ظل الوزير في موقعه يمارس تنفيذ سياسته لمدة ثلاثة شهور كاملة خلافًا مع السياسة المتفق عليها وخرابًا للاقتصاد المصري؟!

وفي شهر يناير ـ ١٩٨٥ ـ عقد الأردن اتفاقًا مع منظمة التحرير الفلسطينية يجري بمقتضاه اشتراك الأردن والمنظمة فريقًا واحدًا واحدًا في أي مسعى لحل القضية الفلسطينية.

وطلعت السياسة الخارجية المصرية باقتراح مفاوضات مسبقة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير.

ثم تبين أن الاقتراح المصري كان مفاجأة لحكومة الأردن ولقيادة منظمة التحرير وأيضًا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وأحدث الاقتراح المصري ربكة أضيفت إلى موقف عويص من أصله، ودخلت المسألة في طريق دائري بلا نهاية.. فعلى المنظمة أن تقترح أسماء من الفلسطينيين ترضى بهم واشنطن، ولأن واشنطن لا تقبل التعامل مع المنظمة فإن المنظمة تقدم قوائم مرشحيها للتفاوض إلى حكومة الأردن، وحكومة الأردن تنقل القوائم إلى

واشنطن التي تحذف منها بعضها ثم تبعث بها إلى إسرائيل التي تتولى حذف بقية الأسماء ثم تعود الدائرة فتبدأ من جديد بقوائم جديدة.

يصاحب هذا كله ويرافقه ضغط على منظمة التحرير كي تقبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وهو لا يخصها ولا يخص شعبها، وربما جاز لي هنا أن أذكر بوقائع مناقشة دارت بين وزير الخارجية الأمريكية السابق «سيروس فانس» وبين وزير خارجية إسرائيل الأسبق «إيجال ألون» والوقائع كما رواها «سيروس فانس» تتلخص في أنه قال لوزير الخارجية الإسرائيلية «إن المعلومات لدى واشنطن وبعض الحكومات العربية المعتدلة تفيد بأن منظمة التحرير على وشك أن تقبل القرار رقم ٢٤٢، ورد «إيجال ألون» بأنه يعتقد بعدم صحة هذه المعلومات وبأن اعتراف المنظمة بالقرار مستحيل، وبدا الاستغراب على وجه وزير الخارجية الأمريكية وصدر منه التساؤل، وكان رد «إيجال ألون» بعبارة تلخص كل شيء قال: «لو اعترفت منظمة التحرير بهذا القرار فلن تعد منظمة للتحرير»!

وحتى شهر أبريل ـ ١٩٨٥ ـ كان على مصر أن تظل محملة بأوزار نظام حكم في السودان لم يعد خافيًا منذ سنوات، وأن أغلبية ساحقة من شعب السودان ترفضه.

ويجيء يوم ٦ أبريل وتنفجر الثورة في السودان عارمة، و«جعفر النميري» في واشنطن ويقابله وزير الخارجية الأمريكية «جورج شولتز» وينصحه بالسفر فورًا إلى الخرطوم، وهو يعلم علم اليقين أن النهاية حلت لكنه يريد أن يتخلص من العبء قبل لحظة إعلانها. ويهرول «النميري» خارجًا من واشنطن مارًا بالقاهرة متوجهًا إلى الخرطوم وفق نصيحة «شولتز» وقبل أن يصل إلى القاهرة بساعات قليلة تكون النهاية قد أصبحت إعلانًا من إذاعة الخرطوم ويقع على القاهرة عبء تبليغ «النميري» بالحقيقة بأقصى قدر من الرفق به والحرص عليه. ويسأل وهو بعد في مطار القاهرة عن المسئول الآن في الخرطوم؟ ويقال له إن الفريق «عبد الرحمن سوار الذهب» رضي بأن يرأس حكمًا انتقاليًا حتى يتم إجراء انتخابات. ويفزع النميري ولا يجد ما يقوله وهو يضرب يده اليسرى بكف اليمنى غير تكرار عبارة واحدة: «سوار الذهب.. سوار الذهب.. لكني حلفته اليمين قبل أن أسافر». وكانت تلك غاية ما خطر له، كأن

الولاء للأشخاص وليس للأوطان، وكأن الفريق «سوار الذهب» لم يكن مطالبًا قبل أي عهد آخر بأن يستوعب الموقف الطارئ في الجيش السوداني تفاعلًا مع غضبة شعبه، أو ينفرط عقد السودان كله: الشعب والجيش والأقاليم.

إلى هنا وكل شيء في نطاقه العادي لكن الحكومة المصرية منحت حق الالتجاء السياسي للنميري ضد إجماع سوداني يظهر ـ على الأقل ـ عدم ارتياحه.

وحق اللجوء السياسي مقرر، والتصريح به واجب، وإنكاره أو التردد فيه نكوص، لكن ذلك من أوله إلى آخره مرهون بشروط تستوجبه: بينها أن يكون التصريح بحق اللجوء السياسي متفقًا مع مصالح الدولة المضيفة وليس متعارضًا معها، وبينها أن يكون هذا التصريح قائمًا على مبدأ يتصل بالحرية.

ولم يكن شيء من هذه الموجبات ينطبق ـ مع الأسف ـ على «جعفر النميري».

لا تستوجبه فيما أظن دعاوى الإمامة التي انتحلها ولا الإساءة إلى الشريعة الإسلامية العظيمة بما أجراه تحت ستار تطبيقها.

ولا تستوجبه فيما أظن مؤامرة نقل يهود إثيوبيا ـ «الفلاشا» ـ إلى إسرائيل خلافًا لمقتضيات الأمن القومي، خصوصًا إذا كانت المؤامرة بثمن، أي أنها لم تكن خطأً وإنما كانت خطيئة.

ولا تستوجبه فيما أظن حماقة إعادة السودان ـ شماله وجنوبه ـ إلى الطاحونة الدموية للحرب الأهلية.

ولا تستوجبه فيما أظن صفقته التي عقدها ورهن فيها موارد السودان ـ المنهكة والمنهوبة ـ إلى رجل أعمال سعودي يأتي على البقية الباقية منها.

والغريب أن الولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت من حكمه أكثر مما استفاد غيرها من الدول، لم يكن لها من هم في لحظات حكمه الأخيرة غير تسفيره منها بتأشيرة خروج بلا عودة.

نفس ما فعلته الولايات المتحدة من قبل مع شاه إيران. ونفس ما فعلته بعده ـ في الأسبوع الأخير ـ مع «جان كلود دوفالييه»، رئيس جمهورية هايتي. ولم تكن

الولايات المتحدة وحدها هي التي اعتذرت لـ «دوفالييه» وإنما سبقتها إلى الاعتذار عن قبوله اليونان وحتى سويسرا ملاذ اللاجئين في العالم منذ قرون.

والسبب أشرت إليه منذ لحظات وهو أن حق الالتجاء السياسي مشروط بما يستوجبه: ألا يتعارض مع مصلحة، وأن يتسق مع مبدأ من مبادئ الحرية.

ولقد كان الأغرب في موضوع «النميري» أن بعض وسائل الإعلام الرسمية في مصر نشرت فيها ومنها ما هو عكس الحقيقة بهدف تشجيع قادة الخرطوم الجدد على زيارة القاهرة، هكذا نشر أن «النميري» غادر مصر إلى وجهة مجهولة ثم تبين أنه في مصر لم يغادرها على الإطلاق.

في مطلع الصيف ـ صيف ١٩٨٥ ـ وقعت الحكومة في خطأ لا يغتفر، فقد ذهبت في اليوم الأخير من الدورة البرلمانية لمجلس الشعب بعشرات من مشروعات القوانين تطلب الموافقة عليها كلها في ساعات معدودات، بدعوى أن أعضاءه مدعوون إلى حفلة شاي بمناسبة انتهاء الدورة في القصر الجمهوري، وإذن فإن المجلس النيابي محاصر بالدقائق والثواني. عشرات من مشروعات القوانين في الصباح، وبعد الظهر حفلة شاي لها موعد مقرر في قصر الرئاسة.

وأحس عدد من النواب أنهم وضعوا بين المطرقة والسندان في مناورة لا يسمح بها المقام.

وضاقت صدور وتوترت أعصاب، وبدا كما لو أن الحكومة تستغل ما لا يصح استغلاله وتتزيد على ساحة مؤسسة يحترمها الكل ويتطلع إليها الجميع في رجاء وأمل لأن دورها في مثل ظروفنا الراهنة هو نقطة الارتكاز والتوازن والتماسك في الوضع كله، وبالتالي فإنها يجب أن تظل فوق كل الأطراف وبعيدًا عن النزاعات وملاذًا لشعب بأكمله وليس لحزب معين أو حكومته.

وطوال شهور الصيف ـ سنة ١٩٨٥ ـ كانت الحكومة تتصرف بما يدعو إلى التساؤل. فقد بدت نذر قلق من إجراءات وقرارات أحدثت أصداء غير مواتية في عديد من المواقع: كفر الدوار ـ بور سعيد ـ وبر الإسكندرية وبحرها!

وحين كان الناس يتساءلون عما يجري وغايته ونهايته؟ ـ كان الرد بأن التغيير الوزاري غير وارد، وظني أن إحساس الناس بإمكانية التغيير أو حتى حديثهم عن احتمالاته هو في جوهره رسائل موجهة لمن بيدهم الأمر مؤداها «أن الأمر في حاجة إلى إعادة النظر»، والحقيقة أن مثل هذه الرسائل يصعب تفسيرها على أنها تجاوز من جانب الناس، أو استفزاز منهم لجانب سلطة القرار، وبالتالي فلا تكون مواجهتها بالضيق أو بالتجاهل، وإنما تكون المواجهة بالإقناع. أو بالاستجابة إذا تبين أن ما هو مفهوم من الرسائل مرجو أيضًا بالحق ومطلوب.

وفي شهر سبتمبر ـ ١٩٨٥ ـ أعلن فجأة عن تغيير وزاري. ثم ظهر أن الذي تغير هو رئيس الوزراء فقط، وأما غيره فالكل باق على مقعده باستثناءات قليلة. ثم قيل كلام كثير في الشرح والتفصيل لم يكن معظمه مقنعًا أو على الأقل كافيًا.

وكان شهر أكتوبر ـ ١٩٨٥ ـ مزعجًا من أوله إلى آخره. فقد شهد كل مأساة خطف الباخرة «أكيلي لورو»، ولم يكن خطف الباخرة هو المأساة وإنما كانت المأساة أن الحكومة المصرية تطوعت فيما لم يكن لها به شأن، دفعتها إلى ذلك عوامل إنسانية كما قيل. خلصت الركاب وأخذت المختطفين وكان قصدها أن تسلمهم إلى منظمة التحرير الفلسطينية تحاكمهم وهكذا ينفض الإشكال. ولكن ما حدث فعلًا كان مختلفًا عن النوايا وانتهى كله بإهانة خطف طائرة ركاب مصرية بواسطة مقاتلات أمريكية وبأوامر من رئيس واحدة من الدول العظمى قادها بنفسه وكأنه يقود «حرب النجوم»!

وفي شهر نوفمبر ـ ١٩٨٥ ـ وجهت الحكومة المصرية دعوة إلى «ياسر عرفات» ليزور القاهرة، أو لعله كان هو الذي دعا نفسه لكن الحكومة المصرية رحبت به. وحين جاء وفد مقدمته لترتيب الزيارة ظل في القاهرة خمسة أيام لا يقابل أحدًا ولا يقابله أحد. وحتى ساعات من وصول «ياسر عرفات» لم يكن أحد قد حدد له موعد وصوله ولا طريقة استقباله ولا أين ينزل ولا كيف يعامل؟! وفي أول يوم لوصوله نشرت أجهزة الإعلام الرسمية نبأ وصوله في سطور!

وقرب نهاية شهر نوفمبر ـ ١٩٨٥ ـ حدث اختطاف طائرة مصرية في مالطة، ثم

قررت القاهرة أن تتدخل بالقوة لإنهاء الاختطاف، وأعلن عن وصول قوة مصرية لتحقيق هذا الهدف، بينما هذه القوة لم تكن قد وصلت بعد إلى مطار لوكا في مالطة.

وجرى التدخل بطريقة تنقصها المعلومات، وتنقصها الحسابات.

ثم جاءت الطريقة التي عالج بها الإعلام المصري وقائع الاختطاف من بدايته السيئة إلى نهايته المأساوية!

وفي شهر ديسمبر ـ ١٩٨٥ ـ بدأت الضجة في موضوع «سليمان خاطر». وليس موضوعي الآن أن أبحث ما إذا كان «سليمان خاطر» قاتلًا أو بطلًا، منتحرًا أو شهيدًا، فتلك قضية أخرى لها مجالها ولها مكانها. لكن موضوعي هو القرار السياسي في شأن تطورات الموضوع وآخره استشكال الحكومة في مطلب تشريح جثته وما رافق ذلك كله من تخبط كان الكل في غنى عنه، بل وكان ضمير مصر نفسه في غير حاجة إليه.

لكي أكون منصفًا، فلقد كانت هناك على وجه القطع نماذج أخرى غير ما عددت، أصاب فيها القرار هدفه وحقق مقصده، ولعل تلك النماذج الأخرى كانت تستحق اعترافًا أكثر بالفضل لأصحابه وتقديرًا أوسع وأعمق للجهد المبذول.

لكننا مهما حاولنا لا نستطيع تجاهل أن ما استعرضناه وتأملناه من نماذج ـ مع العلم أنها مجرد نماذج ـ حري به أن يلفت أنظارنا إلى قضية تستحق الالتفات. فعندما تتكرر الظواهر بنفس النتائج أكثر من مرة ومرتين وثلاثًا إلى آخره ـ فمعنى ذلك أننا أمام قضية تتعدى فعل المصادفات وتتخطاها.

نجد أنفسنا أمام تساؤل حقيقي عن عملية صنع القرار السياسي في مصر.

ثم نجد أنفسنا أمام تساؤل حقيقي عن جدوى وفائدة احتكاك أو صدام بين القوى السياسية المختلفة في مصر الآن معظمه كما أسلفت من سوء الفهم أو من خلط الأوراق والأدوار ـ و أليس صحيحًا أن عملية صنع القرار في أي مكان في العالم هي التي تضبط إيقاع الحوار فيه؟!

ثم نجد أنفسنا بعد التساؤلات، وهي مشروعة، أمام سؤالين بالتحديد:

أولهما:

ما الذي يعترض القرار السياسي في مصر؟

«هناك على وجه التحقيق شيء أو أشياء تعترض مجرى القرار السياسي في مصر، وهذا الشيء أو الأشياء لها على وجه اليقين أسباب موضوعية، وإذا جاز لنا أن نقول، والقول صدق، إن القرار السياسي المصري الآن ليس سلسلة متصلة من الأخطاء فإنه من الأمانة أن نقول في نفس الوقت إن هناك نسبة ملحوظة من القرارات تستوجب المناقشة والمراجعة وإمعان النظر».

السؤال الثاني:

وما الذي يمكن عمله لإعطاء كل الضمانات لسلامة صنع القرار السياسي بعد سلامة نواياه وصدق دواعيه؟

«لأن كل مشكلة موضوعية ينبغي أن يكون لها حل، التجارب تعلم الناس أن كل مسألة معقدة تحمل في ثناياها مفاتيح حلها إذا استطاعوا بالصبر والتركيز والفكر أن يتأملوا ويدرسوا وينفذوا من السطح إلى الأعماق».

لابد من إجابة عن هذين السؤالين، بدقة وأمانة.. وبدون حساسية أو حرج. فعندما يتولى واحد من الناس مسئولية عامة، فليس أمامه غير أن يعتبر نفسه ملكية عامة.

أقولها بتقدير عميق واحترام.

صنع القرار السياسي في مصر.. (٢)(*)
ما الذي يعترض عملية صنع القرار؟

على عتبة هذا الحديث الثاني عن عملية «صنع القرار السياسي في مصر»، أريد أن أقول ـ وبغير مفارقة للواقع أو استغر اق في التمني ـ إن مصر مازالت حتى هذه اللحظة بخير قلبها سليم، وكذلك روحها وإرادتها.

دليلي على صحة هذه المقولة هو ما تعيشه مصر الآن من فوران يبحث ولا يكل من البحث عن توصيف وحلول للمشاكل، ومخارج ومنافذ من وسط المصاعب، ثم كل هذه المناقشات الدائرة على أرضها والمتزاحمة في أجوائها.

شعبها كله مشغول بها، لا يرضيه مجمل أحوالها، ويرى ـ ببساطة ـ أن ما لديه أقل مما يستحق، وربما أقل مما يستطيع.

وقد يبدو لأول وهلة أن هذا الدليل الذي قدمته ليس دليلًا بالنفي وليس دليلًا بالتأكيد ـ وفي ذلك شيء من الحقيقة، لكني أريد أن ألفت النظر إلى أن النفي ليس سلبيًا دائمًا وقد يكون إيجابيًا في بعض الأحيان.

ولنقل ـ لمجرد تجسيد الصورة ـ إن أحوالنا تشبه أحوال جيش ليست لديه الدبابات التي يقتحم بها طريقه إلى أهدافه، وليست لديه الطائرات التي تحمله إلى بعيد، وليست لديه الصواريخ التي يوجهها عبر الفضاء.

(*) «أخبار اليوم» ٢٧/ ٢/ ١٩٨٦.

لكن هذا الجيش لديه المدافع المضادة للدبابات تمنع الآخرين من اقتحام خطوطه، ولديه المدافع المضادة للطائرات تصدهم عن سمائه، ولديه الصواريخ تلاقي صواريخهم قبل دخول آفاقه.

لنقل إنه جيش في موقف دفاعي، لا يستطيع في هذه الساعة أن يزحف إلى مطلبه، لكنه مازال قادرًا حتى هذه الساعة على أن يدافع عن نفسه.

فإذا تركنا الصورة وتجسيد الصورة وعدنا إلى الأصل ذاته، فسوف نجد أن في مصر مشاكل ـ نعم، وإن مجمل أحوالنا لا يرضينا ـ نعم، وإن ما لدينا أقل مما نستحق ـ نعم.

ذلك كله صحيح، لكن الصحيح أيضًا أننا لا نستسلم لحصار ما يحيط بنا، ثم إننا لا نترك أنفسنا للوهم يخدعنا عن حقائق أمورنا، ولا تنخلع قلوبنا من الخوف قبل أن تدهمها دواعيه الفعلية.

نحن نبحث وأحيانًا لا نصل، وأننا متمسكون بالحياة نعرف قيمتها وقدرها.. والمهم أيضًا أننا لا نسكت، ولا نكتم، ولا نقبل لعيوننا أن تتحول إلى قطع من زجاج تلمع بغير نبض لأنها خرساء لا تعبر ولا تبوح!

شاغلنا جميعًا في هذه اللحظة هو البحث عن نقطة البداية الصحيحة للخروج مما نحن فيه. همنا جميعًا سؤال واحد يسبق غيره: «من أين نبدأ؟».

ورجحت فيما قلت في الأسبوع الماضي أن نقطة البداية الصحيحة هي عملية «صنع القرار السياسي» وقبل غيرها، وشرحت أسبابًا أهمها كما يلي:

ـ إن كل سياسة قرار بمقدار ما أن كل قرار سياسة، وبالتالي فإن عملية صنع القرار السياسي دقيقة وحساسة، وهي في الظروف الصعبة تحتاج إلى دقة أكثر وإلى حساسية أشد، فما كان يمكن احتماله في ظروف عادية يصبح غير محتمل في ظروف استثنائية.

إن العمل في كل المجالات مهما تنوعت ـ زراعة. صناعة. تعليم. ثقافة أو غيرها من الأهداف الحيوية ـ يرتبط أو لعله ينبثق من قرار سياسي يسبقه.

إن عملية صنع القرار هي التي تضبط إيقاع الحوار في أي بلد سواء في جدواه أو حتى في مزاجه.

إن عملية صنع القرار حين تتعرض لقضايا حالة وواقعة يمكنها ـ دون عمد أو قصد ـ أن تصادر المستقبل وتقيد حرية خياراته.

ولقد عرضت في الأسبوع الماضي لنماذج من عملية صنع القرار السياسي في مصر، خرجت منها بنتيجة مؤداها أن هناك على وجه التحقيق أشياءً تعترض مجرى القرار السياسي في مصر وهذه الأشياء لها على وجه اليقين أسباب موضوعية. وإذا جاز لنا أن نقول والقول صدق بأن القرار السياسي المصري الآن ليس سلسلة متصلة من الأخطاء ـ فإنه من الأمانة أن نقول في نفس الوقت إن هناك نسبة ملحوظة من القرارات تستوجب المناقشة والمراجعة وإمعان النظر.

ثم كان لي سؤالي بعد ذلك:

«ما الذي يعترض القرار السياسي في مصر؟»

من مقتضيات العدل أن نوافق مسبقًا على أن جانبًا كبيرًا من الصعوبات التي تعترض صنع القرار السياسي المصري اليوم، موروث من ليال سابقة!

فمصر الآن بغير «مشروع تاريخي» يحدد مجرى القرار ومساره على كل المستويات، وبالتالي فإن القرار المصري مشتت في مسالك ومسارب متشعبة تمتص جزءًا من قوة اندفاعه وبالتالي تحد من تأثيره.

والمشروع التاريخي لأي وطن من الأوطان هو رؤيته لهدفه الأكبر وإطاره وتصوره لحياته وإمكانيات تطورها،وتحديد الوسائل والخطى اللازمة لتحقيق هذا كله وحماية أمنه.

بتعبير آخر فإن «المشروع التاريخي» لأي وطن هو «إستراتيجيته العليا» وقد يكون مناسبًا أن نضرب بعض الأمثلة الحية:

لنأخذ الولايات المتحدة الأمريكية: إستراتيجيتها العليا تعبير دقيق عن تركيبها الجغرافي بعد أن نشأت الدولة فيها وتوسعت من شرق القارة إلى غربها، وطنها

أصبح قارة بأكملها من المحيط إلى المحيط، وهي تعتبر نفسها في مهجرها الجديد وريث الإمبراطوريات الغربية وحصن نظامها الرأسمالي الهائل وقاعدة قوتها وأمنها وهكذا فإن نطاق حركتها يمتد من الشاطئ الشرقي لها حتى يرتكز على أوروبا الغربية (مجتمع الأطلنطي) ويمتد في ناحية أخرى من الشاطئ الغربي لها حتى يرتكز على اليابان وعلى الصين وعلى جزر الشاطئ الأسيوي كالفلبين أو إندونيسيا وحتى أستراليا!

وفي قلب هذين القوسين فإن الشرق الأوسط له أهمية قصوى إستراتيجية واقتصادية وإنسانية، ولهذا فإن الولايات المتحدة لابد أن تكون داخلة فيه، مسيطرة بالكامل إذا أمكن، أو مؤثرة إذا استحالت السيطرة.

هذه خطوط الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة ـ وعلى أساسها نستطيع أن نفهم حركة مجتمعها في الداخل وتوجهات سياسته في الخارج ومطالبه المحددة ابتداء من بناء الأحلاف العسكرية الكبرى التي تواجه بها خصمها في هذه المرحلة التاريخية وهو الاتحاد السوفيتي وانتهاء بما تفعله السياسة الأمريكية في منطقتنا من العالم تجاه العرب أو تجاه إسرائيل.

وهكذا أيضًا نستطيع أن نفهم تكتيك الولايات المتحدة... أي تحركات كل يوم.

في مثال آخر نستطيع أن نأخذ الهند. فلأن الهند قارة قوميات وطوائف وأديان ولغات فإن الإستراتيجية العليا للهند هي إستراتيجية توحيد وصهر عن طريق التنمية والعلم مع الاستعداد الدائم للدفاع ضد محاولات الانفصال والسلخ والتنبه بالتحديد للصين في الشرق ولباكستان في الغرب.

وفي هذا الإطار كله إستراتيجية الهند، وعمل كل يوم فيها.

وفي مثال ثالث نستطيع أن نلقي نظرة سريعة على إسرائيل فنرى أن إستراتيجيتها العليا هي: الهجرة باستمرار. والتوسع باستمرار. والاعتماد على قوة كبرى في الغرب. بريطانيا مرة. فرنسا مرة. الولايات المتحدة الأمريكية دائمًا.

ونجيء إلى مصر.

كان لها «مشروعها التاريخي» منذ أدرك الوادي المحاصر برمال الصحراء أنه جزء من شيء أوسع، وأنه بالمصلحة والأمن يتصل بكيان أكبر منه. فهناك مع الأوسع والأكبر يجد الوادي المحاصر هويته ومصالحه وإمكانيات أمنه.

وبصرف النظر عن الجذور التاريخية وعبرة التاريخ الطويل ودروسه فإننا نستطيع القول بأن «المشروع التاريخي» الذي تحركت مصر في إطاره تشكلت قسماته في العصر الملكي، وظهرت ملامحه فكرية وثقافية صنعها شعراء وكتاب، وموسيقيون ومغنون، حتى جاءت السياسة والاقتصاد والدفاع بعد الحرب العالمية الثانية وتحولت القسمات والملامح إلى إطار سياسي هو جامعة الدول العربية.

ثم دخل «المشروع التاريخي» الذي تحركت فيه مصر مرحلة جديدة بعد يوليو ١٩٥٢ هي مرحلة الثورة القومية.

ثم جاء البترول ليأخذ «المشروع التاريخي» كله إلى مرحلة أخرى هي مرحلة النفط.

ولعلنا نلح مرة أخرى هنا على أن «المشروع التاريخي» لأمة لا يقتصر فعله على المجال السياسي فقط وإنما هو يمد آثاره إلى كل المجالات الاجتماعية والعسكرية والعلاقات الدولية وحتى إلى أساليب العمل ذاتها ولغتها وفي حين كان «المشروع التاريخي» في العصر الملكي يعبر عن نفسه بالعبارة والإشارة ـ فإن ذات المشروع في العصر القومي الثوري كان يعبر عن نفسه بالعمل المباشر متوجهًا إلى الشارع وجماهيره، ثم إن ذات المشروع في مرحلة النفط راح يعبر عن نفسه باتصالات القصور حيث مفاتيح الخزائن وحجابها!

ومهما يكن فإن حركة مصر في «المشروع التاريخي» أخذت في منتصف السبعينات منحنى آخر أدى بها خارج نظامه بالصلح المنفرد بينها وبين إسرائيل.

ويقول بعض الناس: «إننا اعتمدنا اختيارًا آخر» ـ والقضية ليست بهذه البساطة لأن الاختيارات التاريخية أخطر من أن تكون نزهة كل يوم. وعلى فرض أنها كذلك فإن

الأمر كان يقتضي استعدادات أو انقلابات أوسع وأعمق في كل جوانب حياتنا وهو ما لم يحدث. وفي المحصلة فلا نحن بقينا على أسس الاختيار الأصلي ولا نحن وضعنا أسسًا جديدة غيرها وهكذا فإن حركتنا تكاد أن تشبه ما يحدث لقطار سكة حديد يخرج عن قضبانه ويحاول أن يجري على طريق من الأسفلت أو العكس.. سيارة على قضبان السكة الحديد!

وصنع القرار في مثل هذه الأحوال معضلة أو هو مخاطرة.

وعلى سبيل المثال فإن عددًا من القرارات صدرت في مصر وفي النوايا المضمرة أثناء عملية صنعها أنها قد تفتح الباب لعودة مصر إلى الجامعة العربية وهذه العودة لا تحدث رغم صدق عزم كثيرين لأن المسألة عمليًّا لها جانب آخر. فالجامعة العربية يتركز نشاطها السياسي ـ بصرف النظر عن فاعليته ـ في ثلاثة بنود:

الدفاع المشترك (ومصر لا تستطيع أن تشارك في خطط الدفاع المشترك العربية فكلها موجهة إلى إسرائيل وعلى أي حال فهذا بند انفرط عقده بالنسبة للكل وليس بالنسبة لمصر وحدها، فلم يعد أحد يعرف من مع من، ولا من ضد من في العالم العربي بأسره).

ثم المقاطعة العربية لإسرائيل (وهذه لا تستطيع مصر أن تشارك فيها بمقتضى اتفاقياتها مع إسرائيل).

ثم قرارات تدين عدوان إسرائيل (وبصرف النظر عن قيمة القرارات فمصر لا تستطيع أن تشارك فيها).

وهكذا فليس هناك أمام مصر ما تفعله في الجامعة العربية على فرض أنها عادت إليها ـ ليس هناك إلا مقعد بلا دور وهو وضع لا يناسب مصر ولا يتفق مع حجمها ووزنها التاريخي.

وربما كان أفصح تعبير عن مأزق القرار المصري في محيطه القومي والإقليمي هو الموقف إزاء قرار الحكومة الإسبانية أخيرًا بإقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل وبعده قرار بعض الدول الإفريقية بأن تفعل نفس الشيء.

بدا من الصعب أن يكون هناك قرار مصري. بل لقد بدا من الصعب أن يكون هناك موقف مصري.. أو حتى صياغة معقولة لرأي مصري فضلًا عن موقف! ـ لقد كان ردنا على الذين سألونا رأينا بتعليق يقول: «إن مصر لا تتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى»!

وكان أولى بالدبلوماسية المصرية أن تجهد نفسها بعض الشيء لتجد ردًا آخر أكثر معقولية. فهذا الرد التقليدي الذي سارعنا به لم يكن حتى محايدًا بل تضمن ـ وبغير قصد بالطبع ـ مظنة لوم على بقية الدول العربية التي حاولت ـ على استحياء ـ لفت نظر إسبانيا وبعض الدول الإفريقية التي أعادت علاقاتها مع إسرائيل ـ إلى أنها تعتبر ما جرى تصرفًا غير ودي تجاهها.

كان القرار المصري في مأزق دون شك ولا أظنه ساعد نفسه كثيرًا على الخروج من مأزقه باعتذاره عن التدخل في شئون الآخرين! ومأزق القرار المصري ظاهر أكثر في علاقات مصر بمنظمة التحرير الفلسطينية..

تشعر المنظمة وبحق أن مصر التاريخية هي سندها الكبير لكن مصر السياسية عليها قيود..

وتشعر مصر بأن القضية الفلسطينية حيوية بالنسبة لأمنها التاريخي ـ لكن ارتباطاتها التعاقدية تقول بشيء آخر.

وهكذا يصبح القرار شبه مستحيل إلا إذا كان القرار إنشائيًّا أو كلمات لا تنطوي على قوة فعل.

وهذه في معظمها أوضاع لا دخل لعملية صنع القرار الآن بها ـ أوضاع موروثة.

وربما كان لصالح عملية صنع القرار الآن، ولحسابها ـ أن صوت النداء التاريخي يصل إليها، ثم إن الأمر الواقع يقف أمامها، وهكذا يبدو وكأن القرار لا يبرح مكانه أو لعله يدور حول نفسه لأنه صراع بين النداء التاريخي الأصيل وبين أحكام الواقع الراهن.

أيام كان «المشروع التاريخي» «مشروع النظام العربي» حيًّا، كان القرار المصري ـ بصرف النظر عن الخطأ والصواب ـ ممكنًا لأن المعالم ظاهرة.

وأيام كان «المشروع التاريخي» باختياراته الاجتماعية فوارًا، كان القرار المصري ـ بصرف النظر عن الخطأ والصواب ـ ممكنًا لأن الخطوط مرسومة.

وحتى أيام كان «المشروع التاريخي» ملفوفًا بعباءة البترول، كان القرار المصري ـ بصرف النظر عن الخطأ والصواب ـ ممكنًا لأن المراكز محددة.

وأما في هذه الظروف فإن القرار المصري (في إطار النظام العربي) يمشي على أرض بغير معالم وبوسائل لم يتهيأ لها.. سيارة على خط سكة حديد، أو قطار على الأسفلت!

أمام القرار المصري أيضًا متغيرات في العالم العربي لا تقل في تأثيراتها البعيدة خطورة.

ولابد أن نعترف أن مخطط السيطرة على العالم العربي نجح إلى حد ما في مطلبه القديم بتقسيم العالم العربي إلى كيانات جغرافية سياسية مشغولة بنفسها.

كان مطلبه القديم تقسيم العالم العربي إلى مناطق: منطقة الهلال الخصيب تتنازع النفوذ فيها بغداد أو دمشق، ثم منطقة شبه الجزيرة العربية وشواطئها على الخليج ومركز النفوذ فيها الرياض، ثم منطقة شمال إفريقيا والنفوذ فيها يتأرجح بين الجزائر والرباط، وأخيرًا منطقة وادي النيل تنشغل فيها مصر بالسودان والسودان بمصر.

وأكثر من ذلك فلقد كان المخطط ليس فقط أن تنشغل المناطق الجديدة بنفسها، وإنما أيضًا أن تنشغل بصراعات جديدة داخل مناطقها أو على تخومها حتى لا تظهر قوة مؤثرة في واحدة منها.

وهكذا وجد العراق نفسه مضطرًّا إلى خوض حرب على البوابة الشرقية للأمة العربية مع إيران ـ وشغلت سوريا بالشعارات الطائفية والمذهبية والعائلية في لبنان ـ والسعودية مهمومة بألغاز اليمن الجنوبية ـ والمغرب في صدام مع الجزائر بسبب الصحراء ـ والسودان يعيش محن وأجواء حرب أهلية.

ثم إن الأطراف في غيبة نظام عربي ـ مشروع تاريخي تشارك فيه مصر ـ راحت تتصرف على هواها، وحين جاءتها المقادير بثروة ضخمة تولت تبديد هذه الثروة وتركتها تتسرب من أيديها كرمال الصحراء في قبضة اليد دون أن تترك أثرًا باقيًا.

ولمدة عشر سنوات ـ على سبيل المثال ـ كان دخل الدول العربية من فوائض أموال نفطها بمعدل ٢٥٠ بليون دولار كل سنة.

وهذه ثروة لم تتح من قبل في فترة التأسيس لإمبراطوريات التاريخ الكبرى، فهي أكبر مما أتيح للأمويين حين أقاموا دولتهم العظمى، وأكبر مما أتيح للعباسيين، وأكبر مما أتيح لبريطانيا، وأكبر مما أتيح لإسبانيا في عصرها الذهبي ـ ولقد جاء الذهب (الأسود) ومضى ولم يصنع العرب إمبراطورية كأسلافهم القدامى من الأمويين والعباسيين، ولا قوة صناعية كبرى وإمبراطورية أيضًا كما فعلت بريطانيا بالثروة المنهوبة من مستعمراتها، ولا بقيت لديها كنوز ذهب تجمدت وعاشت في الكنائس والقصور كما فعلت إسبانيا بشحنات ذهبها المسلوبة من العالم الجديد ـ أمريكا اللاتينية بالذات!

أين ذهبت فوائض الذهب العربي الأسود؟ ـ لا أحد يعرف يقينًا وإن كانت هناك مجموعة من الأرقام لافتة للنظر بدلالاتها. وقد قرأت هذه المجموعة من الأرقام أول مرة في تقرير صادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ثم وجدتها بعد ذلك بالحرف في دراسة نشرها الأستاذ «ناداف صفران» صادرة عن جامعة «هارفارد».

تقول مجموعة الأرقام التي أشير إليها إن الميزانية السنوية للدفاع في المملكة العربية السعودية تساوي في حجمها ميزانيات الدفاع في خمس دول في الشرق الأوسط مجتمعة ـ وهذه الدول الخمس هي مصر وسوريا والأردن والعراق وإسرائيل!!

وفي حين أن الدول الخمس تملك بهذه الميزانيات مجتمعة ستين فرقة وعشرة آلاف دبابة وألفي طائرة حربية ـ فإن المملكة العربية السعودية بميزانية تساوي حجم ميزانيات الخمس، لا تملك إلا خمس فرق وخمسمائة دبابة ومائتي طائرة!

والنموذج نفسه متكرر في سلطنـة عمان والأرقام في تقرير نشر في لندن قبل أيام.

فميزانية الدفاع في سلطنة عمان تصل إلى بليونين من الدولارات سنويًا وجيشها يضم ٢٥ ألف جندي ـ وميزانية باكستان أقل من ميزانية عمان بمائتي مليون دولار وجيش باكستان يضم ٦٤٧ ألف جندي!!

وهكذا فإن القرار المصري يواجه عالمًا عربيًا يختلف عن ذلك الذي تركته مصر حينما قرر صناع القـرار فيها أن يأخذوا منحنى على الطريق إلى خارج النظام العربي!

أمام القرار المصري متغيرات في مجال أوسع هو المجال الدولي وأهم ما فيه الولايات المتحدة الأمريكية التي ارتبطت مصر معها بعلاقة خاصة سبقت عملية صنع القرار في مصر الآن.

وببساطة فإن الولايات المتحدة الأمريكية الآن تختلف تمامًا عن تلك التي ارتبطت معها مصر بالعلاقة الخاصة.

من ناحية نجح رئيسها «رونالد ريجان» في أن ينقلها تمامًا من الأفكار المتحررة نسبيًا من بقايا عصر «روزفلت» وحتى «كينيدي» ـ واتجه بها وطاوعته إلى ناحية أقصى اليمين مع مسحة دينية شبه صليبية تؤمن بأن كلمتها هي القانون البابوي للعصر، وأن على الآخرين أن ينصاعوا له وإلا عرضوا أنفسهم للحرمان والطرد من الفردوس الأمريكي على الأرض!

من ناحية أخرى فإن «رونالد ريجان» تجاوز في أوهام القوة العسكرية بما زاد من حجم الدين الأمريكي الداخلي والخارجي، مما جعل الولايات المتحدة أكبر مدين في العالم المعاصر. وتقول أرقام مؤكدة إن الدين الأمريكي للعالم لم يسبق له مثيل أو نظير في التاريخ، وهو يتمثل بالدرجة الأولى في سندات على الخزانة الأمريكية وفي البترودولارات وفي غيرها من أوعية الاقتراض المباشر أو غير المباشر، والحجم فلكي يزيد على خمسة آلاف بليون دولار سنويًا، ثم إن فوائد الدين الأمريكي الداخلي

سوف تصل ابتداء من سنة ١٩٩٠ إلى مائة بليون دولار سنويًا، مضافًا إلى عجز في ميزان المدفوعات حجمه هذا العام مائتا بليون دولار، وهكذا بدأت الولايات المتحدة تعد لتخفيض برامج مساعداتها الخارجية، وابتداء من هذا العام وبنص قانون أجازه الكونجرس تضغط كل المصروفات فورًا بما نسبته ٤٪ ـ وإلى درجة أن إسرائيل اضطرت أن تعيد إلى الولايات المتحدة قرابة ستين مليون دولار هي نصيبها في تخفيض المساعدات المقررة لها وكانت قد حصلت عليها مقدمًا.

ولقد تغير النظام الاقتصادي الأمريكي كله وهو يتغير كل يوم.

بل وتغير النظام النقدي في العالم كله وهو على شفا هاوية.

وأتذكر أن «ميشيل جوبير» وزير الخارجية ووزير التجارة الفرنسية الأسبق قال لي مرة ونحن في مكتبه:

«إنهم (يقصد الولايات المتحدة) يدفعوننا جميعًا إلى خراب اقتصادي يظنون أنه سيصل إليهم بعد أن يأتي علينا جميعًا قبلهم ويطمئنهم ذلك ـ أليس هذا غريبًا!».

وكان ذلك قبل أن يصدر الرئيس الأمريكي قراره بالمضي في برنامج حرب النجوم... وسوف يتكلف ثلاثة آلاف بليون دولار. وسوف يدفعه العالم كله رضي أو أبى، عن طريق شروط تجارة غير ملائمة وعن طريق سيطرة على النظام النقدي غير قابلة للتحدي بسهولة. فالكل يحتفظ باحتياطات أمواله في وعاء النقد الأمريكي ـ الدولار ـ ابتداء من السعودية وحتى اليابان!

ولا أعرف حقيقة كيف يتصرف صناع القرار المصري الذين يطاردهم صندوق النقد الدولي، يطالبهم كل يوم بالتقشف والتوازن ـ بينما هو لا يستطيع أن يفتح فمه بكلمة يلفت فيها نظر أكبر مديونية وأكبر خلل في الدنيا كلها ـ حتى ترضى واشنطن أن تعود إلى دائرة المنطق الذي تلزم الآخرين به.

وهذه كلها تجعل عملية صنع القرار في مصر عصبية المزاج فهي تتعامل مع قوة بغير ضوابط وأحيانًا بغير مسئولية ـ والمأزق الحقيقي أن مصر لها علاقات خاصة اقتصادية مؤثرة مع الولايات المتحدة بالمعونات، ولها علاقات خاصة عسكرية مؤثرة

مع الولايات المتحدة ـ على الأقل ـ بتوريدات السلاح. ثم إن هذه العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة فضلًا عن تأثيراتها المباشرة، تضع أثقالًا ـ ولا أقول قيودًا ـ على سياسة مصر الدولية وهي إضافة أخرى إلى هموم صناع القرار السياسي.

ثم نجيء إلى ما تواجهه عملية صنع القرار السياسي في مصر إزاء إسرائيل.

سوف نلاحظ أن هناك ممارسات تعودنا عليها، وهي قائمة على تصورات فات أوانها ولا أظنها كانت صحيحة حتى في أوانها.

استقر في ذهننا أحيانًا أن النزاع بيننا وبين إسرائيل نفسي في جذوره وأنه إذا جاءت الطمأنينة زالت الشكوك ثم ذابت العقد.

ولقد أعطينا الطمأنينة كل سبب وسبب ولم يكن ذلك كافيًا لحل قضية رقعة أرض صغيرة مثل «طابا» ـ وبرغم ذلك مازالت إسرائيل تضغط باحتلال الأراضي لكي تفرض شروط العلاقات ـ وليست ـ «طابا» وحدها هي التي مازالت محتلة وإنما معها أربع عشرة نقطة أخرى.

والمواقع المحتلة محدودة ولكن المعنى وراء استمرار احتلالها غير محدود فهو إعلان لكل من يعنيهم الأمر بأن إسرائيل لن تعود إلى خطوط ما قبل ١٩٦٧ مهما كانت التنازلات أو غيرها من بوادر الطمأنينة.

والحق أن صناعة القرار المصري في موضوع «طابا» كانت سليمة في مجملها حتى الآن وإن كان العتب عليها أنها تتسرع قبل أن ترى بعينيها في بعض الأحيان، ومن ذلك ما حدث أخيرًا حين سمعنا عن مقترحات «بيريز» لصفقة شاملة مع مصر وبادرنا إلى وصفها بأنها إيجابية ولم تكن شروط الصفقة قد وصلتنا ولكنها عندما وصلت وقرأناها اكتشفنا أنها لم تكن «صفقة» وإنما كانت «فاتورة» برسم الدفع!

واضطررنا إلى التراجع عن تقديرنا المتسرع، لكن المشكلة أن العالم كان قد قبل دعايات «بيريز» وصدق تعليقنا الفوري عليها وبدأ يظن أن إسرائيل كانت إيجابية ثم راودته الشكوك إزاء تراجعنا فظن بنا الظنون ـ وهو عكس الحقيقة!

وفيما يتعلق بإسرائيل أيضًا فقد استقر في أذهاننا في وقت من الأوقات أن هناك معتدلين في إسرائيل، وهناك متشددون ضمن المجموعة الحاكمة وأننا نستطيع استغلال تناقضات ما بينهم من علاقات.

فعلنا ذلك في البداية أثناء محادثات الكيلو ١٠١ وحرب أكتوبر لم تنته بعد، فقد ذهب الفريق ـ وقتها ـ «الجمسي» إلى اجتماعاته مع الجنرال «ياريف» مدير المخابرات العسكرية ومعه تعليمات سرية غير تعليماته الرسمية.

التعليمات السرية تقول له: إن هناك خلافًا بين «جولدا مائير» ـ رئيس الوزراء ـ و«موشى ديان» ـ وزير الدفاع ـ وأن «ياريف» هو رجل «ديان» وعليه أن يستغل هذا الخلاف ويعطي بعض التنازلات لـ «ياريف» يحملها إلى «ديان» من وراء «جولدا مائير»!!

حدث نفس الشيء حين أقنعنا أنفسنا بأن «بيريز» أفضل من «شامير» وأننا لابد أن نلحق بالفرصة قبل أن تضيع ويسلم «بيريز» رئاسة الوزراء في إسرائيل إلى «شامير». في نوفمبر القادم.

نفس الشيء تكرر فيما بعد مع «عزرا وايزمان» فقد استقر في ذهننا أنه أعقل وأكثر اعتدالًا من «بيريز» ومن «شامير» وبالطبع من «شارون».

وهكذا أصبح «وايزمان» حمامة سلام ـ !! ـ بين القرار في مصر والقرار في إسرائيل.

ومازال «وايزمان» يقوم بدور الحمامة حتى الآن.

تأثير مفاهيم استقرت في وقت سابق ومازالت لها آثار باقية معلقة في وقت لاحق.

وأصل أخيرًا إلى ما توجه عملية صنع القرار في مصر ولمصر وداخلها.

الحقائق الاقتصادية مرة والنتائج المترتبة عليها متفاقمة والتعامل معها ـ حتى بأقصى درجات الكفاءة ـ صعب.

زيادة في السكان لا سبيل إلى السيطرة عليها و٦٠ في المائة من هؤلاء تحت سن العشرين.

موارد كانت كافية بالكاد قبل زيادة عدد السكان واستطعنا في مرحلة من المراحل أن نسد الفجوة المتسعة بموارد استثنائية ـ كتحويلات المصريين في الخارج وتصدير البترول ودخل قناة السويس والسياحة ـ لكن كل هذه الموارد الاستثنائية تتناقص الآن.

ديون تراكمت في فترة السبعينيات وقفزت من ٢ بليون دولار سنة ١٩٧١ إلى ٢٤ بليون دولار سنة ١٩٨١، وهي الآن تقترب من ثلاثين بليونًا.

ولو واصلت عد الحقائق لما انتهيت.

وصناع القرار على كل المستويات ينظرون إلى الصورة ويهولهم ما يرون ويقتربون أحيانًا، وأحيانًا يبتعدون كأنهم أمام لغم شديد الانفجار وهم بالفعل أمام لغم شديد الانفجار.

الخريطة الاجتماعية في مصر متغيرة، تغيرت بالانفتاح، وتغيرت بعصر البترول وفوائضه وتحويلات المصريين منه، وتغيرت بعوامل أخرى كثيرة.

لكن الخريطة الجديدة لم ترسم بعد ولا تحددت خطوطها الرئيسية.

والسؤال هو: كيف يمكن لعملية صنع القرار أن تمارس دورها في مجتمع مختلف، وعمق اختلافاته مجهول وآثارها على التركيب الطبقي فيه، وعلاقات الطبقات غامضة، وإن كانت علامات التوتر قد عادت إلى الظهور فيها؟

لعلي أزعم أننا بقرب وضع خطير لأن المشاكل ـ وأولها التضخم المنعكس في ارتفاع الأسعار المطرد ـ بدأت تصل إلى الطبقة المتوسطة في مصر وتحاصرها، وهذه الطبقة كانت ولا تزال هي العمود الفقري للتركيب الطبقي في مصر.

وإذن فنحن أمام أسئلة معلقة كثيرة في صنع القرار الداخلي....

لمن القرار بالضبط؟ ولمصلحة من؟ وما هو حجمه في التركيب الطبقي المصري ووزنه؟

ثم إن الخريطة السياسية في مصر ليست معبرة عن كل قواها الاجتماعية، وإذا كنا فيما سبق قد لاحظنا أن العمل السياسي الحزبي لم يستطع أن يشد إليه أكثر من ٤ في المائة ممن لهم حق الانتخاب ـ إذن فأين الباقون ومن الذي يمثلهم على الساحة السياسية؟ وكيف تستطيع عملية صنع القرار السياسي أن تأخذ في حسابها مساحة الفارق الهائل بين الخريطة الاجتماعية وبين الخريطة السياسية؟ وهل يكون التأثير الأكبر للأعلى صوتًا أو ما هي بالضبط قواعد اللعبة السياسية عند حسابات القرار؟!

ثم إن اختلال الخرائط بين ما هو متغير وما هو غير محدد وما هو مجهول وما هو مائع قد سمح بظهور جماعات للضغط المنظم لم تعرفها مصر من قبل.

جماعات تملك من التأثير ما هو أكبر مما تمثله وأكبر بكثير.

هناك الآن مثلًا جماعة ضغط تمثل ما يسمى برجال الأعمال، لهم تأثير واضح ولكن دورهم الفعلي في حركة المجتمع المصري أقل وضوحًا.

وبالنسبة لجماعة رجال الأعمال مثلًا فقد ترينا الأرقام ما تخفيه الضغوط.

تقول الأرقام إن حجم ودائع قطاع الأعمال في البنوك حوالي سبعمائة مليون جنيه ـ وأن قروضهم من هذه البنوك عشرة ملايين جنيه.

وتقول الأرقام أيضًا إن حجم ودائع القطاع العائلي ـ أي مدخرات غير المشتغلين بالأعمال ـ حوالي ستة عشر بليون جنيه وأن قروضهم من البنوك ستمائة مليون جنيه.

أي أن قطاع الأعمال يمارس دوره في الحقيقة اعتمادًا على مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات القطاع العائلي تتآكل بالتضخم، ورجال الأعمال هم الذين يحصلون على فوائد استغلالها الحقيقي.

وعلى ذلك فالقوة الضاغطة هي «رجال الأعمال» والمضغوط عليه هم «المدخرون» ـ الطبقة المتوسطة في الواقع. هي المضغوط عليه ومعها القرار!

إلى جانب ذلك فهناك ظاهرة جديدة تستوجب القلق وهي ظاهرة العلاقة المتزايدة

بين بعض عناصر الحكم وبعض جماعات رجال الأعمال، فقد بدت هناك على الناحيتين حركة ذهاب وإياب... ناس من مجال الأعمال إلى السلطة مباشرة وناس من السلطة مباشرة إلى مجال الأعمال! ولا أريد أن أسمي أحدا لأن مقصد الكلام هو الظاهر وليس مقصده الإشارة بإصبع إلى أحد بالذات!

وإلى جانب جماعة الضغط الممثلة في رجال الأعمال فهناك مجموعات أخرى للضغط.

هناك جماعة ضغط لعلاقات أوثق مع الولايات المتحدة ـ مصالح.

أغرب من ذلك فهناك جماعة ضغط لعلاقات أوثق مع إسرائيل، لا أظنها علاقات مصالح. ولعله سوء الفهم أو هو سوء التقدير!

وتشعر عملية صنع القرار السياسي بالضغوط وتقاوم أحيانًا، لكن الأصوات عالية ورنانة!

وأتوقف عند مشكلة أخرى تواجه عملية صنع القرار السياسي وهي الرجال. فعملية صنع القرار في النهاية تحتاج إلى رجال في المواقع والجزء الأكبر من الرجال مستهلك.

بعضهم استهلكته الهجرة أو العمل خارج بلاده إزاء عديد من الظروف.

بعضهم استهلكه الانفتاح فخرج من مجالات العمل الحقيقي إلى مجالات أسهل وأسرع في الوصول إلى الثراء.

بعضهم استهلكه الإهمال ترك في مكانه، ومضت الحوادث لم تترك له غير ذكريات في داخله وعلى السطح تراب وصدأ، وهو تبديد في ثروة إنسانية وفي تجارب غنية لكنه حدث.

بعضهم استهلكه الفساد، فالغواية شائقة والفضيلة مملة، في عصور تتبدد فيها القيم بسرعة تقلبات البورصة وأسواق المال.

بعضهم أخيرًا استهلكته كثرة الاستعمال!

بعض المحافل تشبه بالفعل صالات عرض سيارات مستعملة لا أحد يعرف ماذا فعلت في زمانها ولا ما فعله بها ذلك الزمان وعلى أي الطرق وفي أي الاتجاهات؟ ثم ما الذي تقول به عدادات حسابات المسافات التي قطعتها وهل الأرقام المقروءة فيها سليمة أم أن الأيدي عبثت بها لتظهر شيئًا آخر؟

وهكذا تجد عملية صنع القرار أنها في حاجة إلى رجال في المواقع.

والمعروفون منهم معظمهم مستهلك. والرجال الجدد معظمهم غير معروفين والرهان عليهم لعبة حظ لكنها ضرورية على وجه التأكيد؛ لأن طبائع الأمور تقتضي رجالًا جددًا من جيل لابد له ـ بالحق والضرورة ـ أن يتحمل مسئوليات عصره.

قد نضيف أيضًا أن الجهاز الموكل بتنفيذ القرار وهو جهاز الدولة مستهلك شأنه شأن الرجال وربما أكثر.

أنهكه مر العصور، والتجارب، والقوانين واختلاف ما بينها، ثم تعود على أنه لا ينفذ سياسات وإنما ينصاع لسلطات ولممثلي هذه السلطات.

ثم سعت إلى دهاليزه عوامل الإفساد بما فيها استحالة التوفيق بين تكاليف الحياة وهي متورمة وبين جداول المرتبات وهي مخنوقة، هذا بينما الأجواء حافلة بمغريات وغوايات تخطف البصر وتثني بعده بخطف العقل ثم يلحقها الضمير.

بقيت في مجال هذه القائمة نقطة تستحق الانتباه وهي أن الكل يعمل بغير أرشيف أو بمعنى أدق بغير ذاكرة.

لقد أسقطنا كل تجاربنا السابقة وتخلصنا منها. تاريخنا القريب ثلاث حقب: حقبة أهملناها، وحقبة هاجمناها، وحقبة نريد أن ننساها...

وهكذا فإن عملية صنع القرار في مصر الآن تبدو وكأنها تمارس مسئوليتها في إطار رد الفعل وحده لأن أصول القضايا غائبة.

وقد يكون في التجارب القديمة ـ وفيها بالتأكيد ـ ما يصح إهماله وما يصح نقده وما يستحق النسيان، لكن هذه التجارب فيها ما هو أكبر من ذلك. فيها أصول هذه القضايا ونمو وتشعب هذه الأصول إلى فروع.

والغريب أن مصر وهي بلد التاريخ تنسى تاريخها، بينما يلجأ الآخرون إلى استعارة التاريخ.

وعلى سبيل المثال فإن وثيقة إنشاء علاقات دبلوماسية بين إسبانيا وإسرائيل أشارت إلى أن «هذه العلاقات تعود بين الشعبين بعد قطيعة خمسمائة سنة!» وكان القصد بالطبع هو خروج اليهود من إسبانيا أيام محاكم التفتيش؛ أي أن «دولة» إسرائيل استعارت تاريخًا لم يكن لها، وبالغت في «تأصيل» المسائل إلى حد اختراعها!

وعلى سبيل المثال أيضًا فإن أرشيف روسيا القيصرية ظل ـ وحتى الآن ـ ذاكرة الاتحاد السوفيتي بالنسبة لقضايا وعلاقات ما قبل الثورة، مع أن التغيير بالثورة كان جذريًا قاطعًا بين العهدين.

ولكل دول العالم ذاكرة تربط الحاضر بجذوره وتعطي المستقبل وعيًا بالبعد التاريخي لخطاه.

وفي غيبة البعد التاريخي فإن عملية صنع القرار السياسي في مصر تبدو في بعض الأحيان سباحة على شاطئ صخري في يوم ريح عاصف!

(وقد نضيف إلى نقطة الذاكرة نقطة المعلومات وتدفقها وتداولها على كل مستويات صنع القرار، وهذه النقطة موضوع يستحق أن يعالج وحده على أي حال).

والآن ـ ما الذي يستطيع صناع القرار أن يفعلوه إزاء هذا كله وكيف يكون تصرفهم؟

وقد نجازف ونجيب أولًا بالنفي ـ أي بما ينبغي تجنبه الآن.

الآن مثلًا ـ لا يحق لصناع القرار أن يرضوا باليأس وأن يستعيدوا المقولة القديمة بأنه «لا فائدة!» ـ أو يستذكر أحد منهم صيحة «شكسبير» في ملحمته العظيمة عن «يوليوس قيصر» ـ وبلسان «مارك أنتوني» حين قال:

«يا شعب روما إذا كانت لدى أي منكم بقية دموع فليذرفها الآن»!

مازال الوقت مبكرًا لمثل هذه المقولات!

والآن ـ مثلًا ـ لا يجمل بصناع القرار إعادة الحال على نفس المنوال والرضا بإجابات قديمة على أسئلة جديدة، على النحو الذي تذكرنا به قصة «ونستون تشرشل» الذي تولى الوزارة في بريطانيا سنة ١٩٤٠ في أحرج فترات الحرب العالمية الماضية، وحين كانت فرنسا ـ الحليف القوى لبريطانيا ـ على وشك الاستسلام؛ جلس «تشرشل» مع رؤساء أركان حرب الإمبراطورية حين أصبح رئيسًا للوزراء وراح يستمع منهم إلى خططهم لإدارة الحرب، وسمع أكثر ثم استغرقه صمت عميق وأنظار الكل معلقة به، وهو شارد عنهم فيما بدا لهم. وحين عاد إليهم بانتباهه فقد كان أول ما قال لهم:

«أيها السادة أنتم تستعدون وتخططون للحرب الماضية!».

فإذا تركنا أسلوب النفي إلى أسلوب الإيجاب، لوجدنا أنه قد يكون مناسبًا لصناع القرار السياسي في مصر الآن ـ وفي الظروف الراهنة ـ وما دمنا في معرض الاستشهادات بمأثورات القول ـ أن يتذكروا مقولة «ماكيافيللي» أستاذ علم السياسة الحديثة، وهو يقول في كتابه عن «فن الحرب»:

«التنظيم الدقيق يجعل الرجال أكثر جسارة، في حين أن الفوضى تصيب بالخوف أشجع القلوب».

قلائل هم الشجعان بالطبيعة، لكن التنظيم الدقيق ودرس التجربة معه يعطيان لعامة الناس فرصة حقيقية للنصر، مؤكدة أكثر من الشجاعة!»

وقلت في مطلع هذا الحديث إن مصر بخير الآن، ومازلت أقول ذلك عند نهايته ـ لكن الهاجس الذي يفرض نفسه على السطر الأخير هو:

«ولكن إلى متى؟!».

القسم الثالث

خلاف كامل مع مبارك

(لقاءات وحوارات)



خطاب إلى مجلس نقابة الصحفيين

■ نص الرسالة التي تلقاها مجلس نقابة الصحفيين من الأستاذ محمد حسنين هيكل بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية للنقابة يوم ١٠ يونية ١٩٩٥ والتي تليت خلال الاجتماع..

- إنك وعددا من الزملاء والأصدقاء وأعضاء مجلس النقابة تفضلتم بدعوتي لحضور الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين التي تنعقد غدًا السبت ١٠ يونيو ١٩٩٥ لمناقشة القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، ثم تفضلتم جميعا بطلب رأيي.

وبالنسبة لحضور الجمعية العمومية للنقابة التي أتشرف بعضويتها والانتساب إليها - فظني وبصراحة كاملة أن هذا الاجتماع «حشد قتال» تتصدى له الطلائع الشابة في المهنة، وأما نحن أبناء جيل سبق فيجوز لنا أن نتعلل بفكرة «كلاوزفيتز» الشهيرة التي رأى فيها «أن السياسة هي الحرب بوسيلة أخرى». وفيما يتعلق بي فإن «الوسيلة الأخرى» التي اعتمدتها من سنين طويلة هي «أن الكلمة يمكن أن تكون لها قوة الفعل»، وهذا ما حاولته.

وإذا تكرم بعضكم وعاد إلى ما قلته في معرض الكتاب شهر يناير الأخير فقد يرى أنني أشرت إلى الفرصة المتاحة سنة ١٩٩٥، وإلى المخاطر الكامنة في هذه السنة الفريدة والحافلة بمناسبات التغيير الطبيعي، إذا نحن ملكنا قدرا من الخيال مع قدر من الشجاعة، ومن سوء الحظ أن الفرصة لترك رياح التغيير تهب على مصر رقيقة وآمنة جرى التفريط فيها، وبدلا من ذلك دخلنا بهمة ونشاط شديدين إلى حقل الألغام الذي تكمن فيه المخاطر.

وأما بالنسبة للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ـ فهذه بعض خواطري:

١ ـ إن هذا القانون استفزني كما استفزكم، واستفز الرأي العام وحملة الأقلام وكل القوى السياسية والنقابية والثقافية في هذا البلد.

٢ ـ إن الأسلوب الذي اتبع في تصميم هذا القانون وإعداده وإقراره هو في رأيي أسوأ من كل ما احتوته مواده من نصوص، ذلك أن روح القانون لا تقبل منطق الخلسة والانقضاض، وإنما تقبل منطق إطالة النظر والحوار. والقانون بالدرجة الأولى روح، وإذا نزعت الروح من أي حياة فما هو باق بعدها لا يصلح لغير التراب!

إن روح القانون في رأيي أهم من كل نصوصه، حتى إن استقام قصد النصوص وحسنت مراميها.

وأشهد آسفا أن وقائع إعداد القانون كانت أقرب إلى أجواء ارتكاب جريمة منها إلى أجواء تشريع عقاب.

٣ ـ إن هذا القانون في ظني يعكس أزمة سلطة شاخت في مواقعها، وهي تشعر أن الحوادث تتجاوزها، ثم أنه لا تستطيع في نفس الوقت أن ترى ضرورات التغيير، وهنا لا يكون الحل بمعاودة المراجعة والتقييم، ولكن بتشديد القيود وتحصين الحدود، وكأن حركة التفكير والحوار والتغيير تستحق أن توضع في قفص.

٤ ـ إن هذا القانون الذي استفزنا جميعا ليس حدثا وحده، وإنما حلقة في سلسلة من التصرفات والسياسات لا تساعد على تماسك البناء الاجتماعي، وانتظام الحركة السياسية، وملاقاة عصور متغيرة.

إن النصوص المترهلة والصياغات المطاطة لا تعكس تربصا للإيذاء بقدر ما تعكس لهفة لتطويق وحصار مخاطر لا يعرف الخائفون منها أن أمرها هيّن. فما يسمى بالتجاوزات الصحفية ليس بحقائق الأمور غير بثور ظاهرة على سطح جسم يحتاج نظرا بالفكر، وفحصا بالنظر وكشفا بالعلم، حتى نصل إلى سياسات للتنمية الاجتماعية والاستثمار في البشر، ولوعي بالهوية والمصير يجعل هذا الشعب قادرا على الإمساك باللحظة التاريخية التي يتحول فيها العالم من قرن إلى قرن.

٥ ـ إن النصوص المترهلة سيئة السمعة والسيرة في القانون، والعبارات المطاطة كأنها بالونات منفوخة على الانفجار ـ تعكس بالدرجة الأولى حالة انفصام يصعب معها التقاء الأمل مع الإرادة فيما هو أكبر من حرية الصحافة وأخطر. ففي أجواء هذا الترهل المطاط أصبحنا حكومة وأهالي بلا عقد اجتماعي، وناطحات سحاب وعشوائيات بلا صلة أو تواصل، بل إن صعيد مصر وهو جزء منها ـ لكي لا ننسى ـ تحول في إعلامنا إلى عدد من الشهداء وعدد من القتلى وكلهم مضرج بدمه، وهذه قصة كل يوم في جزء عزيز من أرض مصر.

٦ ـ إن بينكم وبالقرب منكم خبراء قانون يستطيعون الإفتاء في مسألة النصوص ومخالفتها للدستور ومجافاتها لمطلب الديمقراطية بل ومطالب المرحلة. ومن عجب أننا لا ندرك أن حرية الاختيار وهي صيحة العصر الجديد حزمة كاملة غير قابلة للتقسيم، فليس معقولا أن يكون للفرد حق اختيار السلعة بمنطق حرية السوق ثم لا يكون له حق اختيار الفكرة بأحكام حرية العقل.. وهذا التعسف في الانتقاء موجود في حياتنا، وأحيانا بقسوة. ففي القاهرة أسواق مفتوحة لكل شيء بلا قيود، لكنه ما زال فيها مكتب للمدعي الاشتراكي!

٧ ـ لقد أحزنني تصريح منسوب للرئيس حسني مبارك منشور في كل الصحف أمس ـ الخميس ـ نسب فيه إليه قوله: بأنه «إذا التزم الصحفيون بميثاق الشرف فإن القانون الجديد ينام من نفسه»، ثم نسب إليه أيضًا قوله: «إنه يرحب بالرأي شرط أن يكون صادقًا».

ومع كل الاحترام لمقام رئاسة الدولة، فإن القوانين لا تعرف النوم وإنما تعرف السهر، وهي لا توضع لتنام بكرم أو بسحر المغناطيس، وإنما قيمة القوانين أن تعلو حركتها الذاتية فوق إرادات الأفراد.

يتصل بذلك أنني حقيقة لا أعرف ما هو معيار صدق الرأي؟ وهل هو اقتناع الكاتب بما كتب، أو حكم أخرين على قناعاته ونياته؟ فالخبر يمكن قياس صدقه باتساقه مع وقائع حدث، وأما الرأي فهو اعتبار ذاتي بحت.

هذا بعض ما خطر لي.

وبقي أن أقدم لك وللجميع شكري على اهتمامكم بحضوري وبرأيي.

ومع خالص الود أرجو أن تنقلوا للجمعية العمومية ولنقابة الصحفيين خالص ولائي للمهنة وموفور احترامي لكل القيم السامية التي ترفع ألويتها.

□ □ □

محمد حسنين هيكل

١٩٩٥

باب مصر
إلى القرن الواحد والعشرين
مقدمة

يوم الثامن عشر من شهر يناير ١٩٩٥ كنت على موعد مع رواد معرض الكتاب، وهو موعد أحرص عليه باستمرار طالما دعيت إليه. ففيه تتاح لي الفرصة أن أقيس نبض ودرجة حرارة تجمع وطني معني ومهموم بقضايا وطنه، وسياساته، ودوره في منطقته، ومستقبله في عالمه.

فحين يكلف مواطن نفسه مشاق الذهاب إلى محفل عام، في ظروف عملية ونفسية معروفة، فمعنى ذلك أن هذا المواطن ـ رجلاً أو امرأة ـ مشغول بما هو أكثر من شأنه الخاص ، مثقل بما هو أكبر من حمل كتفيه.

ولقد ذهبت إلى لقاء الثامن عشر من يناير مع جمهور كريم حضر بنفسه، وجمهور مهتم تابع عن بعد، وقمت بطرح ما لديّ تاركًا أمره بين يدي سامعيه قريبًا وبعيدًا راجيًا وداعيًا أن يكون منه إسهام في حوار أعتقد أنه بات حيويًّا وضروريًّا.

ولقد أسعدني أن دار الشروق رأت أن تطبع كلامي بين غلافي كتاب، كما فعلت من قبل مع «ورقة في حوار» عرضتها أمام مؤتمر خريجي معهد الإدارة العليا في الإسكندرية (أكتوبر ١٩٩٤). والحقيقة أن هناك صلة بين حديث سبق وحديث لحق، فأولهما كان نظرة بالتعميم على قضايا القرن الجديد، والثاني كان نظرة بالتخصيص على مصر في هذا القرن، وكان تقديري أن سنة ١٩٩٥ قد تكون هي الباب إلى هذا القرن الذي تنبئ مقدماته بما يستحيل على أحد تصوره.

إن أستاذ فلسفة التاريخ النمساوي الشهير «إريك هوبسباوم»، وهو يحاضر الآن في معهد البحوث الاجتماعية في نيويورك، له نظرية متكاملة عن القرون، فهو لا يراها بعدد السنين ـ مائة سنة لكل قرن ـ ولكنه يقيسها بطول الصراعات الفكرية والسياسية والعسكرية الفاعلة والحاكمة في زمانها، ومن ثم فهو يعتبر أن هناك قرونًا طويلة وهناك قرونًا قصيرة.

وعليه فإن العمر الذي يحسب للبشر ـ فرادى أو جماعات ـ ليس عدد السنين، وإنما عمر التجربة الحية والفاعلة في حياتهم، وهو لذلك يحذف منه الطفولة والشيخوخة، الأولى لأنها بلا وعي، والثانية لأنها بلا قوة.

وفي رأيه أن «سنوات الانتظار» ـ انتظار الشباب أو انتظار الموت ـ ليست داخلة في الحساب، فالعمر هو ما يعيشه البشر وليس ما يتواجدون فيه مجرد تواجد على الأرض، يأكلون ويشربون، وينامون ويصحون، ويحلمون أحيانًا في النوم وأحيانًا في اليقظة.

وبوحي هذه النظرية فإن «هوبسباوم» أصدر أخيرًا كتابًا عن القرن العشرين أسماه «زمان التطرف: القرن العشرين القصير». واعتبر «هوبسباوم» أن القرن العشرين بدأ مع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) بتصدع الأوضاع الدولية الموروثة من القرن التاسع عشر، وقيام أوضاع جديدة برزت أكثر بالثورة البلشفية وظهور الاتحاد السوفيتي، ثم انتهت بسقوطه سنة ١٩٩١ ـ ساحبًا معه مجموعة أوروبا الشرقية كلها.

ومن المحتمل أن الرئيس الفرنسي «فرانسوا ميتران» كان بحسه التاريخي النفاذ يرى بمثل ما يرى «هوبسباوم» ـ عن بدايات القرون ونهاياتها. فلقد قصد «ميتران» يوم ٢٨ يونيو ١٩٩١ إلى مدينة «سيراييفو» عاصمة «البوسنة»، ومضى يمشي في شوارعها وحيدًا مطرق الرأس يفكر ويتأمل والرصاص يلعلع من حوله ودوي القنابل تتجاوب أصداؤه في آفاق بعيدة وقريبة.

كان ذهابه إلى «سيراييفو» في اليوم الذي اختاره ـ وهو ٢٨ يونيو ١٩٩١ ـ عملًا له معنى، سواء قصده «ميتران» أو لم يقصده. ففي نفس اليوم ـ ٢٨ يونيو من سنة ١٩١٤ ـ

وفي نفس المدينة، وقع الحادث الذي اعتبر شرارة منذرة بحريق الحرب العالمية الأولى، وهو حادث اغتيال الأرشيدوق «فرانز فرديناند» ولي عهد النمسا برصاص فوضوي «صربي».

وبالتالي فقد بدا «ميتران» وكأنه يعي على نحو ما أن «سيراييفو» سنة ١٩١٤ كانت بداية القرن العشرين، ثم إن «سيراييفو» سنة ١٩٩١ كانت نهايته.

وعلى أية حال فإن نظرية «هوبسباوم» تقوم على منطق لا يسهل تجاهله، وبالقياس عليها مثلاً فإن القرن العشرين بالنسبة لمصر يبدأ من مخاض ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) وينتهي بتوقيع اتفاقية «كامب دافيد» (١٩٧٩).

وبالطبع فإن مصر شهدت في النصف الأول ـ الحسابي ـ من هذا القرن أحداثًا هامة، لكنها كانت في واقع الأمر امتدادات مؤجلة أو متلكئة من القرن التاسع عشر. فقد انحصر صراع الشعب المصري ـ في هذا النصف الأول من القرن ـ في محاولة الاستقلال، وكان ذلك مدار ثورة «عرابي» ومدار ثورة ١٩١٩، وفيهما وحولهما كان الصراع بالدرجة الأولى ثنائيًا ضد الاحتلال البريطاني، وقد اتصلت دواعيه ومواقعه من أواخر القرن التاسع عشر إلى قرب منتصف القرن العشرين.

لكن الحرب العالمية الثانية فتحت أبواب عالم جديد دخلته مصر ـ مثل غيرها من شعوب آسيا وأفريقيا ـ وخاضت غماره برؤى وطموحات تتعدى هدف الاستقلال الوطني، وتطمح إلى تحقيق أحلام واسعة فكرية وثقافية، وطنية وقومية، سياسية واقتصادية.

ومن سنة ١٩٤٥ إلى ١٩٧٩ ـ ٣٤ سنة ـ عاشت مصر في القرن العشرين بالطول والعرض: حققت هدف الاستقلال وتعرضت للغزو من جديد، وتقدمت قفزات وواجهت تعثرات، وحاربت وسالمت، وانهزمت وانتصرت، واشتركت في صنع حركات عالمية وتحررية وإنسانية، وغيرت خرائط، وبنت للحياة وعاشت مع الخطر، ودخلت الصراع العربي الإسرائيلي وخرجت منه، وانتصرت على إمبراطوريتين، وتعاملت مع ثالثة، وتراجعت أمام رابعة، ثم هدأت وسكنت، ولا أقول نامت.

إن هناك أطرافًا في العالم كان القرن العشرون بالنسبة لها سنوات معدودة لا أكثر. ويمكن اعتبار عمر أفريقيا السوداء في هذا القرن عشر سنوات دون زيادة: من وقت أن هبت رياح التغيير على أفريقيا وبدأت مرحلة الاستقلال سنة ١٩٦٠، إلى أن جاءت سنة ١٩٧٠ فإذا أحلام أفريقيا تتحول إلى أحزان أفريقيا، وتخرج القارة من عملية المشاركة في صنع التاريخ، وتتحول من ذات إلى موضوع، وتتراجع عن الحلم عائدة مرة أخرى غنيمة لمطامع الآخرين كما كانت طوال القرن التاسع عشر وربما أسوأ.

وهكذا فإن الأصفار لا تعني شيئًا في حساب التاريخ، كما أنها لا تعني شيئًا في قواعد الحساب إلا إذا كانت في موضعها الصحيح، أي على اليمين وليس على الشمال.

وإذن فقد يمكن القول بأن القرن العشرين بالنسبة للتاريخ العالمي هو في الواقع ٧٥ سنة فقط ـ من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٩١ ـ وكان بالنسبة لمصر ٣٤ سنة لا غير، ثم هو بالنسبة لأفريقيا السوداء عشر سنوات دون زيادة ـ أي أن القرون حسابيًا قد تختلف عن القرون واقعيًا، وبالتالي فليس ضروريًا أن تكون بداية القرن مئوية، وإنما يمكن التأريخ لهذه البداية بلحظات الانتقال من عالم إلى عالم يكون معه بدء الحساب أو نهاية الحساب في إطار محيط حي بالموجات المتلاحقة لفكرة أو لحدث أو لصراع.

وبهذا المعيار، إذا قبلنا به، فإن سنة ١٩٩٥ قد تكون هي بداية القرن الواحد والعشرين بالنسبة لمصر ففيه تدخل إليه أو تتخلف عنه. فالمشاهد أن القرن الواحد والعشرين بالنسبة لمصر يمكن أن يبدأ قبل موعده إذا تجاسرت مصر وأقبلت، وقد يتأخر إلى موعد في علم الغيب إذا وقفت مصر في مكانها وترددت، ومن ثم تراجعت إلى المجهول.

ولعل الصفحات التالية، وهي حديث جرى عرضه أمام جمهور معرض الكتاب، أن تجيب على أسئلة تتعلق بـ: كيف؟ ولماذا؟ ومتى؟ وهل؟ ـ بالنسبة للقرن الواحد والعشرين.

وتلك كلها أسئلة مطروحة في مصر هذه اللحظة، وهي واحدة من تلك اللحظات التي يظهر ويتجلى فيها ومض الفرصة التاريخية لهؤلاء الذين يملكون جسارة الإمساك بمصائرهم ومقاديرهم!

محمد حسنين هيكل

باب مصر

إلى القرن الواحد والعشرين(*)

يناير ١٩٩٥

اسمحوا لي أن أخالف قاعدة مرعية في محافل الكلام، فقد جرت العادة أن يبدأ أي متحدث بشكر من تفضلوا ودعوه، ثم ينهي كلامه بشكر من تفضلوا وسمعوه.

وأريد الآن أن أعكس الترتيب، فأبدأ بشكر السامعين وأنتهي بشكر الداعين، ظنًّا مني أن الذين يرضون اليوم بسماع أي متحدث يستحق الواحد منهم أن يكون مثالًا لحسن الأدب أو تمثالًا لحسن الظن، في ظروف تجعل الجلوس لأي قول مشقة شديدة في زحام، وتجعل الاهتمام بالشأن العام مضيعة للوقت مع تآكل مصداقية أي كلام.

لكنه يبدو لي أنكم جميعًا من المتفائلين بحسب التعريف الذي يقول: «إن المتفائل شخص يتعلق بالأمل على حساب التجربة».

الأمل يقول: فلنحاول..

والتجربة تقول: كفانا!

وهكذا فإنني أشكركم في البداية، وأضيف أنني مثلكم متفائل بنفس المعنى..

(*) كانت هذه آخر ندوة دعيت إليها في معرض الكتاب وبعدها صدر القرار بمنع ظهوري فيه.

متعلق بالأمل على حساب التجربة، أو بمعنى أدق أحاول مرة أخرى وعفا الله عما سلف!

وربما أن المأزق الذي يجمعنا هو أننا إذا اخترنا أن نتخلى عن الأمل وأن نتعظ بالتجربة، فسوف نجد أنفسنا في موقف مستحيل وسط طريق خطر. وإذا توقفنا عن السير فهو استسلام لليأس.. وهذا استهتار بالمصير لا نقدر عليه ولا نتحمله، وفوق ذلك فإن مسئولية الحياة ـ وهي أعظم آيات الله في كونه ـ لا تقبل به ولا ترضاه.

وإذا كان قرارنا ـ وليس هناك بديل له ـ أن نتحمل مسئولية الحياة، فقد يكون ضروريًّا أن نبدأ محاولتنا الجديدة في تغليب الأمل على التجربة بتوصيف ما نحن فيه من موقف صعب.

إن كل محاولة لتوصيف أحوالنا في هذا الموقف الصعب كانت دائمًا عملية مستباحة للأهواء، فبيننا من يزعم أننا نعيش أزهى عصورنا، وبيننا من يزعم أن الحِقيقة على العكس، وطال خلافنا في هذا الأمر ولم يقصر. ومع أن كل الناس يستطيعون ملامسة الحقيقة في معايشتهم لحياة كل يوم فإن هناك إلحاحًا زائدًا عن كل حد لتلوين الصور وتزويقها.

هكذا يصبح من الضروري أن تكون لدينا نقطة بداية دقيقة وموثقة بحيث لا يحق لأحد أن يدور حولها أو يتجاهلها لأي سبب أو ادعاء، خصوصًا وأننا في هذا العام ١٩٩٥ سوف نجد أنفسنا عند مفرق طرق يفرض علينا أن نختار بإرادتنا، أو تختار لنا الظروف كيفما يكون، ولا أظن أن اختيارها سوف يكون في صالح ما نأمل فيه!

ولما كنا لا نستطيع أن نعرض لتوصيف أحوالنا مكتفين بذلك ثم نسكت ـ فإن لدي أمامكم الآن ثلاث مهام:

أولا: إنني ـ بإذنكم ـ سوف أعرض عليكم توصيفًا للموقف حاولته دقيقًا وموثقًا وبالأرقام، حتى نصل جميعًا بالتراضي الحر وليس بالاغتصاب القسري، إلى الحقيقة الضائعة بين المزاعم المتعارضة، وحتى نقطع باليقين كل شك، ومن ثم تكون حرية الاختيار في يدنا مصونة وعفيفة.

ثانيًا: وبعد التوصيف فقد تسمحون لي أن أتطرق إلى هذا التقدير الذي يجعل من سنة ١٩٩٥ مفرق طرق يفرض ضرورة الاختيار.

ثالثًا: وأخيرًا فقد أسمح لنفسي أن أطرح عليكم مجموعة تصورات أتمناها مشاركة إيجابية في عملية استكشاف واسعة وعريضة لابد أن نقوم بها جميعًا لكي نستطيع أن نطمئن أنفسنا بأن الغد له مستقبل!

□ □ □

سوف أقف بكم أمام «أولًا» ـ أعني بند توصيف الأحوال في مصر ـ وقد قلت لكم إنني حاولته توصيفًا دقيقًا وموثقًا وبالأرقام، وكل رجائي ودعائي أن تكون فيه الكفاية، ومن ثم نستغني به عن الجدل العقيم حول ما هو مؤكد، وننتقل بعده مطمئنين إلى ما هو ضروري.

وقد أنبه إلى أن الأرقام التي أعرضها في هذه المحاولة لتوصيف الأحوال في مصر كلها أرقام رسمية مأخوذة من مراجع معتمدة، أولها مرجعية البنك الدولي. وتتذكرون أن البنك الدولي هو الجهة الوحيدة التي تملك حق مناقشة الحكومات فيما تقدمه من أرقام، كما أنه الجهة الوحيدة التي تملك سلطة وضع تقاريرها النهائية وفق مراجعاتها، في حين أن جهات دولية أخرى ليس أمامها غير أن تتقبل أرقام الحكومات المعنية دون سلطة للمراجعة.

ونتفق بداية ـ ولا أظن أنه يمكن أن يقع خلاف ـ على أن نسبة النمو الاقتصادي السنوي في أي بلد تبقى باستمرار أهم المؤشرات الدالة على أحواله. وإذا قبلنا ذلك، فسوف نجد فعلًا أن مصر ـ ولسوء الحظ ـ بلد يتأخر ولا يتقدم، وهذه هي الصدمة الأولى للحقيقة، وتتلخص عناصرها الرئيسية فيما يلي:

□ في الفترة ما بين ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤ ـ كانت نسبة النمو في مصر تجري بمتوسط سنوي قدره ١٤ , ٥٪ (وربما تلاحظون أن هذه هي الفترة التي كانت مصر تستعد فيها لحرب أكتوبر العظيمة، وكان الجهد الحربي يكلفها كثيرًا من الأعباء على حساب التنمية. وبرغم ذلك فقد ترون أنها نسبة للنمو معقولة جدًّا في بلد توزع جهده بين تحرير الأرض وبين مواصلة التنمية).

□ وفي الفترة ما بين ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ ـ كانت نسبة النمو في مصر تجري بمتوسط سنوي قدره ١٠,٩٤٪ (ربما تلاحظون هنا أيضًا أن هذه هي الفترة التي وصلت فيها التدفقات المالية من عوائد النفط العربي إلى ذروتها، ومن المفارقات أن أكبر التدفقات العربية انهالت على مصر بعد حرب أكتوبر، وبعد أن وقعت مصر سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٥ على اتفاقية فك الارتباط الثانية، ولعل القصد من هذه التدفقات السخية كان تشجيع مصر على المضي أبعد في الطريق الذي اتخذته على خلاف مع أمتها العربية. ثم تلا ذلك سنة ١٩٧٧ أن تظاهرات الاحتجاج على ارتفاع الأسعار اجتاحت مصر، وأقلقت الغرب كله كما أقلقت بعض العرب على مدى ثبات الأوضاع السياسية في مصر وهو مؤثر على المنطقة كلها ـ وكان أن سارعت الولايات المتحدة ودعت غيرها إلى غمر مصر بالمساعدات. وكان مدهشًا أن بعض العرب لم يساعدوا مصر بالقدر الكافي وهي تحارب إسرائيل، ولكنهم راحوا يساعدونها بقوة بعد أن بدأت تبتعد عنهم وتقترب من إسرائيل. وقد يستدعي التأمل والنظر أن تلك ـ من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ ـ كانت الفترة التي بدأ فيها شن غارات متوحشة ومتوالية ضد «جمال عبد الناصر» فكرًا وتجربة وميراثًا، وكانت مظاهر اليسر تلهي وتنسي. وفي نفس الوقت فإن جزءًا من التدفقات المالية العربية وغير العربية وجد طريقه إلى مجال الإنتاج الإعلامي والفني ضمن محاولة لإعادة صياغة التفكير المصري والعربي، حتى ولو اقتضت الأمور إعادة كتابة التاريخ لكي تكون من الماضي تكأة يستند عليها الحاضر. وأدى ذلك، ضمن ما أدى، إلى خلخلة فكرية وإلى خلط أوجد أعراض أزمة في الضمير المصري ما زالت تحيره حتى الآن).

□ وفي الفترة ما بين ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ كانت نسبة النمو في مصر تجري بمتوسط سنوي قدره ٦,٩٩٪ (وربما تذكرون أن هذه هي الفترة التي شهدت عملية اغتيال الرئيس «أنور السادات» وبداية إدارة الرئيس «حسني مبارك»، وكانت هناك رغبات دولية وعربية في مساعدة مصر على اجتياز ظرف بدا للآخرين خطرًا على استقرار المنطقة، وقد يكون عائقًا أمام احتمالات الصلح مع إسرائيل. لكن المساعدات

أصبحت أقل، لأن «عملية السلام» بدت غير قابلة للعودة، ومع أهمية المحافظة على استقرار مصر فإن صلحها مع إسرائيل ظل مطلبًا أهم!).

□ وفي الفترة ما بين ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ كانت نسبة النمو في مصر تجري بمتوسط سنوي قدره ٢,٩٢٪ (وربما تلاحظون أن مصر في تلك الفترة كانت قد انتهت من توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل بكل ما ترتب عليها من قيود. واطمأن الآخرون، وتركوا مصر، والتفتوا إلى مواقع أخرى في المنطقة أو خارجها.

وإذن فقد كان الارتفاع الظاهر في نسب النمو في المراحل السابقة محكومًا بظروف خارجية استدعت جهدًا مكثفًا لتسيير الأمور وتسهيلها في مصر، وعندما زالت هذه الظروف فقد أصبح على مصر أن تواجه مشاكلها، وهي وشأنها: تعوم أو تغرق، والأفضل طبعًا ألا تعوم ولا تغرق، فلا أحد فيما يبدو يريدها واقفة، ولا أحد في نفس الوقت يريدها واقعة! وفي كل الأحوال وفيما يتعلق بمصر ـ وأي بلد غيرها ـ فلابد أن ندرك أن النمو الحقيقي الذي يحسب حسابه ليس هو النمو المرتبط بتدفقات خارجية مرهونة بعوامل مؤقتة، وإنما ما يحسب حسابه هو النمو الذي تصنعه المحركات الذاتية الوطنية ـ وما عدا ذلك محاولات لشراء السياسات أو تأجيرها أكثر منه دوافع للنمو المطرد والشامل).

□ ونصل إلى السنوات الأخيرة، ونأخذها واحدة بعد واحدة:

ـ سنة ١٩٩٠ تدنت نسبة النمو إلى ٢,٥٤٪.

ـ سنة ١٩٩١ تدنت نسبة النمو أكثر إلى ٢,٢٧٪.

ـ سنة ١٩٩٢ تدنت نسبة النمو أكثر وأكثر إلى ١,٨٪.

ـ سنة ١٩٩٣ تدنت نسبة النمو أكثر وأكثر وأكثر فإذا هي تصل بالناقص وليس بالزائد ـ إلى ١٪، أي أن مصر أكلت هذه السنة من لحمها الحي واستهلكت من رأسمالها ولم تضف إليه شيئًا على الإطلاق.

ونعرف الآن أن نسبة النمو لسنة ١٩٩٤ ـ السنة الفائتة ـ لم تظهر بعد لأن دفاتر الحسابات ما زالت مفتوحة، وهناك اختلاف في التقديرات، فالبنك الدولي يعتقد

أن نسبة النمو سوف تكون في حدود ما بين ١ إلى ١,٥ في المائة، في حين تقول الجهات الرسمية المعنية في مصر إنها قد تصل إلى ثلاثة في المائة.

هذه هي الأرقام، أو هذه هي الحقائق، ولا يجب، بل ولا يمكن أن يكون هناك خلاف عليها ـ والنتيجة أن مصر وبمعايير النمو الاقتصادي تتراجع إلى الوراء ولا تتقدم إلى الأمام.

وهذه هي الصدمة الأولى للحقيقة.

□ □ □

تتصل بهذه الحقائق الاقتصادية حقائق اجتماعية تترتب عليها، وأكتفي منها باثنتين، وهما في الواقع الصدمة الثانية والصدمة الثالثة للحقيقة:

الأولى: وطبقًا لتقارير البنك الدولي ـ هي أن متوسط دخل الفرد في مصر هبط بشكل ملحوظ، ففي حين كان متوسط دخل الفرد في مصر في بداية الثمانينات هو ٦٧٠ دولارًا في السنة ـ إذا به يصل في بداية التسعينات إلى ٦١٠ دولارات للفرد في السنة، أي أن كل فرد في مصر فقد من متوسط الدخل العام ٦٠ دولارًا في السنة. وقد تزامن ذلك مع قرارات سياسية أخذت بوجهة نظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في إلغاء الدعم الاجتماعي الذي كان يوفر حدًّا أدنى لعامة الناس في غذائهم وفي كسائهم، وفي خدمات التعليم والصحة، وفي توفير فرص العمل، وكانت الذريعة أنها قوانين السوق تأمر وتطاع. ويلفت النظر أن ذلك حدث في مصر بينما كانت الحملة الانتخابية للرئيس «بيل كلينتون» تقوم بالدرجة الأولى على «أنه لا يستطيع أن يترك الشعب الأمريكي تحت رحمة قوانين السوق»، وبينما كانت أوروبا الساعية إلى وحدتها الاقتصادية تتمسك بنظم وترتيبات تقع في مجلدات تحوي ستة آلاف صفحة هدفها توفير الحماية للعمال وللفلاحين ضد قوانين السوق في أكثر قارات الدنيا رخاءً وازدهارًا.

وربما قيل إن بعض الإصلاحات المالية كانت واجبة، وبعض القول صحيح ـ لكن أي اقتصاد وطني يحترم نفسه ويحترم مواطنيه لابد له أن يجعل الأرقام في خدمة الناس وليس الناس في خدمة الأرقام.

وبالتالي فإنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاح مالي بدون رؤية اجتماعية، ومهمة أي سياسة، بما تحمله الكلمة من معان، هي التوفيق بين العنصرين. ومن المفارقات ـ وهي كثيرة ـ أن الفترة التي انخفض فيها متوسط دخل الفرد في مصر بمقدار ٦٠ دولارًا في السنة كانت هي نفس الفترة التي اندلعت فيها نيران الغلاء وزادت الأسعار بما يقارب ٣٠٠٪، غير زيادة الضرائب والرسوم، وقد أصبحت عملية جباية قاسية تعرفونها جميعًا، ولا تحتاج من أحد إلى دليل!

وهذه هي الحقيقة الاجتماعية الأولى... الصدمة الثانية للحقيقة.

والحقيقة الاجتماعية التالية ـ وهي حقيقة تشهد بها الأرقام المصرية الرسمية ذاتها ـ أن البطالة في مصر ـ وفي نفس الفترة ـ زادت زيادة مخيفة، وهي بطالة من نوع مختلف عن ذلك النوع الذي يقول بعضنا: إن «كبريات دول العالم تعرفه، حتى الولايات المتحدة الأمريكية». ناسين أن البطالة في الولايات المتحدة ـ في الجزء الأكبر منها ـ بطالة موسمية أو بطالة عند أقل الطبقات علمًا وخبرة في مجتمعاتها، وبصراحة فهي في الولايات المتحدة أظهر لدى الجماعات الملونة. وفي كل الأحوال فهي بطالة تغطيها تأمينات اجتماعية تضمن حدًّا أدنى من ضرورات العيش لكل مواطن.

ولعلي لا أضغط على مشاعركم إذا قلت إن في مصر مليونًا وثمانمائة ألف عاطل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، ومعنى ذلك أن البطالة تعصر كتلة من أهم الكتل البشرية في مصر، فهي كتلة تعلمت وتهيأت للعمل في بلد يعتبر التعليم فيه وسيلة وحيدة للصعود الاجتماعي.

وليست هناك أرقام موثقة عن أعداد العاطلين من كتل بشرية أخرى، ولكن بطالة المتعلمين تعني أن المشكلة معبأة بشحنات قلق غير عادي. فهذه ليست البطالة المقنعة التي عرفناها من قبل، وهذه ليست بطالة الريف الذي يستطيع فائضه البشري أن يسعى لرزقه على الأرض السمراء وفي الحقول الخضراء، وإنما هي بطالة مدركة، واعية، قابلة لأن تتحول إلى شحنة غضب عارم يشعر أن مجتمعه يسلبه حقًّا كان يحسبه في انتظاره.

ولكم أن تتمثلوا حالة أسرة مصرية عادية في الريف أو في الحضر صرفت دم قلبها، كما يقولون، على تعليم شاب أو شابة، راجية وآملة أن يتحول الابن أو البنت إلى مشارك في دخل الأسرة معين على مشاق الحياة. ثم إذا هذا الشاب أو الشابة ـ وقد فرغ من مختلف مراحل التعليم ـ يعود إلى الأسرة في الريف أو في الحضر مكسورًا ومحبطًا، لا شيء عنده يقدمه إلى هؤلاء الذين تحملوه وصبروا عليه، وأخطر من ذلك لا شيء عنده يعينه على بناء حياة مستقلة تمكنه من إنشاء أسرة جديدة تحتها أرض وفوقها سقف، ولديها أمل يومئ إلى غد أفضل، ولها نصيب في الحق الإنساني المشروع لكل مواطن في دخول دائرة الإنتاج، والمشاركة في حقوق الخدمات من الصحة وحتى الثقافة.

وهذه هي الصدمة الثالثة للحقيقة.

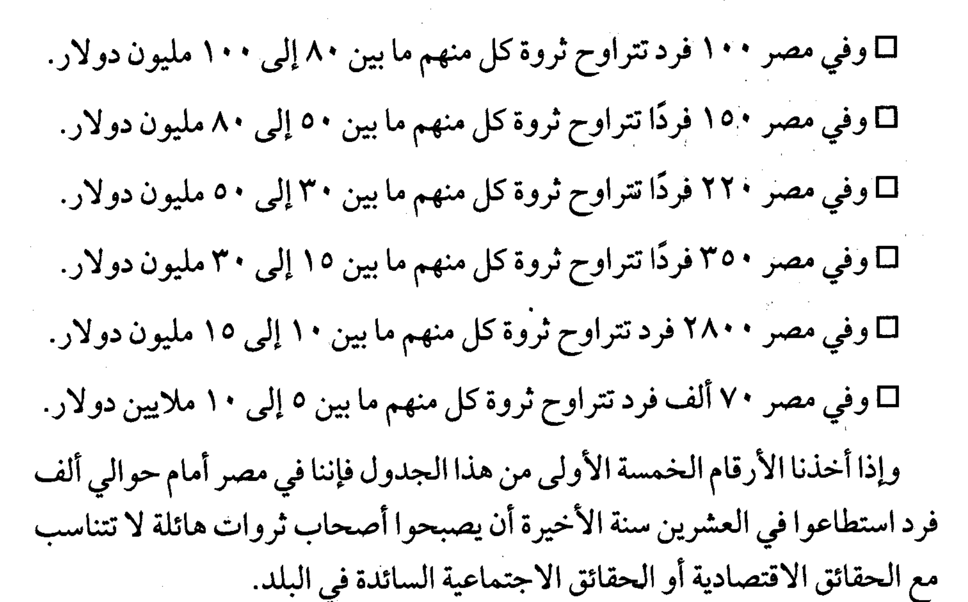
ثم نصل إلى الصدمة الرابعة للحقيقة ـ وهي (اقتصادية ـ اجتماعية) هذه المرة ـ وهي تطالعنا بموقف يدعونا إلى خوف شديد على مستقبل الاستقرار الاجتماعي في مصر:

إن متوسط دخل الفرد في السنة في أي بلد من البلدان ليس كافيًا لتصوير الحقائق الاجتماعية، وإنما لا بد أن ندخل في الحساب عاملًا بالغ الأهمية، وهو: كيف يجري توزيع هذا المتوسط من الدخل على ضآلته ومع تآكله؟

فإذا وصلنا إلى هذا العامل فقد تسمحون لي أن أضع أمامكم ـ ضمن محاولة توصيف الموقف في مصر ـ صورة لقمة الهرم الاجتماعي في مصر بعد أن وضعت أمامكم صورة لقاعدته.

إن هذه الصورة هي لمحة من تقرير عن «المؤشرات الطبقية الجديدة في مصر»، وضعته مجموعة بحث دولية شارك فيها خبراء من بلدان مختلفة، بينهم واحد إسرائيلي، وسوف ينشر بحثهم كاملاً في روما في الخريف المقبل حسب علمي ـ والصورة تشير إلى ما يلي:

☐ في مصر ٥٠ فردًا تبلغ ثروة كل واحد منهم ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار وأكثر.



- وفي مصر ١٠٠ فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ مليون دولار.
- وفي مصر ١٥٠ فردًا تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٥٠ إلى ٨٠ مليون دولار.
- وفي مصر ٢٢٠ فردًا تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار.
- وفي مصر ٣٥٠ فردًا تتراوح ثروة كل منهم ما بين ١٥ إلى ٣٠ مليون دولار.
- وفي مصر ٢٨٠٠ فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ١٠ إلى ١٥ مليون دولار.
- وفي مصر ٧٠ ألف فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٥ إلى ١٠ ملايين دولار.

وإذا أخذنا الأرقام الخمسة الأولى من هذا الجدول فإننا في مصر أمام حوالي ألف فرد استطاعوا في العشرين سنة الأخيرة أن يصبحوا أصحاب ثروات هائلة لا تتناسب مع الحقائق الاقتصادية أو الحقائق الاجتماعية السائدة في البلد.

وقد جاءت هذه الثروات الهائلة في معظمها من عمليات تقسيم وبيع الأراضي والعقارات وما يتصل بها، ومن التوكيلات التجارية التي لا يعرف أحد حسابها، ومن احتكار بعض السلع كالأسمنت والحديد والسكر واللحوم (بما فيها اللحوم الفاسدة)، ثم إن بعضها ـ وهو ليس قليلًا ـ جاء من عمولات تجارة السلاح.

ولقد كنا نقبل ـ ونسعد ونبارك ـ لو أن هذه الثروات تراكمت نتيجة لعملية الإنتاج بالمنطق الرأسمالي السليم القائم على الاستثمار وقبول مخاطره، والقائم على احترام القوانين والتزام ضوابطها، والقائم على دفع الضرائب والرضا بتكاليفها.

لكن الواقع الحي أمامنا أنه ـ في معظم الأحيان وباستثناء لا تزيد نسبته عن عشرة في المائة فقط ـ لم يكن الأمر هو الاستثمار ومخاطره وإنما الاستغلال ونفوذه، ولم يكن القانون وضوابطه وإنما الدوران حوله والاستهتار به، ولم تكن الضرائب العادلة في تكاليفها وإنما الضرائب على أضعف الطبقات قدرة على أدائها وأقلها فرصة في الهرب أو التهرب منها!

ومن المفارقات أن مصر وهي واحدة من البلدان الموضوعة في قوائم الدول الفقيرة تستورد أكبر نسبة من سيارات «المرسيدس» في العالم بالقياس إلى عدد سكانها، وذلك طبقًا للبيان السنوي (سنة ١٩٩٣) لشركة «مرسيدس بنز».

ولقد أزيد أن واضعي التقرير الذي عرضت لأحد جداوله قبل قليل لم يدخلوا في تقديراتهم فئتين من الأغنياء:

□ فئة المصريين الذين يعملون ويعيشون خارج مصر.

□ ثم فئة أصحاب الثروات الإحصائية. ونموذج لهم هؤلاء الذين يملكون أراضي أو عقارات زادت قيمتها بشدة ولكن التصرف فيها محدد أو مقيد، كالعمارات الكبيرة على شاطئ النيل مثلًا، وبالتالي فإن ملايينهم اعتبرت إحصائية، أي أنها موجودة وليست متحركة بما يساوي قيمتها الحقيقية.

وأزيد أيضًا أنني عندما اطلعت على هذا التقرير استهولت بعض ما فيه، وأردت أن أراجعه بمناقشته مع خبير مصري متخصص وفي موقع يسمح له أن يعرف ـ وكانت خلاصة رأيه أن التقديرات الواردة في التقرير أقل كثيرًا من الواقع الحالي، والأرجح أن أرقامه تعود إلى ثلاث سنوات مضت على الأقل، وكانت هي المتاحة أمام واضعيه حين بدءوا في إجراء بحثهم.

وإذن فنحن أمام وضع لا مفر من التسليم بأنه بالفعل مخيف لأن النار قريبة من الحطب بأكثر مما تحتمله سلامة الأحوال في مصر.

□ □ □

إنني أريد أن أعتذر لكم عن صورة مزعجة عرضتها عليكم، لكنني برغم ذلك أخشى أنه ما زالت في كأس الحقيقة بقية صدمات أخرى ـ خامسة وسادسة وسابعة ـ ولا مفر من تناولها مهما كان المذاق علقمًا والطعم كريهًا.

وأشعر بحرج إذ أجد نفسي مضطرًا إلى القول بأن الحقائق الاقتصادية والحقائق الاجتماعية لها بعد آخر يختلط فيه الاقتصادي والاجتماعي معًا، ومن ثم يصنعان معًا مؤثرات نفسية وإنسانية وأخلاقية في نفس الوقت.

وهذا البعد يتمثل في ثلاثة عناصر أضعها أمامكم على النحو التالي:

١ ـ إن الإحساس العام ـ حتى مع غياب الأرقام ـ بهذه الصورة المزعجة للحقائق الاقتصادية والاجتماعية لما جرى في مصر خلال العشرين سنة الماضية أصاب

الشعب المصري بنوع من الشعور بالخيبة أليم. فقد كان هذا الشعب يرتب نفسه لأحلام وردية زينت له وكاد يصدقها.

قيل للشعب المصري إن السلام قادم يريحه من الأعباء الثقيلة ـ ماديًّا ومعنويًّا ـ للصراع وللحرب المسلحة...

وقيل للشعب المصري أيضًا إن السلام سوف يسحب الرخاء في ذيله نتيجة مؤكدة لما يمكن توفيره بانتهاء عصر الصراع والسلاح، أو نتيجة لما يمكن أن تضيفه المساعدات الخارجية، أو نتيجة لما يمكن أن يحققه التركيز على البناء والانطلاق في عصور جديدة.

وكان الذي حدث خلافًا مع ما كان منتظرًا.

(ولست أريد أن أعود إلى الماضي مع الباكين على أطلاله، ومع ذلك فلا مفر من الاعتراف بأن جماهير الشعب المصري راحت تشعر مع تثاقل زحف السنين أن الحياة في عصر «الحرب» كانت أفضل منها في عصر «السلام» ـ إذا جاز القول بأن «السلام» تحقق. ثم إن الحياة بدون مساعدات أجنبية كانت أيسر منها بعد المساعدات الأجنبية ـ إذا جاز اعتبار ما تحصل عليه مصر بالفعل مساعدات حقيقية. ثم إن الحياة في وقت «الانغلاق» كانت أسعد منها في وقت «الانفتاح» ـ إذا جازت تسمية ما كان «بالانغلاق»، وما استجد «بالانفتاح».

وربما نتذكر وبأرقام البنك الدولي ـ حتى يستقيم القياس ـ أن متوسط النمو في السنوات ما بين ١٩٥٦ إلى ١٩٦٦ كان يجري بنسبة ٦ , ٧٪ سنويًّا ـ مع تواصل الصراع وبالسلاح مرات، وكانت كلها مرات دافع فيها السلاح عن طموحات مشروعة وعن حقوق وطنية وقومية، وبدون مساعدات خارجية من أي مصدر.

بل إن الحصار الاقتصادي في بعض الظروف مارس ضغوطه ـ وبرغم ذلك فقد كان عصرًا تمكنت فيه مصر من بناء قاعدة صناعية متقدمة بكل المعايير في العالم الثالث، كما تمكنت فيه من زيادة الرقعة المنزرعة من أرضها بنسبة تقارب ٣٠٪.

إن البكاء على الأطلال عقيم ثم إنه مهين، فالماضي لا يعود، والتجارب لا تستعاد، والزمن يتغير باستمرار ـ وهذه سنة الحياة.

المهم أن الشعب المصري لم يكن مهيأ لما نزل عليه، وكانت الصدمة النفسية التي أصابته راجعة إلى أن السنوات العشرين الأخيرة لم تعطه شيئًا كان يأمل فيه فحسب، وإنما أخذت منه بعض ما كان عنده قبلها.

من هنا فإن شعورًا بالإحباط راح يتنامى لديه ويتراكم، ثم يتخطى الخيبة إلى تململ ظاهر قابل لأن يتحول إلى سخط عام.

٢ ـ هناك عنصر ثان يتمثل في أنه نتيجة للتناقض الاجتماعي الهائل الذي صورته الأرقام فيما سبق ـ بين قمة الهرم الاجتماعي في مصر وبين قاعدته ـ فإن حالة من خلل التوازن راحت تعتري المجتمع المصري وتهزه بقسوة. فليس منطقيًّا أن يكون تركيز الغنى وانتشار الفقر على النحو الذي رأيناه.

والشاهد أن هذا التناقض الحاد بين الفقر والغنى سبب شعورًا بالاستفزاز يصعب تجاهله، خصوصًا وقد بدا تركيز الغنى غير مبرر، وأيضًا غير مشروع، ثم إن حصار الفقر بدا هو الآخر غير مبرر وأيضًا غير شرعي.

وربما كانت أخطر النتائج أن الطبقة المتوسطة في مصر، وهي في هذا الوطن وفي أوطان غيره مستودع الحيوية الاجتماعية ومخزن طاقاتها القادر باستمرار على دفع موجات التقدم، أصبحت مضغوطة ومحاصرة.

وفي حين أن التناقض الحاد بين الفقر والغنى أحدث تشققات خطرة في البنيان الاجتماعي المصري ـ فإن الضغوط والحصار على الطبقة المتوسطة أحدثا تباطؤًا إلى حد التوقف في دوافع الحركة والنهوض، وكان ذلك وضعًا يمكن أن يؤدي إلى عملية تصدع وتساقط.

وفي وقت من الأوقات كان المخرج سباقًا متسارعًا للهجرة نحو النفط، لكن تجربة الهجرة إلى النفط كانت عقيمة في أبسط تعبير، واكتشفنا متأخرين أن النفط يصلح لإشعال حريق لكنه لا يصلح لري أرض خضراء.

وتأثرت أنماط سلوك، وتأثرت مجموعات قيم وثقافة، وتأثرت معايير فن وجمال. وفي يوم من الأيام كانت القاهرة تغني لوديان المشرق وأنهاره منشدة «يا شراعًا وراء دجلة يجري» و«سلام من صبا بردى أرق» ـ فإذا هي الآن تهتز على دقات طبول وإيقاعات صحراوية ذات أصداء متكررة عاجزة عن الإبداع والإلهام!

ومن المحزن أن معظم الإنتاج الفني راح يعرض نفسه سلعة في أسواق النفط. ومن المنطقي ـ وهذه طبيعة السوق ـ أن أي سلعة لابد أن تصنع مطابقة لهوى مشتريها، «فالزبون دائمًا على حق» كما يقول خبراء الإعلان. وهكذا فإن الدور الحضاري لمصر لم يضيع أسباب تفوقه وامتيازه فقط، وإنما صب على المجتمع المصري نفسه لطخ زفت وقطران من رواسب النفط محصلة لما أنتجه لأسواقه وأذواقه.

ومن الغريب أن صحاري النفط مليئة بواحات متناثرة من العلم والنور، لكننا مع الأسف اخترنا في معظم الأحيان أن نكون أوتادًا لخيام الشيوخ، غير واعين أن بعضًا من أفضل العناصر فكرًا وثقافة والتزامًا ـ في هذه الصحاري ـ غادروا خيام الشيوخ من زمن طويل!

٣ ـ ونتيجة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية فقد جمحت ـ وكان محتمًا أن تجمح ـ أسباب العنف وموجباته.

ولكي نكون صادقين مع أنفسنا ومع الآخرين فلابد أن نسلم أن العنف ظاهرة إنسانية تتبدى أو تتوارى في المجتمعات بعلاقة من نوع ما مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي تسود هذه المجتمعات. فالسلام الاجتماعي في أي وطن ليس مسألة حض على فضيلة الصبر، وليس مسألة نص قانوني يغلظ العقوبات على مخالفة مواده، كما أنه ليس مسألة تطوع خيري للعمل الصالح والإحسان.

إنما السلام الاجتماعي مطلب مركب، وهو مشروط بشرعية السلطة، مشروط بمشروعية الثروة، مشروط بحقوق المواطنة، مشروط بإحساس المساواة بين الناس وإن تفاوتت الكفاءات أو حتى الحظوظ، ومشروط بغير ذلك كثير.

ويدعي بعض الناس أن العنف في مصر ظاهرة طارئة جاء بها من يسمونهم

«بالعرب الأفغان» الذين تدربوا في «تخت سليمان» المحيط بكابول، والذين حاربوا «الملاحدة السوفيت» من بيت إلى بيت في شوارع وأزقة «جلال أباد»، والذين سرحوا في حقول أزهار الأفيون في «كندهار».

وذلك أبعد شيء عن الدقة. وإذا أخذناه مأخذ الجد فقد يحق لنا أن نتساءل: من الذي جند هؤلاء «العرب الأفغان»؟ ومن الذي دربهم؟ ومن الذي صرف عليهم؟ ومن الذي استغنى عنهم بعد أن استنفد أغراضه منهم؟

والحاصل أن حكاية «العرب الأفغان» طارئ عارض، والحاصل أيضًا أن ظاهرة العنف قديمة، ويكفي في تاريخ مصر القريب أن نتذكر أن القاهرة شهدت قبل حكاية «العرب الأفغان» ممارسات أشد ولوغًا في العنف مما نراه الآن:

ولمجرد التذكرة فإن رئيس وزراء مصر «أحمد ماهر» (باشا) اغتيل في البرلمان سنة ١٩٤٥ ـ وإن رئيس الوزراء الذي خلفه «محمود فهمي النقراشي» (باشا) اغتيل في مبنى وزارة الداخلية سنة ١٩٤٨ ـ وإن حكمدار بوليس القاهرة «سليم زكي» (باشا)، وإن كبير القضاة في محكمة الاستئناف المستشار «أحمد الخازندار» اغتيلا في الشارع في نفس الوقت تقريبًا ـ وإن الشيخ «حسن البنا» مؤسس حركة الأخوان المسلمين قتل عمدًا داخل سيارة تاكسي كان يهم بركوبها سنة ١٩٤٩، وحين تبين أن طلقات الرصاص التي اخترقت جسده لم تجهز عليه، فقد كان هناك من أكمل المهمة في مستشفى قصر العيني! ـ وإن قلب القاهرة بأكمله تقريبًا اشتعل فيه الحريق سنة ١٩٥٢ ـ وإن عشرات من الأجانب بينهم ستة من الموظفين الإنجليز ألقي بهم من نوافذ «الترف كلوب» ولقوا حتفهم وسط ركام حريق القاهرة.

وقبل ذلك وبعده فقد كانت القنابل تنفجر في الشوارع ودور السينما والمحلات التجارية كل يوم تقريبًا.

ثم إن العنف لم يقتصر على أفراد أو جماعات، وإنما وصل الأمر في مصر قبل سنة ١٩٥٢ إلى حد أن ملك البلاد وقتها كوَّن لنفسه عصابة مسلحة تحت اسم الحرس الحديدي كلفها بالتصفية الجسدية لخصومه السياسيين، وكان أول هدف لها «مصطفى النحاس» (باشا) وهو وقتها زعيم الأغلبية بغير منازع.

وكان هذا كله قبل «العرب الأفغان».

ننسى أيضًا أننا أثناء حروب مصر مع إسرائيل دربنا ملايين الشباب على استعمال القوة بمفهوم العنف، فقد شحناهم ـ وكان ذلك مطلوبًا ـ بطاقات هائلة من حوافز المقاومة بعد سنة ١٩٦٧ تحت شعار: إن ما أخذ بالقوة لايسترد بغيرها، وجعلنا تلك ـ وكان الحق معنا ـ عقيدة راسخة. ثم دارت الأيام وغاب عنا أن العنف له ثقافة أيضًا إذا صح التعبير، وأن هذه الثقافة، مثل كل ثقافة أخرى، قابلة للتوارث والانتقال، وأن المقاومة التي تواجه العدوان الخارجي واردة في مواجهة العدوان الداخلي سواء كان حقيقيًا أو موهومًا.

ولقد رأينا في الصورة الاقتصادية الاجتماعية لمصر في العشرين سنة الأخيرة ظواهر تحمل في ظاهرها وباطنها ما يدعو إلى الإحساس بالعدوان.

وقد أضيف أن العنف الذي تشهده مصر الآن، والذي نصفه ـ وبحق أحيانًا ـ بالإرهاب هو ظاهرة كان محتمًا أن تتبدى في مثل ما نواجهه من أحوال. وأزعم على استحياء أنني كنت واحدًا من الذين نبهوا إلى احتمال تجدد هذه الظاهرة فيما كتبت من سنة ١٩٧٣ وحتى سنة ١٩٧٥.

وقد أضيف أيضًا أن هناك بالتأكيد من يساعدون هذا الإرهاب بالتحريض وربما الدعم والتمويل، لكني أظن أن أحدًا لا يستطيع أن يستغل إلا ما هو قابل للاستغلال.

أي أن المناخ المولد لظاهرة ما ـ هو الذي يساعد أكثر من غيره على ظهور واستفحال هذه الظاهرة. فالتحريض والدعم والمساعدة لم تكن جميعًا قادرة على أن توجه وتؤثر لو لم تكن الأرضية جاهزة والجو مهيأ.

وهذه حقيقة تغيب عنا أحيانًا. ومن هذه الغيبية يكون الخطأ في التشخيص والخطأ في العلاج. والواقع أن ما نواجهه اليوم هو شيء من هذا النوع.. مرض قابل للعودة إذا ما قلت المناعة ضده، وفي نفس الوقت طب بدائي يلجأ إلى نحر الذبائح دفعًا للأرواح الشريرة يحسبها داعي المرض.

وهكذا دخلت مصر ـ بعد كل ما سبق شرحه ونتيجة له ـ في حلقة مفرغة ودامية من العنف والعنف المضاد.. من الإرهاب والإرهاب المضاد.

وإذا قلنا إن التبشير بالإسلام وبرسالته لا يمكن أن يتم بالقتل أو محاولته ـ فإننا مطالبون في نفس اللحظة بأن نقول إن تطبيق القانون لا يمكن أن يتأتى ببيانات تصدر كل يوم مؤداها أن «سلاح الدولة قام لتوه بقتل جماعة ممن يشتبه في أنهم من المتطرفين الإسلاميين».

وإذا عدنا إلى لغة الأرقام فإننا نستطيع القول بأنه خلال السنة الماضية ١٩٩٤ كان لدينا خمسون معتقلًا كل يوم من بين الناس، سواء للاشتباه أو للتحقيق. وكان لدينا خمسة قتلى كل أسبوع، سواء بسلاح الإرهاب أو بسلاح الدولة. ثم إننا في كل شهر علقنا في حبل المشنقة ثلاثة ممن حكمنا بتطرفهم، سواء اعترفوا بجريمتهم أو أصروا على الإنكار!

ومن ذلك فإنه ينبغي علينا أن نستنتج أننا لسنا في صدد حادث أو حوادث فردية، ولسنا أمام فئة ضالة أو قلة مخربة ـ وإنما نحن وراء الحوادث ووراء التخريب والضلال ـ أمام ظاهرة اجتماعية سياسية ـ لها زوايا إنسانية وفكرية ـ تستوجب التدقيق بالبصر والبصيرة معًا.

ذلك عرض سريع للنقطة الأولى في حديثي اليوم، والتي حاولت فيها توصيف الحالة التي تواجهها مصر وهي عند مفرق الطرق سنة ١٩٩٥.

وأنتقل الآن إلى النقطة الثانية، وهي لماذا أعتبر أن سنة ١٩٩٥ ـ سنة مفرق الطرق؟

□ □ □

ما الذي يجعلني أقول إن سنة ١٩٩٥ سوف تكون سنة فارقة إلى درجة أجدني على استعداد معها للقول بأنها قد تكون مدخل مصر إلى القرن الواحد والعشرين، وأتحدث عن المدخل فقط لأن عمر القرن كله عصي على أي تنبؤ أو على أي خيال.

وإذا كان التوصيف الذي عرضته للأحوال في «بر مصر» ـ على حد التعبير الجميل الذي صاغه واحد من أدبائنا المرموقين لإحدى قصصه ـ دقيقًا ـ وأظنه كذلك ـ إذن فلابد أن نتصور أن المزاج في «بر مصر» لابد أن يكون منحرفًا، وأن تكون في قلبه نزعات قوية ترفض هذه الأحوال وتفتش بكل وسيلة عن طريق للتغيير. وليس بالضرورة أن يتم ذلك بالعنف، مع ملاحظة أن طبائع الناس في «بر مصر» لا تحب العنف في العادة، وإنما تضطر إليه اضطرارًا في أوقات غير عادية.

ومع ذلك فإن الذي قال: إن «مصر بخير» له بعض الحق، ذلك أنه برغم كل ما يقول به توصيف الأحوال في مصر من مشاكل، وما تشير إليه تداعيات هذه الأحوال من نذر ـ فإن المصادفات التاريخية ـ أو لعلها المقادير الإلهية ـ تلقي إلينا سنة ١٩٩٥ بما يمكن أن يكون نافذة مفتوحة لفرصة أخرى متاحة ومدخلاً مأمونًا إلى أمل يتجدد.

بتحديد أكثر فإن سنة ١٩٩٥ هي ـ بمصادفات أو بمقادير ـ سنة انتخابات... أي سنة دعوة طبيعية للتغيير.

□ هناك انتخابات لعدد من النقابات المهنية، وهذا مجال لحراك بالاختيار الحر بين تجمعات هي بالضرورة الأكثر استنارة، والأكثر كفاءة، ثم هي الأكثر قربًا من مواقع التأثير.

□ وهناك انتخابات لاتحادات نقابية كثيرة، بل وللاتحاد العام لنقابات العمال نفسه، لقد ظلت الحركة النقابية في مصر تحت الوصاية لأزمنة طويلة، لكني أحسب أن قوى جرارة في الحركة النقابية تجد نفسها مدفوعة هذه المرة بأكثر من أي مرة سابقة إلى التعبير عن نفسها بطريقة حرة لأن ظروفها لم تعد تحتمل استمرار الوصاية.

□ وهناك انتخابات تجديد نصفي لمجلس الشورى، ومع أن هذا المجلس من يومه «طفل أنابيب»، إلا أنه يظل ـ بفضل الجهد الذي قامت به بعض لجانه ـ منبرًا قد تسعى إليه أصوات لديها ما تقوله.

والسؤال هو: هل نملك الشجاعة لنترك هذه الانتخابات في هذه المواقع تقوم بدورها كعملية تنشيط للدورة الدموية الطبيعية والضرورية؟

أهم من ذلك ـ وأهم بكثير جدًّا ـ أنه في سبتمبر أو أكتوبر من سنة ١٩٩٥ يحل موعد الانتخابات العامة الجديدة لمجلس الشعب، وتلك لحظة حاسمة لعدة أسباب:

١ ـ هناك رغبة في التغيير تخطت درجة السخط إلى حدود التمرد، وهذه حقيقة سياسية لا يصح أن تغمض عنها العيون.

٢ ـ وهناك ظلال شك حول حجم القوة النسبية للاتجاهات المختلفة المؤثرة في المجتمع، ومن ثم فهناك عنصر مخاطرة.

٣ ـ وهناك مطلب شعبي عارم يريد انتخابات حرة، بالمعنى الحقيقي للحرية، وبما يتيح مشاركة حقيقية في اختيار التوجهات وصنع القرارات.

٤ ـ وفي هذا الجو فإن هناك تصميمًا من كل الأحزاب السياسية المسموح لها ـ وغير المسموح لها ـ على دخول المعركة الانتخابية مهما كان الثمن، وبالتالي فإنها في الغالب معركة كل الاتجاهات واحتكاك كل التيارات مع بعضها ـ ولن يقاطع الانتخابات طرف حتى إذا ادعى مبكرًا أن تلك نيته. وإذا حدث وجرت مقاطعة للانتخابات فظني أنها سوف تكون مقاطعة جماعية تشارك فيها كل الأطراف الأخرى ـ تاركة طرفًا وحيدًا على الساحة يواجه العواقب وحده إذا أراد أو إذا استطاع.

٥ ـ وهناك اهتمام عالمي بمبدأ حرية الانتخابات، وأظن أننا هذه المرة سوف نشهد متابعة دولية تصل إلى حد الرقابة على مجرى عملية الانتخابات، وسوف يحدث ذلك سواء بموافقة رسمية أو بغير موافقة رسمية.

والسؤال المركزي هو: هل يستطيع البعض منا أن يتحمل عملية انتخابات تجري في ظل هذه الأسباب؟ ـ وإذا لم يستطع فماذا يفعل؟

وهنا فنحن أمام احتمالات خطرة مفعمة كلها بالنذر.

بين هذه الاحتمالات:

١ ـ أنه إذا تركت الانتخابات حرة فقد يفقد الحكم جزءًا مؤثرًا من أغلبيته.

٢ ـ وإذا تدخل الحكم في الانتخابات بغلاظة فمن المؤكد أنه سيفقد جزءًا كبيرًا من شرعيته.

٣ ـ وإذا فوجئ الحكم بما لم يتحسب له فنحن أمام خيارين ليس لهما ثالث: إما أن يقبل تآكل أغلبيته وشرعيته وينصرف، وإما أن يرفض ذلك ويتصرف. وكلا الخيارين قفزة في الظلام إلى المجهول!

وفي كل الأحوال فلست أريد أن أخوض تفصيلًا في حديث «النذر»، ولكني أدعو الله من قلبي ألا تشهد مصر في هذا العام صدامًا بين الحقائق الاجتماعية الاقتصادية الفكرية النفسية ـ وبين واقع السلطة في مصر كما هو الآن. وربما رويت لكم طرفًا من لقاء جرى بين الملك «خوان كارلوس»، ملك أسبانيا الحالي، وبيني في مكتبه بقصر «زرزويلا»، ولم يكن في المكتب غيرنا.

سألته: كيف استطاع أن يجنب أسبانيا مخاطر وجدها أمامه حين جلس على العرش؟ وكان قوله ببساطة:

«لقد حاولت فهم حدود دوري، وتوصلت إلى أنه دور يشبه ما يقوم به رجل المرور..

يحول دون توقف الحركة على الطرق من كل الاتجاهات بسبب تعارض هذه الاتجاهات وشدة الزحام عليها ـ من ناحية..

ومن ناحية أخرى يمنع احتمالات التصادم الخطر، ويحول بكل الوسائل دون وقوعه رغم تعارض الاتجاهات وشدة الزحام.

ومن ناحية ثالثة فإن عليه أن يتذكر دائمًا أن المشاة على كافة الاتجاهات أكبر كثيرًا جدًّا من راكبي السيارات».

قالها الملك وضحك، ولعله كان سعيدًا بهذا التشبيه الذي توصل إليه في شأن دوره.

وأظن أن مصر سنة ١٩٩٥ في حاجة إلى شيء مماثل لما فعله ذلك الرجل الذي استطاع أن ينجو بأسبانيا من مهالك تجدد الحرب الأهلية فيها.

□ □ □

وأصل الآن إلى المهمة الأخيرة فيما أخذته على نفسي في هذا الحديث.

لقد وضعت أمامكم توصيفًا للأحوال في بر مصر.

وعرضت عليكم لماذا تجيء سنة ١٩٩٥ بالذات سنة فارقة.

وحان أن نسأل أنفسنا الآن عن المخرج أو المنفذ من أزمة اختيار تفرضه علينا الظروف والمواقيت.

وأريد على الفور أن أضع أمامكم مقدمتين:

□ **المقدمة الأولى**: أنه تحت أي ظرف من الظروف فإن الكتلة الوطنية في مصر - سواء بين المجتمع وطبقاته أو بين المجتمع والسلطة - لا يجب أن يترك شرخها يتحول إلى كسر. فالأوضاع الدولية في هذا العالم لا يهمها أن تنفرط مجتمعات بأكملها في العالم الثالث أو تتماسك، وإنما أصحاب أي مجتمع هم الذين يعنيهم أمره وتهمهم سلامته.

□ **والمقدمة الثانية**: أن النظام القائم بالحكم في مصر ليس له بديل مقبول في الوقت الراهن، وبالتالي فإن مساعدته بكل الوسائل ضرورة من ضرورات السلامة. وربما أضفت - لكي أكون أمينًا مع نفسي ومعكم - أنني على خلاف معه في عديد من وجهات النظر.

لكني أتصور أنه يمكن التفرقة بين الأمر الواقع وبين المثال المرتجى، ويمكن الصبر على وجود مسافة بين الاثنين، لكنه لا يصح لنا أن نجعل هذه المسافة مكشوفة ومعرضة في مناخ عالمي تعرفون من طبائعه مثلما أعرف وزيادة.

وإذا قبلنا بهذه المقدمات، وإن على مضض، فلابد أن نتساءل إذا كان قبولنا لها مبررًا لتجميد الأوضاع في مصر على حالها؟

والرد: أن ذلك مستحيل. وحتى إذا قبلناه فإن تداعي الحقائق لن يتوقف.

وربما نتذكر نظرية في علم إدارة الأزمات ترى أنه: «إذا لم تجد الأزمات إدارة تخطط وتنظم لحلها، فإنها سوف تجد لنفسها حلًّا بغير تخطيط وبغير تنظيم تنكسر به عقدها المستعصية».

وإذن فالتحدي أمامنا هذا العام ١٩٩٥ يكمن في قدرتنا على حل للأزمة مخطط ومنظم، بدلًا من أن نترك الأزمة تحل نفسها بغير تخطيط أو تنظيم.

وأعرض أمامكم بعض التصورات فيما يدور بذهني، وأعرضها بغير ترتيب، وربما بغير صنعة كما يقولون ـ وأعرضها على النحو التالي:

١ ـ من هنا إلى موعد الانتخابات العامة تسعة أشهر، وهي فترة يمكن أن تكون كافية ـ ليس لحل الأزمة بالطبع ـ وإنما للاقتراب من محاولة حلها، ولإبراز أن هناك أملًا مبررًا في تغييرات واسعة، وأن اليأس لا داعي له وأنه فوق ما يحتمله الجميع.

٢ ـ إن الرئيس «حسني مبارك» يظل في حسباني رجلًا تلقي الظروف عليه هذه المسئولية، واعتقادي أنه قادر عليها، ولكن ذلك، وبصراحة كاملة، يتطلب منه إعادة تنظيم الدولة، وفي مقدمتها رئاسة الجمهورية، حتى يستطيع مكتبه ومعاونوه المختارون أن يؤدوا مهام حيوية في المرحلة القادمة. إن رئاسة الجمهورية في بلد مثل مصر هي مركز الأعصاب الحساسة للدولة، وبالتالي فهي شأن الجميع، ومن حق أي مواطن الآن أن يدقق النظر ليكتشف أنه ليس في الرئاسة إلا واحد أو اثنان من المستشارين، ومن الأكيد أن ذلك لا يكفي إذا كان للرئاسة أن تتحمل تبعات ما تتحمل به، وبخاصة في مرحلة قادمة. ولقد كانت هذه قضية ملحوظة باستمرار، ولأنها حساسة فإن أحدًا لم يقترب منها مباشرة، ربما تجنبًا لشبهة أنه يرشح نفسه لمنصب. ولعلي أتجاسر بإثارتها علنًا واثقًا أنني ـ والكل يعرف ـ لست مرشحًا لأي شيء إلا دور الصحفي والكاتب وبغير منصب في أي مكان.

وربما أضفت أن رئاسة الجمهورية في مصر لا تحتاج إلى بيروقراطية ثقيلة بجوار الرئيس، لكنها بالتأكيد في حاجة إلى مجموعة عالية الكفاءة شديدة اليقظة، قادرة على المتابعة والاستجابة بسرعة، مستعدة لالتقاط الأفكار وإنشاء المبادرات وتصور السياسات وبدائلها ووضعها باستمرار تحت عناية الرئيس.

وربما يكون مناسبًا في هذا العصر تخفيف حواجز المراسم وفتح طرق اتصال وتفاعل بين الرئاسة وبين القوى الفاعلة في البلد في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية.

وأكرر مرة أخرى أن أحدًا منا لا يقحم نفسه على شئون الرئيس، «فالرئيس هو الرئيس» كما يقال، لكن رئاسة الدولة لابد أن تكون شاغل كل المواطنين.

وقد قيل لي مرة إن الرئيس يفضل أن يعمل بمجلس الوزراء. وحقيقة الأمر أن ذلك صعب حتى في حالة الرئيس الأمريكي أو الرئيس الفرنسي أو حتى في النظام البرلماني البريطاني. وفي البيت الأبيض مثلًا فإن هناك ٢٤٠ مستشارًا للرئيس في كافة الشئون، وكلهم معروف للناس بتاريخه الشخصي وإسهامه العام ومسئوليته عن الجانب الذي يقوم عليه في خدمة سيده، فليس في مثل هذه الأمور سر ولا يجب أن يكون. هذا مع العلم أن اختصاص الرئيس في الولايات المتحدة متوازن بوجود الكونجرس بمجلسيه، ومتوازن بحزبه وقواعده، ومتوازن بالمحكمة العليا ـ وهذه المؤسسات كلها ـ خصوصًا الكونجرس ـ تملك اختصاصات واسعة قادرة على أن تفرض نفسها على كل قرار. وربما تذكرنا ـ مثلًا ـ أن أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي لدى كل منهم مستشارون معروفون للناس وظاهرون للعيان، ومن الملفت مثلًا أن زعيم الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي اختار بين مستشاريه أكبر أساتذة علوم المستقبل وهو «آلفين توفلر».

وقيل لي في مرة أخرى إن الرئيس يخشى أن تظهر حوله مراكز قوة، لكن ولنكن عمليين فإن مراكز القوة يمكن أن تنشأ داخل إطار الرئاسة أو خارجه، والأمر معلق في الأول والآخر على أسلوب إدارة الرئيس لنظامه.

٣ ـ إن هناك حاجة ماسة إلى عقد اجتماعي جديّد يجري إعلانه قبل الانتخابات القادمة. وليس ينبغي أن يكون هذا العقد الاجتماعي الجديد موضوع إنشاء عن حقوق المواطنين وواجباتهم، وإنما ينبغي أن يكون مؤشرًا صادقًا إلى ترتيبات ممكنة تكفل السلامة الاجتماعية لهذا الوطن، وهذا موضوع يستحق الطرح على أوسع دوائر البحث والحوار.

ولقد يكون بين ما هو مطلوب في هذا العقد الاجتماعي نص صريح على حقوق الإنسان بالمفهوم الشامل الذي توصلت إليه الأمم المتحدة. فحقوق الإنسان لا تقتصر على حقه في الكلام وحقه في التعبير وحقه في الاحتماء بالقانون، وإنما هي في العصر الحديث أصبحت متجاوزة لهذه البدهيات. إن حقوق الإنسان الآن أصبحت شاملة لحقه في التعليم، وحقه في الصحة، وحقه في العمل، وحقه في

الديمقراطية، وحقه في الثقافة. بل إن آخر طبعة لحقوق الإنسان تضيف إلى هذا كله الآن: الحق في السعادة.

٤ ـ إن هناك حاجة ماسة إلى إصلاح سياسي ودستوري ينظم هذا العقد الاجتماعي الجديد ويؤكد ترتيباته بحيث يكون هذا العقد الاجتماعي محترمًا، وملزمًا. وربما نتذكر أن آخر عقد اجتماعي في مصر كان يتحدث عن بلد اشتراكي، وهذه لم تعد حقيقة، وإذا كانت ـ فقد فات وقتها. ثم إن آخر عقد اجتماعي كان يتحدث عن سلطة قوى الشعب العامل، وهذه الآن أبعد ما تكون عن السلطة أو عن التأثير في القرار، وحتى إذا أردنا إعادة الاعتبار لهذه القوى فإن المتغيرات الطارئة تفرض تكييفًا آخر للقضية.

ولقد قيل في وقت من الأوقات عن دستور سنة ١٩٢٣ إنه ثوب فضفاض، ولكني أخشى أن دستور سنة ١٩٧١ ـ الذي ما زال يمثل عقدنا الاجتماعي الراهن ـ أصبح ثوبًا ممزقًا ومهلهلًا، ثم إنه ثوب مرقع بالثقوب والبقع أيضًا.

ولقد يقال إن هذا الوقت ليس وقت الإصلاح السياسي والدستوري ـ لكن تجارب الأمم أمامنا تشهد أنها لا تستطيع أن تتقدم تاركة فجوات واسعة وراءها، وليس هناك ما يمنع أي أمة من أن تواصل تقدمها وتقوم في الوقت ذاته بحماية ظهرها وفيه قاعدتها التي تستند إليها. ولست أقول إننا قادرون على وضع دستور جديد في الشهور التسعة القادمة، وإنما يكفي أن يتم إعلان بمبادئ سياسية ودستورية جديدة، ثم تترك المهمة لمجلس الشعب الجديد.

٥ ـ وربما كان مناسبًا أن تتضمن التعديلات السياسية والدستورية المقترحة شيئًا عن منصب نائب الرئيس، فلا يعقل والضرورات ملحة في أمر حيوي على هذا المستوى أن يستمر السكوت عنه بأي تعلة.

وربما أن التفكير يمكن أن يتطرق إلى أفضلية أن يكون هناك عدد من النواب للرئيس، وربما كان منهم مجلس للرئاسة ـ ولو لفترة انتقالية يحددها نص دستوري ـ لكي لا يكون التعاقب بين رجل واحد، ورجل واحد آخر يختاره هذا الرجل الواحد، وتستمر هذه الوصاية بالوكالة حضورًا وغيابًا إلى الأبد. ولعل فكرة مجلس لنواب

الرئيس، إذا أحسن التفكير فيها وجرت بلورتها، أن تفسح مجال الاختيار على القمة ولا تحصره، حتى يجيء يوم تختلف فيه قواعد اختيار الرئيس ويسود فيها منطق ما تعرفه كل الدول السائرة إلى التطور.

٦ ـ إن برنامجًا استثنائيًا ومشمولًا بالرعاية المباشرة لرئيس الدولة نفسه يمكن إعداده في هذه الفترة بسرعة لتحقيق اندفاعة طموحة في مجال الإنتاج تستعمل إمكانياته إلى كامل طاقاتها، وتزيد في الإنتاج بمقدار ما تقلل من حجم البطالة. إن هناك في هذا البلد طاقة صناعية أزعم أنه لا مثيل لها في المنطقة، وأعتقد بحق أنها قد تكون أكبر من الطاقة الصناعية في إسرائيل، لكن الطاقة الصناعية المصرية تعرضت لسوء تقدير في قياس حجمها، ثم إنها تعرضت لفترات من الشك حول مستقبلها، ثم إنها تعرضت لحقبة من سوء الإدارة كانت في بعض الأحيان قصدًا مقصودًا لأغراض معينة.

ويتصل بذلك أن نتذكر أن في مصر نخبة من أفضل وأكفأ الناس بأي معيار، ومن المحزن أن نرى كثيرين منهم يصابون بالصدأ وببرودة الحماس، ولست أعرف لماذا لا تلتقي الإمكانيات الهائلة مع نخبة الرجال المستعدين للعمل.

وفي كل الأحوال فاعتقادي أن أي محاولة للسباق مع الأيام لابد أن تبدأ من تغيير واسع في قيادة السلطة التنفيذية، وليس تجاوزًا القول بأن الوزارة القائمة الآن، بتركيبها الحالي، مستهلكة، وربما أنها في حاجة إلى إعادة بناء وليس مجرد ترميم، فهناك في معظم الوزارات ـ ولا أقول كلها ـ حاجة ماسة إلى فكر جديد وجهد نشيط بالحيوية والشباب، وتنبه وتحفز وهمة لا تتحقق لمن تعودوا على رؤية الأوضاع والتأقلم معها، بل والمسئولية عما آلت إليه أمورها.

٧ ـ إن هناك حاجة لتخفيف درجة الحرارة العامة في مصر، ولابد من العمل بسرعة على وقف حالة من الحمى تعتريها الآن، ولعلي أجازف وأضيف أيضًا أنه لابد من وقف فوري لعملية سفك الدماء. إن القانون ما زال قادرًا على العمل، وليس من حق القانون أن يلجأ إلى القتل قبل التحقيق وقبل المحكمة، وإلا أضاع القانون معناه. كما أن حركة المشانق يجب أن تهدأ، وربما راجعنا أنفسنا إزاء الإسراف في

عقوبة الموت، فالحياة أقدس من إهدارها بغير أدلة كافية أو بأدلة واهية قد يثبت في يوم من الأيام ـ كما حدث في كثير من بلاد العالم ـ أنها لم تكن سليمة.

وربما ذكرتكم بمثال آخر ـ مع الأسف ـ من إسرائيل. وقد نستعيد تصريحًا «لإسحاق رابين» ـ قبل أسابيع ـ عارض فيه حكم محكمة إسرائيل بحكم صدر بالإعدام على فلسطيني قام بتفجير سيارة أدى إلى قتل عدد من الإسرائيليين.

وقال «رابين» إنه «كرئيس للوزراء لن يصدق على الحكم لأن ذلك مخالف لروح إسرائيل التي تعتقد أن واهب الحياة هو وحده الذي يستطيع أن يستردها» ـ أي أن هذا العسكري الفظ الذي قتل ويقتل في ساحات الصراع عشرات ألوف من الناس باسم أمن إسرائيل يتردد أمام إعدام رجل واحد بحكم محكمة وتحت اسم القانون.

وربما أدركنا أن الحكم بالسجن المؤبد قد يكون أقسى من الإعدام. لكنه رغم قسوته يعطي الفرصة للرجوع إذا ما ظهر خطأ في تحقيق أو تعسف في تطبيق.

وربما أن وقف أعمال المداهمة بالقتل، والتروي في التصديق على أحكام الإعدام، أن يكون وقفة لالتقاط الأنفاس بعد فترة مرهقة خلفت نوعًا من الثأر بين الأمن وبين جماعات من الشباب حملها التطرف وساقتها نزعات الدفاع عن النفس إلى طريق دموي لابد له من آخر. وظني أن هذا الآخر تكون بدايته من الطرف الأقوى والأقدر على ضبط تصرفاته وهو الدولة.

وليس يخفى عليكم أن الأحوال في صعيد مصر شديدة الوطأة على كل القوى في مصر، وهي تلقي بظلها كئيبًا على الأمل في تطور سلمي. وإذا ظن أحد أن صعيد مصر بعيد عن أضواء القاهرة فمثل ذلك الظن خطأ، لأن كل تهديد لجزء من الوطن تهديد له كله.

وقد آن أن تدرك الدولة أنها أداة قانون في المجتمع وليست أداة انتقام، وربما تكون تلك مقدمة لأن يدرك بعض الشباب في هذا الوطن أن لهم مكانًا فيه، وأن لهم مستقبلًا في ظل عقد اجتماعي جديد.

٨ ـ إنني أقول بما قلت به وظني أن بعضه قد يكون مفيدًا، لكن يقيني أن غيري لديه

ما هو بالتأكيد أكثر فائدة، والأمر مرهون بأن يتاح لأفضل عناصر هذا البلد من الشباب والرجال والنساء ذوي النيات الطيبة والعزائم الصادقة ـ ما يمكنهم من تحويل دفة السفينة في مصر والرجوع بها من بحر الظلمات الذي تدفعها العواصف إليه، لتعود إلى مواصلة رحلة الأمل والتقدم مع رياح مواتية على موج رفيق بالسفينة وركابها وملاحيها أيضًا.

وفي كل الأحوال فإن هناك ضرورات ملحة تفرض العمل على تهيئة مناخ أكثر هدوءًا وأوفر صحة تجري فيه انتخابات مجلس الشعب القادمة. فانتخابات على هذه الدرجة من الأهمية، وفي مثل هذه الظروف من الدقة، لا يمكن أن تجري في جو مشحون كهذا الذي يكتنف أجواءنا.

□ □ □

وأشعر أنني بدأت الحديث قلقًا وأنهيه الآن ولدي بعض الاطمئنان، فقد أفضيت إليكم بمخاوفي وأشركتكم في همومي ووزعت عليكم أعباءها. ثم وضعت أملي ـ وربما أملكم ـ في همة جسورة تستطيع أن تقف وأن تتحدى الحقائق وأن تتحدى نفسها، وأن تشحذ بصيرتها لترى بوادر العاصفة، وأن تستجمع قوتها لامتحان فرص ومقادير، وأن تنظر إلى التاريخ في وجهه وتلقاه لقاء القادرين.

بقي أنني لم أتطرق إلى أحوالنا القومية في العالم العربي. ولا تطرقت إلى أحوالنا في العالم. ولكني أحسست هذه المرة أن الداخل أولى، وهذا ما فعلته، ولعلها جرعة لم تكن شديدة المرارة، وإذا كانت فلتقبلوا أسفي وليسبق غفرانكم خطيئتي.

ولتسمحوا لي أن أوجه شكري في الختام كما اتفقنا للذين دعوني: هيئة الكتاب والدكتور سمير سرحان، فهم لم يوجهوا إليَّ الدعوة فقط، ولكنهم فوق ذلك سوف يدفعون جزءًا من حسابها على الأقل، إذا كان هناك حساب، وعن كل ما عرضته عليكم.

□ □ □

أزمة العرب ومستقبلهم

عن العالم العربي ـ ومصر فيه ـ من باريس!(*)

حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أقدم احترامي لاهتمامكم بمناقشة أحوال العالم العربي في ظروف هنا قد تغري بالنسيان، وأحوال هناك قد تشفي من الحنين للأوطان. وتلك في حد ذاتها إشارة تومئ إلى أمل.

من هنا، رجائي أن تقبلوا منّي ـ وفي هذه اللحظة المبكرة ـ اعترافي بأنني لم أجئ إلى هذا اللقاء لأتكلم، وإنما جئت لأسمع وأتعلم، أحاور وأتفهم.

وبدون مجاملة لكم أو تواضع من جانبي فاعتقادي أنكم، في هذه المدينة الباهرة، لستم في حاجة إلى زائر من جنوب البحر الأبيض يفض أمامكم سرًا استعصى عليكم أمره في شأن أزمة العرب ومستقبلهم. فأنتم هنا في قلب عالم من المعرفة والفكر تعودنا أن نطل عليه ونصغي إليه منذ تلك الرحلة المدهشة التي قام بها ذلك الأزهري العظيم الشيخ «رفاعة رافع الطهطاوي» عاد منها بكتابه الشهير «تخليص الإبريز في تلخيص باريز». وكان الكتاب دعوة شبه صريحة إلى شرط تحتاج إليه الأمم والشعوب في يقظتها وهو شجاعة الشك والجسارة على مراجعة المنقول والمحفوظ، مما عطل العقل العربي وحبس حركته وفعله!

أنتم في هذه المدينة الباهرة ـ أيضًا ـ قرب ذاكرة حية تحكي لكم عن تجارب قريبة

(*) محاضرة في مؤتمر للمحامين في قاعة المؤتمرات بمتحف جيميه Guimet.

الشبه بما يشغلنا هذه الليلة وهو مجال «الأزمة والمستقبل». فقد كانت باريس تحتفل أخيرًا ـ وبعد مرور خمسين سنة على انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ باستعادة تجربة تحمل بعض الملامح من الأزمة العربية الراهنة.

في يوم من الأيام سنة ١٩٤٠ شقت جحافل النازي طريقها إلى هذه المدينة ومشت أرتالهم المدرعة نشوانة تحت قوس النصر القريب من هنا، وكان صوت دعاة الرضوخ للقوة الغالبة من إيقاع تتردد أصداء له في العالم العربي الآن:

■ مثل: «إن العدو كان أسبق منا في تقدمه العلمي وفي تنظيمه الصناعي وفي سلاحه العسكري».

■ ومثل: «إن العالم تركنا وحدنا لمصيرنا، ولم يكن أمامنا حل آخر».

■ ومثل: «إن الحلفاء الذين كانوا معنا تخلّوا عنا، ولهذا جرى اختراق خطوطنا وتطويقها».

■ ومثل: «إن الأحداث داهمتنا ولم تترك لنا بدائل أو خيارات متاحة».

■ ومثل: «إن الواقع يفرض أحكامه، ومن ثم فإن الواقعية أدعى للسلامة من المكابرة».

■ ومثل: «إن أعداءنا شركاء في تحالف دولي مهيمن، وما دمنا لا نستطيع مقاومتهم، فالأفضل أن نلتحق بهم».

■ ومثل: «إن شعوبنا سئمت طول الحروب وتكاليفها الباهظة في الدم والموارد».

وهكذا، فإنه بين انبهار بالعدو مبالغ في غلوه، وضياع بالثقة في النفس مبالغ في رخصه، كان الجو مهيأ، وساعده ـ كما حدث عندنا ـ أن بعض الذين كانوا ضمن الأبطال في يوم سابق كالماريشال «بيتان»، تقدموا مبشرين بالرضوخ في يوم لاحق.

على أن ذاكرة باريس تحكي لنا أن فرنسا وجدت لحظة الأزمة رجلًا استطاع

أن يجعل من إرادته رمزًا لإرادة الوطن، ومن حضوره بديلًا عن غياب شعبه، ومن تمسكه وإصراره ـ غير المعقول أحيانًا ـ إنشاء جديدًا لسلطة دولة غير تلك التي رضيت بالهزيمة وتعايشت معها في «فيشي»!

وإذن، فهذا البلد الذي اختاركم واخترتموه ـ فيه الكفاية، بموارده وتجاربه، عن زائر من جنوب البحر الأبيض يتحدث أمامكم عن الأزمة والمستقبل.

وبالطبع، فكلنا يدرك أن عجلة الزمن دارت دورة كاملة.

■ من ناحية، فإن عصر البراءة الذي أطلق فيه الشيخ «رفاعة» نداءه إلى شجاعة الشك مضى عليه أكثر من قرن ونصف قرن. وفي هذه المساحة من الزمن لم تصل شجاعة الشك إلى مشارف الحقيقة، ولعلها اقتربت مرات ثم اختلطت عليها المسالك، وربما أن النور ومض في نهاية نفق ثم ظهر أن مخرج النفق وراء هذه الومضة وليس أمامها!

وبعد قرن ونصف قرن من الزمان فالظاهر أن «الإبريز» الذي استخلصه الشيخ «رفاعة» من تلخيص «باريس»، ضاع في رمال الصحراء أو طمي الأنهار أو أمواج الخلجان والبحار المبسوطة على رقعة الخريطة العربية!

■ من ناحية أخرى، فإن ذاكرة «باريس» فيما تحكيه لنا عن دور رجل واحد ليست مرشدا كافيًا بالنسبة لحالة الأزمة العربية. وسبب ذلك اختلاف الظروف، وبينها أن «شارل ديجول» رغم البعد عن الأرض والشعب ـ لاجئا في لندن أو في الجزائر ـ اعتمد على حقيقة أن فرنسا ـ حتى بهزيمة يونيو ١٩٤٠ ـ كانت بلدا اجتاز المراحل الحرجة من تجربة التنوير الفكري والتقدم الاقتصادي والتوازن الاجتماعي والرشد السياسي، وبالتالي فأزمته يمكن أن تكون عارضة، في حين أن أزمة العرب معقدة تتداخل وتتشابك وتتفاعل فيها الأسباب موروثة ومحدثة، ظاهرة وخفية، خارجية وداخلية.

إن هذه الإشارة إلى الخارج والداخل تقود إلى زاوية أقترح أن نتمهل عندها، ذلك أنه يصعب الحديث عن أزمة العرب ومستقبلهم دون فحص لدور العامل الخارجي في صنعها، ووضعه جنبا إلى جنب مع العامل الداخلي.

لأن كلا العاملين فاعل فيها، وكلا العاملين واصل إلى العمق من تراكماتها:

كلاهما: الخارج والداخل، بطل في القصة. ولكل قصة إنسانية بطلان على الأقل، والأسطورة وحدها تحتمل بطلًا واحدًا.

أعني أن هناك باستمرار وفي كل تجربة إنسانية جانبين للحقيقة على الأقل. وفي تجربة العرب الحديثة تتجلى هذه الثنائية في:

■ جانب أن العرب عاشوا ويعيشون في موقع جغرافي ومحيط حضاري أرادت القوى الغالبة باستمرار أن تسيطر عليهما، ثم استجد عنصر الموارد الاقتصادية مما استوجب الإلحاح على السيطرة وإلى درجة القتل إذا كان لازمًا.

■ وجانب ثان، هو أن العرب تعاملوا مع أقدارهم على مستوى أدنى بكثير مما كان في قدرتهم. والنتيجة أنهم بما فعلوه وبما لم يفعلوه وصلوا بأنفسهم إلى حالة وحافة الانتحار، وأحيانًا بدون لزوم.

وإذا نحن تغافلنا عن مجيء الآخرين ـ مرات ـ إلينا مستعدين للقتل فنحن نتهرب من الحق... ومن الجغرافيا.

وإذا نحن تغافلنا عن وصولنا ـ مرات ـ بأقدامنا على حافة الانتحار فنحن نهرب من المسئولية... ومن التاريخ.

ونسمع بعض الأحيان رأيًا يتهم أي تنبيه إلى دور العامل الخارجي في الأزمة العربية بأنه «غرام» بنظرية المؤامرة. وهذا اتهام يمكن تفهمه، ويمكن رده ـ بالنسبة لبعض القائلين به ـ إلى غيرة وحمية تلح على حساب النفس قبل حساب الآخرين.

لكن الوقائع التاريخية المشهودة يستحيل إنكارها. وقد نريح أنفسنا ـ وغيرنا ـ بالاستغناء عن وصف المؤامرة في تشخيصنا لدور العامل الخارجي، ومن ثم نسميه بوصفه المباشر كصراع مصالح، وصراع إرادات، وصراع قُوى لها مطالبها، وهي تعتمد الغزو وسيلة للتسلط وقد زحفت إليه ابتداء من جيوش «الإسكندر» إلى جيوش «نابليون»، وجيوش أخرى بعد «الإسكندر» وبعد «نابليون»!

□ □ □

وأستأذنكم أن نتوقف أمام أربعة مشاهد ـ ظهر فيها فعل العالم الخارجي ـ وهي مشاهد أحسبها فارقة في التاريخ العربي الحديث وباعتبار أن حمله «نابليون» على مصر هي البداية المتفق عليها لهذا التاريخ الحديث. وإذا ظهر من الانطباع الأول أن المشاهد الأربعة مصرية، فقد يرجح من نظرة ثانية ـ متأنية ـ أنها في صميمها عربية:

١ ـ المشهد الأول: هو مشروع «محمد علي» لبناء دولة عصرية في مصر والشام. وقد ضُرب مشروع «محمد علي» بواسطة تحالف بين القوى الأوروبية الكبرى المعارضة لقيام دولة عربية قادرة تحكم في مصر والشام أو تجدد شباب الخلافة في إستانبول، وهكذا جرى تحطيم أسطول «محمد علي» وتمزيق جيشه، مما اضطره إلى توقيع معاهدة لندن ١٨٤٠.

أي أن الضربة كانت بقوة السلاح.

٢ ـ المشهد الثاني: هو المشروع التنويري لعصر «إسماعيل» في مصر. وكان ذلك هو العصر الذي تبدت فيه بشائر التعليم، وبشائر العمران، وبشائر الاهتمام بالفنون، وبشائر إنشاء صحافة عربية. وقد انتهى هذا المشروع التنويري بالغزو البريطاني سنة ١٨٨٢.

أي أن الضربة كانت بقوة السلاح مرة ثانية.

٣ ـ المشهد الثالث: هو التجربة شبه الليبرالية التي أعقبت ثورة سنة ١٩١٩ في مصر، وبصرف النظر عن الظروف والملابسات فإن هذه التجربة بدأ ضربها بكتيبة دبابات بريطانية أحاطت بقصر عابدين وأرغمت ملك مصر يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ على تكليف رئيس وزراء معين بتشكيل الوزارة. ومع أن هذا الرئيس كان بالفعل زعيم الأغلبية المحرومة معظم الوقت من حقها في الحكم ـ فإن أحدًا لا يستطيع تجاهل أن التكليف الوزاري صدر بإملاء مدفع دبابة!

ثم جاءت الضربة القاضية لهذه التجربة شبه الليبرالية عندما أقيمت دولة إسرائيل، ومن ثم، أصبح التهديد الخارجي خطرًا مستوطنًا ومقيما وسط العالم العربي، وليس مجرد أساطيل تظهر في البحر أو جيوش تغزو من البر.

وكانت الضربة بقوة السلاح مرة ثالثة.

٤ ـ المشهد الرابع: فهو المشروع القومي لـ «جمال عبد الناصر» بعد ثورة يوليو ١٩٥٢. وكان هذا المشروع محاولة طموحة لوضع مصر وبقية الأمة العربية على مداخل عصر جديد أعقب الحرب العالمية الثانية، واستجابة في الوقت نفسه، لدواعي وضرورات أمن مكشوف ومعرض أمام تهديد مستوطن ومقيم. لكن هذه المحاولة تعرضت لسبق الإصرار والترصد ثلاث مرات: في السويس سنة ١٩٥٦، وفي دمشق سنة ١٩٦١، وتكرر سبق الإصرار والترصد مرة ثالثة وبنجاح سنة ١٩٦٧. وكان الجرح غائرًا.

أي أنها للمرة الرابعة ضربة بقوة السلاح.

ولنقل إن هذه كلها لم تكن مؤامرات بالمعنى الدارج والشائع، لكننا لا نستطيع أن ننكر أنها كانت مصالح وإرادات وقوى تدخلت مباشرة، وبالسلاح.

كذلك، فلابد أن نقر بأن هذه كلها لم تكن مصادفات، لأن العقل يعلمنا ـ حين تتكرر الظواهر ـ أن في الأمر ما هو أكثر من المصادفة.

وقد يدور في هواجسنا ـ أو في هواجس بعضنا على الأقل ـ أنه من العسير أن نرد إلى المصادفات وحدها واقع أن هناك تسوية وجردا للحسابات القديمة والمستجدة تتم الآن في المنطقة العربية، بينما كل دولها تقريبًا من مصر إلى سوريا، ومن العراق إلى الجزائر، ومن السودان إلى لبنان، ومن ليبيا إلى اليمن، ومن تونس إلى الأردن، ومن الخليج إلى فلسطين ـ غائبة، فيها الضعيف أو الخائف، وفيها المضروب أو المحاصر، وفيها المفتوح المكشوف للتهديد أو للابتزاز.

وإذا أصر بعضنا على رد الواقع العربي الراهن إلى المصادفات، إذن فإن قانون الصدفة خُلق على مقاس العرب وعلى حجمهم رغم اختلاف الظروف والعصور والرجال، وذلك تعسف يظلم المنطق، كما يظلم العرب!

□ □ □

وهنا نعود بالتفصيل إلى الجانب الآخر للحقيقة وهو فعل العامل الذاتي في الأزمة العربية الراهنة:

١ ـ إن مشروع «محمد علي» مشى بقدميه إلى الحافة الخطرة حين عجز عن التنبه إلى أن الدولة العصرية ليست مجرد جيش، ذلك أن الدولة تستطيع أن تقيم جيشًا ولكن الجيش لا يستطيع أن يقيم دولة عصرية. والشاهد أن الدولة العصرية والجيش العصري، محصلة موارد وقدرات شعب، وشرعية حكم، واستنارة فكر، وتوازن طبقات، وإدراك عميق لفكرة أن المجتمعات تعيد صياغة مستقبلها جيلا بعد جيل بوسيلتين أساسيتين هما: التعليم والتشريع.

٢ ـ وعصر «إسماعيل» مشى بقدميه إلى الحافة الخطرة حين غاب عنه أن الحضارة لا تجيء بالاستعارة، وأن التجديد لا يتأتى بالتقليد، كما أن الرقي لا تدل عليه باقة ورد محكوم عليها بالذبول صباح اليوم التالي، وإنما دورة الرقي تربة وبذرة وريّ. ومن المفارقات أن «هوسمان» وهو المهندس الفرنسي الشهير الذي خطط شارع ريفولي وما حوله في باريس كان نفس المهندس الذي بنى شارع محمد علي في القاهرة وعلى نفس الطراز. وفي حين بقى شارع ريفولي وما حوله واجهة حضارية مضيئة، فإن الأنوار انطفأت في شارع محمد علي، وألسنة النيران التهمت دار الأوبرا القريبة منه وتحوّل موقعها الآن إلى كتلة صماء من الأسمنت على شكل مبنى لانتظار السيارات!

٣ ـ والتجربة الليبرالية في مصر مشت بقدميها إلى الحافة الخطرة حين أصبح الاستقلال الوطني فراغا والديمقراطية تجويفًا، ونسي الكل أن ضمانة الاستقلال كفاءة في الإدارة السياسية والاقتصادية الاجتماعية، وأن الديمقراطية تفاعل مع درجات النمو، وأن حمايتها الحقيقية ليست في دستور يجيء منحة من سلطان، كما أن العمل السياسي ليس جائزة إلى الغنى.

٤ ـ ومشروع «جمال عبد الناصر» مشى بقدميه إلى الحافة الخطرة حين قاده الطموح إلى تصور أن مراحل التطور يمكن اختصارها والقفز فوقها. وبسبب الرغبة في الاختصار والقفز على مراحل التطور زاد الاعتماد على سلطة الدولة في الداخل

وعلى عروض القوة في الخارج، وانكشف المشروع القومي لمخاطر جعلت محاصرته وإصابته ممكنة في صحراء سيناء سنة ١٩٦٧!

□ □ □

لعلّي لا أتجاوز الوقائع إذا قلت أمامكم إن المشروع القومي لم يقتله الأعداء ولم ينتحر بالأخطاء نتيجة لما حدث سنة ١٩٦٧، وإنما اقترب هذا المشروع كثيرًا ـ وربما كثيرًا جدًا ـ من حافة الخطر، لكنه حدث عند اللحظة الحرجة أن شعوب الأمة ـ قبل قياداتها ـ استجمعت كل المخزون لديها من طاقة، وقررت أن تقف.

على نحو ما كانت الأمة تشعر رغم جراحها أن المستقبل يولد في قلوب الناس، ومن قلوبهم إلى عقولهم، ومن عقولهم إلى إراداتهم. ومن ثم، فإن إرادة الحياة يمكن أن تتصدى لنزعات القتل، وتتخطى مزالق الانتحار.

ولم يكن ذلك مجرد شعور نبيل ألهم ـ أو ألهب ـ أمة في وقت محنة، وإنما أضيفت إلى الشعور تعزيزات مدد لا يستهان به:

■ بينها أن الأمة في كل ما عاشته من تجارب في العصر الحديث من مشروع «محمد علي» إلى مشروع «جمال عبد الناصر» حصّلت وراكمت مكتسبات مهمة في مجالات التعليم والنمو الاقتصادي والاجتماعي والفكري، والاتصال بالعالم والعصر، وذلك أضاف إلى مواردها الإنسانية، وساند إرادتها في اختبارها مع الخطر.

■ وبينها أن الأمة استطاعت أمام تحدي المصائر أن تعلو فوق خلافاتها، وأن تستعمل ترسانتها، من براميل البارود إلى براميل البترول.

■ وبينها أن الأمة تمكنت أن تحشد معها ووراءها تحالفًا دوليًا وعالميًا عريضًا، حوّل قتالها من حرب بالسلاح إلى حق يستحيل تجاهله.

وهكذا جاء أكتوبر سنة ١٩٧٣ وأثبتت الأمة في الأيام الأولى على ضفتي قناة السويس وعلى سفوح الجولان وعند منابع النفط أنها تملك جسارة وكفاءة الفعل،

وكانت تلك رسالة من الحاضر إلى المستقبل مؤداها أن العرب قادرون على الحرب دفاعًا عن مصائرهم.. قادرون هذا اليوم، وأكثر قدرة في أيام بعده.

وبدت تلك فرصة جديدة تعطي أملًا مبررًا لاقتراب ممكن من علاج الأزمة العربية وتعقيداتها الشديدة.

وكان الأمل ـ أنه قد أثبتت الأمة كفاءتها في ميادين القتال، فإن هذه الكفاءة بما تعنيه من ثقة بالنفس يمكن سحبها من مواجهة العدو إلى مواجهة الذات والتصالح مع الماضي ومع المستقبل. لكن الأمل تعرض لعملية إجهاض لم يتنبه إليها أحد وسط مشهد أكتوبر الجليل، وبينما الأبصار والأعصاب مشدودة مأخوذة بصدام الجيوش ودوي المدافع وهدير الدبابات وأزيز الطائرات:

■ على ركن من الصورة، دخلت قوى عالمية نافذة، وألقت بثقلها مصممة على تغيير الموازين لتعود إلى ما كانت عليه قبل المعركة وقبل اختبار النار.

■ وعلى ركن آخر من هذه الصورة، فإن الإدارة السياسية العربية لميادين الحرب آثرت تجنب المخاطر، بظن أنها تستطيع الخروج ببعض ما حققته بجيوشها. وكان ذلك ممكنا، لكن ذلك الممكن لم يتحقق، لأسباب كثيرة: بينها الرغبة في تثبيت سلطة الأنظمة قبل عودة المقاتلين، وبينها تقديم المصالح الطبقية على المصالح القومية، وبينها أن القوى الغالبة اعتمدت أسلوب الغواية مساعدا لأسلوب التخويف، وبينها أسباب أخرى عديدة ليس الآن مجالها. وفي المحصلة النهائية فإن السياسة اختارت أن تريح نفسها بالإذعان للأمر الواقع، والنزول عندما رأت من مقتضياته.

هكذا وقعت عملية الإجهاض، وكان ذلك محزنًا. لكن الأكثر منه مدعاة للحزن أن العملية أريد إخفاؤها عن كل هؤلاء الذين كان لهم الحق أن ينتظروا موعد الميلاد ووعده!

□ □ □

أظن أنه يجوز القول، دون تجن أو تعسف على الوقائع، أن التحوّل الذي شهدته

فترة النصف الثاني من أكتوبر ١٩٧٣ وحتى ربيع سنة ١٩٤٧ ـ كان منحنى واسعًا على الطريق.

قبل هذا المنحنى، كان تطور المراحل المتعاقبة في حياة الأمة خطا يتعرج ثم يستقيم، يرتفع ثم يهبط، لكن الخط بقى مرئيًا طول الوقت، ظاهرًا حتى وإن غطى الزحام أحيانًا على مساره.

ومع هذا المنحنى على الطريق، فإن ظاهرة مستجدة وخطرة طرأت على الساحة العربية.

كانت قوى الأمة معبأة لتصورات خيّرة ومقبولة بعد «نوع ما من النصر» (واستعمل ذلك التعبير لأن النصر الكامل لم يكن في متناول الإمكانات العربية وقتها) ـ لكن ذلك المنحنى على الطريق راح يقود إلى مجالات أخرى بعيدة عن تلك التصورات ومتناقضة معها.

إن ذلك الـ «نوع من النصر»، الذي تحقق بالسلاح في مواجهة السلاح ـ لم يستطع تثبيت مساحته على الطبيعة. وفي الوقت نفسه، فإن ذلك الإذعان للأمر الواقع لم يكن قادرًا على الإفصاح عن نفسه أمام الناس ومصارحتهم بأن الإجهاض وقع، وأن الميلاد الجديد ضاعت فرصته.

□ □ □

ومن سوء الحظ، أن «ديجول» لم يكن في الساحة أو بقربها. وكان على الساحة وبقربها. أكثر من «بيتان» قامت بينهم ـ عبر عواصم عربية متعددة وعلى اختلاف الدواعي ـ صحبة تحوّلت إلى عصبة. ووجد «البيتانيون» في العالم العربي عوامل مساعدة، لها أسباب كامنة في التجربة العربية، مترسبة في قاعها من فضلات مراحل سابقة، وقد انتهزت هذه الأسباب فرصتها في الأيام الأخيرة من الحرب.

وهكذا، فإنه بدلًا من تصورات وآمال الصعود ـ حتى وإن كان متئد الخطى ـ راحت الأمة تنزلق إلى هبوط سريع تعلقت به أثقال الماضي والحاضر. والشاهد أن موقف «بيتان» الفرنسي كان أفضل بكثير من مواقف نظرائه العرب.

إن «بيتان» الفرنسي كان مع جموع الشعب الفرنسي أمام هزيمة حالّة، وكان بمقدوره أن يشير إليها ثم يحث الشعب الفرنسي على «الواقعية»، مضيفًا أنه «ليس لدى فرنسا بديل غير الإذعان للقوة القاهرة».

وكان «بيتان» الفرنسي يستطيع إعفاء نفسه من أي مسئولية، فهو لم يكن هناك عندما قامت فرق «البانزر» الألمانية بتطويق خط «ماجينو» واختراق بلجيكا إلى شمال فرنسا. ثم إن أحدًا لا يستطيع أن يمس سجله بشائبة، فهو ماريشال «فردان» التي أصبحت مفترق الطرق نحو النصر في الحرب العالمية الأولى. وفي هذه الحرب العالمية الثانية فإن ماريشال النصر تطوع مضطرًا وتحمّل على ضميره مهمة إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

أما «البيتانيون العرب» ـ والإشارة إليهم بالجمع وليس بالمفرد لأنها الحقيقة ـ فلم تكن في يدهم مثل هذه الدعاوى، بل العكس. فقد كانت مسئولية آخر الحروب عليهم، وكان النصر في أيديهم، حتى ولو كان «نصرًا من نوع ما».

كذلك، لم يكن مقبولًا من هؤلاء «البيتانيين» في ذلك الوقت، وأجواء الحرب محيطة وآمال النصر قائمة، أن يتحدثوا مثله عن «الواقعية» ـ فقد كان الواضح أن إدارتهم للمعركة هي التي خلقت واقعًا جديدًا وليس العكس.

ولم يكن مقبولًا منهم أيضًا أن يتساءلوا ـ كما تساءل قبلهم ـ عن «البديل» لسبب أساسي وهو أنهم في أكتوبر ١٩٧٣ جاءوا ببديل لما وقع في يونيو ١٩٦٧.

□ □ □

ومع ذلك، فإن «بيتان» الفرنسي سنة١٩٤٠ واجه إشكالية الواقعية بخبرة وأعصاب:

خبرة قدّر بها أن فرنسا هُزمت في الحرب، ولا حل أمامها غير الاعتراف بهذه الهزيمة..

وأعصاب أدرك معها أن الواقعية ـ حتى واقعية الاعتراف بالهزيمة ـ لها حدود وضوابط وخطوط حمراء.

وعلى هذا الأساس «الواقعي» تصرف «بيتان»:

■ اعترف بالاحتلال الألماني العسكري لنصف فرنسا، لكن النصف الآخر منها قامت فيه حكومة فرنسية لها سلطة القرار المدني ساريا على كل ترابها، بما فيه النصف الذي تحتله القوات الألمانية.

■ أن فرنسا المهزومة سوف تخرج من الحرب، لكنها أخلاقيا وسياسيا لا تستطيع أن تنقلب ضد حلفائها البريطانيين السابقين مهما كان ضيقها بهم.

■ أن القوات الفرنسية ستلقي السلاح، لكن سلاحها لا يسلّم إلى الغزاة الألمان، والأسطول الفرنسي في ذلك الوقت أكثر في عدد قطعه من الأسطول الألماني!

■ أن فرنسا المهزومة لا تتخلى عن ممتلكاتها ومستعمراتها عبر البحار، وحكومتها المعترفة بالهزيمة في «فيشي» هي التي تدير هذه الإمبراطورية.

■ أن فرنسا المستسلمة لها أن تمارس علاقات دبلوماسية خارجية خصوصًا مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كان «بيتان»، المعترف بواقع الهزيمة، يعرف أنه حتى «واقعية» القبول بالهزيمة لها حدود وضوابط وخطوط حمراء. لكن «البيتانيين» العرب أخطئوا بشدة في مواجهة إشكالية الواقعية.

كانوا هم الذين تهاونوا إزاء الظروف التي طرحت عليهم واقعية القبول بما لم يكن هناك داع لوقوعه.

وعندما قرروا مواجهة هذا الواقع بالواقعية لم يجدوا لهذه الواقعية وعاء يحفظ سيولتها ويحافظ عليها من الاندلاق!

وعندما سكتت المدافع، وانقشع دخان الحريق، كانت السياسة العربية في مأزق صعب، وأصعب منه أنها راحت تتورط وتتدحرج خطوة بعد خطوة:

١ ـ لم يكن في مقدور أحد أن يجاهر أو يصارح أو يعترف بالتحولات الخطيرة التي طرأت على الوضع سواء بالتقصير أو بالغواية أو بالخوف من العواقب إذا عاد

المقاتلون من ميادين الحرب وفي يدهم «نصر من نوع ما»، سائلين عن الميلاد الجديد المنتظر وعن سلامته.

وكان على الوهم أن يعوّض الفجوة بين المتوقع والواقع. لكن الأوهام زادت مثلما تزيد جرعة المخدر مع طول استعماله: فما بدا مهدئًا إعلاميًا ما لبث أن تحول إلى إدمان سياسي، وبدوره، تحوّل الإدمان السياسي إلى حالة من الازدواجية وصلت إلى درجة الانفصام في الشخصية. وهكذا فإن الواقع الفعلي والعملي أصبح «بيتاني» الملامح والقسمات، ولكن الخطاب الرسمي والإعلامي قرر أن يكون «ديجولي» الإيقاع والنبرات!

....

....

٢ ـ ولأن الأوهام غلالات رقيقة، فقد جرت عملية تكثيف الأوهام بالأحلام، وسماء الحلم أكثر اتساعًا: تتسع للسلام، وتتسع للرخاء، يفرشهما من الأفق إلى الأفق ذلك الصديق الأمريكي الذي أقبل متكفلًا بالضغط على إسرائيل ـ لأنه وحده القادر عليه ـ وواعدا بنشر الرخاء ـ لأنه وحده القادر على المساعدة ـ بمشروع «مارشال» ثان يصنع في الشرق الأوسط سنة ١٩٧٥ مثل معجزته الأولى في غرب أوروبا سنة ١٩٤٥.

....

....

٣ ـ ولأن استبقاء الأوهام والأحلام معا يلزمه لتحقيق أغراضه أن يحتفظ بسره (سر الإجهاض) لا يبوح به للناس، فإن السياسة العربية في ذلك الوقت أدارت معظم عملياتها من وراء ستار. فقد كان صعبًا أن يحدث تغيير كامل في الأهداف، وفي مجموعات القيم، وفي التحالفات، ثم أن يحدث كله بأسلوب الانقلاب المفاجئ مهما اتسع ذلك المنحنى على الطرق. وكان أن غطس الفعل السياسي الرسمي ـ شأنه شأن العمل السري ـ إلى ما تحت الأرض يمارس من هناك إدارته.

ونعرف جميعًا أنه ليس أخطر على أي إدارة سياسية رسمية من أن تمارس عملها تحت الأرض وفي السر، فالخفاء في السياسة ينزل بمطالبها وبمستواها ويؤثر على هيبتها وأهدافها.

ومع وقوع ذلك المحظور فقد انحدر التعامل مع الآخرين في الظرف الحاسم من القاعات المضيئة إلى سراديب المخابرات، عربية ـ عربية، وعربية ـ دولية، وتحوّلت المطالب والحقوق إلى همسات وصفقات مشكوك في قيمتها وفي نتائجها. وبدوره، فإن ذلك جعل الإدارة السياسية العربية متوجسة داخل أوطانها، مرتهنة خارجها!

....

....

٤ ـ وبما أن الحقائق كان محتملًا أن تجد ثغرة تطل منها ـ مهما غطت الأوهام والأحلام ـ فقد كانت دقة الصنعة تتطلب ظهور شواهد عملية تثير الاهتمام وتوحي بأن الميلاد قادم وتلك بشائره. وظهر ما عرف بوصف «الانفتاح» يعطي أملا للكافة بأن شيئًا ما واصل إليهم. وإذا كان السلام يتلكأ عن موعده، فإن الرخاء مضبوط على دقات الساعة!

ولما كانت حقائق الأشياء تفرض أن تكون للأمر الواقع عندما تظهر قوى تدافع عنه لمصلحة فيه، فإن الجماعات الأسرع حركة لأنها الأوسع نفوذًا عليها أن تتحوّل إلى قوى يمكن الاعتماد عليها، إذا ظهرت الفجوة بين ما كان ممكنًا وبين ما أصبح واقعًا (الحمل ثم الإجهاض). واتسعت الجسور أمام جماعات خفيفة الحركة تمكنت بسرعة من العبور إلى الفرصة. ولم يكن ظهور هذه الجماعات مطلبًا للسياسة المحلية أو الإقليمية فحسب، وإنما فرضت علاقات الأشياء ـ بعد حقائقها ـ أن يصبح المطلب دوليًا.

....

....

٥ ـ ومن المنطقي في أحوال من هذا النوع، أن تتلاقى جماعات الفرصة مع نخب الإدارة السياسية المحلية والإقليمية،ومع المطالب الدولية، وتنشأ بين الجميع رابطة للمصالح المشتركة تحسبًا لهؤلاء الذين يحتمل أن يستيقظوا ذات يوم وقد تبدد الوهم وانسخط الحلم.

وكان بعض التداعيات فادحًا بحيث لم يعد ممكنًا أن يستمر إنكارها، أو إخفاء الضرورات والالتزامات المترتبة عليها، أو تجاهل مطالب هذه الرابطة الجامعة للمصالح المشتركة محلية وإقليمية ودولية. وفي إطار هذه التداعيات والضرورات والمطالب نزلت إجراءات بينها الاستجابة إلى تلك الوصفة للإصلاح الاقتصادي والمالي التي أشار بها البنك وصندوق النقد الدوليان، وبسببها ارتفع دعم الغذاء والكساء والتعليم عن الفقراء بدعوى التخفيف من الأعباء، وفي الوقت نفسه، وقع دعم الأغنياء بوسيلة الإعفاءات الضريبية والجمركية بدعوى تشجيع الاستثمار!

وبدأت الشكوك تثور بفعل ذلك الصدام الحاد بين الممكن والواقع (بين الميلاد المنتظر وبين الإجهاض المكتوم سره).

وشهدت مدن عربية عديدة في مصر والمغرب والأردن وغيرها احتكاكات ومصادمات تحذر وتنذر.

وحدث ـ وهو غير مستغرب في مثل تلك الأجواء المتوترة والقلقة ـ أن كثيرين من الأغنياء تركوا أموالهم تهاجر إلى النظام البنكي العالمي، وأن كثيرين من الفقراء لم يتبق لهم غير الهجرة إلى الله يبحثون عنه في المساجد والزوايا الدينية، بينما كانت الطبقة المتوسطة تنضغط وتختنق!

....

....

٦ ـ إن تحالف المصالح التي قامت وتشابكت في هذه الأوضاع، كان في عجلة من أمره، يريد أن يدعم نفوذه ويوسع فرصته، وذلك أدى بدوره إلى نوع من الفساد

في العالم العربي لم يسبق له مثيل، وساعد عليه أن الثروة العربية تدفقت أموالًا سائلة عن عوائد النفط.

وهذه قضية تعرفون عنها أكثر مما أعرف، فكثيرون منكم هنا في مواقع تسمح لهم أن يروا ويتابعوا، وأتصور أن كثيرين بينكم تضيق صدورهم لكنهم في مأزق حرج، فلا هم قادرون على الصمت ولا هم قادرون على الكلام.

....

....

٧ ـ إن تحالف المصالح السياسية والمالية، الإقليمية والدولية، لا يستطيع أن يحتكم إلى غير أدوات السلطة، وبالتالي فهو قابض عليها لأنها وسيلته لاستكمال ما تبقى من مطالبه، كما هي وسيلته إلى حماية نفسه وتأمين ما حصل عليه بالفعل.

والسلطة التي تريد البقاء دون أن تشق على نفسها بسند الشرعية، لا سبيل أمامها غير البقاء بالقهر في مواقعها. هكذا اتسعت وأفلتت كل هذه الصفقات التي جعلت العالم العربي في عصر السلام أكثر سلاحًا مما كان في عصر الحرب. وعلى سبيل المثال، فإن نفقات العرب على الأسلحة في عشرين سنة من «عصر السلام»، زادت أربعمائة مرة عما كانت عليه في « عصر الحرب».

....

....

٨ ـ وتوافق ذلك مع ثورة في تكنولوجيا الإعلام ملكت لنفسها القدرة على الوصول إلى كل ركن قصي وبعيد، وجعلت في مقدور الناس حيث كانوا أن يعرفوا شيئًا عما يجري في كوكبهم وكونهم.

توافق ذلك أيضًا مع إمكانية مالية للعرب يستطيعون معها شراء تكنولوجيا الإعلام، واشتروها بالفعل حتى لا يكون اعتمادهم ـ في الداخل ـ كله على تكنولوجيا السلاح. لكن التكنولوجيا كما نعرف وسائل إلى غايات، فإذا ضاعت الغايات تواضعت الوسائل من تحقيق المطلوب إلى تزييفه. وشيء من ذلك وقع بتكلفة باهظة. ذلك

أنه بمقدار ما أخذ العرب من تكنولوجيا العصر بمقدار ما زاد تنائيهم عن روح هذا العصر ووعده.

....

....

٩ ـ وفي وسط هذا الزحام والتصادم بين الحقائق والأوهام، وبين الوسائل والغايات، وبين الآمال والأسلحة ـ وقع خلط شديد بين الشرعية والسلطة، وبين روح القانون وصناعة القانون، وبين الرأسمالية المنشئة والنهب المنظم، وبين الإعلام والإعلان، وبين الدين والدجل، وبين الإرهاب الطائش والعنف الذي يستمد وقوده من الإحساس بالظلم والعجز عن رده.

وكانت النهاية أن الأمة وقفت أمام خيار متعسف مؤداه أن الذين يعترضون على الأمر الواقع بما فيه السلام غير المتوازن مع إسرائيل، ليس أمامهم إلا أن يواجهوا المستقبل المظلم تحت حكم التطرف الديني.

وإذا لم يبرئوا أنفسهم بقبول كل شيء بما فيه ذلك السلام، فإنهم بالاعتراض متواطئون ـ وإن لم يقصدوا ـ مع قوى الظلام.

....

....

١٠ ـ وأخيرًا، طرأت على هذه الصورة لمسة رمادية داكنة. ذلك، أن البحث عن مستقبل للعالم العربي تنازعته مؤسسات وهيئات معظمها مموّل من أنابيب ـ هي الأخرى ـ قريبة من السراديب. ويبقى أنه من الصعب علينا ـ في كل الظروف ـ أن نتصور مستقبلًا أفضل للأمة تساعد في التفتيش عنه منح أو معونات أجنبية.

وأكثر أو أسوأ من ذلك، فإننا نجد الآن اتفاقيات معونة أمريكية مخصصة لإعادة تأهيل الإدارة العليا لوظائف الدولة. كما نجد اتفاقيات معونة أمريكية مخصصة لإعادة تدريب أعضاء مجالس نيابية عربية حتى يفهموا أكثر كيف يستطيعون القيام بمهامهم التشريعية والرقابية!

إن مجمل هذه الأوضاع أدى إلى تشوهات جعلت العالم العربي مزيجًا غريبًا من جمهوريات الموز (في أمريكا الوسطى)، وسلطنات النفط (في شبه الجزيرة العربية)، وإمبراطوريات «بوكاسا» و«موبوتو» و«عيدي أمين» (في قلب إفريقيا)!

وربما كانت أدق لقطة لهذه الصورة المقبضة هي ذلك التعبير الذي صاح به شاعر مبدع «محمود درويش» حين قال: إنه «انتحار المعنى» في العالم العربي!

والتعبير إلى جانب إلهام الشعر، نبض ضمير.

إن «انتحار المعنى» أدى إلى مشاهد مأساوية:

■ خمسة عشر عامًا مما سمي بـ: «الحرب الأهلية» في لبنان. ولم تكن هذه الحرب أهلية فقط، وإنما كانت حربًا عربية ـ عربية، وعربية ـ دولية، وقعت على أرض لبنان، واقتصت ضرائبها من أرواح وثروات شعبه.

■ حرب مقدسة جهادًا في سبيل الإسلام في أفغانستان ما زالت تحتدم حتى الآن. ولم تكن الحرب يقينا في سبيل الإسلام؛ لأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ليست مكلفة بالجهاد لنصرته، لكنها كانت حربًا بإشراف أمريكي وتمويل عربي (١٠ بليون دولار)، وهدفها إحراج الاتحاد السوفيتي وغرس الخنجر في ظهره. وقد كان. ولعل مكسب العرب فيها إذا جاز وصفه بالمكسب أن آلافا من الشباب العرب أرسلوا إليها جنودًا للإسلام مقاتلين، ثم عادوا منها ليقفوا أمام المحاكم العسكرية في أوطانهم إرهابيين!

■ حرب في الخليج بين إيران والعراق دامت ثماني سنوات. وحتى إذا كانت لهذه الحرب بذور فتنة تاريخية، فإن الفتنة التاريخية أعيد توظيفها لإحداث قطيعة نهائية بين الحالة الإسلامية والحالة القومية. وتحمس أصحاب المصلحة في التوظيف فباعوا السلاح إلى الجانبين، وقدموا المعلومات هنا وهناك لكي تستمر الحرب وبحيث لا يخرج منها منتصر ومهزوم، وإنما يخرج طرفان كلاهما مهزوم. وكانت أدوات التوظيف عربية.

■ ثم تلت ذلك عملية غزو الكويت بدعوى وحدة التراب العراقي. وكانت

العملية خطأ في كل القواعد، ابتداء من قواعد العرف القومي وضوابطه التي تفرضها أسباب التاريخ القريب وتجاربه، وانتهاء بقواعد الحساب الدولي ومنافعه التي ترسم خطوطها حتى على الرمال. وبصرف النظر عن كل الأخطاء التي وقعت بذلك الغزو؛ فإن أجواءه أحدثت انفلاقًا في الكيان العربي الذي كان متصدعًا من قبلها. والأسوأ في «انتحار المعنى»، أن حلا عربيًا كان ممكنا لهذه الأخطاء في الحسابات وفي المضاعفات، لكن هذا الحل الممكن تحوّل إلى مستحيل لأن القوى المسيطرة كانت لديها أولوياتها وطلباتها.

■ وجاءت بعد ذلك حرب الخليج الثانية ـ هدفها تحرير الكويت. ولم يكن ذلك هدفًا وحيدًا، وإنما الهدف قبله تدمير العراق، وبخاصة ما سمح له به وقت الحرب مع الثورة الإسلامية. وكانت تصفية القوة العراقية مطلبًا إسرائيليا بالدرجة الأولى، ومن سوء الحظ أنه تحوّل مطلبًا عربيًا كذلك.

■ وسواء أدرك العرب أو غفلوا، فإن الحرب لتحرير الكويت، أو لتدمير العراق، أنشأت تحالفًا على الأرض بين العرب وإسرائيل، وأصبح مطلوبًا من الطرفين تقنين هذا التحالف وإبرامه في تعاقد بينهما، سواء هرولوا أو تثاقلوا.

وذهب العرب إلى حيث دعوا وذريعتهم في الاستجابة أن الذي دعا ـ وألح ـ نظام عالمي جديد ليس في مقدور أحد أن يعصاه أو يتردد في الاستجابة له إذا نادى وأمر.

□ □ □

في مدريد وعلى مسرح مهيب شارك التاريخ والفن في تهيئة وإعداد أرضيته وخلفيته، وتولى الإعلام الدولي مهمة تلوينه وإضاءته، وتكفلت الولايات المتحدة بعملية تنظيمه وإدارته ـ كان المعنى يواصل انتحاره.

■ لقد توجه العرب إلى مؤتمر مدريد في كنف راعيين. ومن الافتتاحية الأولى تأكد أن للمؤتمر راعيًا واحدًا هو الولايات المتحدة الأمريكية. وأما الراعي الثاني فلم يظهر له دور أو لعل ما ظهر من وجوده جعله قطعة من خلفية أو أرضية المسرح أو ربما أثاثه.

وكان هذا هو المشهد الافتتاحي بعد رفع الستار.

■ وكان المشهد الثاني أن كل العرب شاركوا في الظهور على المسرح، وسواء وقفوا في الصف الأول أو في الصف الأخير فقد جمعهم مع إسرائيل إطار واحد في صورة واحدة تعطي للعالم كله انطباع حلول سلام لم يتبق منه إلا توقيعات وأختام.

■ وكان المشهد الثالث أنه طُلب من المشاركين أن يفرقوا بين نوعين من السلام:

سلام سياسي له علاقة بالتاريخ ومخلفاته، ورفع هذه المخلفات يحتاج إلى وقت.

وسلام اقتصادي له علاقة بالمستقبل ومتطلباته، والحصول على جوائزه متاح وسريع.

وبالتالي، فإنه بعد مدريد لابد لمجرى السلام أن ينفصل إلى فرعين نتيجة للتفرقة بين نوعين.

ومع أن البعض حاول أن يعترض على هذه التفرقة التعسفية باستحالة الفصل بين السياسة والاقتصاد، فإن منطق الفصل جرى اعتماده في مدريد قفزا فوق الحقائق والضرورات، وحتى طبائع الأمور.

■ وكان المشهد الرابع هو ضخ سحابات من الدخان تنعكس عليها أنوار المسرح توحي بظهور شيء وُصف بأنه «نظام جديد للشرق الأوسط».

وقد استعملت تشبيه الدخان عامدًا؛ لأن قيام نظام للشرق الأوسط مطلب يصعب الإمساك به، فقيام «نظام» ـ بالمعنى الذي يفترضه هذا التعبير ـ لابد أن تتوافر له عناصر ضرورية: عنصر مصالح على الأقل لا تتعارض. وعنصر أمن على الأقل لا يتصادم. وعنصر ثقافة إذا لم تكن مشتركة فعلى الأقل متصلة.

بمعنى أن أي تجمع، فضلًا عن أي نظام، يحتاج إلى طرق اقتراب قابلة للتلاقي عند ما هو أعمق من مجرد مبادلات السلع والخدمات في مجالات «السوق».

ومن الغريب، أنه حتى في «السوق» ذاته يشترط الأطراف والمنظمون ألاّ يكون

التعامل مجرد تبادل للسلع والخدمات، وإنما تصل شروطهم إلى أبعد. والدليل حالة تركيا مع السوق الأوروبية المشتركة. فدول أوروبا المسيحية لا تريد في سوقها شريكا كاملًا ينتمي إلى جذر ثقافي إسلامي، مع أن فرع هذا الجذر خرج من وقت طويل يمد أغصانه في اتجاه النجم القطبي في الشمال مبتعدا عن شمس الجنوب، مصممًا على أن مستقبله في أوروبا حتى وإن كان تاريخه في آسيا وفي الشرق.

برغم ذلك، كان العرب على استعداد للاندفاع على طرق ما بعد مدريد، وبدوا قابلين لمنطق الفصل بين السلام الاقتصادي المسرع والسلام السياسي المتمهل. ثم أحاطهم دخان النظام الشرق أوسطي دون وعي بأن الأساس المطلوب لقيام «نظام» ليست له على الطبيعة قواعد يعلو فوقها بناؤه، وأن ما هم بصدده ليس سلامًا بالتأكيد بسبب احتكار طرف واحد للسلاح النووي، وليس سوقًا على الأغلب بسبب الغياب الواضح للعناصر المطلوبة للثقة في السوق، وإنما هي ترتيبات جديدة تستدعيها أوضاع متغيرة.

ثم زادت مأساوية «انتحار المعنى» عندما انتقلت القضية الفلسطينية التي كان يقال عنها وبحق إنها قضية العرب المركزية، من مشهد الانتفاضة الجليل في غزة ومدن الضفة الغربية إلى المشهد المتواضع للإعلان الأول في أوسلو والاتفاق التالي على أساسه في واشنطن.

مع ملاحظة أن هذا الانتقال المفاجئ أو السري من غزة إلى أوسلو ـ بصرف النظر عن الانهيارات التي أدت إليه ـ حقق لإسرائيل شرعية قانونية لوجودها لم تكن لها في أي وقت منذ إنشائها بالسلاح سنة ١٩٤٨. فالسلاح يستطيع أن ينتزع حقًا ـ أو شيئًا ـ من أصحابه، لكن انتزاع هذا الحق ـ أو الشيء ـ وحيازته مهما طال الزمن تظل شرعية مشكوكًا فيها حتى يجيء اعتراف أصحاب الحق ـ أو الشيء ـ الأصليين بانتقال ملكيته إلى حائزيه. وبذلك وحده يتحوّل الاغتصاب إلى اتفاق له حصانة القانون إلى جانب ضمانة السلاح!

□ □ □

إن «انتحار المعنى». على طول الطريق من مدريد إلى أوسلو أظهر تغييرًا كبيرًا في الموقف الأمريكي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبمقتضاه، فإن الولايات المتحدة التي كانت راعية إسرائيل وسندها أصبحت راعية العرب أيضًا في مدريد، وسند الفلسطينيين كذلك في أوسلو.

وكان ذلك ـ بالقطع ـ تغييرًا يحتاج إلى تفسير. وجنح بعض العرب إلى تفسيره بأن الولايات المتحدة رأت وجه الحق في قضيتهم وإن كانت الرؤية اكتشافًا بغير مقدمات. والحقيقة أنه كانت هناك مقدمات، لكنها مقدمات لا تخص العرب، وإنما تخص الانتقال من عصر الحرب الباردة إلى عصر آخر بعدها، ثم إنها تتعلق بدور إسرائيل في المنطقة مع هذا الانتقال من عصر إلى عصر.

وعندما راح المعنى ينتحر في العالم العربي لم يكن غير العرب أكثر حرصًا على عالمهم من أصحابه، وقد راحوا يساعدونه فيما شرع فيه وهمّ به. واتخذت مساعدتهم أحد أسلوبين:

ـ أسلوب يعتمد «التدليس» يزوّق ويزّين ويثير الصخب والضجيج حول ما يراد الترويج له من سياسات.

ـ وأسلوب يعتمد «الاجتراء» يمشي نحو مقاصده مباشرة واثقًا أن الآخرين «يعرفون أنه يعرف» ما يكفيه لضمان قبولهم.

وتلك إحدى عواقب الانكشاف والاختراق والتعرض للابتزاز.

وكان بعض العرب قد ساورتهم الشكوك بعد مؤتمر مدريد. ذلك، أن سرعة التدفق على الفرع الاقتصادي مع تعطل الحركة على الفرع السياسي للسلام، استدعت حالة تخوّف وقلق وصلت آثارها ـ برغم التحوّط والحذر ـ إلى دوائر الرأي العام حتى في البلاد العربية التي مشت بعيدًا على شوط السلام السياسي، وبدأت بعض النظم تستشعر الحرج وتحس ضغط جماهيرها عليها، وأصبح مطلوبًا تخليص هذه النظم من حجم الضغوط.

وجرى التوصل إلى اختراع أطلق عليه وصف «مؤتمرات القمة الاقتصادية»:

أولها في الرباط أواخر سنة ١٩٩٤. والثاني في عمان أواخر سنة ١٩٩٥. والثالث موعده القاهرة أواخر سنة ١٩٩٦.

لم تكن تلك أصلا وأساسًا «مؤتمرات قمة» بالمعنى المألوف لهذا الوصف، وإنما كانت هذه اجتماعات موسعة ترتبها وتنظمها وتشرف عليها شركات علاقات عامة دولية، والهدف منها تحرير التطبيع من موانع وقيود السياسة، وتأكيد الفصل بين نوعين من السلام عند مواقع التطبيق بصرف النظر عن مواقع القرار.

وساد الساحة العربية التباس شديد شمل كل الأطراف بغير استثناء:

■ فريق يعارض التطبيع ويحذر ـ بإخلاص ـ من الهيمنة الإسرائيلية على الشرق الأوسط، ويجيء الرد عليه ـ وبقدر من المعقولية ـ أن الحديث عن هيمنة إسرائيلية فيه الكثير من المبالغة، فإسرائيل كمّا وكيفا لا تستطيع أن تهيمن لأن ذلك فوق طاقتها.

[والراجح أن الحقيقة الموضوعية في هذا الشأن ـ كما هي في غيره ـ مزيج ألوان أكثر تعقيدًا من الأبيض والأسود، بمعنى أنه إذا كان فصل الاقتصاد عن السياسة منزلق وعر وخطر، فإن الحديث عن هيمنة إسرائيلية على الشرق الأوسط تسرع ومبالغة. والأقرب ـ ربما ـ إلى الحقيقة أن الدور الإسرائيلي ليس دور «المهيمن» ولكنه دور «المتعهد».

وذلك دور قامت إسرائيل به من قبل في زمن الحرب، وبمقتضاه ظلت لسنوات طويلة وكيل الأمن وحارسه من مفاجآت الإقليم وعصبيته.

وهي الآن جاهزة لبقية الدور في زمن السلام، وتستطيع لسنوات طويلة أن تتولى تدوير عجلة المصالح وتسريع حركتها].

■ كان الفريق الثاني على الساحة العربية هو مؤيدي التطبيع بلا قيد أو شرط، على اعتبار أن الزمن الحاضر هو عصر المصالح القائمة، وأما مشاكل السياسة فهي تركة عصر فات.

وكان «شيمون بيريز» هو الأوضح والأصرح حين شرح لبعض الزعماء العرب تقسيم الاختصاص بينه وبين خصمه وسلفه «إسحاق رابين».

قال «بيريز» بالحرف تقريبًا، وقوله مسجل في محاضر رسمية:

«رابين في اختصاصه المسائل السياسية وهي معلقات من التاريخ.

وأما أنا، فاختصاصي هو التطبيع الاقتصادي وهو أمل المستقبل».

وكان مؤيدو التطبيع على استعداد لمجاراة «بيريز» وغض الطرف عن كل قضية سياسية حتى وإن كانت القدس. ومن المفارقات أن قرار الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس صدر قبل ساعات من قمة عمان، وكان يلقي بظلاله عليها ـ لكن مؤيدي التطبيع أزاحوا الظلال جانبًا بقولهم: إن الرئيس كلينتون «كان منصفًا للعرب» ولم يضع توقيعه على قرار الكونجرس. وفات هؤلاء حتى لو اكتفوا بمتابعة الصحافة الأمريكية أن يعرفوا أن القرار صدر بتنسيق بين البيت الأبيض والكونجرس، وكان رجاء «كلينتون» ألاّ يقيده الكونجرس بموقف حدّ يسد أمامه طرق المناورة، ووقع التراضي على صيغة تترك للرئيس خيار تأجيل التنفيذ ستة شهور قابلة للتجديد إذا وجد ذلك في صالح الأمن القومي الأمريكي.

ولم يكن «كلينتون» في حاجة إلى تعرية أصدقائه العرب بوضع توقيعه على قرار الكونجرس، فالقرار قانون نافذ بمقتضى الدستور الأمريكي إذا لم يعترض عليه الرئيس في ظرف ثلاثين يومًا، وقد مضت هذه الفترة بغير اعتراض.

■ وكان هناك فريق ثالث على الساحة العربية وعاودته الحيرة فيما يريد ولا يريد، وفيما يستطيع ولا يستطيع. فذلك الفريق سار على طريق السلام السياسي لكنه يتخوف من سرعة الجري على طريق السلام الاقتصادي.

وقد شارك في «مؤتمرات القمة الاقتصادية» ـ كما يسمونها ـ وارتأى أن يطرح عليها ـ ولو خارج جدول الأعمال ـ أسبابًا للقلق ساورته.

ومن هذا القلق طرح هذا الفريق الثالث في الرباط قضية انفراد إسرائيل في المنطقة بالأسلحة النووية، وكان الرد عليه أنها بالفعل خارج جدول الأعمال!

وفي عمان، عاد هذا الفريق الثالث إلى إبداء قلقه خصوصًا وأن القدس ألقت بظلها بعد صدور قرار الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية إليها من تل أبيب. ولم يكن الرد

على هذا الفريق الثالث بإخراج الموضوع من جدول الأعمال فقط، وإنما جاء الرد صراحة من رئيس الوزراء وقتها «إسحاق رابين» الذي وقف يقول: «إنني قادم إلى هنا من القدس عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية». ثم أعقبه «شيمون بيريز» ـ رئيس الوزراء الحالي ـ الذي أضاف مستفزا للتاريخ وللمستقبل: «إن القدس ليست مسألة مفتوحة لأي نقاش لا اليوم ولا غدا»، ثم خرج يتمشى في شوارع عمان ويجلس على أحد مقاهيها ويدخن «النارجيلة».

وتدخل وزير خارجية مصر يلفت النظر إلى مخاطر ما سمي بـ: «الهرولة نحو التطبيع، وكان ملك الأردن هو الذي تولى الرد عليه مذكرًا «أن مصر سبقت كل العرب إلى السلام مع إسرائيل قبل سبعة عشر عامًا، وأن على الآخرين أن يركضوا ـ لا أن يهرولوا فقط حتى يعوضوا الوقت الضائع»!

ومن المفارقات أن وزير خارجية مصر لم يكن متجاوزًا في ملاحظته، وفي الوقت نفسه، فإن ملك الأردن لم يكن مخطئًا.

وذلك التناقض في تقييم العبارات المختلفة أثناء موقف واحد يصلح أن يكون تصويرًا حيًا لمأساة «انتحار المعنى»!

□ □ □

أما عن الأسلوب الثاني الذي جرى اعتماده وهو أسلوب «الاجتراء» فبين نماذجه أن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت نفسها دور المسئول العالمي عن حقوق الإنسان وهذه قضية نبيلة، لكن نبلها يفرض على القائم بمسئوليتها أن يتجرد من أهوائه، وأن يشهد حين يشهد وينطق حين ينطق بالحق ولا شيء غيره، بصرف النظر عن الموضع الذي ينزل عليه سيف هذا الحق.

لكن ما يحدث هو أن التقارير الأمريكية عن حقوق الإنسان تُستعمل كما تُستعمل السياط. تجلد المخالفين، أو ترهب المترددين، وتسوق الجميع أمامها إلى حيث يُطلب منهم أن ينساقوا. وأما الموالون والمتعاونون فإن السياط لا تمسهم، وإن ظلت فرقعة ألسنتها في الهواء تنبههم وتذكرهم.

وقد لا أكون متجنيًا إذا قلت إن الولايات المتحدة تستعمل القضية النبيلة لحقوق الإنسان في التسعينيات بنفس الطريقة التي استعمل بها الاتحاد السوفيتي قضية السلام في الخمسينيات والستينيات.

مبادئ نبيلة في خدمة سياسات يصعب وصفها بالنبل.

إن «انتحار المعنى» وجد طريقه حتى إلى قواميس اللغة يعيد كتابة مداخلها ويعطيها مفردات يتناقض فيها اللفظ مع المعنى. ولكم أن تراجعوا تعبيرات من نوع: «السلام العادل والشامل» (بغير سلام أو عدل أو شمول) ـ و«الشرعية الدولية» (وهي إشارة إلى القوة دون اعتبار لقانون أو مبدأ) ـ و«التسوية السلمية» (بمعنى الاتصال والتفاوض طبقًا لحقائق فرضها السلاح). ولم يقتصر الأمر في هذا التناقض على ما يخص العلاقة مع الآخرين، وإنما انسحب على مفردات خطابنا مع أنفسنا بتعبيرات من نوع «إعادة جدولة الديون» (بدلًا من إشهار الإفلاس) ـ و«تحريك الأسعار» (بدلًا من رفعها) ـ و«الثوابت الوطنية والقومية» (دون ثبات على أي مبدأ).

□ □ □

حضرات السيدات والسادة

تلاحظون أنني أطلت الحديث عن الأزمة: جذورها ومضاعفاتها، أعراضها وظواهرها، ولكني لم أتناول بعد حديث المستقبل ـ أعني كيف يمكن حل الأزمة العربية الراهنة؟

وأخشى أن أصدم السامعين، والقارئين، إذا قلت صراحة إنني:

أولًا ـ لا أرى حلا سهلًا أو قريبًا أو طبيعيا للأزمة لأن تعقيداتها تجاوزت بكثير ما قد يطرح نفسه من بدائل يصح الاختيار بينها.

وثانيًا ـ لا أرى حلًا عربيًا شاملًا لهذه الأزمة لأن العالم العربي لم يعد منطقة أزمة عامة، وإنما أصبح منطقة أزمات مختلفة، متعددة وربما متباعدة!

سوف أستأذنكم في أن أبدأ بتناول ما قلته ـ أولًا ـ من أنني لا أرى حلًا سهلًا أو قريبًا أو طبيعيًا للأزمة العربية.

وأستدرك مشيرًا إلى ثلاث ملاحظات:

■ إنني لا أتصور أن نتصدى للمستقبل بلغة إصدار الأوامر إليه واستعمال تعبيرات من نوع «إنه من الواجب» و«إنه من الضروري» و«إنه من الحتمي» أن نفعل كذا وكذا، فنحن نستطيع أن نذكر ونكرر مثل هذه التعبيرات إلى آخر الزمان دون أن يغير ذلك من الواقع شيئًا.

■ إنني لا أعتقد مناسبًا فيما يشغلنا الآن بجدوى الإشارة إلى الأماني التي تخطر على البال من نوع: أن الحل موصول باتجاهنا إلى الديمقراطية، وتمسكنا بحقوق الإنسان، وانطلاقنا نحو التنمية الشاملة للبشر والموارد، واهتمامنا بتنظيم الأسرة والتعليم والصحة، إلى آخره.

فهذه جميعًا شروط مرغوب فيها ومطلوبة، لكن الإلحاح عليها تحصيل حاصل.

■ إننا في الحديث عن المستقبل مطالبون ـ فيما أحسب ـ بتجنب تقليد القصص العلمي وعوالم السفر بين النجوم بالصواريخ وفي أعماق المحيطات بالغواصات، وما شابه ذلك، لأن الخيال المطلوب للسياسة ليس خيال الفضاء والأعماق، ولكنه الخيال على الأرض ملازمًا للناس باحثًا عن أمن الأوطان والأمم ورفاهية شعوبها.

□ □ □

على أني سوف أفترض ـ برغم كل ما وقع وكان ـ أن طريق الحل ما زال مفتوحًا، ثم أتساءل في ظل هذا الافتراض: كيف التوجه نحوه؟ كيف التقدم إلى المستقبل؟

وهنا يكون أمامنا أن نفحص مجموعة الاحتمالات الواردة أو التي يمكن أن ترد من محيط معارفنا وتجاربنا:

■ هناك احتمال أعرضه بسرعة لأن التوقف أمامه طويلًا نوع من التنازل المسبق عن الفعل الإرادي. وذلك احتمال يظن أصحابه أن مسيرة العصر في حد ذاتها قادرة

على شد كل الأطراف وراءها. وبما أن هذه المسيرة متحركة بأقصى سرعة إلى أمام، فليس هناك مفر من أن تسحبنا معها خصوصًا وأننا هناك جنوب البحر الأبيض على مقربة من كل محركات العصر نرى صروحها ونسمع هديرها.

وأسمح لنفسي بأن أقول إن جذب العصر يؤثر على العرب في حالة واحدة، هي أن يكونوا مستعدين للحاق به وإن متعبين، لكنه إذا زادت قوة اندفاع العصر إلى أمام ولم يكن العرب على استعداد، فإن العصر لن يشدهم للتقدم معه أو وراءه، وإنما الأرجح أن يتحوّل الشد إلى سحل!

■ هل يمكن أن يجيء الحل من التطور الطبيعي للأوضاع الراهنة في أي بلد عربي؟ ـ وأكاد أقول إن ذلك فوق ما تحتمله الحقائق، بل إنه من الصعب عليّ أن أرى مستقبلًا يولد من الواقع العربي الراهن أو ينشأ على اتصال به. ولولا أنني أدرك أنه لا يمكن للمستقبل أن يولد أو ينشأ في حالة قطيعة مع الحاضر، لقلت إن هذه القطيعة مع الحاضر شرط ضروري لسلامة وصحة أي مستقبل. لكن ذلك مستحيل من ناحية عملية وحتى من ناحية فلسفية.

فالواضح أننا في معظم بلدان العالم العربي أمام نظم أضاعت سندها الشرعي ولم تعثر على مشروعاتها المستقبلية، وقصارى ما فعلته معظم هذه النظم ـ وما زالت تفعله بظن مجاراة العصر ـ قيامها بخصخصة بعض الشركات في مقابل تأميم كل السلطات.

وتزداد صعوبة المشكلة عندما نجد أنه لا يوجد أمام أي نظام عربي داخل وطنه منافس له مشروعه البديل، سواء كان ذلك المنافس حزبًا أو جماعة أو تنظيمًا من أي نوع. والأصعب، أنه لم تظهر حتى الآن في أي مجتمع عربي فكرة لها جاذبية النفاذ إلى الناس والربط بينهم بجامع مشترك ولو في الفكر.

كذلك فإنه لا يوجد لمعظم الأنظمة وريث معتمد يملك شرعية الاستمرار في حد ذاته، على فرض أن هناك شرعية للاستمرار في حد ذاته.

والحاصل أن الأوضاع العربية الراهنة باقية في مكانها متمسكة بموقعها، متمترسة

وراء قواتها المسلحة تتخذ منها ـ جيشًا أو بوليسًا ـ جدارًا يحمي ويصد أي تهديد محتمل من الناس أو من الأفكار.

■ هل يمكن أن يجيء الحل من الدعوة التي تعلو أحيانًا مستجيرة بما يسمى «العمل العربي المشترك»؟ وأكاد أقول إن التنادي إلى مثل ذلك ـ وفي أحسن الأحوال ـ أشبه ما يكون بـ «التأوّه» أو بـ «الدعاء» يصدر عن مريض أو متألم يخفف به عن نفسه أو يعزيها، لكنه يعرف أن «آهته» أو «ضراعته» ليست تشخيصًا وليست علاجًا.

وإذا كانت الجامعة العربية هي مجال العمل العربي المشترك، فالمشهود أمامنا أن بيت العرب أصبح من نوع تلك القصور العتيقة المسكونة، يدخل إليه الناس بالخطأ ويخرجون منه بالهرب.

وتحاول بعض النوايا الحسنة أن تعلل أسباب القصور بمستوى اللقاءات العربية في السنوات الأخيرة، وظنها أن اللقاء على مستوى القمة يستطيع وحده إنقاذ الموقف. والواضح أن القمم العربية ليست قادرة على إنقاذ أي شيء، بل إن اجتماعها في يوم قريب من شبه المستحيلات. وسبب الاستحالة ليس خلافًا في المبادئ أو تباينًا في الرؤى، وإنما سببه الحقيقي أن الكل يعرف عن الكل أكثر مما ينبغي. ثم إن هناك ـ كما يقول التعبير الإنجليزي الشائع ـ «هياكل عظمية مخبأة في الدواليب»!

■ هل يمكن أن يجيء الحل من رجل تبعث به المقادير منقذا ومخلّصًا في ساعة أزمة، من طراز «ديجول» مثلًا؟

واعتقادي أن أوان الرجل المخلّص ـ فات. ثم إن الظروف اللازمة لإظهار دوره وإنضاجه ليست قائمة. فـ «ديجول» ـ بصرف النظر عن مزاياه ـ ظهر ونضج في إطار تحالف دولي كبير خاض حربًا شبه مقدسة، وقد وجد صديقًا بريطانيا من نوع «تشرشل» على استعداد لأن يتجاهل الحقائق الموضوعية في سبيل العثور على رمز فرنسي يقف إلى جانبه بعد نجاح الجيوش النازية في اجتياح أوروبا الغربية كلها تقريبًا.

يضاف إلى ذلك ـ ما أشرت له سابقًا، من أن «ديجول» أدى دوره على مسرح

كانت فرنسا أرضيته وخلفيته. وبرغم ذلك فإن «ديجول» في ظهوره الأول لم يكن مقبولًا من الفرنسيين، ولم يمهد له قبولهم إلا طول بقائه ـ من سنة ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤ ـ رمزًا للإرادة الفرنسية حتى جاء يوم التحرير واستطاع «ديجول» بإصرار غير عادي أن يحوّل الرمز إلى إرادة فعل. ومع ذلك فإنه في ظرف شهور معدودة كانت فرنسا قد أرغمت رمز إرادتها السابق على الاعتزال ثماني سنوات، نافرة من احتمال أن يتحوّل إلى ظاهرة «بونابرتية».

وقد نتذكر أن «ديجول» مارس دوره قبل عصر الثورة التكنولوجية وما أحدثته في وسائل الإعلام. ولو أن «ديجول» عاصر سطوة القنوات الفضائية لاستطاع الإعلام الأمريكي ـ مع كراهية الرئيس الأمريكي «فرانكلين ديلانو روزفلت» الشديدة للزعيم الفرنسي ـ أن يجعله مادة للسخرية أو هدفًا للكراهية.

وفي العالم العربي كما هو الآن، فإنه من الصعب تصور ظهور مفاجئ لرجل واحد إلا من داخل إطار الجيوش. ومؤدى ذلك أن الظاهرة «البونابرتية» المحتملة: عسكري لم تلده الثورة الفرنسية ولم تقم بتربيته حضانات الرقي الفكري والحضاري في أوروبا بعد عصور التنوير والنهضة.

■ وأخيرًا: هل يمكن أن يجيء الحل من إعادة ضخ فكرة القومية العربية إلى الدورة الدموية للجسم العربي مرة أخرى؟ وظني أن الإلحاح على الفكرة القومية الآن تزّيد في غير موضعه لأن ظاهر الأمور ـ بصرف النظر عن حقائقها ـ يفسح المجال لشكوك لا تبددها كثرة الإلحاح.

كانت الفكرة القومية مرفوعة على أربعة قوائم: إنها ثقافة واحدة، وإنه تاريخ واحد، وإنه أمن واحد، وهو بعد ذلك مصير واحد. والقوائم الأربعة الآن معطلة على أقل تقدير!

والظاهر ـ على السطح هذه الساعة ـ أن المصير لم يعد واحدًا بعد «كامب دافيد»، وبعد الحرب الأهلية في لبنان، وبعد غزو الكويت، وبعد تدمير العراق.

والظاهر أيضًا أن الأمن لم يعد واحدًا، فقد كان الأمن العربي حتى وقت قريب

يواجه خطرين: السيطرة الخارجية، وإسرائيل. والآن فإن السيطرة الخارجية أصبحت منقذًا حاميًا. ثم إن إسرائيل انتقلت من قائمة العداء إلى قائمة الأصدقاء خصوصًا بعد اتفاقيتي أوسلو الأولى وملحقها الثاني في واشنطن بحضور الرئيس «كلينتون». ثم تطهرت الصداقة بالدموع التي سالت دافئة أمام قبر «إسحاق رابين» في القدس.

والظاهر كذلك، أن التاريخ الواحد يمكن أن يتحوّل عن مجراه لأن اختلاف الرؤى يمكن أن يؤدي إلى اختلاف الطرق في الغد وما بعده.

والظاهر أخيرًا، أن الثقافة لم تعد واحدة، لأن وسائل العصر التي تعودنا عليها وروح العصر التي لم نستوعبها ـ أخذتنا من الثقافة عمومًا ـ عربية أو غير عربية ـ إلى أسلوب حياة تزداد سطوته يومًا بعد يوم. وأساليب الحياة مسألة سوق وسعر، في حين أن الثقافة مسألة قيمة وفكر.

أي أن ظاهر الحال ـ وهو مجال الرؤية المتاح ـ ينبئ بأنه ليس هناك حل عربي للأزمة لأن الأوضاع في العالم العربي تغيّرت بشدة. ذلك أنه بعد الهزات والاهتزازات التي وقعت من منتصف السبعينيات إلى بداية التسعينيات ـ فإن المجرى الرئيسي العربي يتحوّل إلى فروع يشرد كل منها في اتجاه يكاد يفقد اتصاله بالمجرى الرئيسي موجة بعد موجة!

□ □ □

والحاصل أنه حتى سنة ١٩٧٤ كان يمكن أن يقال إن هناك تيارًا رئيسيًا عربيًا يتدفق عليه تاريخ وحركة هذه الأمة في العصر الحديث، لكنه منذ ذلك الوقت تبدلت معالم الطرق وانقلبت قواعد السير فيها، وزادت حوادث التصادم. ولم يقع التصادم في حاضر الأمة وحده، بل إن حاضر الأمة راح يتشاجر ويتعارك مع ماضيها كما لو أنه يتمنى أن يعثر على ذرائع قديمة لخطايا جديدة. ومع أن النظر إلى الماضي ونقده ضروري، فإن الشجار والعراك معه عقيم، وإنما يلحق الأذى بضمير الأمة وهو خلاصة تجربتها، وبأعصاب الأمة وهي محرك إرادتها، وذلك يؤدي إلى نوع من الغيبوبة والشلل تستحيل معه الاستجابة للدواعي المستقبلية. ومثل هذا يحدث للعالم العربي الذي تتبلد حركته ويتعطل جهازه العصبي، وتتحوّل كتلته إلى شظايا

أو مساحات أرض متفرقة بين الصخر والرمل والبحر أشبه ما تكون بجزر متباعدة، أو أقاليم مختلفة:

١ ـ إقليم شبه الجزيرة العربية: وهو يضم ما يعرف الآن بمجموعة دول الخليج زائدًا عليها اليمن.

٢ ـ إقليم شمال إفريقيا: من تونس إلى الدار البيضاء.

٣ ـ إقليم الهلال الخصيب: وفيه سوريا والعراق والأردن ولبنان وفلسطين ـ أو إسرائيل بحكم الواقع والواقعية.

٤ ـ إقليم مصر ـ والسودان ـ وربما ليبيا التي تتجاذبها المصائر بين مشرق العالم العربي ومغربه.

ويظن بعض هذه الجزر ـ الأقاليم أنه يعرف طريقه إلى حل وإلى مستقبل، ويظن أنه يعرف وسائله إلى بلوغ هذا الطريق وتحقيق هذا المستقبل.

إقليم الخليج يتصور أن الصيغة الأمثل لخروجه من الأزمة العربية ولضمان مستقبله هي استمرار فرض المقاطعة على العراق وتشديد الحصار الدولي على إيران، وذلك يتكفل بأعدائه، والباقي موكول أمره إلى الولايات المتحدة تعطي الصكوك الضامنة لأمن الأنظمة وأمن الثروة وأمن الأرض.

ونفس التصور يسري في إقليم شمال إفريقيا، يظن أن حل أزمته والطريق إلى مستقبله هناك على الشاطئ الأوروبي من البحر الأبيض.

ويظن البعض في شبه الجزيرة العربية وفي شمال إفريقيا أن التحالفات والصداقات الدولية ضمان واق من التهديدات الإقليمية والضغوط الداخلية، ومطالب الإصلاح الاجتماعي والسياسي، وعنف التيارات الأصولية، وكذلك من قوة الجذب ورابطة الاتصال بالقلب العربي.

وتتصور بعض دول الخليج كما تتصور بعض دول المغرب العربي أن موازنة قوة الجذب وتعطيل رابطة الاتصال بالقلب العربي مؤكدة بختم إسرائيلي على الصك الأمريكي!

والأرجح أن مثل هذه التصورات مؤدية بهذين الإقليمين إلى أزمات إضافية وليس إلى حلول لأزمات أصلية. ثم إنها عطلة عن المستقبل أكثر مما هي موصلة إليه.

ومهما يكن فهذه السياسات على جانبي العالم العربي ـ شرقه الخليجي ـ شماله الإفريقي ـ سوف تستكمل مشاويرها لأن التيار الرئيسي في العالم العربي كفّ ـ ولو مؤقتًا ـ عن فيضانه، ولم يعد ما بقي من ماء في مجراه قادرًا على الوصول والتأثير عند الشواطىء الخليجية أو المغربية!

□ □ □

يجيء الدور بعد ذلك على إقليم الهلال الخصيب، وهو الإقليم الذي أشعر بالخطر الشديد عليه، وأخشى أنه الآن مفتوح لخريطة جديدة ترسم له استعدادًا للقرن الواحد والعشرين، وفي الأغلب قبل انقضاء الربع الأول من ذلك القرن.

وأستأذنكم في أن أقول ـ وبقدر معقول من الاطمئنان ـ إلى صحة القول بأن الإستراتيجية العليا في إسرائيل تطلق العنان لتصورات تحوم حول مشاريع قد يستهولها بعضنا ويحسبها عصية على التنفيذ.

ولهذه المشاريع مبتدأ وخبر.

■ أما المبتدأ فهو أن إسرائيل تتوقع مشاكل مع السلطة الوطنية الفلسطينية عندما يجيء دور المرحلة النهائية من اتفاقية الحكم الذاتي، وحين تطرح القضايا الكبرى مثل القدس واللاجئين والحدود النهائية والاستيطان. وتتوقع إسرائيل أن السلطة سوف تدخل في مواجهة معها، أو تدخل في مواجهة مع شعبها. وفي الحالتين فهي على طريق صدام عنيف لأنه سوف يقع في الغالب على صخرة القدس.

■ بين المبتدأ والخبر مسافة تتوقع التصورات الإسرائيلية أنها ستكون سنوات ساخنة تعيش فيها المنطقة حالة فوران يرتد العالم العربي فيها إلى الداخل، خصوصًا إذا كانت دائرة التسوية قد استكملت خطها ورسمت دائرتها المقفلة.

وداخل حصار هذه الدائرة المقفلة ومناخها المعبأ بالإحباط، تنتظر التصورات الإسرائيلية أن يزداد الاحتكاك بين المجتمعات العربية والسلطات الحاكمة فيها، وبين

الفقراء والأغنياء، مما يترتب عليه صعود في قوة التيارات المتمردة، سواء بالأصولية الدينية أو بالمستحقات الاجتماعية أوغيرها من مولدات الرفض.

■ ثم يجيء الخبر في هذه المشاريع ويتمثل في إغراء واحد من الملوك الهاشميين (في غد قريب أو غد تال له) بعرش في العراق بعد الخلاص من النظام القائم فيه الآن.

وإذا أمكن ذلك، فإن هذا الملك ـ في ظن إسرائيل ـ قد يصبح في وضع أفضل للتعامل مع الفلسطينيين في الأردن، ومن ثم يصبح لهم ـ وهم أغلبية بين سكانه ـ كيان فيدرالي متحد في إطار مملكة هاشمية أردنية ـ عراقية. وتذكرون أن ذلك المشروع لمملكة هاشمية سبقت تجربته وبموافقة إسرائيلية سنة ١٩٥٨، وكان ذلك في مواجهة وحدة مصر وسوريا في إطار الجمهورية العربية المتحدة ذلك الوقت.

وإذا تساءلنا عن الجديد الذي يعيد الطرح القديم وإن في إطار مختلف؟

فالرد أن الجديد هو حل مشكلة العراق، وحل مشكلة الطموح الفلسطيني إلى مجال أرحب.

والعودة إلى مثل هذا الطرح من جديد تفترض أنه إذا أصبح الفلسطينيون شركاء في اتحاد أكثر اتساعًا، فإن عرب إسرائيل ـ وعددهم الآن يقارب المليون (وهم أكثر غدًا وبعد غد) ـ لهم أن يبحثوا لأنفسهم عن موطن هناك في وديان دجلة والفرات وما حولهما، وليس في وادي الأردن وما حوله. وتذكرون أن هذه أيضًا ليست فكرة جديدة، وقد سبق أن طرحها «وايزمان» أيام المفاوضات على وعد «بلفور» سنة ١٩١٧!

وبالنسبة للإستراتيجية الإسرائيلية العليا وتصوراتها فإن هناك اعتبارات إضافية تجمل الفكرة وتزينها:

■ اعتبار أن مصادر الهجرة اليهودية المحتملة إلى إسرائيل نضبت.

■ واعتبار أن نسبة المواليد بين عرب إسرائيل تزيد ثلاث مرات عن نسبة المواليد

اليهود، ومعنى هذا أن عشرين سنة قادمة يمكن أن تجعل إسرائيل دولة لقوميتين: يهودية وعربية، وذلك يفسد النقاء اليهودي المطلوب للدولة العبرية!

■ وأخيرًا.. اعتبار ألا يظل داخل دولة إسرائيل عنصر له وزن بشري تتصل هويته بما وراءها، وقد يضعف أمام مؤثرات تصل إليه من خارج حدودها.

ووفق هذه الخريطة ـ المتصورة ـ فإنه على هذا النحو:

ـ تكون الدولة العبرية قد أخذت كامل التراب الفلسطيني.

ـ ويكون السلام بالأمر الواقع قد احتوى العراق ووصل على حدود إيران.

ـ وربما يكون النظام الإسلامي وقتها قد انزاح عن إيران وحل محله وضع فارسي مغلق يمكن لإسرائيل أن تصادقه، كما حدث ذات يوم بالأمس القريب.

ـ وربما، أيضًا، تسمح الظروف ـ ولو في جزء من شمال العراق مؤقتا ـ بقيام دولة كردية تظن إسرائيل أنها تستطيع التعامل معها!

ـ خريطة جديدة بهذا الشكل تصبح ضغطًا محسوسًا على دول الخليج يحجز جنوب شبه الجزيرة العربية عن شماله في الهلال الخصيب!

ـ وخريطة بهذه الخطوط يمكن لها أن تحتوي الكثير من حقول النفط أو تقترب منها، كما تحتوي بعضًا من خطوط موانئ وأنابيب نقله أو تقترب منها.

ـ وكذلك فإن مؤدى هذه الخطوط يصل إلى تطويق سوريا وإحكام الحصار حولها، ومن ثم يصبح مستقبلها هي نفسها قضية مطروحة للبحث.

إن الذين كانوا يستهولون مشروع «شارون» الشهير عن تهجير عرب إسرائيل كلهم إلى خارج فلسطين، كان تقديرهم في ذلك الوقت: أن موازين القوة في الإقليم مضافة إلى ما تبقى من الضمير العالمي ـ لا تحتمل فكرة هذا النقل الجماعي للسكان. لكنه يفوتهم بين متغيرات الظروف أن العالم أصبح مهيأ أكثر مما كان لعمليات تطهير أو تبديل عرقي جرت في أوروبا نفسها ـ وليس فقط في إفريقيا ـ ففي يوجوسلافيا السابقة وخلال السنوات الخمس الأخيرة جرى خلع جذور

أربعة ملايين من البشر، وليس مليونًا واحدًا أو مليونين في بدايات القرن الواحد والعشرين.

يزيد على ذلك، أن موازين القوة في الإقليم لم تعد رادعًا، ولعلها أصبحت دافعًا.

وربما نلاحظ أن معضلة يوجوسلافيا أصبحت شبه مهيأة لحل أمريكي هو في الواقع حل أوروبي، وهو في الأصل حل صربي كرواتي ـ وذلك بعد أن تمت بالفعل، وبالدم والنار، عملية التطهير العرقي والتبديل السكاني على خريطة الدولة اليوجوسلافية السابقة!

وتظن مدرسة جديدة من مدارس التفكير الإستراتيجي أنه إذا أريد إيجاد نوع من الانضباط المطلوب، فإن بعض المناطق المعطوبة من سلالات القرن العشرين قد تنفعها الجراحة مرة واحدة بدلًا من جرعات العقاقير التي يتكاسل مفعولها في زمن أصبحت فيه أشعة الليزر قادرة على لمس سطح القمر موجهة من سطح الأرض ـ في ثانية واحدة.

[إن بعضنا يستطيع في هذا الصدد أن يستفيد من تقارير عدد من مراقبي الأمم المتحدة في يوجوسلافيا السابقة، فهي حافلة بروايات تحكي أن جهات أمريكية رسمية ومسئولة رصدت وتابعت عملية قتل ثمانية آلاف رجل وصبي من مسلمي البوسنة في محمية «سربرنتسيا»، وسكتت وانتظرت لأن تصفية محميات الأمم المتحدة كانت مطلوبة لتنقية الخريطة من بقع سكانية لا لزوم لها حتى تتهيأ هذه الخريطة لحل أمريكي.

كذلك، تقول هذه التقارير إن الجيش الكرواتي سُمح له أمريكيا باحتلال منطقة «كرايينا» لإزالة محمية أخرى، وأن ذلك تم بمشورة عسكرية أمريكية قدمها الجنرال «كارل فونو» رئيس أركان الجيش الأمريكي السابق ومجموعة من مستشاريه. وكانت تلك أيضًا تهيئة جراحية لدبلوماسية الحل الأمريكي.

إن أحد مراقبي الأمم المتحدة أنهى تقريره عن ذلك كله بقوله: «إن هذه السياسات كان من شأنها أن تجعل وجه ما كيافيللي نفسه يلتهب من حمرة الخجل»].

ومع ذلك، فإنه لو تذكر بعضنا كيف تحوّل المشروع الصهيوني خلال القرن العشرين، من حلم «هرتزل» إلى وعد «بلفور»، ومن قرار التقسيم في نيويورك إلى موائد التفاوض في مدريد ـ لتنبهوا إلى أن القرن الواحد والعشرين قد يجعل المستحيل ممكنا، بقدر ما أن القرن العشرين جعل الأسطورة واقعًا!

إن إسرائيل عندما يحين الوقت للتسوية النهائية لا تريد أن تجد مسلمين ومسيحيين في الأندلس العربية، ولا تريد مسلمين وصربا في البوسنة الفلسطينية، ولا تريد وطنا ثنائيا من «الفلمنك» و «الوالون» في بلجيكا الإسرائيلية ـ وإنما تريد دولة واحدة ودينا واحدًا يوفر أرضية ثقافية واحدة. ويومها، وليس قبل هذا اليوم، سوف يصدر قانون بالجنسية الإسرائيلية التي لم يصدر بها قانون حتى هذه اللحظة!

□ □ □

تبقى المنطقة الأكبر والأخطر في العالم العربي وأعني بها مصر، فهي بوزنها السكاني ثلث العالم العربي، ثم هي بموقعها الجغرافي قلبه، وهي بدورها الحضاري محركه التقليدي. وربما بسبب هذه المواصفات المصرية نفسها؛ فإن الذين يهمهم أن تتباعد الأطراف العربية في الخليج والمغرب، والذين يعكفون على رسم خطوط الخرائط الجديدة في الهلال الخصيب ـ لا يريدون مصر بذاتها أو بصفاتها، ولعلهم ـ حربًا أو سلامًا ـ يريدون لها أن تنكفىء على نفسها، وقصارى ما يسمح لها به ضمن ترتيب جديد للمنطقة أن تتحول في مكانها لا تخرج منه ـ إلى ورشة للعمالة الرخيصة تصنع سلعًا يتولى غيرها تصديرها، ثم تفتح سوقها وهي كبيرة في الحجم محدودة في قوتها الشرائية ـ لسلع قد تعرض عنها أسواق أخرى. ومن التقلصات الظاهرة الآن على سطح السياسة العربية أن مصر تستشعر محاولة «التحجيم دورها»، وذلك يستفز صبرها خصوصًا مع اعتقادها ـ وهو صحيح ـ بأنها كانت الباب إلى الحرب، والباب إلى السلام. والآن بعد انتهاء الحرب، وحتى قبل اكتمال دائرة السلام ـ فإن هناك أطرافًا إقليمية ودولية تريد من مصر أن تتلهى بمشاكلها. والمأزق أن مصر حيرى بالفعل أمام مشاكلها وضمنها مشاكل هوية، ومشاكل تنمية اقتصادية، ومشاكل توجه سياسي واجتماعي، ومشاكل عنف تتعدد أسباب التحريض عليه.

لكنه يبقى أن هواجس تحجيم الدور المصري صحيحة، وإن غاب عن البعض في مصر أن الأدوار التاريخية ليست وظائف وإنما واجبات، وليست إرثا وإنما مسئوليات. بمعنى أن الدور المصري له باستمرار حجم يقاس بأدائه وليس بأي مقياس آخر مهما قال التاريخ عن الماضي، ومهما قالت الكبرياء عن المستقبل!

إنني ـ على أي حال ـ وفي مناسبات سابقة تحدثت طويلًا عن الأحوال والاحتمالات في مصر، وليس في نيتي أن أكرر الآن ما قلته. لكني أريد أن أتعرض لسؤال واحد يطرح نفسه على الساحة الآن، وهو هل صحيح أن «الإسلام هو الحل»؟ واعتقادي أنه في مصر وفي غير مصر من بلدان العالم العربي أن «الإسلام ليس هو الحل»، وإنما الإسلام هو النور والهداية التي يمكن أن ترشد إلى مواطن الحل.

واعتقادي أن الإسلام ـ شأنه شأن كل دين مقدس ـ ضياء يغمر هذا الكون، ومن ثم يهيئ للعقل الإنساني ممارسة حقه في اختيار الحل. أقصد أن الشريعة الإسلامية ـ وكل شريعة دينية ـ لم تفرض سلفًا على المجتمعات كيف تدير علاقاتها مع غيرها؟ ولا كيف تدير مواردها الاقتصادية والاجتماعية؟ ولا كيف تحقق العدل والحرية والمساواة في الفرص لأهلها؟ ولا كيف تستطيع تحصيل العلوم وامتلاك التكنولوجيا؟ وإنما الدين ـ كل دين ـ نور يضيء طريق المؤمنين به حتى يختاروا بإرادتهم الحرة ما يرون في تلك المجالات وغيرها، ثم يكون حسابهم أمام خالقهم على استعمال عقولهم أو تعطيلها بعد أن كرمهم الله وخصّهم فوق كل مخلوقاته بامتيازها.

إنني أتذكر لقاء في بيروت مع مطلع هذه السنة مع العلامة السيد «محمد مهدي شمس الدين». وفي هذا اللقاء، أطلعني هذا الشيخ المستنير على مخطوط قديم يحوي ـ بين ما يحويه ـ نصًا مأثورًا عن الإمام «عليّ» يقول فيه: «إنما يبعث الله الأنبياء والرسل لإيقاظ دفائن العقول».

والراجح أن الشعار القائل بأن «الإسلام هو الحل» ـ وقع التجني عليه من أصحابه أولًا، ومن خصومهم ثانيًا، ثم تكفلت الظروف بالتشويش على ما تبقى منه ثالثًا.

■ أولًا: لأن أصحابه اكتفوا بإطلاقه عنوانًا بغير تفصيل، ولم يدعموه بشرائع إلهية مستقبلية محددة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والأمن والعلاقات الدولية. وفي أحسن الأحوال فقد ألحقوا بالشعار اجتهادات إنسانية قابلة للمناقشة، لكنها في معظم الأحيان غامضة تعوّض غموضها بسيف الحق تلوّح به حتى وإن لم تستعمله!

■ ثانيا: لأن خصوم هذا الشعار وجدوا أنفسهم أمام شحنات مجهولة لا يعرفون كيف يتعاملون معها، ومن ثم أصبح موقفهم رفضا يتصدى بالعصبية، ثم تحوّلت العصبية إلى عنف، وتحوّلت الشحنات المجهولة بدورها إلى عنف مقابل.

■ ثالثًا: فإن الظروف - بحركة الفعل ورد الفعل - جاءت معها بزوابع شديدة غطت على الأفكار والنوايا، وعلى المواقف والرجال جميعًا، وخلفت في كثير من الأحيان حطامًا وركامًا ملطّخًا ببقع دم.

وربما أنه عند هذا الحد يستحق الأمر بعض التفصيل. فحركة الإخوان المسلمين في مصر كانت الجذر الأساسي للحركة الإسلامية السياسية الحديثة، ومنها ظهرت فروع وصلت إلى أطراف كثيرة في العالم العربي والإسلامي.

وفي الثلاثينيات والأربعينيات بدت هذه الحركة أمام غيرها جذرًا وفروعًا، مركزًا وأطرافًا، كمّا مجهولًا. وكل مجهول بالطبيعة خطر محتمل - وهكذا كان.

ووقع أول صدام بين الإخوان المسلمين في المركز وبين الدولة المصرية في القاهرة في أواخر الأربعينيات أيام العصر الملكي. وعندما استحكم هذا الصدام صدر القرار بحل الإخوان المسلمين. وقام رئيس الوزراء المصري («النقراشي» باشا) بحل الجماعة وتحريم نشاطها. وفي الرد عليه قامت الجماعة باغتياله، ورد القصر الملكي بقتل زعيم الجماعة (الأستاذ «حسن البنا») جهارًا نهارًا في أحد شوارع القاهرة الرئيسية. ومن يومها بدأت دورة القتل، والقتل المضاد.

وفي العصر الجمهوري تكررت الظاهرة. وأثبتت التجربة في المرتين أن الدولة كانت الطرف الأقوى، ومن أثر ذلك أن المركز الرئيسي للحركة في مصر ارتبك دوره

واضطرب تأثيره، وفي غيابه فإن الأطراف البعيدة عن الضغط المباشر ظلت تمارس نشاطها. وبدرس واستيعاب ما حدث في القاهرة فإن الفروع كانت على استعداد أكثر من المركز للتلاؤم مع الظروف المحلية في كل وطن عربي أو إسلامي. وعندما خفّ الضغط في مرحلة من المراحل (سنة ١٩٧٢) عن المركز وعاد إلى استئناف نشاطه ـ وإن بتصريح غير رسمي ـ فإن الأطراف كانت قد اكتسبت لنفسها خصائص محلية، ثم إنها أعطت نفسها حرية في الحركة بحيث أصبحت تؤثر في المركز أكثر مما تتأثر به.

هكذا ظهرت حركة إسلامية ذات خصائص معينة في السودان مثلًا، ونفس الشيء في تونس، وفي سوريا، وفي الأردن، وحتى في باكستان.

وزاد على ذلك أن ما وقع للمركز في القاهرة تكرر مع الأطراف في فروع أخرى مختلفة من إسلام أباد على الدار البيضاء. فقد تعرضت الفروع لضغوط شديدة من الحكومات في أوطانها، وفي بعض الأحيان وصلت قوة الضغط إلى حد الشرخ والكسر.

وبالتالي، فلم يبق حل إسلامي واحد ـ على فرض أنه كان هناك من الأصل حل ـ وإنما أصبحت الحلول الإسلامية طرزًا وأشكالًا مختلفة متعددة، وأحيانًا طرزًا وأشكالًا متنافرة ومتخاصمة.

ثم استجد أن الثورة الإسلامية في إيران وقد نجحت في إسقاط النظام الشاهاني السابق عليها، عرضت نفسها على الجميع.

وربما كانت الأمور تختلف لو أن الثورة الإسلامية نجحت في إيران إلى درجة تجعلها نموذجًا قابلًا للانتشار ولتأكيد دعوة أن «الإسلام هو الحل»، لكن الثورة الإسلامية ـ وربما دون قصد منها ـ حملت منذ اليوم الأول أثقال الخلافات التاريخية بين المذاهب الإسلامية، ثم غاصت إلى الركب في مشاكل الدولة الإيرانية. ومع أني لست بصدد إجراء تقييم للثورة في إيران، إلا أن واقع الحال يظهر لنا أن إيران ليست دليلًا غير قابل للشك على صحة الشعار القائل بأن «الإسلام هو الحل»!

وأحسبني مازلت عند الرأي الذي قلته في ضاحية من ضواحي باريس لـ «آية الله الخميني» حين لقيته والثورة ضد النظام الشاهاني في أوجها. وقتها قلت له: «إنني أستطيع أن أسمع هدير مدافعك تدك النظام القديم بقوة الإيمان، ولكني أنتظر رؤية المشاة من جنودك يحققون النصر ويبنون دولة قوية جديدة بدلا من الأنقاض والأطلال الباقية بعد سقوط الشاه». وأضفت: «إن المشاة القادرين على تأكيد النصر وبناء الدولة هم كتائب المثقفين والمتعلمين والمتخصصين في كافة المجالات من أبناء الشعب الإيراني». وكان رده: أن «الثورة الإسلامية لن يعجزها أن تجد بين أبنائها مثل هؤلاء».

والذي حدث هو أن المدافع كانت شديدة الكفاءة، ولكن المشاة بعدها وكما يبدو لي ـ حتى هذه اللحظة على الأقل ـ ليسوا على نفس كفاءة المدافع. هذا مع أني أعترف للثورة الإيرانية بصرف النظر عن كل شيء بفضل أنها حتى هذه اللحظة ما تزال مرابطة عند أسوار القدس.

وفي النتيجة فإنه يظهر أن مقولة «الإسلام هو الحل» ـ سواء بأخطاء أصحابها، أو برفض خصومها، أو بالظروف التي تعرضت لها، لم تعد حلًا. بل لعل سياق الحوادث دفعها لأن تصبح جزءًا من الأزمة أكثر مما هي جزء من حلها!

أقول ذلك وأضيف إليه اعتقادي الراسخ بأنه لا يمكن تصوّر مستقبل عربي في عزلة عن الفكر الإسلامي وتراثه الإنساني والحضاري!

والمجتمع المصري بطبيعته متدين، ونعرف أن تلك طبيعة غيره من المجتمعات في الوطن العربي، لكن الإسلام يظل قضية أكبر وأشمل من كل ظواهر ومشروعات الإسلام السياسي.

إن الفكر الإسلامي السياسي إسهام خلاق وغني لمفكرين إسلاميين عظام مارسوا بقدر ما أتيح لهم من نور وعقل حقهم في الاجتهاد. لكنه في حين أن شريعة الله مقدسة فإن ضرورات التشريع الإنساني تتحوّل وتتطوّر مع تقدم العصور، وازدياد رقعة العمران، واتساع مساحة النور المتاح أمام العقل الإنساني.

ولقد كانت هناك ذروة وقع معها الظن بأن ما يعرف بوصف «الإسلام السياسي» موجة غالبة، وكان ذلك سنة ١٩٨٠ بما تبدى من انتصار الثورة الإسلامية وسقوط الشاه في إيران، وبما تلا ذلك سنة ١٩٨١ أثناء خريف الغضب في مصر واغتيال الرئيس «السادات». لكن هذه الذروة مضت وظهر أن ضرورات وتحديات العصر أعتى من أي موجة سياسية، كما أن الإسلام عقيدة أبقى وأخلد من أي شحنات عاطفية ونفسية، أو أي أزمات اقتصادية واجتماعية، أو أي اكتفاء بالتراث يعفي نفسه من الإضافة إليه!

أزيد على ذلك أن الإسلام سوف يظل حصنا ودرعا للمقاومة الوطنية والقومية في الأزمات لأنه هويتها الأساسية. وهو إلهام لهذه المقاومة حين تمارس حق الاختيار الإنساني الذي أعطته الحكمة الإلهية للبشر حتى يكون أساسًا لحسابهم يوم الحساب!

لكني أضيف إلى ذلك أنه حين تتبدى الحالة الإسلامية عنفًا سياسيًا، وحين تطول مدة هذا العنف لسنين، وحين يصل عدد ضحاياه إلى الألف، وحين تشارك فيه مع هذه الاعتبارات جموع واسعة من الناس، وحين يتركز هذا العنف في أكثر مناطق الوطن حاجة وفقرًا ـ إذن فمن الضروري على كل سلطة أن تتوقف لتراجع نفسها أولًا وتسائلها عن طبيعة ما هو جار، ثم تجد له تكييفًا أكثر دقة من مجرد تهمة الإرهاب.

يتصل بذلك أنه حين تتبدى الحالة الإسلامية ممارسة سياسية مفتوحة على الساحة ووفق القواعد والأصول، فإن الفرصة لابد أن تتاح لهذه الممارسة حتى تلتزم هذا المنهج، ولا يكون الحوار معها بواسطة المحاكم العسكرية.

هكذا، فإنه ـ لا «الإسلام هو الحل»، ولا عنف الحالة الإسلامية أو العنف ضدها، يفتح ولو ثقب إبرة إلى مثل هذا الحل.

ومعنى ذلك أن البدائل المطروحة على الأمة العربية مجتمعة، أو على أقاليمها مختلفة أو متفرقة، لا تقدم حلا سهلًا أو سريعًا أو قريبًا كما سبق وعرضت!

□ □ □

تتشابك الطرق وتتعقد أكثر إذا ما تذكرنا أن حل الأزمة العربية الراهنة معلق على نحو أو آخر بأزمة عالمية ـ في الفكر وفي الواقع ـ تعكس آثارها على الجميع وتصيبهم بمضاعفاتها.

وصميم الأزمة العالمية أن المجتمعات شرقًا وغربًا لم تعد في عصمة عقائد أساسية يمكن استلهامها في السياسات، ويكون القياس عليها في التصرفات، ويقع الاحتكام إليها في حل الأزمات ضمن بناء منطقي متكامل له فضاؤه ومرتكزاته.

ونذكر أنه ظهرت في القرن التاسع عشر ـ ومشت منه إلى القرن العشرين ـ عقيدتان أساسيتان.. «أمهات أفكار» ـ إذا جازت استعارة ذلك التعبير الذي شاع أخيرًا ـ وقفت كل واحدة منهما مقابل الآخر وطرحت نسقًا متكاملًا في الفكر والفعل، بل واستطاعت أن تنشئ «دولة نموذج» حسب مواصفاتها.

كانت «أم الأفكار» الأولى تصورًا يرى أن المجتمعات قادرة على تنظيم نفسها بنفسها بواسطة المبادرة الذاتية وبآلية السوق. وتلك هي العقيدة الرأسمالية أو الليبرالية. وكانت دولتها النموذج في البداية بريطانيا، ثم أصبحت الولايات المتحدة هذه الدولة النموذج.

وكانت «أم الأفكار» الثانية تصورًا يرى أن المجتمعات لا تستطيع أن تنظم نفسها بنفسها وإنما تلك مسئولية الإنسان وبآلية التخطيط المركزي، وهذه هي العقيدة الماركسية أو الشيوعية، وكانت دولتها النموذج في البداية هي الاتحاد السوفيتي. ويبدو أن الصين ـ بعد مراجعات عميقة وواسعة ـ تطمح إلى هذا الدور.

لكن الذي شهدناه في أواخر القرن العشرين أن كلا من «أم الأفكار» راحت تفقد سطوتها، كما أن دولتها انزلقت إلى أزمة تأخذ منها ـ على الأقل ـ حقها في تجسيد النموذج.

لقد تبدى من ناحية أن المجتمعات لا تستطيع أن تنظم نفسها بنفسها، وهذه أزمة الولايات المتحدة، ذلك أن المجتمعات في طلبها للتفوق وللعدل والمساواة تحتاج إلى تنظيم.

ثم إنه تبدى من ناحية أخرى أن المجتمعات لا تستطيع أن تعيش على صرامة التخطيط المركزي، وهذه هي الأزمة التي أدت إلى سقوط الاتحاد السوفيتي، ذلك أن المجتمعات في طلبها للحرية والتجديد لا تنمو داخل أوعية من حديد.

ثم إن المجتمعات في الحالتين ـ سيطرة السوق أو سيطرة التخطيط المركزي ـ تحتاج إلى زاد روحي لا تستطيع السلع وحدها أن توفره!

ومع سقوط الاتحاد السوفيتي راحت الولايات المتحدة تهنئ نفسها وتطرح مقولات نظام عالمي جديد، وتنشر اجتهادات عن نهاية التاريخ وصراع الحضارات، إلى آخره.

ومع الأزمة الأمريكية الشديدة راحت الصين ـ بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي ـ تهيئ نفسها لاحتمال أن القرن الواحد والعشرين سوف يكون قرنا آسيويا، وأن مركز الثقل فيه سوف يكون محيط الصين.

لكنه في الفراغ الناشئ بعد أزمة العقيدتين الأساسيتين «أمهات الأفكار»، فإن بوادر القرن الجديد تشير إلى بروز ظاهرة أشد تأثيرًا وقوة، وعلى نحو يعطيها الفرصة لكي تكون سلطانًا حاكمًا يرث العقائد المتعثرة في أزماتها، وهذا السلطان هو ما يطلق عليه الآن وصف «العالمية» أو «الكوكبة» (globalization).

تفترض «الكوكبة» أو «العالمية» الجديدة حركة متدفقة لا يحق لأحد أن يظل خارج مجالها المغناطيسي وقوانينه متمثلة في ثلاث ظواهر:

- رأسمال يتحرك بدون قيود.
- وبشر ينتقلون بغير حدود.
- ثم معلومات تتدفق بدون سدود.

لكنه لا يغيب عنا أن هذا كله معلق بمشيئة بيروقراطية عالمية ليست لها هوية أو جنسية أو خرائط، وليس مثقلة بولاءات وطنية أو عقائدية أو اجتماعية، وليست متحملة بمسئولية تجاه أمة أو دولة أو جنس أو دين.

بيروقراطية إدارية عابرة للقارات تدير حوالي ألف بنك وشركة صناعية وتجارية ومالية تتحكم وحدها في نصف الإنتاج العالمي تقريبًا (ما قيمته ١٢ تريليون دولار من حجم إنتاج عالمي قيمته ٢٥ تريليون دولار سنويًا).

وبيروقراطية عسكرية ـ أعطت نفسها سلطات لا ترد في تطوير السلاح وإنتاجه واستعماله في بؤر توتر تراها على خرائطها ـ داعية للتدخل، وذلك يحدث في معظم الأحيان دون تفويض شرعي أو دستوري. والمدهش أن أسلحة الدول تستخدم في هذه البؤر بغير مسئولية على أصحاب الرأي والمصلحة في استخدامها.

وبيروقراطية دولية تبعث بتوجيهاتها وتعليماتها من قلاع بعيدة مسيطرة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، والمنظمات العاملة في أوروبا من الحلف الأطلنطي إلى السوق المشتركة. وهذه البيروقراطية من قلاعها البعيدة تتحكم في الإنسان العادي حيث كان، ابتداء من قيمة النقد في جيبه إلى لقمة الخبز في فمه إلى السلاح الذي يحميه أو يهدده!

وأخيرًا تنضم إلى هذه البيروقراطية كلها بيروقراطية إعلامية تسيطر على حركة المعلومات والمواد الإخبارية والترفيهية المتزاحمة في الأجواء والمتدفقة من القنوات الفضائية، وكلها تؤثر بطريقة فادحة على اهتمامات وتطلعات وأمزجة الناس، بل إن لها القدرة على إعادة صياغة وتشكيل هذه الاهتمامات والتطلعات والأمزجة، وتكاد أصواتها وألوانها أن تحل محل الثقافة وأن تعيد كتابة التاريخ.

وهكذا، فإن العرب الذين يتطلعون إلى العالم الخارجي ينتظرون منه حلا، يجدون أن العالم يلقي على أكتفاهم ولا يخمل عنها، ويزيد من عللهم ولا يشفي منها.

□ □ □

ولقد طوفنا بالآفاق شرقًا وغربًا، ولم نجد حلا حتى وإن لم يكن سهلًا أو قريبًا.

والسبب أننا نبحث عن شيء لم يوجد بعد، ولم يولد بعد، ثم إن حالة إجهاض سابقة مازالت تمنع بنزيفها المستمر فرصة حمل جديد.

وتلاحظون حتى هذه اللحظة وبقرب نهاية هذا الحديث أننا لم نتجاوز بعد نطاق الأزمة إلى مجال حلها، ولم نقترب من المستقبل أو مشارفه.

لكن ذلك لسوء الحظ ما نملكه، وربما ما يملكه غيرنا.

وبرغم ذلك، أجدني على استعداد للاقتناع بأن ما نقوله عن الأزمة العربية عرضًا واستعادة وتكرارًا ليس جهدا ضائعًا أو منقطع الصلة بطرق الحل ومسالكه.

ولعلنا نطمئن أكثر إذا تأملنا النقلات الطبيعية التي ينتقل بها الفكر إلى الفعل مع أي معضلة تواجهه في أي مجال من المجالات، سواء كان هذا المجال نظريًا أو علميًا أو اجتماعيًا.

فالحلقات المنطقية في السلسلة الواصلة من الفكر إلى الفعل ثلاثة في الغالب:

الحلقة الأولى: أننا نلاحظ ونبحث وندقق في ظواهر وأعراض وأسباب معضلة تواجهنا.

الحلقة الثانية: أننا نربط علاقة الظواهر والأعراض والأسباب ونستوثق ونستوعب، ويصل ذلك بنا إلى درجة التشبع والامتلاء.

والحلقة الثالثة: أنه نتيجة للتشبع والامتلاء مع زيادة الضغوط الملحة في طلب حل، يقع في لحظة من اللحظات ما تسميه مدارس الصوفية ـ ومدارس العلم أيضًا ـ بـ «الفيض والجلاء»، ومن ثم ينبثق ضوء قد يكشف عن بداية طريق.

إن لحظة «الفيض والجلاء» في هذه الحالة ليست إلهامًا من وراء الطبيعة، ولكنها عملية تحوّل حقيقي ونقلات تتوالى وتتراكم من خلال حركة الفكر وتداعياتها وبالاحتكاك مع الضرورات والظروف ـ وحينئذ قد يلمع شعاع.

إننا شهدنا هذه التجربة تقع بالفعل في مجالات العلوم الطبيعية.

ثم إن شيئًا قريبًا من ذلك يحدث في مجال العلوم الإنسانية وإن بمنهج مختلف. وإذا كانت الطبيعة تنتظمها في النهاية قوانين تستطيع لحظة «الفيض والجلاء» أن تكشف عنها، فإنه بالنسبة للمجالات الإنسانية توجد في النهاية علاقات وصلات، تنبه وتوجه.

أريد أن أجمل القول:

١ ـ نحن في العالم العربي نعيش أزمة عنيفة ومركبة من صنعنا ومن صنع غيرنا ومن صنع عالمنا وعصرنا.

٢ ـ نحن بجهد جهيد نبحث عن مخرج ونتلمس حلا وسط ضغوط هائلة، ولكن هذا الحل لم يجئ حتى الآن.

٣ ـ ثم إن الحل ليس معلقًا برأي أحد ولا برؤيته، فحلول المعضلات تحتاج إلى استمرار الاحتكاك بين الحقائق والظروف، وبين الواقع والمطلوب، حتى تظهر بارقة.

إن ما أجملته الآن ليس استسلامًا لما كانوا يسمونه بالحتمية التاريخية، وإنما هو روح التجربة الإنسانية في حيويتها وتدفقها، في خلقها وإنشائها.

وربما أريد أن أتفاءل وأقول إن طول الأزمة، بغير أن يتبدى سبيل إلى حلها، يرجع إلى عدة مجموعات من الملابسات المحيطة: عملية، ونفسية، وغريزية.

■ وبالنسبة للمجموعة العملية فأمامنا حواجز كثيفة من الغموض: خبايا داخل خفايا، وألغاز داخل أسرار. وعلى سبيل المثال:

ـ ما هو موقعنا على خريطة العالم؟ وما هو نوع علاقاتنا مع القوى الفاعلة فيه؟ وإلى أي مدى، وبأي ثمن تظل علاقتنا بهذه القوى مركزة بالدرجة الأولى في قوة واحدة هي الولايات المتحدة؟ وهذه القوة في الزمن الراهن تتولى مشاكل العالم، لكنها تمارس هذه الولاية بأسلوب عجيب. أسلوب لا يعترف بالتاريخ ولا بالقانون، وإنما يتعامل مع الواقع أو ما يظنه واقعًا، وهو يفعل ذلك بالإملاء وليس بالتفاوض. والإملاء في كثير من الأحيان وحي المصالح الانتخابية لساكن البيت الأبيض أو حزبه.

ـ كيف ينعكس تأثير علاقتنا بطرف واحد في العالم مستقبلًا على قرارنا خصوصًا مع نشوء مراكز تأثير، ومراكز ضغط، وبؤر توتر قريبة أو مجاورة؟

وعلى سبيل المثال، فإنه من الممكن تصور ضغوط أوروبية على كل الأقاليم

العربية هدفها تحديد حرية انتقال البشر (طبقًا لقوانين «الكوكبة» أو «العالمية») بحيث تصبح حركتها في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب وليس العكس.

إن ظواهر صد حركة الجنوب إلى الشمال تعكس نفسها أمامكم في أوروبا كلها على شكل قوانين للهجرة. وأظن أن عملية تثبيت الجنوب في مكانه ـ إلى جانب الترتيب لعلاقة أوروبية في شمال البحر الأبيض مضبوطة مع منطقة في جنوب هذا البحر مفلوتة ـ تبين من أهم مطالب اجتماعات «برشلونة» أخيرًا، مهما كانت براعة المساحيق ورقة العطور التي تتوسّل بها هذه المطالب.

وعلى سبيل المثال، فإنه من الممكن تصور توترات في منطقة شبه القارة الهندية تصب في اتجاه منطقة الخليج العربي بما لا يخطر لأحد الآن على بال، مع ملاحظة أن منطقة الخليج الآن ملأى برءوس جسور آسيوية.

وعلى سبيل المثال أيضًا، فإنه يمكن توقع ضغوط وتوترات نازلة من الشمال شرقًا وغربًا وراء إيران أو وراء تركيا، أو وراء الاثنتين معًا، تحمل عواصف من شبه جزيرة القوقاز معبأة بمخاطر يصعب تقديرها على الأرض والبشر والموارد، بما في ذلك خطوط الحدود، واعتبارات الأمن، وحتى مياه الأنهار.

إلى جانب ذلك، فإن الأراضي الإفريقية الواقعة إلى الجنوب من أقاليم عربية ممتدة، مكشوفة لأنواع من الفوضى. وربما تذكرنا أن المرض مُعد وأن الصحة غير معدية!

وأين في ذلك كله تصورنا للأمن القومي العربي؟ وكيف نفكر فيه؟ وكيف نتصرف إزاء احتمالاته؟!

ـ ما هي أحوالنا الاقتصادية؟ وما هي نتيجة سلسلة عقود من التنمية؟ وما هو التركيب الطبقي لمجتمعاتنا؟ ثم ما هو بالضبط حجم ما تراكم ـ أو ما تبدد ـ من ثرواتنا وأموالنا؟

ـ ما هي فكرة العرب عن حقول الألغام النائمة ـ كالفتنة ـ في تنويعاتهم العرقية والدينية والطائفية في ظروف يظهر فيها محرضون كثر على إيقاظ هذه الألغام بالفتنة تؤثر في وحدة الشعوب وتماسك بنيان الأمة؟

ـ ما هي الصور المحتملة لشكل المستقبل، خصوصًا وأن هذا الشكل متصل على نحو ما بعنصرين مختلفين بينهما علاقة ملتبسة؟

وهنا، فإنني أتحدث عن الجيوش وعن الشباب.

وعلى نحو ما، فإنه يبدو أن بعض الجيوش العربية مُستنفر بأكثر من اللازم نحو مشاكل الداخل ـ بعيدًا عن الأمن الوطني والقومي ـ وهو صميم اختصاصه.

وعلى نحو ما، فإنه يبدو ـ في الوقت نفسه ـ أن كتلا كبيرة من الشباب العربي مُستغرق بأكثر من اللازم فيما لا علاقة له بالمستقبل وهو بالتأكيد حياته ومجال فعله.

ـ ما هي طبائع السلطة الحاكمة في كل بلد عربي؟ وما هي قواعدها؟ وما هي ولاءات النخب المحيطة بقمة السلطة والمؤثرة أو الضاغطة بالتالي على قرارها؟

ـ إلى أين تصل بنا مسيرة السلام الجارية الآن، خصوصًا وأن كل ما حدث في هذه المسيرة حتى هذه اللحظة يظهر أننا وصلنا بالكاد إلى الساحة الخارجية للمعابد التي تسكنها الآلهة الغاضبة، لكننا لم نعبر فوق العتبات الفاصلة بعد؟

ننسى أحيانًا أن إسرائيل في الأصل والأساس ادعاء توراتي يؤمن به ويعمل على أساسه كل سكان إسرائيل: المعتدلون العلمانيون والمتطرفون الدينيون سواء بسواء.

وصحيح أننا نرصد بينهم خلافات، لكن هذه الخلافات تفاصيل، فإذا هي تجاوزت التفاصيل ـ وهو أمر وارد ـ إذن فنحن أمام احتمالين كلاهما متفجر:

- إذا ساد المعتدلون العلمانيون لم يعد هناك أساس لقيام الدولة.
- وإذا ساد المتطرفون الدينيون لم يعد هناك أساس لقيام السلام.

إن «الحل الفلسطيني العراقي الأردني» الذي أشرت إليه فيما قبل قد يعطي مخرجًا من هذه المعضلة يوفق بين الديني والعلماني في إسرائيل، ويعطي أساسًا مختلفًا للدولة اليهودية يقوم على وحدة التراب الإقليمي. وبقيامه فإن هذه الدولة تستطيع أن تسترضي الأسطورة وتستبقي الضرورة اللازمة لتوسعها وازدهارها!

وفي مثل هذه الأحوال فإلى أين من هنا بالنسبة للعرب؟

وكيف تتصرف النظم العربية حينئذ على المستويين الإقليمي والدولي، وحتى في ممارسة سياساتها الداخلية؟!

ـ ما هي حدود الارتباطات والتعهدات والترتيبات التي قامت وتقوم بين قمم السلطة والنخب المحيطة بها ـ مع أطراف غير عربية، إقليمية أو دولية؟ وعلى سبيل المثال فقد أزعم أنني أعرف يقينا ما جرى في عدد من العواصم العربية عندما وقع ذلك المنحنى على الطريق أواخر سنة ١٩٧٣، وحتى الآن حين أصبح المنحنى انقلابًا كاملًا في كل شيء.

إن عددًا من الحكام العرب وهم يدركون بحواسهم مخاطر ما هم مقبلون عليه طلبوا ـ وحصلوا ـ من الولايات المتحدة الأمريكية على ضمانات متعددة المستويات:

(أ) مسئولية أمريكية عن الأمن الشخصي حتى يمكن إعادة تدريب مختصين محليين على أحدث أساليب الحماية الشخصية.

(ب) مساعدة أمريكية على تأمين الحكم ضد أي جهات عربية قد تعترض أو تعارض ـ بل إنه في بعض الحالات جرى تحديد هذه الجهات المحتملة للمعارضة بالاسم.

(جـ) كفالة أمريكية بصد أي محاولات دولية تقوم بها أطراف كبرى لا تعجبها أو لا تناسبها تقاطيع وملامح السياسات الجديدة.

إن مثل هذه الطلبات العربية والاستجابات الأمريكية لم تحدث من رجل واحد ولا من نظام واحد في العالم العربي، وإنما شارك فيها كثيرون. وفي حالة بعضهم فإن الإثبات كان ممكنًا. وفي حالة آخرين، فإن الإثبات كان صعبًا مع أن الظلال كانت كافية، فظل أي جسم يثبت وجوده حتى إذا لم يكن الجسم نفسه مرئيًا للأبصار.

وبصفة عامة، فإن مجمعات المدن العربية أتاحت الفرصة لظهور الحقائق، بعكس مجتمعات العشائر والقبائل المغلقة على نفسها والتي يحتكر الحكمة شيوخها!

ـ وهناك سؤال آخر قد يكون الأكثر خطرًا على حرية العرب في حل أزمتهم

والعثور على مستقبلهم، وهو سؤال يتصل بعامل مستجد لم يكن قائمًا في مراحل سابقة. بل إن التحسب له في ظروف سابقة كان من ضروب المستحيل. وذلك هو السؤال عن نوعية قواعد التدخل والاشتباك لدى القوات العسكرية الأمريكية المرابطة الآن في المنطقة؟ ذلك أنه على السواحل العربية، وفي العمق العربي، تتمركز الآن مجموعة ست فرق كاملة منتشرة ما بين الخليج والمحيط، وهذه الفرق الست تعززها في الأحوال العادية قوة طيران تصل إلى خمسة عشر سربًا، إلى جانب ١٨٠ قطعة بحرية.

وذلك حشد يزيد حجمه وقوة نيرانه عن القوة الأمريكية العاملة في إطار حلف الأطلنطي، سواء في زمن المواجهة مع حلف وارسو أو بعد نهاية الحرب البادرة.

وهذا الحشد ليس مجهزًا لعدو دولي منافس ـ لأن الموازين الدولية الآن مسترخية. ثم إن هذا الحشد ليس مجهزًا لعدو من الإقليم طامع، لأن الأعداء في الإقليم ـ وإلى مستقبل منظور ـ أسرى ضعف أو نزف لا يسمح بالمغامرة.

ومعنى ذلك أن هذا الحشد مجهز لعدو أو أعداء مجهولين، في الداخل على الأرجح.

والخطر القائم هو أن وجود هذا الحشد ـ مهما كان المجهول الذي يجهز نفسه لملاقاته ـ يخلق في حد ذاته نوعًا من الاستفزاز للمشاعر الوطنية والقومية، وهو بذاته أيضًا يستدعي مقاومة قد لا تجد سبيلًا إلى المقاومة المباشرة، ومن ثم تلجأ إلى وسائل غير مباشرة.

وتتسع المواجهات وتتشابك الصراعات، وتمتزج الهموم مع المخاطر!

■ وأنتقل إلى المجموعة الثانية من الملابسات، وهي النفسية. وعلى سبيل المثال:

ـ فإن الأجواء التي سادت في العالم العربي خلال السبعينات والثمانينات أحدثت خلطًا تداخلت معه المراحل، ولم يعد في مقدور أحد أن يضع لهذه المراحل سياقًا زمنيًا له فواصله، بحيث يتضح ما هو القديم في الأزمة العربية؟ وما هو المستجد؟

ما هو المرض الأصلي؟ وما هي المضاعفات الطارئة عليه؟ ونعرف جميعًا أن من أولى ضرورات التشخيص السليم لأي علة أن يكون هناك نوع من السجل الكامل لما أصاب أي جسم واعتراه من لحظة الميلاد، بل ومن قبلها، مما هو موروث وكامن في الخلايا.

من نتائج ذلك ـ إلى جانب صعوبة التقييم السليم للمراحل لتحديد مواضع العلل ـ أن أزمة مصداقية تحكمت في الأمة وأفقدتها الثقة في أي شيء. وفي كل شيء، وذلك شعور موحش ومقبض.

إن عمليات التغطية على الحقائق بالأوهام المخدرة المغيبة وبالأحلام الهائمة العائمة وبالتدليس المستتر والجريء ألقت حمولاتها على الأزمة.

وأنتم تذكرون في تجربة الأزمة الفرنسية سنة ١٩٤٠ أن الأزمة كانت في جوهرها تناقضا بين الواقعية السياسية داخل حدود، وبين الحلم مسلحًا بالإرادة الإنسانية والتاريخية بغير حدود. ولم يكن هناك دور للكذب أو الوهم أو التدليس.

بمعنى أن «بيتان» وقف يرسم صورة دقيقة لما يراه من أحوال الأمة الفرنسية، ووجد من يصدقه. لكن «ديجول» وقف يعبر عن موقف مستقبلي بإمكانياته لأزمة واقعة، ووجد من يصدقه.

لكن كلا منهما التزم بما رأى: أولهما بما رآه بصره، وثانيهما بما رأته بصيرته.

وفي الحالتين، فقد كانت الأمة الفرنسية تعرف ما يمكن أن ينتظرها مع «بيتان» أو مع «ديجول»، ومن هذه المعرفة فقد كان في استطاعتها أن تملك روحها على الأقل.

ـ إن صورة الحالة النفسية للأمة دخل عليها خلل أفقدها التوازن في تقدير ما حل بها، وأعترف أني أقترب من هذه المسألة على حرج واستحياء. ومؤدى هذه المسألة أن مصر فتحت أوراقها ولعلها في بعض الأحيان مزقتها، وبالتالي فإن حجم مسئوليتها عن الأزمة لم يظهر فقط، لكنه تعرض أيضًا لعملية تركيز عليه أساءت له إلى حد التشويه، في حين أن بقية المسئوليات العربية الأخرى عن الأزمة وضعت أوراقها جميعًا في خزائن الصمت.

إن الأمة كانت تحتاج إلى محاسبة نفسها بالفعل. ولما كان الحساب في حاجة إلى وقائع أو شهادات، ولما كانت الوقائع والشهادات من غير مصر غائبة، فإن أحدًا سواها لم يوضع موضع المساءلة، وذلك أضعف تأثيرها وأخذ من دورها في ظرف لم تظهر فيه أدوار بديلة تملأ الفراغ أو تعوّض عن جزء منه.

واعتقادي أن مصر ظلمت نفسها بكل ما قيل فيها حقًا وباطلًا عن مسئوليات وتبعات الأزمة. وكان أغرب ما حدث أن الآخرين تلقفوا ما قيل في مصر بالحق والباطل واعتبروه كل حساب الأزمة، وأعفوا أنفسهم. وبالطبع فقد ساعدت على ذلك حماقة الأهواء في السياسة المصرية، كذلك ساعدت عليه أزمة الإعلام العربي في مراكزه التقليدية في القاهرة وبيروت وغيرهما، ثم ما ترتب على ذلك من ظاهرة هجرة الإعلام العربي إلى مواقع بعيدة عن أوطانه. ذلك مع اعترافي بأن هذا الإعلام المهاجر والذي يحتاج في هجرته إلى سند الأغنياء، أدى بعضه ـ وما زال يؤدي ـ جهدًا يستحق الإشادة؛ ولعله بهذا الجهد يدفع ضريبة الظروف التي تكتنف عمله في منفاه الاضطراري!

نتيجة ذلك نفسيًا أن العالم العربي فريقان: فريق يعيش مع عقدة الذنب بأكثر من اللازم، وفريق يعيش مع عقدة الإنكار يواصل بها هربه الدائم من المسئولية.

■ أصل إلى المجموعة الثالثة من الملابسات وقد وصفتها بأنها غريزية. ومقتضاها أن الأمة في حالة تخوف وقلق وحذر بالغريزة تأخذها جميعًا إلى موقف حيرة شديدة.

فهي تبحث عن حلول لأزمتها عن طريق العمل السلمي، وليس عن طريق الانقلاب المسلح. وهي تتلمس الطرق إلى ذلك، وتجد الأفق ظلامًا، أو غيامًا إذا شئنا التفاؤل.

إنها تعرف طبائع الحكم في أوطانها، وهي غير راضية عما تراه، لكنها تدرك بالغريزة أن الحكم مدجج بالسلاح، وهي لا تريد أن تقاتله. ثم تجد نفسها في حرب معه. وهي تريد ولكنها لا تعرف كيف تحاوره أو تحاسبه.

وهي في حاجة إلى قيادات تعبر وتوجه وتقدم، لكن القيادات التي تعرض نفسها ليست أفضل بكثير مما هو مسلط عليها بالفعل.

إن تجربة هذا البلد الذي تعيشون فيه الذي نلتقي الآن في عاصمته الباهرة، مازالت قادرة على العطاء والإلهام.

سنة ١٩٦٨ كما تذكرون كانت فرنسا تحت قيادة «ديجول» قد مشت على الطريق الطويل من الهزيمة العسكرية أمام الألمان إلى العودة الكاملة كشريك في إدارة العالم.

ومع ذلك، فإن هذا البلد ـ حتى مع بطل وطني كبير من طراز «ديجول» ـ أحس بالحاجة إلى التغيير والتجديد. وتذكرون افتتاحية شهيرة نشرتها جريدة «الموند» سنة ١٩٦٨ وكان عنوانها «فرنسا تشعر بالملل». وكانت هذه المقالة إشارة ضمن إشارات.

إن «ديجول» كما تعرفون ـ رغم جرح كبريائه ـ تلقى الإشارات وردّ بمرارة: «إن فرنسا لم تعد تريدني».

وكان في ذلك مدركا لحقائق الحياة، خصوصًا ومظاهرات الشباب حوله تنادي بأن «عشر سنوات من حكمه فيها الكفاية».

وقرر «ديجول» أن ينسحب إلى العزلة في قريته بعيدًا عن السلطة وعن الأضواء وعن باريس.

في الأحوال العربية شيء مشابه وشيء مختلف.

الأمة ليست في «حالة ملل» مثلما كانت فرنسا سنة ١٩٦٨، ولكنها ـ أسوأ من ذلك ـ في حالة اكتئاب جماعي.

ولكن السلطة التي استدعت هذه الحالة في العالم العربي لا تملك حساسية «ديجول» أو كبرياءه. والمزعج أن هذه السلطة لم تمسك بالحكم عشر سنوات فقط كما كان الحال مع «ديجول»، وإنما تقول الأرقام إن متوسط عمر الأنظمة الحاكمة

في العالم العربي وبنفس الأشخاص والوجوه ـ هو تسعة عشر عامًا، وبدون أسطورة الجنرال الكبير أو سجله.

برغم ذلك، فإن الأمة العربية ليست مبالغة فيما تطلبه أو متجاوزة، فهي فيما أحسب ورغم إحساسها بما هو أكثر من الملل لا تريد أن تقفز إلى تغييرات أو تجديدات غير مأمونة أو غير واضحة.

إنها ـ فيما أظن ـ لا تريد من أحد أن ينسحب أو يعتزل. وقصارى ما تريده أن تعرف حقائق أمورها وأن تفهم واقع أحوالها.

وهي لا تريد أن تحاسب أو تحاكم، ولا تطلب المستحيل، ولا تتصور أن ما حدث كله يمكن إنكار عواقبه أو إلغاؤه، فهي متيقنة من أن مكان عيونها في مقدمة رأسها وليس خلفها، وتلك خاصية الخلق الإنساني.

أي أن الأمة لا تبحث عن شيء في الماضي، وإنما هي تبحث عن شيء في المستقبل، وهي تتمنى الذهاب إلى هذا المستقبل بطريقة سلمية خالية من العنف برغم ظهور بوادر على نفاد الصبر. ومن واجب الجميع بغير استثناء أن يساعدوا على فتح هذا الطريق السلمي إلى المستقبل.

□ □ □

وقد يقول بعض الأصدقاء هنا، إنني لم أفعل الآن إلا ما فعلناه جميعا من قبل حين دخلنا إلى توصيف الأزمة وأحوالها.

وإلى حد ما، فإنني أعترف بذلك، لكني أزعم بعده أنه بالضبط ما نحتاج إليه وما نملكه الآن.

دعونا نتذكر أن الكشف عن العلل العضوية والنفسية اختلفت أساليبه.

■ في العلل العضوية كان الفحص في البداية بالنظر، ثم تلاه الفحص باليد.

ثم ظننا أن الكشف بلغ مدى دقته باستعمال ميزان الحرارة وجهاز قياس الضغط.

والآن، نعرف من وسائل الفحص ما لا أول له ولا آخر. فهناك التحاليل المعملية كيميائية ومناعية وجينية، وهناك الوسائل التصويرية بالأشعات تنفذ إلى كل موقع في الجسم، وهناك الدراسات الفسيولوجية والكهربية تختبر كل جزئية، وهناك المناظير الداخلية تخترق أعماق الجسم، وهناك تحاليل ودراسة الأنسجة تفك طلاسم التركيب البشري ذاته.

وكل وسيلة من هذه الوسائل تحمل معها آلاف الاختبارات، حتى لقد أصبح في مقدور الطب أن يرصد العلل المتربصة بأي إنسان قبل أن يولد.

■ ونفس الشيء تقريبًا ينطبق على العلل النفسية، ففي أزمنة سحيقة كان دواؤها بالسحر والاستعانة بالجن، ثم تحوّل العلاج إلى الحجز والحجر، ثم أصبح الآن غوصًا في أعماق النفس يستطلع مكنوناتها ليستخرج منها ما يكفيه للتحليل والمعرفة. ثم جاء الدور على العقاقير المعبأة لإعادة التوازن إلى الأعصاب التي أصابها الاضطراب.

وإذا كان يقال في الطب إن تشخيص الأمراض نصف الطريق إلى علاجها، فإن القول نفسه ينطبق على «الأمراض السياسية».

ومؤدى ذلك أنه طالما لم نتوصل إلى دواء لعللنا، فمعنى ذلك أن هناك خطأ أو نقصًا في التشخيص. وتظل إعادة الفحص ضرورية خصوصًا بما يستجد من وسائل قادرة على الإحاطة بكل الأبعاد والنفاذ إلى أعماق الأعماق.

كذلك، فنحن في حالة وعي وقدرة طالما أننا نبحث عن حل، ولعل تلك واحدة من الظواهر الملفتة على طول العالم العربي وعرضه. ففي كل ركن منه مناقشة، وفي كل محفل فيه حوار. ومعنى ذلك أن إرادة الشفاء لدينا، وكذلك إرادة الصحة، إذا استطعنا التوصل إلى تشخيص سليم.

على أن هناك مشكلة تنتظرنا وقد وصلنا إلى هذا الحد. وتلك المشكلة هي التساؤل عن «أي نوع من الأطباء يمكن أن يتصادف وجوده قرب الحالة العربية عندما يستوفي الفحص والتحليل والإحاطة والنفاذ أغراضه وتسنح فرصة لمباشرة تجربة

العلاج؟» ـ وأحسب أن مخاوفكم ومخاوفي أن تسنح الفرصة وليس هناك طبيب مؤهل ـ وليس مشعوذًا أو مغامرًا ـ قرب الحالة العربية، وهنا تقع المحظورات التي يلزم توقيها بأي ثمن:

■ أولها محظور ضياع الفرصة والاستسلام لعملية نحر وتآكل لا يعرف أحد إلى أين تصل؟

■ والثاني محظور الاندفاع إلى الفوضى الشاملة، ولفترة قد تطول، حتى تبرز في الداخل قوة تقدر على ضبط الأمور، أو تجيء من الخارج قوة تتولى هذه المهمة!

وأضيف أن هذه الفوضى الشاملة قد تسحب معها ـ وفي الغالب إنها إذا جاءت سوف تسحب ـ زلازل عنيفة على شقوق وانفلاقات جاهزة للزلازل، وهذا هو أخطر الاحتمالات على أي مستقبل عربي وسط كل الإمكانيات الهائلة الزاحفة مع القرن الواحد والعشرين.

واعتقادي أن ما يليق بتاريخ وميراث الأمة وما يقتضيه مستقبلها في الوقت نفسه، يفرض أن تتصدى الهمم لكي تتخطى الظنون. والمخرج الذي يتعلق به أملي هو أن تتنبه العناصر المستنيرة في الأمة سواء في أوطانها أو مهاجرها إلى مهمة واقعة عليها ـ وليس على غيرها ـ وأن تتقدم جميعًا إلى دور الفاعل، وليس دور المراقب. وإلى دور المؤثر، وليس دور المهتم.

إن الأمة، رغم الأزمة وحمولاتها الثقيلة، ورغم النفايات المسمومة المبعثرة على تخومها، مازالت تملك طاقات وموارد معنوية ومادية ضخمة ومؤهلة للتغيير والتجديد.

هناك ملايين من الرجال والنساء المتعلمين العارفين بإمكانيات العصر ووسائله.

وهناك مئات ألوف من المستعدين لمسئوليات التحضير التخطيط، والتنفيذ والإدارة.

وهناك في قلاع الإنتاج والمدن الصناعية الجديدة همم وخبرات.

وهناك في مواقع البناء والتعمير عقول وسواعد تعطي لمحات من مستقبل تستطيع الأيدي تلمسه.

وهناك كتل عريضة من جماهير واسعة، فاهمة ومدركة، وهي لم تفقد يقينها، ولم تلق سلاحها استسلامًا لغارات الخارج والداخل على ثرواتها وعلى أحلامها في الوقت نفسه.

لكن هناك في اعتقادي ضرورة للسعي على خلق تيار عريض متسق متوافق ونشيط تكون له الأهلية والكفاءة على استكمال عملية درس وتحليل واستيعاب عوامل الأزمة وتطوراتها، وتكون له مكانة وفرصة التواجد بقرب اللحظة الحرجة ـ لحظة «الفيض والجلاء» ـ علّه يستطيع التأثير والتوجيه، عندما يقع شعاع كاشف على بداية طريق الحل.

ثم أقول، لكم إن الأمة في حاجة إليكم. أنتم هنا في الغربة تستطيعون أن تفعلوا الكثير جنبًا إلى جنب مع هؤلاء الذين يعيشون هناك في الاغتراب.

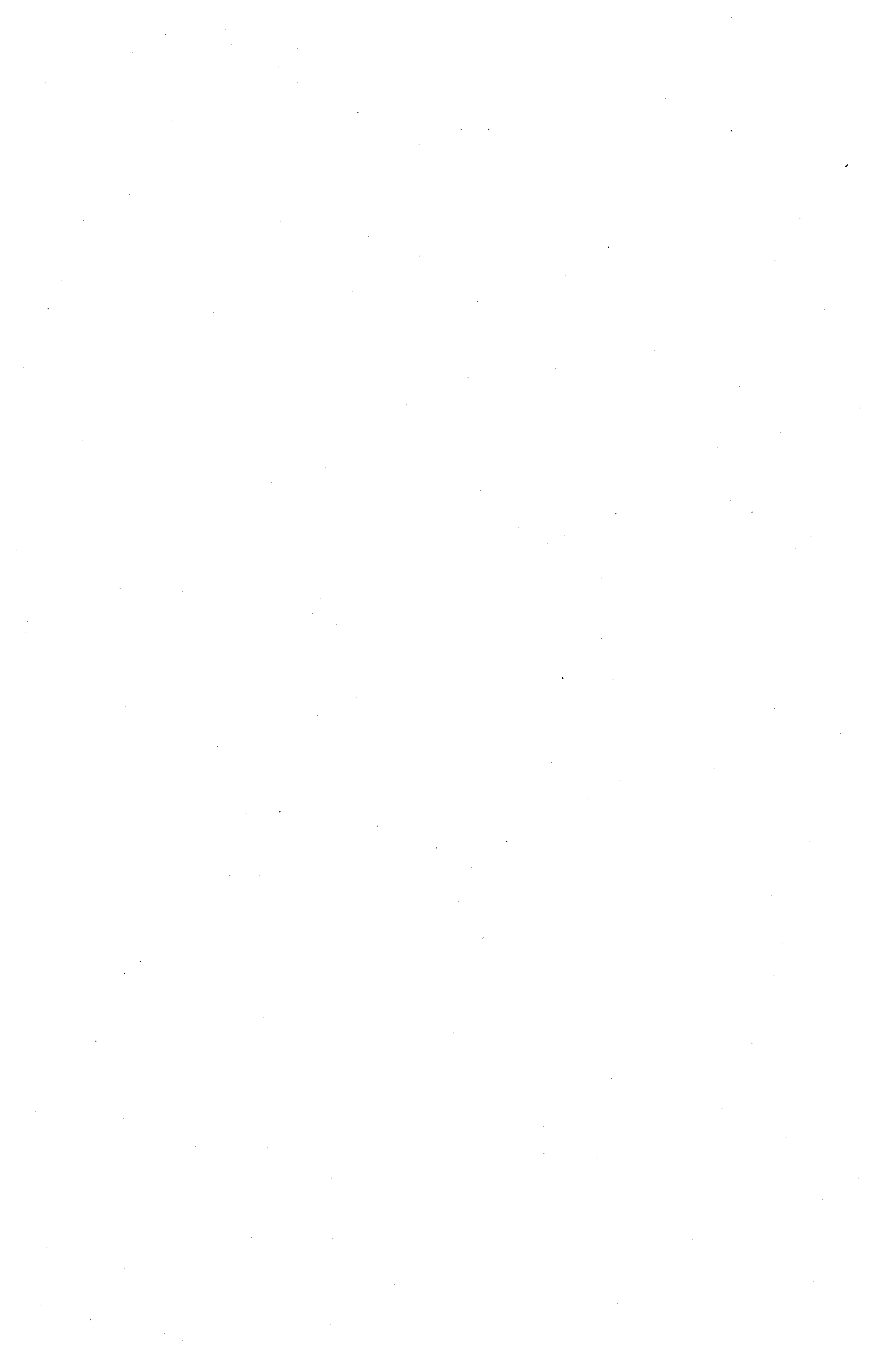
ثم تبقى جملة واحدة، أتمنى فيها ألا أكون قد فعلت أمامكم اليوم مثلما فعل ذلك الشيخ الفقيه الذي قيل عنه قديمًا إنه «فسّر الماء بعد الجهد بالماء»!

شكرًا سيدي الرئيس، وشكرًا لكم جميعًا.

القسم الرابع

على حافة الثورة

حوار حول المستقبل



حوار حول المستقبل(١)(*)

أكتوبر ٢٠٠٩

• لدينا أزمة عدل، وأزمة قانون، وأزمة إدارة، وأزمة ثقة.

• لم نصل من قبل إلى هذا التفاوت بين سكان القصور وسكان القبور.

مقدمة لرئيس التحرير مجدي الجلاد:

■ قبل أن تقرأ..!

كان لقاءً عاديًّا يتكرر من حين إلى آخر.. ولكنني ذهبت إليه هذه المرة وبين ضلوعي سؤال واحد، أراه ـ ويراه الكثيرون ـ سؤال وطن يبحث عن طريق.. قلت لنفسي إن المرحلة المقبلة هي الأخطر في تاريخنا الحديث، ليس لأننا نخطو وننتظر الثمار، ولكن لأن الطريق يكسوه الضباب، والأقدام لا تخطو، وإن هي خطت لا تعرف اتجاهًا.. وفي ذلك مأزق ينذر بمجهول لا نعرف مداه.

إذن.. فهو المستقبل الذي يملكنا، بينما ينبغي أن نمتلكه.. ولأنني أعرف قدرته الهائلة على التحليل والتفكير، بادرته بما دار في ذهني.. قلت له إن تشخيص اللحظة الراهنة شغلنا أكثر مما ينبغي.. هكذا أرى.. وأن النقد بات أسهل من الاستشراف، والهدم أرخص من البناء، وكلمة «لا» تصنع أبطالًا ولكنها لا تنير سبيلًا.. وأنت تمتلك مفاتيح الرؤية ورموز المعادلات..

فدعنا نضع تصوراتك ومقترحاتك لمستقبل تراه أفضل، ويظل الأمر محصورًا في مساحة الاجتهاد، ومفجرًا لنقاش موضوعي، نحن أحوج له من أي وقت مضى!

(*) حوار مفتوح مع جريدة «المصري اليوم» ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٩.

استمع إليّ بإنصات، ثم قال: لا مانع.. فقد سُئلت كثيرًا في حوارات «الجزيرة» عن الشأن الداخلي المصري.. لكنني آثرت أن تدار المناقشة والحوار في الداخل.. غير أننا يجب أن نتفق أولًا على المساحات التي نطؤها، حتى لا تأخذنا أمواج الحديث إلى شواطئ هامشية لا تفيد.

حين تتحاور مع الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل، لابد أن تعلن حالة الاستنفار الذهني.. فالرجل يعني كل كلمة يقولها.. لا يستطرد فيما يمكن فهمه بكلمات قليلة، ولا يترك منطقة غائمة دون أن يبدد غموضها ويهيئها للناظرين..

هكذا دار حوارنا الذي استغرق خمس ساعات على جلستين متتاليتين.. وراق له، ولي، أن ينقسم إلى ثلاثة أجزاء: الأول هو ما تطالعونه اليوم، ويتضمن كلمة مطولة كتبها بقلمه توطئة لهذا الحوار..

والثاني يركز على مستقبل مصر، وما يراه ـ من وجهة نظره ـ لبناء دولة قوية وإنسان أقوى.. والثالث يكشف فيه أسرار ما كان وما جرى في تقرير «جولد ستون»، الذي أثار جدلًا واسعًا على المستويين الإقليمي والدولي.

وقبل أن نقرأ.. ربما يكون مناسبًا أن أقول إن هذا الحوار المطول إنما يمثل اجتهادًا للإجابة عن أسئلة المستقبل.. وفي الاجتهاد دائمًا فرصة لبدء حوار إيجابي ونقاش موضوعي.. وفي الحوار والنقاش حق أصيل لي ولك، لأن الشعوب ترتقي حين تتحاور.. وتندثر عندما تتعارك..!

□ □ □

هيكل - إلى رئيس تحرير «المصري اليوم»:

■ أعرف، وأنت تعرف، أن أي حوار مفتوح يأخذ المشاركين مرات كثيرة إلى أبعد مما يريدون، وأوسع مما هو مناسب، بقصد التركيز والفهم.

ويمكن أن تسمح بأن نحاول معًا أولًا وقبل كل شيء تحديد إطار ما تريد أن تتحدث فيه، وأنا أيضًا أريد أن أتحدث فيه، ولكي أكون صريحًا معك فإن أمور الشأن الداخلي موضوعات سُئلت عنها في حوارات على قناة الجزيرة، لكنني آثرت هناك أن أختصر وأنقل هذه المناقشة إلى هنا، في الداخل وليس من بعيد.

وإذا حاولنا معًا وضع إطار، أظننا يمكن أن نتفق على مجموعة نقط نستطيع أن نعدها بالعدد، وبعدها نستطيع الاستطراد في الحوار والمناقشة، ونقدر بعدها أن نشرد إلى أي اتجاه، وندخل في تفاصيل أي رواية.

نتفق أولًا على إطار ثم نمضي في الكلام مرسلًا إلى حيث يأخذنا.

أولا: اسمح لي بداية أن أقول لك إننا بلد في أزمة معقدة متشابكة، اقتصادية - اجتماعية - سياسية - ثقافية، وفي بعض المرات إنسانية.

عندنا مشاكل مخيفة في قصور التنمية، وفي تخلفها، خصوصًا في مجال الصحة والتعليم - في العدالة الاجتماعية - في التفاوتات الطبقية، إلى درجة مرعبة، ولم يحدث من قبل في مصر أن بلغ مثل هذا التفاوت بين سكان القصور وسكان القبور.

لدينا أزمة عدل، وأزمة قانون، وأزمة إدارة، وأزمة ثقة. حيثما التفت هناك أزمة - هناك استعصاء - هناك عجز.

وثانيًا: ليس هناك شك في أن القوة الكامنة في الشعب المصري، والقدرة على البناء فيه - نحن شعب من البنائين - حققت ظهورًا لبعض الفئات وهو ما نشهده في حركة العمران، لكني وأظنك معي تخشى من أي نمو غير مخطط يهزم أغراضه في النهاية، لأن النهوض حركة اجتماعية عامة، وليست فئات تبني حياتها في جزر معزولة.

وأنا أول من يسلم أننا بلد محدود في موارده الاقتصادية، لكننا بلد غير محدود في طاقاته الإنسانية، إذا استقام توظيفها.

وثالثًا: فإننا اعتمدنا في علاجنا لمشاكلنا الداخلية على سياسات تكاد تذكرنا بنهايات الدول والعصور، فهي سياسات تعتمد على التخويف والإلهاء.

بمعنى أن الأمن موجود في كل قضية، وسابق لأي فعل، وهذه مسألة ثقيلة ومهينة أيضًا، بمعنى أن عنصر الإلهاء يدخل مع عنصر الأمن ويسير معه جنبًا إلى جنب، وأمامك قوة عناصر الأمن المركزي التي تصدم النظر في كل ميدان في القاهرة وغيرها من المدن، وهناك شاشات ومهرجانات لا تكف عن الصخب طوال الوقت، صارخة ملونة بذيئة في كثير من الأحيان.

ورابعًا: هناك التغطية على مشاكلنا الحقيقية، لأننا نمارس عملية تمويه بأشكال من العلاقات العامة بدائية.

مثلًا نريد أن نظهر الحرص على الناس في خطر أنفلونزا الطيور أو الخنازير أو أي أنفلونزا أخرى، ونروح نبالغ في إظهار الحرص على الناس إلى درجة إصابتهم بالرعب ـ إلى درجة الوصول إلى إجراءات من نوع إعدام كل الخنازير في مصر بطريقة متوحشة ـ ثم إرباك كل فصول التعليم والدراسة في مصر، إلى درجة أن منظمة الصحة العالمية أرسلت تسألنا باستغراب واستنكار «ماذا تفعلون؟!».

بين دول العالم كلها لم يفعل أحد ما فعلناه، لكننا نريد أن نظهر أننا حريصون على الناس، بينما يموت بيننا من الجوع أو أثناء الهجرة من اليأس أضعاف أضعاف من يمكن أن تصيبهم أنفلونزا الخنازير.

وخامسًا: في سياستنا العربية نحن أسأنا إدارة علاقاتنا، وأعطينا إحساسًا ـ صحيحًا أو غير صحيح ـ بأننا نريد أن نستفيد إعلاميًّا في الغالب على حساب الآخرين، ونريد أن نفرض أنفسنا كوسطاء بينهم وبين العالم، وهم لا يحتاجون إلى وساطة، ثم إننا نتصرف أمام أكبر وأخطر القضايا وكأن لدينا تفويضًا ـ لا أعرف ممن ـ بأن نتصرف وفق حكمة عندنا لا يعرف سرها غيرنا!!

وهذا كلام لا يفعله أحد، والنتيجة أن معظم العالم العربي ابتعد، ولك أن تعد البلاد العربية بلدًا بلدًا، وسوف تجد أن الذين تباعدوا كثيرون، وأن هناك أقلية تريد أن تكفي نفسها وجع الدماغ، أو تريد أن تتوارى وراءنا، وتترك لنا الصدارة، فمادام التصدر يعجبنا فهم يستطيعون تركه لنا، وأما عن الحصاد فنحن خارج الحساب إلا من كلمات تغطي الخلل بإطراءات ومدائح يعرفون أنها ترضينا وتسرنا، وهذا حال لا هو مرضٍ ولا هو سار.

وسادسًا: نحن في سياساتنا مع العالم الخارجي لم نعد ندير سياسات مهتمة بقضاياه، وإنما كله فعل في الظاهر، وكله نشاط على السطح، وهدفه بالدرجة الأولى ـ وكل الناس يعرفون ـ أنه موجه إلى نوع آخر من العلاقات العامة تغطي الخلل في الداخل والتراجع في الإقليم بحكايات وحواديت وصور ليس وراءها تأثير حقيقي.

قل لي يا أستاذ «مجدي» أين نحن من آسيا.. أين نحن من الصين ومن الهند ومن إندونيسيا؟

أين نحن من إفريقيا.. أين نحن من دول الجوار المحيط بنا؟! أين نحن من أوروبا بالفعل وليس بالخيال، كما أظهرت انتخابات اليونسكو الأخيرة، وكذلك جلسة التصويت على تقرير «جولد ستون» في مجلس حقوق الإنسان؟!! بل أين نحن من الولايات المتحدة ـ بالمفهوم الحقيقي لعلاقات متكافئة؟!

أين نحن من إسرائيل ـ بالمفهوم الحقيقي لعلاقات مقبولة؟!

سابعًا: في مجمل هذا كله إن السياسة المصرية الراهنة أضعف جدًّا مما تريده وتستحقه مصر غدًا، فنحن سياسيًّا أمام طرق مسدودة، وبصراحة شديدة فنحن أمام ظروف غير قابلة للاستمرار، وبالتالي أوضاع غير قابلة للدوام!!

■ إننا لا نزال حيارى في أهم ما تحملنا به من مسئوليات، ففي قضية السلام مثلًا أمامنا الخرافة التي أوحت إلينا أن «أوباما هو الحل» لم تعد قائمة ولا نافعة.

لكننا نريد أن نوهم أنفسنا أو نوهم الناس، بينما إسرائيل تقول لنا بأعلى صوت إن

ما سمي بعملية السلام انتهت، وأن ما نراه أمامنا على الأرض في إسرائيل هو نفسه الحل النهائي ولا زيادة عليه.

لكننا مصممون على الوهم، ليس هذا فقط، ولكننا نخذل أصدقاءنا.

كل العالم الذي كان مهتمًّا لم يعد مهتمًّا.

كل الهيئات والمؤسسات التي أعطتنا حقًّا، ابتداءً من محكمة العدل في قضية «الجدار العازل»، ومجموعة «جولد ستون» في مأساة غزة، تجاهلناها كلها لمجرد أننا نعتمد الأوهام التي نحبها.

«ليبرمان» وزير خارجية إسرائيل يقول هذا الأسبوع بغلاظة ما كنا نحس به من التصرفات، وأن إسرائيل لديها ما تأخذه، لكن ليس لديها ما تعطيه.

ثم إن الولايات المتحدة التي كان فيها الأمل من وقت «نيكسون» و«كيسنجر»، ووقت «أوباما» و«ميتشل» ـ ليس لديها الوقت لنا، عندها من مشاكلها ما يكفيها وزيادة بعد أن جرى طرح ما لا يقل عن ثلاثين مبادرة مختلفة، أي مبادرة كل سنة ـ مبادرات مبادرات حتى فرغ المخزون كله، ونحن مصممون على الوهم أو الإيهام!!

ليست المبادرات هي التي فرغت فقط، ولكن جوائز «نوبل» أيضًا.

جائزة لـ«كيسنجر» ـ جائزة لـ«السادات» ـ جائزة لـ«بيجن» ـ جائزة لـ«عرفات» ـ جائزة لـ«رابين» ـ جائزة لـ«بيريز» ـ وكلها عن مبادرات، وأخيرًا جائزة لـ «أوباما» دون مبادرات!!

المبادرات تتلاحق والجوائز تجيء، والسلام بعيد أكثر مما كان في أي وقت مضى!!

■ أي أن المستقبل في أبسط الأحوال ـ وحتى لا أصدمك وأقول ـ خطر ومجهول، ولكي لا أصدمك وأقول إنه مرعب، فإذا تركنا أوضاعه كما هي فنحن في الطريق إلى فوضى وإلى انفجار وإلى خروج كامل من العصر، نغوص بعده في مستنقع لا نعرف كيف نخرج منه.

تذكر القول الشائع في السياسة بأنه إذا لم يستطع الناس حل أزماتهم بإراداتهم، فإن هذه الأزمات سوف تحل نفسها بنفسها.

وإذا لم نستطع أن نحل أزماتنا بطريقة منظمة، فسوف تحل الأزمات نفسها بطريقة غير منظمة.

إذا لم تقم أنت بفك اللغم من تحتك، فإن هذا اللغم لن ينتظر إذنك حتى ينفجر.

■ أعرف وتعرف أن هناك ترتيبات يتصور بعضهم أنها قادرة على المستقبل، وترى ويرى معك كل الناس أنها قاصرة قبل أن تبدأ، وخذ ما يلي:

أولا: الرئيس «مبارك» ـ وأنا رجل يحترم الحدود ويحترم المقامات ـ له في الحكم الآن ما يصل إلى ثلاثين سنة، وهو يحكم باسم النظام الذي قام في ٢٣ يوليو، وفي الحقيقة فإنه لم يكن نظامًا واحدًا، وإنما ثلاثة نظم مع ثلاثة رجال، كل منهم له تصورات مختلفة متباعدة بعد السماء عن الأرض، وأنا واحد من الذين يعرفون أن ثورة يوليو توقفت سنة ١٩٦٧، وأنه بعد يونيو ١٩٦٧ فإن «جمال عبد الناصر» ظل في الواقع يقود الوطنية المصرية الموصولة بالقومية العربية وليس بالضبط ثورة يوليو حتى وصلنا إلى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وكان «أنور السادات» معتمدًا على شرعية يوليو السابقة، وشرعية الوطنية المصرية بعدها، هو الرجل الذي أصدر قرار القتال، لكن لسوء الحظ فإن النهايات في أكتوبر لم تكن على مستوى البدايات، فقد كان السلاح عظيمًا في أدائه، وكانت السياسة أداء آخر قادت إليه أوهام لا داعي للحديث عنها الآن.

لكن في النتيجة قامت أوضاع.

لا هي ثورة يوليو، ولا هي إرادة الوطنية المصرية، ولا هي مستوى أداء السلاح، كل هذه العناصر غابت أو غُيبت بقصد أو بجهل، والنتيجة أحوال ضاعت فيها السياسة، واختلطت الطرق، وتاه الناس.

وبدا يومًا بعد يوم أن المستقبل ضبابي.

كان آخر نبض سياسي في مصر هو انتفاضة الطبقة المتوسطة في ١٨ و١٩ يناير

١٩٧٧، التي سماها الرئيس «السادات» «انتفاضة الحرامية»، وكانت هي التي قادته بعد ذلك إلى الطريق الكارثي نحو زيارة القدس!!

وبعد القدس حكاية الانفتاح، وبعد الانفتاح قصص يطول شرحها.

ودخلنا إلى التيه في كل اتجاه وأي اتجاه.

وقد وصلنا الآن إلى نهاية الطريق، وعند هذه النهاية فإننا نبحث عن مستقبل.

هناك تصور للمستقبل يلقى إلى الناس من جانب ما يسمى بـ«الحزب الوطني»، وهو كيان نظامي، وأنا لا أقول تنظيمي، لأنه ليس تعبيرًا شعبيًّا أو طبقيًّا أو فكريًّا، وإنما ببساطة مسألة سلطة لها أدواتها، ومصالح لها مطالبها، وكلاهما بعيد عن أي نوع من أنواع الشرعية الدستورية أو القانونية بالمعنى الحقيقي لما هو دستوري وقانوني.

والغريب أن هذا الحزب هو تناسخ غير متسق للاتحاد القومي القديم ـ ثم الاتحاد الاشتراكي القديم ـ ثم حزب مصر الذي لم يعش طويلًا، غيّر اسمه إلى الحزب الوطني القديم أيضًا!

ثم إن هذا التناسخ السياسي حدث بالتوازي مع شيء من نفس النوع للأشخاص، وهكذا توازى ما يجري سياسيًّا مع ما يجري طبقيًّا.

وتصور المستقبل كما ينزل إلينا من الحزب الوطني غريب في بابه:

هناك جماعة تسمي نفسها «الحرس القديم»، وتبشرنا بأن المستقبل مأمون مع رئاسة أخرى خامسة للرئيس «مبارك» ـ الذي سوف يرشح نفسه من جديد سنة ٢٠١١.

وهناك جماعة تسمي نفسها «الحرس الجديد»، وتبشرنا بأن الرئاسة القادمة ليست له ـ بعد عمر طويل ـ وإنما في وريث قادم إلى السلطة بدرجة القرب وبأحقية الإرث، أو بممارسة الديمقراطية وصناديق الاقتراع، كما نعرفها في التجربة العربية!

وتلك كلها ليست بالضبط ملامح مستقبل واعد، ولا بشارات أمل يمكن الاطمئنان إليه.

والمشكلة الكبرى أن الدستور المعمول به يساعد ويمهد لأشياء من هذا النوع، وعلى نحو حديدي تمثله المادة ٧٦، الطارئة على دستور جرى تعديله وتبديله وترقيعه عدة مرات، حتى أصبح مهلهلا.

ويغطي ولكنه لا يستر ـ هناك فارق بين الغطاء والستر.

وإذا كانت هذه الأوضاع لا تضمن مستقبلا ـ إذن فما هو العمل؟! خصوصا إذا كنا نريد انتقالًا منظمًا من إحباط إلى أمل.

بمعنى أننا لا نريد أحوال فوضى، ولا أحوال انقلاب، وإنما نريد انتقالا يستطيع الرئيس «مبارك» نفسه أن يقدم به خدمة جليلة للأمة تذكرها له إلى الأبد وتشكره عليها على طول العصور.

بوضوح:

١ ـ هناك انتقال ضروري للسلطة لخلق أوضاع تواجه عالما مختلفا.

٢ ـ كل ما هو مرسوم للانتقال الآن لا يؤدي إلا: إما إلى فوضى أو انفجار، لا أحد يستطيع تقدير مداه.

٣ ـ لقد حدثت في مصر وحتى غيرها من البلاد العربية لكي نكون منصفين أحوال تفريغ من الحياة السياسية وتجريفها.

فطول البقاء في السلطة مع القهر الشديد، سواء بدعاوى الأمن أو دعاوى الاستقرار، عطل تواصل الأجيال في كل نواحي الحياة في مصر.

ونتيجة هذه العملية ـ التفريغ والتجريف ـ أنه لم يعد ممكنا أن يحدث انتقال سهل من رجل إلى رجل في طلب استمرار طبيعي.

لا يحتاج البلد إلى انتقال فقط، ولكن إلى فترة انتقالية.

وهناك عدد من الرجال تطرح أسماؤهم بدائل في البحث عن أمل، لكن المشكلة الكبرى أنه ليس في مقدور واحد منهم بمفرده أن يملأ الفجوة الهائلة بين الواقع والمطلوب.

هناك أسماء مطروحة ومعنى طرحها أن هناك ثقة فيهم، وأنهم رجال وقع عليهم اختيار الناس بالحس الطبيعي المرهف لشعب أرهقته أوضاعه الراهنة.

هناك اسم السيد «عمرو موسى»، وهناك الدكتور «محمد البرادعي»، وهناك الدكتور «أحمد زويل»، وهناك اللواء «عمر سليمان»، وهناك الدكتور «مجدي يعقوب»، والمستشار «طارق البشرى»، وهناك غيرهم رجال تلوح أسماؤهم في الأفق، وعلى سبيل المثال منهم الدكتور «حازم الببلاوي»، والدكتور «محمد غنيم»، والدكتور «يحيى الجمل»، وهناك آخرون غير هؤلاء، خصوصا ممن يمكن أن يمثلوا التيار الديني، وهو رافد مهم في الحياة السياسية المصرية، وممن يمكن أن يمثلوا المرأة، وهي نصف المجتمع بالتعبير الدارج.

وتصوري أنه من هؤلاء جميعا ومن غيرهم يمكن تشكيل ما يمكن أن نسميه مجلس أمناء الدولة والدستور، بالكثير عشر أو خمس عشرة شخصية، مع ملاحظة أن هناك خارج مصر فيضًا بشريًّا من الكفاءات، تركها اضطرارا وإحباطًا، وهذا مخزون هائل من الكفاءات على استعداد للاستجابة إذا أحس بأمل.

والحقيقة أننا في حاجة إلى بناء دولة ـ وليس مجرد حكومة أو سلطة.

ونحن في حاجة إلى دستور يكون عقدا اجتماعيًّا قادرا على أن يصون كل ما هو أصيل في هذا البلد، ويفتح الطريق إلى كل ما هو مطلوب لمستقبله.

وفي ظني أن يكون هذا المجلس في حضور القوات المسلحة وهيبتها، متمثلة في المشير «محمد حسين طنطاوي»، ثم أن يكون دوره انتقاليا لثلاث سنوات، يقوم فيها بعدة مهام ضرورية لإعادة قاطرة الوطن إلى قضبانها السليمة بعد قضبان تؤدي إلى لا مكان، كما هو الحال الآن.

ومجلس أمناء الدولة والدستور، كما أقترحه، يكون هدفه فتح طريق مغلق.

رجال كل منهم له قيمته المعترف بها، وله دوره المشهود، وأهم من ذلك أنه حتى على نحو غير مرتب وغير مخطط حظي بدرجة من ثقة الناس عن بعد، مما جعلهم يفكرون فيه ويرشحون ويطالبون به حلا، هيئة تقود عملية انتقال سياسي له أساس

تفرضه إرادة شرعية متعالية على كل الأهواء - شرعية عقد اجتماعي حقيقي، كما قلت وأكرر - ويمكن في فترة الانتقال أن تظل هناك وزارة تقوم بمهام التنفيذ، وأنا شخصيا أقبل أن يرأسها رجل مثل «محمد رشيد»، وأن يكون نائبه رجلًا مثل «يوسف بطرس غالي»، ففي ذلك ضمانة حتى لا يتعطل التنفيذ في انتظار إعادة البناء السياسي، وفي ذلك أيضا درجة من الاستمرار تكفل التغيير دون أن تؤدي إلى انقطاع خلال فترة انتقالية لا تطول على ثلاث سنوات.

في نهاية ما نريد الإقرار به قبل أن نسترسل في الحوار إلى حيث يأخذنا، فعلينا أن نفهم أن كل ما نقوله أو نعرضه سوف يكون مآله الإعراض والرفض.

أولا: لأن هناك من يعتقد أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان.

وثانيا: لأن هناك من سوف يبدون الاستهوال أن نبدأ من جديد بفترة انتقالية لإعادة البناء، لكنني واحد من الذين يعتقدون أنه مهما تأخرنا، فإننا سوف نعود يوما ما بلدا جديدا، ببساطة لأن التركيبة السياسية كما هي حاليا تحملت أكثر مما تستطيع.

ثالثا: هناك من سوف يقول إن مجلس أمناء الدولة والدستور من كل هؤلاء الرجال أعجز من أن ينهض بالمسئولية، وذلك في ظني غير دقيق، فهؤلاء جميعا رجال ذوو تجربة محترمة في كل المجالات، ثم هم رجال تعلقت بهم آمال جماهير عريضة، حتى دون أن يطرحوا أنفسهم، ثم إن تقديرهم للمسئولية سوف يخلق بينهم روابط مهمة شبه مقدسة، مرجوة من شعب يأمل فيهم لمهمة محددة تفتح طريقا إلى جيل أكثر شبابا وأكثر جرأة على المستقبل.

وفي كل الأحوال فهذا مجرد تصور مطروح للنقاش، وبالتأكيد فقد نتوصل إلى ما هو أكفأ منه.

رابعًا: هناك من سوف يقول إن ذلك مخالف للدستور، وهذه سمعتها من قبل، عندما اقترحت قبل سنوات فكرة إنشاء مجلس للرئاسة، يعمل بجوار الرئيس، حتى يتعرف الناس على وجوه مختلفة.

لكن الدستور الذي اتسع لمادة بحجم «المادة ٧٦»، وهو حجم قصة لنجيب محفوظ ـ لا تسمح بنوده بأي اقتراح من هذا النوع ـ كذلك يقال لنا.

خامسًا: سوف تجد من يقول إن ذلك كلام حاقدين موتورين ينبغي أن يطوح به إلى بعيد، ولا يناقشه أحد، أو يطرح بديلا له للانتقال من إحباط مستبد إلى همة تقدر، وسوف تقرأ وتسمع كثيرًا لا علاقة له بالموضوع، لكنه لسوء الحظ أسلوب عنيف وعقيم في ممارسة العمل السياسي، وهو جزء من أزمته الراهنة!!

ولنا الآن أن نترك أنفسنا للحوار يأخذنا إلى حيث نشاء!!

حوار حول المستقبل (٢)(*)

مجلس أمناء للدولة والدستور

• نحن بحاجة إلى إعادة بناء الدولة.. وأقترح إنشاء «مجلس أمناء» للدولة والدستور للترتيب لـ «مرحلة انتقالية».

حوار مجدي الجلاد

في اللحظات الفارقة، لابد أن نتوقف قليلًا لنفكر.. لابد أن نجيب عن أصعب سؤال يواجه أي أمة مأزومة: إلى أين..؟!.. إلى أي طريق.. إلى أي هدف.. وبأي رؤية.. وكيف نسير؟!.. ليس عيبًا أن نعترف بأننا فقدنا البوصلة والمؤشر.. فالخطر الحقيقي أن نترك خطانا المرتجفة والمرتبكة تأخذنا إلى حيث لا ندري.. فالشعوب بحاجة دائمة إلى الالتفاف حول أفكار جامعة ومانعة للفوضى والعشوائية.. وإلا تجاوزتها كل القطارات..!

ربما كانت هذه الأسئلة هي دافعنا الأهم في محاورة الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل.. فنحن نعيش عند «مفترق الطرق».. إما المصير الغامض والمجهول الذي يولد من رحم العشوائية.. وإما دولة حديثة وإنسان عصري.. وبين الخيارين مساحة شاسعة من الإرادة والاتفاق والتضحية الطوعية.. هذا الحوار يجوب تلك المساحات شديدة الحساسية، ويضع نقاطًا كثيرة فوق حروف أردناها غائمة لعقود طويلة..!

ولأننا نؤمن بأن مصر تحتاج الآن انحيازًا للبناء أكثر من الهدم.. التفكير قبل

(*) «المصري اليوم» ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٩.

النقد.. وطرح الرؤى الجادة بدلًا من السقوط في فخ ترشيح الأسماء دون وعي وحرقها دون إدراك.. جاء هذا الحوار الأول من نوعه مع الأستاذ هيكل، حول رؤيته وتصوراته للمستقبل، إذ لم يُرد الرجل، وكذلك نحن، الركون إلى تشخيص أزمات الواقع الراهن فحسب، وإنما تجاوزها ليقدم لنا طرحًا شاملًا لما يمكن أن نفعله، من وجهة نظره..

لذا فقد تحدث في قضايا وملفات، لأول مرة، بجرأته المعهودة، وعمقه المتفق عليه دائمًا: من المشهد السياسي الراهن إلى تصوراته للمستقبل.. من الأحزاب السياسية إلى جماعة الإخوان المسلمين.. من الإنسان المصري إلى الهوية ومأزق البحث عن مشروع.. وإليكم نص الحوار:

■ الأنظمة العربية الموجودة حاليًا.. ستستمر إلى متى في رأيك.. ومتى سيأتي التغيير؟

□ المشكلة أننا عشنا ٣٠ عامًا دون حراك.. مثال بسيط انظر للصحف، رؤساء مجالس إدارات جيدون للغاية، لكنهم استمروا ٣٠ عامًا، والنتيجة أنهم حجبوا جيلًا بأكمله، بل قل جيلين.

■ وهل لذلك انعكاس على السياسة، أم هو إفراز لما هو سياسي؟

□ في العمل السياسي تقريبًا حدث نفس الشيء، أجيال كاملة تم حجبها، والحياة السياسية متوقفة.. والحديث الدائر عن حرس قديم وآخر جديد بلا مضمون.. ولا توجد أحزاب بالفعل، لا تقل لي أن الوفد حزب.. هذا غير صحيح إطلاقًا.. الوفد جريدة، ولا تقل إن التجمع حزب يعبر عن اليسار.. هناك صحيفة لا أكثر.

■ أنت ترى أننا نفتقد أحزابًا سياسية حقيقية؟

□ توجد محاولات حزبية، لكن حتى تمارس الحزبية لابد من وجود ماء في السياسة.. السياسة مثل البحر، وأنت جففت هذا البحر، فأصبح كل من يفكر في السباحة يقفز فينكسر رأسه.. حوض السياسة في هذا البلد فارغ مثل حمام سباحة بلا مياه.

الكارثة الكبرى أننا نعيش بلا سياسة.. السياسة يمكن أن تكون في رأي تقوله، أو اجتهاد تطرحه، أو بطرحه الحكم باعتبار أن الحُكْم عنده كل الحقائق، وأنت تناقش ذلك، وهذا ما يحدث في كل العالم.. كيف تحدث السياسة ويحدث العمل السياسي، تحدث من حركة طبقات أو بفعل تيارات فكرية تطرح على الناس أفكارًا أو برامج، ينتخبها الناس أو لا ينتخبونها، وهكذا تتشكل السلطة في بلاد ديمقراطية..

نموذج حزب العمال أو حزب المحافظين في إنجلترا مثلًا أو الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة مثلًا، المفترض أن تطرح سياسات وتناقشها، أنا من الخارج وأنت والأحزاب الأخرى، الجميع يناقشها، حتى يتكون رأي عام يتجه إلى تأييد ذلك الطرف أو ذاك.. هنا تكون في البلد سياسة وحيوية بهذا الحوار.

■ وهذا لا يحدث عندنا.. ولو جزئيًّا؟

□ ما يحدث عندنا أنك إذا تكلمت أو غيرك أو أي حزب تواجَه بفرق الكاراتيه والضرب، وهذا يؤدي إلى انصراف المشتغلين بالفكر والعمل السياسي الحقيقي، لأن عندهم قدرًا من احترام الذات، لهذا يكفّون عن العمل، وتجد معظم الناس محبطين بدرجة أو بأخرى، ويبتعدون.. تحول الحوار لدينا، واحد يطرح أشياء، وآخر يسبّه ويتشاجر معه أو حتى يعتقله، لذلك توقف الحوار الخلّاق المبني على أفكار وعلى برامج وعلى رؤى اجتماعية.. إذا توقف الحوار، توقفت السياسة بالضرورة.

■ نعود للأحزاب؟

□ أين هي الأحزاب الموجودة عندك؟ الحزب الوطني هو السلطة.. وأنت تعرف ظروفه، وحزب الوفد أنت تعرف أنه مجرد ظاهرة في جريدة، والنبرة السائدة عنده هي الانتقام مما جرى أيام يوليو، ولا شيء أكثر.. تعال إلى حزب التجمع، كان عنده فكرة يسار سقطت، أقصد اليسار بالمعنى التقليدي الماركسي، فوجد نفسه حائرًا لكنه لا يريد التوقف.. من ناحية الوجود هو موجود، لكن لو سألته ما الذي تمثله؟ وما مفهوم اليسار عندك بالضبط؟ ليس هناك رد مقنع.

■ والإخوان المسلمين؟

□ الإخوان كانوا حركة فكرية أصيلة، لكن عندهم أكثر من مشكلة لابد أن

يعالجوها، الأحزاب وكل القوى السياسية في مصر انتقدت نفسها وعالجت وتعالج أمورها وصححت أوضاعها، إلا الإخوان، هم لا يستطيعون الاعتراف بأنهم اعتمدوا على مساندة السعودية في وقت من الأوقات، وأنهم دخلوا في حركة اغتيالات لم يكن لها لزوم ولا مبرر، وأن النظام السري قادهم إلى ما لا يريدون حتى الآن.

■ ألا تجد فيهم أي مؤشر على تحول حقيقي؟

□ هناك من أحترمهم كثيرًا في الإخوان، ولكن حين تتحدث معهم عن محاولة اغتيال جمال عبد الناصر، يقولون لك «هذه تمثيلية»، بينما تورطهم فيها أصبح ثابتًا ولا يقبل الجدل، هناك ٢ من أحسن الإخوان في نظري عصام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح قبل اعتقاله، حتى محمد حبيب، جميعهم ينكرون ذلك، حتى حين أقول لهم إنني كنت موجودًا ورأيت وأعرف الحكاية، ودخلت للقاء الرجل الذي نفذ محاولة الاغتيال داخل الزنزانة.

■ كل هذه وقائع تاريخية.. هل ترى أنها ستظل تقيد الجماعة؟

□ مشكلة الإخوان أنهم لا يريدون مواجهة تاريخهم، ولا مراجعة تجربتهم وفكرهم.. التيار الإسلامي على سبيل المثال في تركيا راجع نفسه، وانتهى إلى حزب العدالة والتنمية، والناس قبلوه ولم يرفض.

■ أنت لست ضد تواجد التيار الإسلامي في الحياة السياسية؟

□ قطعًا.. التيار الإسلامي ينبغي أن يوجد، فهو رافد مهم، لكن الإخوان وببساطة في حاجة إلى مراجعة.. ولا يكفيهم إثارة التعصب والحماسة الدينية، كل هذا لا يصلح، وسيجعلهم قوة غير مقدرة في المجتمع وغير محسوبة، ومضطرة إلى اللجوء لأعمال غير شرعية، والحل أن يواجهوا أنفسهم في المرآة، ويكبروا على تجربتهم.

■ لكنهم يقولون إنهم يستمدون قوتهم من استمرارهم كتنظيم وليس كحزب سياسي.

□ هذه مفاهيم لا تتناسب مع العصر الحديث.. انظر لأحوال الإخوان اليوم لكي تدرك أنه حتى الأساس التنظيمي لم يعد قائمًا، خاصة في ظل حالة التفكك هذه، لم

تكن شئون الجماعة أبدًا مطروحة بهذا الشكل في الشارع، وهذا يدل على شيء مهم جدًّا.. أن العصور تغيرت وهم لا يريدون أن يتغيروا، بينما أنا أرى فيهم عناصر قابلة للتفهم والقبول مثل عصام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح.

قلت لكثيرين من الإخوان إنني قابلت حسن البنا وتحدثت معه كثيرًا، لا أحد فيكم عرفه والتقاه، ودائمًا أقول لأقطاب الإخوان: أنا أعرف حسن البنا وأنتم لم تشاهدوه أبدًا، وهو كان رجلًا صاحب تنظيم، لكن فكرة الدعوة عنده لم تكن واضحة، لأنهم نشئوا بعد انهيار الخلافة الإسلامية، طالبين إعادتها، والتأثير السعودي كان موجودًا، ودور الملك عبد العزيز كان معروفًا.

■ في تأسيس التنظيم؟

□ لا.. في مساعدته، وفي توجيهه في بعض الأحيان، كل من خرج في وقت العهد الملكي وبعد اغتيال النقراشي باشا وجد الملاجئ والإقامات في السعودية التي رتبت لهم كل شيء، وكل من خرج منهم في عهد عبد الناصر وجد نفس الرعاية من السعودية، حتى المستشار مأمون الهضيبي نفسه كان مستشارًا في وزارة الداخلية السعودية.

وحسن البنا كان لديه تنظيم ودعوة، ولكن ليست هناك فكرة مستقبلية، كل ما لديهم كتاب واحد «رسائل الدعوة والداعية» وحين تقرأها لا تجد فيها شيئًا.

■ هل حسن البنا كان سيراجع نفسه في آخر أيامه على فكرة دخول التنظيم في العمل السياسي؟

□ أنا كنت موجودًا عندما جاء حسن البنا يقدم بيانه «ليسوا إخوانًا وليسوا مسلمين» لعبد الرحمن عمارة، وكيل وزارة الداخلية، ومعه كريم ثابت، المستشار الصحفي للملك فاروق في دار أخبار اليوم، بعد اغتيال النقراشي، لأنهم كانوا يريدون التنصل من المسئولية، وحسن البنا أدرك أنه سوف يواجه انتقامًا حقيقيًّا، وهذا ما حدث بالفعل بقرار من الملك فاروق، يومها دخل البنا مكتبي منتظرًا عمار بك، وكيل الداخلية وقتها، وكريم ثابت، ووجدته رجلًا صانع تنظيم بلا جدال، وعنده كفاءات هائلة

قريبة جدًّا من مشايخ الطرق الصوفية، لكن الفكر ناقص.. هناك في الفكر الإسلامي الحديث الشيخ محمد عبده خلق فكرًا إسلاميًّا حقيقيًّا، والشيخ حسن البنا أنشأ تنظيمًا إسلاميًّا، لكن الاثنين لم يلتقيا مع الأسف الشديد، لا الفكر التقى مع التنظيم، ولا التنظيم التقى مع الفكر.

■ حتى الآن؟

□ لم يلتقيا، ولا يمكن أن يلتقيا بهذه الطريقة، لأن الشيخ محمد عبده كان مستنيرًا وسابقًا لعصره، والإخوان جاءوا وفكرة ضياع الخلافة الإسلامية هي الفكرة المسيطرة على عقولهم.. هذا رجل ذو نظرة بعيدة ومستقبلية، وهؤلاء سلفيون وماضويون.

■ هل مازال لديهم ميل للعنف؟

□ العنف ميل موجود عند كل إنسان لديه طلب لا يستطيع تنفيذه..لاحظ أن الدعوة الدينية هي أقوى الدعوات الموجودة، فإذا كان لديك طلب ولا تستطيع تنفيذه فوسيلتك إليه هي القوة.. هذه قاعدة أساسية حتى في النظام.. أي نظام يستطيع تنفيذ ما يريد بإقناع الناس، وإذا استحال عليه ذلك فليس أمامه سوى العنف.. إذا استحال عليه خلق الظروف المناسبة لتحقيق دعوته.. إذن العنف موجود.

■ ما مستقبل الإخوان إذن؟

□ مستقبل الإخوان في أيديهم.. وأنا يهمني مستقبل مصر أكثر من مستقبل الإخوان، لكن مستقبل كل طرف في الحياة السياسية المصرية هو بمقدار ما يستطيع أن يطوّر نفسه، ويتلاءم مع مسألتين، الأولى: حقيقة وطبيعة ما يطلبه الشعب المصري. والأخرى: حقيقة ما هو جار في العالم وفي العصر.

■ لا تُعوّل على الأحزاب.. وترى أن الإخوان يحتاجون إلى مراجعة.. هل معنى هذا أنه لا يوجد في الحياة السياسية لاعبون؟

□ الحقيقة أنه لا توجد في هذا البلد سياسة، كما قلت لك، وهذه هي المشكلة الأساسية.. ليست هناك وسائل، وهذا هو الكلام الذي يجب أن أقوله في مصر، وهو أننا في حاجة إلى بداية جديدة.

■ كيف تكون هذه البداية؟

□ أعتقد أننا بحاجة لإعادة بناء الدولة، ووضع دستور «تعاقدي» جديد، وأقترح إنشاء مجلس نسميه «مجلس أمناء الدولة والدستور»، لأنه ـ في رأيي ـ لا يوجد اسم من الأسماء المطروحة يستطيع وحده تحقيق ما نريد، لاحظ أن هناك فرقاء سياسيين، لكن قل لي كيف سيأتون أولًا؟.. البعض يقول عمرو موسى، والبعض الآخر زويل، أو البرادعي.. كيف يمكن أن يأتي واحد من هؤلاء؟! الأمر الواقع يؤكد وجود ترتيب شديد الغرابة.. هناك بلد موجود على قضبان سكة حديد ليس له إلا اتجاه واحد هو المادة «٧٦»، وهي مادة أطول من قصص نجيب محفوظ، وهذا لم يحدث من قبل، لا يوجد دستور بهذا الشكل..

هذا قضيب سكة حديد يرسم طريقًا إلى اتجاه يتصور أصحابه أن له نقطة وصول، لكنه في الحقيقة اتجاه إلى لا شيء، لأنه صعب جدًّا في مصر.. لذلك أنا أتصور أننا نحتاج لدستور جديد، لأن الأمر الواقع سيؤدي إلى «فوضى سوداء»،

وهذا بلد في حالة توتر شديد جدًّا، وأنا لا أريده أن يصل إلى نقطة احتكاك، لكن إذا فرضت عليه هذا الاتجاه كأنك أعطيته «focal point»، أي النقطة المركزية، ممكن أن يلتقي عليها كل الناس، نريد حديثًا جديًّا واعترافًا بأننا في مرحلة ركود وفي مرحلة أزمة، وأن هذه الأزمة تقتضي إجراءات مؤقتة، لذلك أقول إننا نحتاج إلى «مجلس أمناء الدولة والدستور».

■ ما ملامح اقتراحك؟

□ المرشحون الذين تُطرح أسماؤهم لا يأتون من فراغ، ومعنى أن الناس تفكر فيهم كبدائل أن لهم رصيدًا عند الناس، ويلتمسون فيهم أملًا، لكن أيًّا منهم بمفرده لا يستطيع، لذلك أقترح تشكيل هذا المجلس من ١٢ شخصًا، فيهم البرادعي وزويل وعمرو موسى، وعمر سليمان، ولابد أن يكون هناك حضور للقوات المسلحة باعتبارها حارس السيادة الوطنية، والدكتور مجدي يعقوب، والأستاذ منصور حسن، والدكتور حازم الببلاوي.

■ وماذا سيفعل هذا المجلس؟

□ ستكون مهمته التفكير، وأن يرى كيفية الوصول إلى عمل نوع من الاستفتاء العام على دستور جديد، وعقد اجتماعي جديد.. يعوض عملية تفريغ كبيرة في البلد.. تذكر أن عندنا خزانًا مهولًا من الناس في الخارج، هؤلاء جميعهم يصلحون، وأنا أرى في الخارج نجومًا في الاقتصاد والطب والاجتماع موزعين في كل العالم.

أنت لديك أكثر من ٢٨٠ ألفًا من هؤلاء النوابغ موجودون في الخارج، وهذا رصيد إنساني مهول، أريد من يختارهم الناس بلا وعي لإحساسهم أنه ممكن أن يكون فيهم أمل، وأتصور أن يندمج كل هؤلاء ويجلسوا معًا، ويبحثوا كيفية ترتيب الانتقال، هناك من يقولون البرادعي، أو غنيم، أو منصور حسن، كل هؤلاء كيف يقدرون هم وغيرهم على المسئولية في غيبة مناخ سياسي له قواعد وأصول.

■ هل سيدير هذا المجلس البلد؟

□ ستكون مهمتهم الـ«transition»، أي الانتقال أو ترتيب الانتقال حتى يصلوا إلى رسم خريطة للسلطة توفر بعدها وزارة مسئولة ومجلسًا تشريعيًّا ونظامًا رئاسيًّا للحكم، ليس عندي مانع أن تواصل الوزارة الموجودة، وأريد الرئيس مبارك أن يشرف بنفسه على هذه «المرحلة الانتقالية»، وتكون تلك آخر وأهم خدمة يقدمها للبلد.

أنا أقول ذلك وأنا رجل عمري ٨٦ سنة، ولا أطمع في منصب، وراض بما وصلت إليه، ولو كنت أستطيع أن أخدم بلدي بأن أقول رأيي سأقوله، أنت أمام ٧ أو ٨ أسماء على الأقل تداولها الناس وأبدوا فيهم ثقة، استفد منهم وآخرين في مستواهم كأمناء على «المرحلة الانتقالية» لفتح الباب لجيل جديد من الشباب.. مجلس الأمناء ينهي مهمته ويرحل، لكن يفتح الباب أمام بناء دولة جديدة.

أريد الناس الذين وقع عليهم الاختيار دون استفتاء، لكن لا أحد فيهم يستطيع مواجهة كل هذا الفراغ بمفرده.

■ من سيحمي هذا الانتقال؟

□ حارس الانتقال ينبغي أن يكون رئيس الدولة الموجود حاليًا، مع القوات

المسلحة، وبدونهما لا يمكن النجاح، ومبارك يمكن أن يفعلها كخدمة للبلد، وهذا هو الوضع الأنسب، يمكن أن تقول لواحد مثل البرادعي اختاره الناس بتلقائية «تعال وحدك»، لكن ماذا سيفعل وحده.. لا يمكن، لأن هناك فراغًا وتجريفًا وتفريغًا، هل يمكن أن تأتي به وتتركه واقفًا في الهواء الطلق، لذلك الحل الأنسب أن نأتي بهم جميعًا في مجلس أمناء للدولة والدستور، لكي نعيد بناء الدولة، ليستعينوا بمن يشاءون من الكفاءات، ولتكن أمامهم فترة انتقال لمدة ٣ سنوات مثلًا.. لاحظ أن كل من تحدثت عنهم تجاوزوا السبعين، بمعنى أن تكون مهمتهم تسليم البلد لجيل جديد من الشباب، أي أن يكونوا جسرًا للمستقبل لا أكثر.

أتصور أيضًا أن هؤلاء الناس إذا استطاعوا أن يكونوا جسرًا يعبر عليه الناس من هذه الضفة اليائسة إلى ضفة فيها أمل، سيكون أفضل، ولا مانع لديّ أن تكون هناك وزارة تعمل مع هذا المجلس يرأسها شخص مثل رشيد محمد رشيد، وفيها يوسف بطرس غالي نائبًا له، بمعنى أني أرغب أن يسير التنفيذ بسرعة كبيرة جدًّا، وأن نبني البلد والمؤسسات، وفي النهاية نبني الدولة.

■ ما المبادئ الأساسية التي ترى أنه ممكن أن يصلوا إليها لبناء الدولة؟

□ ما هي الدولة؟ ارجع للفيلسوف المفكر السياسي الإنجليزي الأشهر «هوبز»، ببساطة الشعب العادي في حالة فوضى، والدولة هي التقاء لإراداته وطبقاته وعناصره.. ممكن أن تدعو لجمعية تأسيسية، ووقتها سيقولون لك إنك تريد البدء من جديد مرة ثانية، وهذا أمر محسوم.. ستبدأ من جديد رغمًا عنك.

■ رغمًا عنّا عاجلًا أم آجلًا؟

□ إما أن تنتهي لسيناريو فوضى، وبعدها «الله أعلم»، لكن إذا أريد لهذا البلد أن ينجو من الفوضى فمشروع الدولة الشرعية الدستورية ضروري.

■ المسألة إذن: إما فوضى أو دولة؟

□ بالطبع.. هل لديك حل آخر؟.. الكل يحارب الكل.. على طريقة «هوبز» الذي قال إن المجتمع في حالته الطبيعية هو كل يتصارع مع الكل، الوحش الأسطوري

الذي يأكل نفسه، أنت تحتاج إلى عقد تعايش مشترك بين كل الطبقات والفئات، ولذلك تحتاج إلى الدولة.

ما هي فكرة الدولة؟ هي تعاقد بين طبقات المجتمع، والدستور هو هذا التعاقد، والدستور في كل الدنيا يحترم قوى الشعب، وطبقاته دون حرج من قول طبقات، وتجتمع فيه عناصره وكفاءاته كلها.. تتحدث عن الحرية والعدل، أما الديمقراطية والتصويت فأرجو أن تتذكر أن الديمقراطية ليست هدفًا، هي وسيلة لتنظيم استعمال الحرية، لكن أنا أضحك على نفسي حين أضع صندوق الانتخابات المعبر عن التصويت عند ضابط الشرطة.. هذا عيب.

لابد إذن أن توجد الحرية لكي تستطيع الديمقراطية أن تمارس مهامها، بمعنى أن الديمقراطية وسيلة سياسية لطريقة ممارسة الحرية، والهدف هو إتاحة فرصة لكل مواطن، وحقوق مثل التعليم والصحة والدفاع، لذلك لابد من أجهزة دولة، ولهذا أقول إن القوات المسلحة لابد أن تكون حاضرة في كل ما نطرحه، لأن أي شيء يمكن أن تفعله لبناء الدولة يرتكز على الجيش، ضع الجيش في مكانه ثم أنشئ إدارات وحكومة طبقًا للقانون.

أتحدث عن أجهزة دائمة للحكم، يذهب حزب ويجيء آخر، لكن هناك وزارات موجودة، يأتي وزير ويرسم سياسة، لكن أدوات التنفيذ موجودة وباقية وهناك برلمان يحاسب.

الرئيس الحالي لابد أن يكون موجودًا وله دور، وإلا سيتحول ما نفعله إلى انقلاب، والقوات المسلحة لابد أن تكون موجودة، لأن هذا النظام لا تزال دعامته حتى هذه اللحظة هي القوات المسلحة.. فلا يجب أن نخدع أنفسنا.

■ أشم رائحة التجربة التركية؟

□ لا.. التجربة التركية مختلفة عنا بشكل أو بآخر، خذ في اعتبارك أن الجيش التركي وليد العسكرية المحترفة الانكشارية، أما الجيش المصري فهو وليد الحركة الوطنية، وهذا فارق كبير، والجيش التركي في أزمة اليوم طالما هناك حكومة

ديمقراطية، لكن في مصر سار الجيش مع التجربة الوطنية المستقلة، التي تستطيع أن تقول إنها بدأت بشكل جدي أيام رفاعة الطهطاوي، أنا أتحدث عن تجربة التنوير ونشأة البيروقراطية الجديدة والمفكرين الجدد، تستطيع أن تقول إن الطهطاوي المؤثر الأكبر في فكرة الدولة المصرية الحديثة، وليس محمد علي، فالأخير حاول أن يبني قوة لصالحه،

لكن رفاعة استطاع أن يوظف أدوات قوة محمد علي بعد هزيمة مشروعة لخدمة البلد، لأن ما بقي هو التنوير والبعثات، وما بين رفاعة الطهطاوي وأحمد عرابي، أنت تتكلم عن نشأة تجربة وطنية بشكل أو بآخر.. فالجيش بدأ وتم حله في هذه المرحلة ٣ مرات، فالجيش توأم للتجربة الوطنية.

■ هناك فرق كبير بين التصورات وإمكانيات تحقيقها وتنفيذها، وهذا التصور يبدو رائعًا، لكن هل مناخ البلد ونظامه يقبل ذلك؟

□ هذا النظام لن يقبل، لكن مشكلته أنه بلا مستقبل، وعليه أن يقرر: هل هو موجود لخدمة البلد أم لخدمة نفسه؟ إذا كان موجودًا لخدمة نفسه فسنصل إلى نقطة فوضى، وسنستسلم للمقادير، وإذا كان مطلوبًا منا وضع تصورات فلنضعها، وأنا أعرف أنها سترفض، النظام لن يقبل منّي، يمكن أن يقبل من غيري، لكن على كل الأحوال أنا أقول له بكل أدب واحترام، إن هناك ٧ أو ٨ أشخاص عليهم قدر من الإجماع والثقة فاستفد بهم.

■ هم يقولون إن هؤلاء علماء لا يجيدون السياسة؟

□ ومن يجيد السياسة؟.. إذا كان هناك ساسة وسياسة لما كنا وصلنا لهذه الأزمة.. على الأقل هم أناس متعلمون ومخلصون للبلد، ثم ما هي السياسة؟ ببساطة أن تستطيع الحصول على ثقة الناس، وهؤلاء فعلوها دون استفتاءات، وأنا لا أريد رئاسة دائمة لأحد منهم، أنا أريدهم «مرحلة انتقالية».. وهذا تصوري، لك أن ترفضه، لكن اطلب من أي أحد أن يضع لي تصورًا بديلًا، لأن ما نحن فيه غير قابل للبقاء.

■ سأضع لك تصورًا بديلًا.. عندي انتخابات في ٢٠١٠ و٢٠١١ سأعتبرها مرحلة ثقة في جيل جديد.

□ أي جيل جديد؟

■ جمال مبارك ومَنْ يمثله.

□ لا أحب أن أخوض في هذا.. أعتقد أن هذا الشاب ظُلم، وتم إقحامه على الناس إقحامًا، حتى واجه مشاعر مقاومة، فالأهم أولًا أنه لا يصح أن يتم طرحه حتى لو كان أكفأ شخص في مصر، ببساطة ينبغي أن يُرد لأن هناك شبهة، القاضي حين يحكم في محكمة في وجود أخيه يرد نفسه.. هذا هو المنطق.

■ لكنه مواطن مصري ومن حقه الترشح.

□ لا، ليس من حقه.

■ لماذا؟

□ لأنه ليس مواطنًا طبيعيًّا.. لقد أتيح له ما لم يتح لغيره بقوة السلطة.. هو رجل أقدره وأحترمه، وأنا لا أعرفه ولم أره في حياتي إلا في مناسبات بسيطة، وأشعر بأنه مظلوم وتم وضعه في منطقة أدت إلى انفجار حملات مخيفة ضده أثرت على صورته..

والرئيس مبارك نفسه قال «مصر ليست سوريا»، والنظام الجمهوري لا توريث فيه، يقولون لك هناك انتخابات، وهل هي صدفة أن تروا أن ابن رئيس الجمهورية هو أصلح من يُصلح البلد، هناك آلاف المتعلمين ممن يمتلكون تجربة أكثر منه، ولو لم يكن ابن رئيس الجمهورية ما كان يمكن أن يصبح رئيسًا للجنة السياسات.. هذا كلام محسوم، وما يتردد غير ذلك عيب جدًّا.

نكتشف الآن فجأة:

ابن عمر بونجو ـ ابن معمر القذافى ـ ابن على عبد الله صالح ـ وغيرهم يستعدون، وكلهم فجأة مرشحون، وكلهم فجأة بالانتخابات الديمقراطية.. فلماذا تحرمهم من حق الترشيح، وهو من حقوق المواطنة.. هذا كله كلامِ لا يصح أن يقال.. وأن يقال في نظم جمهورية.. وأن يقال من نظم قدمت نفسها على أنها ثورية شعبية.

ماذا جرى.. وهل كلهم هكذا وبمحض مصادفات ديمقراطية في بلاد متخلفة أصبحوا جميعًا ممن تنطبق عليهم قصيدة مشهورة كتبت منذ ألف سنة:

أتتـه الخلافـة منقـادة إليـه تجرجـر أذيالهـا

فلـم تـك تصلح إلا لـه ولم يك يصلـح إلا لها

هذا كلام من العيب النطق أو التفكير فيه، والأسوأ من ذلك تنفيذه في هذا الزمان.

■ معه مجموعة من رجال الأعمال يديرون البلد ويبدو أنهم «فاهمين».

□ .. يديرونها وبعد.. إلى أين يذهبون بنا؟

■ ما رأيك في رشيد محمد رشيد والمجموعة الجديدة؟

□ أعتقد أن بعضهم أعطى إشارات واعدة وأن رشيد بدا رجلًا قادرًا ويوسف بطرس غالي وزير مالية كفء، وهذا كلام ربما يُغضب البعض، لكن أنا أعتقد أنه استطاع أن يسير في وقت أزمة، وما زال قادرًا على السير، وأنه يمكن أن يكون في حكومة انتقالية مع ناس يفكرون في المستقبل لننتقل إلى دولة حقيقية ودستور يحترم.

■ حكومة رجال الأعمال.. ما رأيك في أدائها بعد ٥ سنوات؟

□ هناك شخصيات بعضها ناجح، لكن لا أرى شيئًا متسقًا، البعض يؤدي قدر ما يستطيع، لكن أنا أفضل أن رجال الأعمال يظلون رجال أعمال، ورجال السياسة يكونون رجال سياسة، وتبقى الحدود واضحة، لكن الخطورة أن بعض السياسيين أصبحوا رجال أعمال، وبعض رجال الأعمال أصبحوا سياسيين، والحدود أصبحت مختلطة.

■ تدعو للدولة لأن هاجس الفوضى يسيطر عليك.. لماذا التشاؤم؟

□ الدولة هي أهم تطور طبيعي دون فوضى، هل تستطيع تصور شحنة الغضب الموجودة في البلد، والتفاوت الموجود، وشحنات الـ Vulgarity البذاءة و«التجاوز» الموجودة عند طبقات معينة.

■ لماذا تخاف من الفوضى إذا كان تاريخ هذا الشعب خاليًا من نموذج للفوضى أو الثورة؟

□ من قال هذا؟.. هذا الشعب عمل انتفاضات لا تزال في الذاكرة، أنا رأيت حريق القاهرة، وكنت موجودًا بين أطلالها وصورتها محترقة وكان معي محمد يوسف وحسن دياب، يصوران في الشارع نحن عرفنا الفوضى، ولولا أن الجيش تدخل بعد وقوع الواقعة، كان البلد كله راح في الحريق.

كما أننا كنا على شفا فوضى يوم الأمن المركزي، وأحداث ٧٧ حين خرج الشعب وضربته بقسوة، حجم التناقضات اليوم يدق أجراس الخطر كل لحظة.. هناك مجتمعات ينقصها كل شيء من المسكن المقبول إنسانيًا إلى الأكل إلى كل شيء، لديك مئات يموتون غرقًا وهم يحاولون الهروب من البلد، أكثر من أي خسائر يمكن أن تأتيك من أنفلونزا الطيور والخنازير، لكنك تتخذ إجراءات تصفها منظمة الصحة العالمية بأنها مبالغ فيها جدًّا بسبب محاولاتك ادعاء الحرص على الناس الذي انقلب إلى فزع وتخويف.

■ يقولون إن هذه إمكانيات البلد؟

□ ما معنى إمكانيات البلد؟

■ نتحدث عن مستوى معيشة محدد، ومستوى تنمية محدد، وبنية أساسية وخدمات ومرافق؟

□ سأقول لك.. حتى تعرف إمكانيات البلد الاقتصادية، منذ خمس سنوات، وفي أحاديث متواصلة كنت ألفت النظر إلى ظاهرة الحراك الاجتماعي في مصر، انظر إلى الطبقة المتوسطة، هذا البلد فيه حيوية مدهشة، وهذه الطبقة المتوسطة غيرت مواقعها، كنا نتحدث عن كبار الموظفين والضباط والقضاة والمدرسين إلى آخره..

هؤلاء كانوا الطبقة المتوسطة، لكن هذا تغير.. قل لي من في القطامية ومجمعات المدن الجديدة، من يشتري كل هذا الإسكان، اذهب إلى الساحل الشمالي واحسب

هذا الإهدار، هذا البلد طاقته على الإنتاج بلا حدود، وقواه الكامنة ظاهرة في حركة الـMobility الموجودة في القطامية والشيخ زايد والساحل الشمالي.. و«الكومباوندز» المغلقة.. لكن الفارق أنها طبقة متوسطة خائفة لذلك وضعت نفسها داخل أسوار وأغلقت بحراسة.

■ هل هذه هي الطبقة المتوسطة؟

□ طبعًا.

■ وأين ذهبت الطبقة المتوسطة القديمة؟

□ العالم تغير، وهذه الطبقة التي تتحدث عنها لم تعد موجودة، أصبحت طبقة عاملة، اليوم الطبقة المتوسطة هي الناس التي تحصل على دخل يتراوح بين ٥٠ و٢٥٠ ألف جنيه.

■ في الشهر؟

□ في السنة.. ليتها كانت في الشهر، من مصلحتك أن تتسع الطبقة الغنية، لكن ما أقوله يظهر أكثر في الإسكان، هناك أشياء ملفتة وطبقة برجوازية صاعدة، طبقة متوسطة بتطلعات مختلفة برجوازية غنية، وبرجوازية أغنى، وبرجوازية متوسطة، حتى بين المليونيرات هناك تفاوتات، والطبقة المتوسطة بالمعنى الموجود في العالم حاليًا هم سكان الضواحي، الذين يتركون وسط المدينة للطبقة العاملة.

■ وهل هذه ظاهرة سلبية أم إيجابية؟

□ أعتقد أنها ظاهرة تطور.. لأن المدن تُركت للمكاتب والحركة التجارية والإدارية، أما السكن ففي الغالب لن يستطيع الخروج من المدينة.

■ هذه الضواحي يمكن أن تكون هدف الفوضى؟

□ ليست الضواحي فقط.. لا توجد خريطة للفوضى.

■ أليست هناك عين ترى؟

□ طبيعة الفوضى أنها كذلك بلا خريطة.

■ ومتى ستحدث؟

□ لا أحد يستطيع أن يجيب على ذلك، لأنه مرهون بكيمياء، وليس بحسابات، لو كان هناك من قال لي قبل يناير ٧٧ إنه يمكن أن تحدث مظاهرات هكذا ما كنت صدقته، خاصة أن البلد كان خارجًا من أكتوبر وهناك حالة انتشاء، لكن القضية الاقتصادية طرحت نفسها على الطبقة المتوسطة.

■ السؤال المهم.. تحدثت عن التصورات كمفكر.. لكن دعنا نتحدث عنها كمحلل؟

□ محلل؟

■ نعم.. أنت قلت ما ينبغي أن يكون.

□ لا قلت ما يمكن أن يكون، ما ينبغي أن يكون هو التطور الديمقراطي الطبيعي، وتداول السلطة.

■ سؤالي ما هو تحليلك لما هو قادم في ظل التركيبة الحالية للنظام؟

□ هذا تفكيري وليس تحليلي.. أنت تفرق بين التفكير والتحليل، بينما التحليل عنصر من عناصر التفكير السليم.

■ ماذا سيحدث في العامين القادمين ٢٠١٠ و٢٠١١؟

□ لا شيء! سنسير في نفس الطريق.. نفس القطار يمشي على نفس القضبان إلى مشكلة أكاد أراها.

■ والقوى السياسية الموجودة على الساحة؟

□ أين هي هذه القوى؟

■ سأقول لك مرة أخرى.. الإخوان؟

□ أنت تبالغ في تقديرك للإخوان.. هم قوة بديل.. قوة غيبة وليست قوة حضور، غيبة مجتمع مدني، وغيبة سياسية، حين غيبت السياسة بهذه الطريقة، ضاعت شئون الدنيا من أيدينا، وبقي عندنا شئون الآخرة.. لكن الإخوان لا يخيفون.

■ يعني هم يملئون منطقة فراغ؟

□ بالطبع يملئون فراغًا، وعندهم شيء لكن في حدوده، وليس هذا التصور وكأنهم وحش جامح، هم ظاهرون في حالة الفراغ تلك، لكن لا يستطيعون أخذ البلد، لابد أن تعرف أنك لا تعيش وحدك، أنت على ضفاف البحر المتوسط وهذه أفضل الضمانات عندنا، أننا قريبون من هذا البحر المتلاطم بالأفكار والحضارات والقوى، ولك مثال في تجربة الإسلاميين في الجزائر، فلا تقل لي إن هذا البلد بكل تراثه تسلمه في النهاية لرؤية الآخرة والاستشهاد، أريد الناس أن يعيشوا، دون أن تكون كل خطوة لديهم معلقة بالآخرة.

■ نتحدث عن دولة ودستور وانتقال.. لكن لماذا حين نتحدث عن المستقبل لا نضع في الحسبان المواطن المصري، ما هي رؤيتك لهذا المواطن المصري؟

□ التصورات الخاطئة قسمت المجتمع المصري إلى مليون قسم، أنت ضيعت أهم شيء في أي أمة، هو «الإجماع العام» على شيء، هناك أشياء عندنا كان عليها إجماع لكنك ضيعتها، وهذا الإجماع كان موجودًا في كل العصور، وزارة للوفد قدمت مشروعًا للمساواة الاجتماعية «مشروع عبد الحميد عبد الحق»، يضمن حقوق التعليم والصحة وفرص العمل إلى آخره، وجاءت ثورة يوليو ودخلت في مسار عملي وخلقت نوعا من المساواة وقدرًا من تكافؤ الفرص، لكن بشكل عام كانت هذه الأشياء موضع إجماع على طول العصور.. لكنك جئت وأدخلتني في سياسة خلقت طبقية.

كان هناك إجماع في العصر الملكي وعصر عبد الناصر على شيء واحد، هو الاتجاه للجامعة العربية، نوع من الانتماء، وصلة بالمحيط المجاور لك والملاصق والمتصل بك ثقافيًا، أنت جئت وكسرت كل ما كان عليه إجماع، سواء داخليًا، أو خارجيًا، ولم تخلق إجماعًا بديلًا له.

لم تعط سياسة واضحة.. قلت الانفتاح، وقلت السلام، وهي أشياء بلا شكل أو ملامح، كنت تتحدث عن البوصلة وأهميتها في تحديد إلى أين أنت ذاهب، أولًا كنت تتكلم في السياسة الخارجية عن انتماء مصر مع محيطها واتصال ثقافي، حتى وإن لم

يكن فيه إلا اللغة لكفى، ثم هناك تناقض عجيب عند الشعب المصري الذي يصلي ويقرأ في كتابه المقدس الإسلامي والمسيحي كل يوم ويلعن فرعون في كل صلاة، ثم يقول مصر الفرعونية..

أليس هذا تناقضًا؟!.. قل لي إذن كيف يمكن أن تعتبر الفرعونية رمزًا للاستقلال وهي مكروهة وفقًا للدين، وهي مطلبك وفقًا للوطنية، كيف يمكن أن تحقق لهذا الشعب حق الاتساق مع نفسه.. تقول أنا بعيد عن المحيط، ولست عربيًّا..

أليس غريبًا أن تكون في محيط يتكلم العربية من كل اتجاه ثم تقول إنك مختلف. التاريخ الفرعوني عظيم في مواريثه التي دخلت في سياق الحضارة الإنسانية الشاملة، لكنك لا تستطيع أن تستعيد الماضي لكي تعود للحياة فيه.

أوروبا التي تحاربت بالدم وتختلف في اللغات والتاريخ وصلت إلى وحدتها، وأنت لا تريد أن تنطق بالحقائق، حقائق الوجود والهوية، مع أن ذلك مستقر منذ الملك فاروق، وقبله جيل الرواد من أول رفاعة الطهطاوي ولطفي السيد، وهم يتكلمون عن العربية والفكرة المشرقية، أنا واحد من المتأثرين بالفكرة المشرقية ووصلت فيها حتى تركيا وإيران ـ وقتها كان المغرب بعيدًا ـ كان عندك توجهات أساسية في السياسة، لكن أنت فعلت أشياء غريبة جدًّا.

■ ما هو تأثير كل هذا على المواطن؟

□ المواطن المصري مطالبه كما كانت في كل العصور، العدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص، في الصحة في التعليم في العمل، هي أشياء واضحة لا تحتاج اجتهادًا، وهي أشياء كانت موجودة وموضع إجماع تقريبًا في كل العصور، لكن أنت جئت لتعتمد طريقة ثابتة تحت منطق وجود متغيرات في العصر، هذه المتغيرات لم تمنع أن تكون قضية التأمين الصحي، هي القضية الرئيسية التي يواجهها أوباما، لأنها المطلب الطبيعي لكل شعب.

■ ماذا حدث لوعي المواطن المصري؟

□ حدثت عمليات زرع هويات بلا حدود.. هذا ما تكلمت عنه.. كنا نتحدث عن

وطنية مصرية مرتبطة بالمشرق، وتكلمنا عن وطنية مصرية كجزء من القومية العربية أو عنصر من عناصرها المهمة، ثم تحدثنا عن حركة قومية، شاملة، ثم فجأة أصبحت مصر وحدها، ثم دخلنا في تناقض الفرعونية واللغة التي تتحدثها، والصلاة التي تصليها.. هل هذا معقول.. كل فترة زرع هوية وزرع مصالح جديدة.

مصالحك تحددها الجغرافيا.. وسعيك إليها تحدده قدراتك ومواردك، والجغرافيا هي اتصالاتك وجوارك، وعندما تبتعد بنفسك تبتعد عن المستقبل وعن كل قضايا الأمن، أنت اليوم تركيزك الرئيسي في السياسة الخارجية وقطاع غزة، ولا شيء آخر.. وذلك يحتاج مراجعة.

■ هل يحدث ذلك لأن النظام ليس لديه مفكرون؟

□ الناس تفكر باستمرار أو تجتهد في إطار مرجعي معين، بمعنى أنك تفكر في حدود أو إطار الحداثة مثلًا، أو تفكر في إطار القانون مثلًا، أو تفكر في إطار الدين، لكن أن تفكر دون مرجعية فهذا جهد ضائع في الهواء، أنت تحرث في بحر.

■ هل نسير بدون بوصلة؟

□ نحن نسير.

■ نسير.. وفقط؟

□ هناك رئيس وزراء فرنسي اسمه بول رينو قال: «نحن مندفعين بأقصى سرعة لكن لا نعرف إلى أين».

■ انتخابات البرلمان ٢٠١٠ كيف تراها وهل سيحصل الإخوان على مقاعد؟

□ كل هذه تفاصيل لن تستطيع أن تصنع برلمانًا إلا بحياة سياسية وإلا سيكون مثل التعيين، إذا لم تكن هناك سياسة فبرلمانك كأنه جاء بالتعيين، حتى حين تأخذ مرشحًا من الوفد فأنت تقرر من الذي ستأخذه، فالسياسة حصل لها تجريف وتفريغ، هناك سلطة وحكم من ناحية، وناس في الصحف والأحزاب يصرخون لكن كل ذلك لا يصنع سياسة، فالسياسة يصنعها حوار خلاق ومتكافئ فيه جميع الأطراف.

■ ما طبيعة العلاقة بينك وبين الرئيس مبارك؟

□ هو رجل أحترمه وأقدره وهو معي في منتهى الرقة، لكنني ببساطة عندي رأي مختلف وبعض الناس يخلطون، فإذا كنا نبدي نحوك مشاعر ودية فلا يحق لك أن تخالفنا في الرأي، وفي منطق الحكم في مصر إذا خالفتني في الرأي فأنت غير مريح.

وأنا أقدر للرئيس مبارك جدًّا فترة الانتقال في الجزء الأول من الثمانينيات وتهدئته لمشاعر البلد بعد كل ما جرى، وأقدر له في لحظة من اللحظات أنه اهتم بالقطاع العام، وأقدر له أننا نقول أشياء لا يؤخذ بها صحيح، إنما نقولها، لكن ببساطة أنا أختلف معه في رؤية المستقبل المصري والمستقبل العربي.

■ ألا توجد علاقة مباشرة بينكما؟

□ آخرها كنت قد أصبت بالسرطان وأجريت جراحة ناجحة والحمد لله، والرئيس اتصل بي، وقال لي إنني لابد أن أعالج على حسابه وليس حساب الدولة، ووقتها قدرت هذا العرض وسعدت به لكني اعتذرت عنه لأنني قادر والحمد لله على علاج نفسي، كما أن هناك غيري في البلد من هم أولى بمساعدة الرئيس والدولة.

السؤال: هل هذا العرض سيمنعني من إبداء رأيي، ولما أبديت بعض الآراء السياسية المخالفة فيما بعد إذا ببعض الذين يكتبون يقولون: ماذا يريد.. الرئيس سأل عليه وعرض المساعدة، إنهم يعايرونك بما اعتذرت عنه، فماذا كان سيحدث لو قبلت العرض؟

هذا ليس ذنبه لكنه ذنب من يكتبون.. أنا أعرف أن كثيرًا من الذي يُكتب عنه لا يعبر عن رأيه، لكني أريد أن أقول إنني أختلف مع كثير من توجهاته السياسية، لكن هذا لا يقلل من احترامي لشخصه وتقديري لمنصبه..

منصب رئيس الدولة له احترامه وأنا أول من يحترم هذا، وأعرف أن للرجل مقامه وأنا أول من يقدر هذا المقام، لكن حين أعبر عن اختلافي معه يتصور آخرون أن في هذا تطاولًا على حقه.. والحقيقة أن بيني وبينه احترامًا ومودة، لكني أعتقد أنه أدى

خدمات، ومثله مثل أي شخص له دوره، وأنا رجل أكبر منه في السن لكني لا أحكم بلدًا وأقول رأيي، والرأي يقبل ويرفض بمقدار ما يساويه.

■ الإدارة الأمريكية كيف ستتعامل مع النظام المصري؟

□ ستتعامل مع مصر بقدر ما تتعامل الإدارة المصرية مع المصريين.. صورة عملك الداخلي في الداخل هي قوتك في الخارج، وصورة عملك في العالم العربي هي قدرتك في الخارج أيضًا، ولك أن تتصرف كما تشاء.

■ البعض يقول إن ثورة يوليو هي التي جرفت السياسة المصرية، وأنه كان عندنا تجربة حزبية وسياسية وبرلمانية رائعة قبل الثورة؟

□ ليس صحيحًا، وإلا ما كانت سقطت، عد إلى محاضر البرلمان والصحف وقتها، أنت تتحدث عن حزب شعبي وديمقراطي لم يدخل السلطة، وحين دخلها كان على ظهر الدبابات الإنجليزية.

■ لم تكن هناك أحزاب حقيقية؟

□ لم تكن هناك أحزاب.. كان هناك حزب واحد قام في ظروف معينة وانتهى بعدها، هو حزب الوفد، قام سنة ١٩ وفي سنة ٣٦ وقع معاهدة وبقي الإنجليز محتلين لمصر حتى سنة ١٩٥٤، والدليل أن حزب الوفد تمزق إلى ٣ أحزاب، خرج الأحرار الدستوريون، ثم السعديون، ثم كتلة مكرم عبيد، وأفرغ ممن كان فيه، ثم إن حزب الأغلبية لا يأتي للحكم على ظهر الدبابات، ثم إنه لا يمكن أن تكون هناك تجربة برلمانية رائعة في ظل احتلال.

أنا كنت حاضرًا في مبنى البرلمان حين جاء السير والتر سمارت، المستشار الشرقي في السفارة البريطانية، وأجرى تعديلات على محاضر مجلس النواب لأن نجيب الهلالي وصبري أبو علم في استجوابات الكتاب الأسود قالا أشياءً غير لائقة على أحمد حسنين باشا، وأنا حضرت هذه الجلسة ورأيت بعيني،

وكنت جالسًا بجوار السيدة «روزاليوسف» وأنا شاب صغير، والنحاس باشا يلعن كل الناس، ويتحدث عن أحمد حسنين باشا نكاية في الملك فاروق، وجاء

السير والت سمارت الساعة ١١ ليلًا، واستدعى عبد السلام فهمي جمعة باشا رئيس مجلس النواب وحذف محضر الجلسة.. وانتهى الموضوع ولم يعترض أحد، هل ترى أن هذه ديمقراطية؟

■ هل فهمنا التاريخ بشكل خاطئ؟

□ نحن أخذنا خيارات خاطئة جدًّا، بعضها بالفعل قائم على فهم خاطئ للتاريخ أو للسياسة، انظر إلى نهر النيل وما جرى على ضفافه بعد حرب أكتوبر، ماذا فعلت به، حاولت استرضاء بعض الطبقات والفئات فقسمت ضفافه ووزعتها إلى نواد للمهنيين والشرطة والقضاة.. إلى آخره، هذه فوضى في التفكير، وهي من أكبر الإساءات التي وجهت إلى واحد من أجمل أنهار الدنيا وعاصمة كانت من أجل عواصم الدنيا.

■ يقولون إن الشعب المصري لا يستحق أكثر مما هو فيه؟

□ أختلف معهم تمامًا.

■ كُتاب في الصحف الحكومية يقولون ذلك؟

□ لا أعرفهم.. ولكن حتى تحكم على أحد بذلك لابد أن تراجع سجله طوال الوقت وحيويته، والشعب المصري شعب بناء، ولم يكف عن الانتفاض مرحلة بعد مرحلة، لكن ما حدث في الفترة الأخيرة أن هناك عصورًا متغيرة، ورجالًا متغيرين وعدم فهم، والشعب حدث له حالة تململ موجودة بشدة في كل التيارات، حالة احتجاج، كل حجاب في الشارع بيان احتجاج وكل لحية، وكل ملامح عابسة، وكل سيارة مندفعة على غير نظام، نوع من الاحتجاج، حتى القمامة.. الناس رافضة والرفض يعبر عن نفسه بوسائل كثيرة جدًّا، لأن ما تملكه في الاحتجاج يكون محدودًا وأخشى أنه يجري استفزازنا أكثر مما ينبغي، وبالتالي يمكن أن يصل الأمر إلى احتجاج أوسع وغير منظم.

■ سيكون من غير الطبيعي أن يدور حوار مطول معك ولا نتحدث عن أحوال الصحافة المصرية؟

□ لا أريد الحديث في هذا الموضوع.

■ لماذا؟

□ الصحافة مثلها مثل البرلمان والقضاء والتعليم والجامعة، كل هذه المؤسسات جزء من حركة سياسية واجتماعية واحدة، لن يكون عندك قضاء مستقل إلا بجامعة مستقلة، ولن يكون عندك جامعة مستقلة إلا بسياسة واضحة، لا برلمان يمكن أن يبقى مستقلًا، ولا جامعة ولا قضاء إلا إذا كانت فكرة الاستقلال موجودة عند الجميع والظروف تسمح بها، والصحافة جزء من هذا.

■ لذلك كانت مرتبطة في فترات الازدهار بالعمل السياسي؟

□ لا.. ليس هذا هو الموضوع.. لا تستطيع الصحافة أن تبتعد عن السياسة.. القضية إلى أي مدى القرب، ستقول لي تجربتك مع عبد الناصر، أنا صحفي متصل بالسياسة عند قمتها، لكن ليس من شأني إذا اختار غيري أن يتصل بالسياسة عند ذيلها، نحن جزء من العمل السياسي، لكن علينا أن نقرر أين نحن من العمل السياسي أفرادًا وجماعات، وهذا حادث في كل العالم.

عندما تتكلم عن صحفي مثل والتر ليبمان وصلته بالرئيس الأمريكي «ويلسون» سوف تجد نموذجًا أكبر من أي نموذج آخر، هذا صحفي عظيم جدًّا وكان متصلًا بالرئيس، ما العيب في ذلك، تتكلم عن جيمس ريستون مع كينيدى، لماذا تبسيط المسائل، هناك من يقول بعيدًا عن السلطان، ليس هناك صحفي يستطيع أن يبتعد عن السلطان لأن السلطان مع الأسف الشديد هو صانع الأخبار، تريد أن تبتعد عنه ابتعد عنه فلا تعرف أخبارًا، لكن كيف تقترب؟

من الذي يصنع أخبارًا في البلد؟ صانع القرارات هو الدولة، هو الحكم، فأنت قريب منه، وتدرك أن عندك علاقة تناقض معها، لأنك مطالب بكشف الحقيقة كلها، وهو يتصور أنها تعطي جزءًا من الحقيقة بمقدار ما يناسبها، عندك علاقة معها ولكن يجب أن تدرك أنها علاقة جدلية، علاقة تنافس، وأن تدرك مع من وكيف تفعلها وتحت أي اشتراطات؟ لكن لا تستطيع الصحافة في الدنيا كلها الابتعاد عن السياسة..

اليوم في إنجلترا «ميردوخ» كرجل أعمال داخل في صميم العمل السياسي وفي اختيار رؤساء الوزارات، أوباما حتى يصل للحكم قابل «نيويورك تايمز» وقدم نفسه لـ«واشنطن بوست»، وللفضائيات، وأنا أعذر هذا الجيل الصحفي الظاهر الآن وأفهم مشكلته لأنه جيل عُطل عن حقه لسنوات طويلة، فهو راجع لاسترداد حقه بالصحافة الخاصة، بشدة وبحرقة ويريد أخذ حقه، وأنا متعاطف معه جدًّا، لكن عليه أن يدرس، ويقرر ويضع الأمور في مكانها بالضبط.

حوار حول المستقبل (٣)(*)

أكتوبر ٢٠٠٩

• تقرير «جولد ستون» حول الجرائم الإسرائيلية في غزة تم إفراغه من الجزء الفاعل.. وارتضينا نزع «مخالبه وأنيابه».

■ أنت الآن أمام مفاجأة حقيقية.. مثل كثيرين كنت تعتقد أننا، كعرب، حققنا نصرًا سياسيًّا كبيرًا بتقرير «جولد ستون».. لكن هيكل يكشف معلومات جديدة عن تقرير هذا القاضي النزيه والأداء السياسي للعرب الذي رضي بقشور لحفظ ماء الوجه، أو لاستخدامها محليًّا في دعاية فارغة المضمون كالتي اعتدنا عليها.

كان تقرير «جولد ستون» هو نقطة انطلاق في هذا الجزء من الحوار، لتشخيص الوضع الدولي للعرب: وزنهم سياسيًّا، وتأثيرهم عمليًّا، وطريقة تفكيرهم، وأداؤهم في قضايا لا يحاربون فيها وحدهم، ولا يفتقدون المتعاطفين والمؤيدين دوليًّا.

لكنهم يهدرون كل شيء، يساعدون المجرم على الهروب بأقل عقوبة ممكنة، رغم أن ميدان المعركة كان مفتوحًا على مصارعه أمامهم لتحقيق إنجاز حقيقي، وإدانة كاملة، وكان سيكفيهم وقتها شرف المحاولة حتى لو عجزوا عن تنفيذ مسودة الحكم وتحصيل فاتورة العقاب.

يرى هيكل أننا نخاف أكثر من اللازم، وأصبحنا معلقين بين الاعتراف والإنكار، ولا نطيق الانكسار في الوقت الذي لا نستطيع فيه الانتصار، ووصلنا إلى المرحلة

(*) المصري اليوم ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٩.

الأسوأ، غير القابلة للحركة ولا الحياة، ولا الفعل، وهي مرحلة ترجمتها الحقيقية «الضعف»، وهي حالة أخطر من الجهل والتعمد، لكنه يعود ليرسم لك ملامح النهوض من حالة كتلك، يذكرك بقواك الجغرافية والبشرية والتاريخية والإنسانية، يذكرك بصداقاتك الدولية وحقوقك المشروعة ومواردك وقواك الكامنة والناعمة وغير المستغلة..

ليست كل مواجهة حربًا، لكن لا يليق أن يصير التفاوض هو خيارك الوحيد، لتدور في حلقة مفرغة، وتجد نفسك فجأة تتفاوض من أجل التفاوض وفقط.

ستعرف الآن أننا خذلنا أنفسنا، وقبل أن نفعل خذلنا «جولد ستون»، القاضي النزيه الذي تصرف باحتراف، فرصد كل شيء، وحكم في القضية لصالحنا، فإذا بنا نتخلى عن حكمه، ونقبل إفراغ تقريره من مضمونه، ونقبل إدخاله ـ بتعبير هيكل ـ «غسالة كهربائية» ليخرج في صورة أخرى غير ما كان عليه، بلا وعيد للمعتدي، ولا بشرى للضحية.

■ ما رأيك في الأحداث التي رافقت مناقشة تقرير جولد ستون؟

□ التقرير الأصلي الذي كتبه جولد ستون في وصف الأحوال موجود، لكن الجزء الفاعل من التقرير، وهذا ما فات علينا، لم يعد موجودًا، لأن المؤتمر الموسع للمجلس الدولي لحقوق الإنسان توصل إلى إجراءات غير التي انتهى إليها جولد ستون.

حتى التصور الذي كنا نقاتل من أجله، وهو تقرير جولد ستون كما كان، وكما كتبه وبتوصياته، لم يعد موجودا، حتى الإجراءات التنفيذية المختلفة التي تضمنها التقرير لم تعد موجودة.

■ لكن الشائع في وسائل الإعلام غير ذلك؟

□ التقارير من تلك النوعية، تنقسم إلى جزءين، الأول يعرض الحقائق كما هي، والثاني يقدم التوصيات الإجرائية التي يراها من قام بالإشراف على التحقيق.. والحقيقة أن تقرير جولد ستون لم يترك شيئا من جرائم الحرب التي تدين إسرائيل،

كل ما يمكن أن يتصوره أحد، وصفه جولد ستون في تقريره الذي كتبه بنزاهة قاضٍ، فالنص يتضمن أمورًا تشير إلى أنه رجل شريف يسعى لتقديم الحقيقة.

■ هل يمكن أن نعرض جزءًا مما جاء في التقرير الأصلي؟

□ مثلًا.. صدّر جولد ستون تقريره في خطابه الذي ألقاه يوم ٢٩ سبتمبر الماضي بقوله: «أنا وزملائي فكرنا كثيرًا في قبول هذه المهمة، لأننا نعلم أنها مهمة صعبة جدًّا، فنحن نرى أن العدل أهدر في العالم في هذا الوقت، وأن فكرة القانون في حد ذاتها تعرضت لمخاطر، وأن فلسفة العقاب في المجتمع الدولي ضاعت»، ويضيف: «كنت مترددًا في قبول الأمر، لكنني أحسست بواجب إنساني، هو الذي دفعني إلى الموافقة».. أما مشروع القرار الذي اقترحه جولد ستون، فقد استند إلى أن ما حدث كان جريمة ضد الإنسانية، ويقول صراحة إنه رصد أشياء مخيفة في الحرب على غزة، واستعرضها في الآتي:

إن ما كان مقصودًا هو تدمير مجتمع بأسره، فقد حدث قصف للمدنيين، وضُربت أهداف مدنية وتم قتل مدنيين عن عمد، وبطريقة عشوائية أحيانًا، واستعمال رهائن فلسطينيين كدرع للهجوم، وتحطيم البنية الأساسية، من ضرب للمدارس والمستشفيات والطرق والجسور ومباني الشرطة والمحاكم والوزارات، ومشروعات الصرف الصحي والمرافق، وضرب أفراد الشرطة وتعقبهم، وحرق الأراضي والمحاصيل الزراعية، حتى مزارع الدواجن..

وهو الأمر الذي يتعجب له جولد ستون، وكل هذه أمور يوضح من خلالها الرجل ويوُصف لماذا قال إن ما حدث جريمة ضد الإنسانية، ويحدد توصياته والإجراءات التنفيذية في هذا الشأن، وهو أمر مهم جدا.

■ ماذا عن التوصيات التي قدمها؟

□ أولا يقترح جولد ستون كشف حساب عما جرى من انتهاكات للإنسانية، ويطلب تعويضات «reparations»، وهي مسألة أخرى مهمة، كما أشار إلى حدوث انتهاكات خطيرة للإنسانية «serious violations»، وتحدث عن الحصار وطالب

بضرورة فعل شيء ما في ذلك، وتحدث أيضًا عن استعمال أسلحة غير مشروعة، وطلب تحقيقا من الأمم المتحدة في كل هذه الأمور،

كما طالب بحماية المدنيين وحماية موظفي وممثلي الأمم المتحدة والمدافعين عن حقوق الإنسان في هذه اللحظة، ومن الأمور المهمة جدا التي اقترحها، تقديم مشروع قرار يصدره مجلس الأمن، تنص المادة الأولى منه على أنه يُطلب إلى السكرتير العام أن يُخطر مجلس الأمن، «مجلس الأمن مش الجمعية العمومية»، لسه يُخطَر مجلس الأمن طبقا للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة، بضرورة مناقشة مجلس الأمن للتقرير، والجزئية الثانية التي يراها جولد ستون هي أن الانتهاكات التي وقعت تستوجب إخطار المحكمة الجنائية الدولية لكي تكون جاهزة لبحث هذه القضية عندما يطالبها مجلس الأمن بذلك، والأمر الثالث هو إخطار الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تكون على علم بالأمر.

■ كيف ترى الطريقة المثلى لاستخدام هذا التقرير لمصلحة القضية الفلسطينية؟

□ لست رجل قانون دولي، ويمكن للخبراء أن يتحدثوا في هذا الشأن، رأيت الفلسطينيين والعرب يهنئون أنفسهم ويتحدثون عن أنهم انتصروا وأن التقرير انتصار للإنسانية وهذا لم يحدث، لأن البند الأول من مشروع القرار الذي صدر اكتفى بأمور لا خلاف عليها، مثل إدانة إسرائيل كقوة محتلة عرقلت مهمة اللجنة في التفتيش، وهذا أمر ليس لديّ اعتراض عليه، أما البند الثاني في المشروع فينص على «welcomes the report of the independent fact finding international mission»، أي الترحيب بما جاء في تقرير جولد ستون، وكأنهم يقولون للجنة الدولية «تسلمنا تقريرك وشكرا على مهمتك ومع السلامة خلاص امشوا».

وفيما بعد يؤيد أو يوافق على الحقائق التي تضمنها التقرير، ويرى أن منظمات الأمم المتحدة كل في حدود اختصاصه تبحث هذا الموضوع، ويوصي الجمعية العمومية بأن تأخذ التقرير في اعتبارها في الجزء الأساسي من دورتها الـ٦٤، التي ستنعقد في شهر مارس المقبل، في الوقت الذي نصرخ فيه من ذلك التأجيل، ويطلب كذلك من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقرير اللجنة إلى مجلس حقوق

الإنسان في دورته الـ١٣، التي ستنعقد في مارس أيضًا وهذا يعني أن أي تأثير عملي وقوي للتقرير مؤجل إلى مارس المقبل.

■ تقصد أن مشروع القرار لا يستحق الاحتفال؟

□ لقد هللنا في البداية وكنا معترضين على إعفاء إسرائيل من الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، ونخشى أن «يُبَرد» الموضوع حتى نصل إلى شهر مارس، لأنه كلام غير معقول، وعندما نصل إلى شهر مارس سيُحال إلى الجمعية العمومية أو إلى مجلس حقوق الإنسان، وبالتالي نكون بذلك نتحدث عن قضية أخرى تماما، وعن مناخ مختلف، ولا أعلم وقتها ما قد يحدث، ربما يُرفض التقرير دوليا.

■ ألم نحقق مكاسب ملموسة من القرار؟

□ أبدًا.. توصيات جولد ستون أحضروا لها بدلة جديدة، وتم تنظيفها في غسالة كهربائية، فصدرت الإجراءات في حالة كَرْب، كأنه جرى كيّها ولفها بأوراق سوليفان ملونة.. وكما قلت فإنني لست خبيرًا قانونيًّا، ما أدركه فقط أننا حصلنا على وهم، وسرنا وراءه، ظنًّا منا أننا نمتلك شيئًا حقيقيًّا.. هناك بيننا كثيرون رءوا هذا ووقفوا يهنئون الفلسطينيين ويتصرفون وكأن شيئا تحقق.

■ معنى ذلك أن الفوز الذي كان يمكن أن نحققه من وراء تقرير جولد ستون مهدد بالضياع؟

□ ما نفعله حاليًا هو استمرار لسياسات، ومنطق أخذنا بعيدًا عن الواقع.. وها نحن نضيّع الفرصة بقبولنا النص الإجرائي كما صدر.. وسيحتج هؤلاء بأننا لو كنا ذهبنا بالتقرير إلى مجلس الأمن، فإنه كان سيواجه الرفض بالفيتو الأمريكي.. وأرد عليهم بقولي: «أنا عارف إني لن آخذ شيئًا، ولا أقدر على أخذ إسرائيل إلى المحكمة الجنائية الدولية»، لكن على الأقل سنكتشف حقيقة أننا لابد أن نعتمد على أنفسنا، وأن الخداع وتغطية الفشل بأي عملية تجميل لم يعد مجديًا، والأفضل أن نواجه وبوضوح ما هو أمامنا..

■ هل تعاملت الأطراف العربية المختلفة مع التطورات والأحداث بجهل.. أم أنها تفهم ما يحدث وتتعمد التجاهل؟

□ مشروع القرار العربي أعدته السلطة الفلسطينية، ونحن بالنيابة عن دول عدم الانحياز، ونيجيريا بالنيابة عن إفريقيا، وهو يشبه مشروعات قرارات كثيرة جدًّا.. وينطبق على ما يحدث مقولة: «لا أطيق الانكسار، ولا أستطيع الانتصار»، هذا هو حالنا، معلقون بين الاعتراف والإنكار.

■ هذه صورة قاتمة للغاية لما كان الناس يرون فيه انتصارًا؟

□ أسوأ شيء أن تصل إلى مرحلة غير قابلة للحركة ولا الحياة ولا الفعل، ولا يمكن هنا إخفاء الحقيقة فالصورة واضحة أمام كل الناس الذين تعلقوا بتقرير جولد ستون عندما رءوا فيه العدل والإجراءات الواضحة والمحددة زمنيًّا، فجاء البعض منا وأضاع التحديد الزمني، وفي الإجراءات الجديدة التي وضعها قرار مجلس حقوق الإنسان فإنه لم يرد في القرار بعد تعديله أي ذكر للمحكمة الجنائية.. ولا أسمي ذلك جهلًا أو تعمدًا، بل أسميه ضعفًا.

■ هل الضعف أخطر من الجهل والتعمد؟

□ الضعف قد يؤدي إلى مشكلات كبرى وخطيرة، فالضعيف ينكر ما يراه ويداري ما يخشى ظهوره، ويرتكب أشياء أخطر ألف مرة مما جرى.. فنحن سنظل نضرب في التيه ولا نعلم في أي طريق نسير.

إن الشيء المدهش الذي لفت نظري في جلسة مجلس حقوق الإنسان، هو اختلاف رنين الألفاظ عما ورد في التقرير الأصلي لجولد ستون، لذلك أحضرت التقريرين وقارنت بينهما.

■ وما رأيك فيما دار في الجلسة نفسها؟

□ الجلسة بدأت في هدوء شديد، وأبدى البعض اعتراضات، وطلبت فرنسا ساعات للتصويت بدون معنى، وعادة عندما يتحدث مندوب إسرائيل وعندما يكون هناك كلام ونقاش جاد، ممكن ينسحب مندوب إسرائيل، ويكون أول من يحاول تعطيل الجلسة، إلى آخره، وإذا كان هناك كلام جاد عن تقرير جولد ستون لوجدنا مندوبي إسرائيل وأمريكا وفرنسا وإنجلترا، وغيرهم الكثير، انسحبوا من الجلسة،

ولكن الجلسة مرت وكأننا أمام إخراج مسرحي مقصود، أُخرج بقصد تغطية أزمة لا يستطيع أحد أن يفصل فيها، دونما تواطؤ.

مع العلم أن حقائق أي موقف تفرض نفسها على أطراف، هناك أطراف قوية وأطراف ضعيفة، وأخرى معنية وأخرى غير معنية، وفي أي مؤتمر يجب أن نحدد أين القوة، فإذا استطعت أن تحدد مواقع القوى ومواقع الضعف تستطيع تصور سير أي جلسة، ولم يُفرض على أحد أي شيء، لكن القوة تخلق صياغاتها والضعف يخلق صياغاته، فالنصوص لا تصوغها أقلام، النصوص تصوغها حقائق قوة، وبدون حقائق القوة تظل النصوص مائعة، وأعتقد أن هذه الميوعة هي ما ظهر عندنا، هذا النص هو ما كانت تطلبه أمريكا وإسرائيل، فقد كانا يطلبان التأجيل حتى مارس، وقد تم التأجيل إلى مارس، ومع ذلك فإن إسرائيل غير راضية عن التقرير بعد خلع أسنانه، وهذا يجسد حالة إجرامية واضحة.

■ تبقى إذن الأزمة كما هي؟

□ أزمة الشرق الأوسط باختصار، وهذا ما قاله جولد ستون، هي امتناع العقاب عن أطراف معينة.. هناك طرف تصعب معاقبته.. وهناك طرف لا يحاسب.

■ وهل خسرنا الرأي العالمي بعد التقرير الأخير وما دار حوله؟

□ خسرنا الكثير والكثير جدًّا.. فالمنطق يقول إنه مادام هناك طرف غير قادر على رفع الحرج عمن أنصفوه.. فالمذنب لن يقول «أنا مذنب تعالى خدني يا سعادة القاضي».. أقصد القول: كيف يمكن أن يشعر قاض أنصفك في قضية كتلك، بينما أنت تتخلى عن حكمه.. هل معقول أن تتحمل الظلم والظالمين إلى ما لا نهاية، وفي الوقت نفسه أنت غير قادر على تحمل العدل والعادلين.. «يا أخي هناك من ينصفك لماذا تصده؟».

■ كيف تُقيِّم مسئولية محمود عباس «أبومازن» في تلك القضية؟

□ عندما نتحدث عن فلسطين، لابد أن نوضح أن لدينا طرفًا سجينًا في غزة، وطرفًا أسيرًا في رام الله، وما بين الأسير والسجين كيف تكون الإرادة، وكيف يمكن لهذه

الإرادة أن تعبر عن نفسها.. والإجابة أنه في مجتمع تحكمه القوة لا يمكن للأسير والسجين أن يعبرا عن شيء.. أكثر ما يمكن القيام به هو المقاومة.

■ ما الدور الناقص في القضية الفلسطينية؟

□ أصحاب الدور الحقيقي هم الدول العربية، وهي غائبة.. الدول العربية أخرجت نفسها.. كان هذا التقرير فرصة لأن تلتقي الدول العربية وتلتف حوله لتحريك القضية، وإنهاء النزاع.. أنا لا أطلب الحرب لأنني أدرك ظروفنا جيدًا، بينما إسرائيل تتكلم بغرور غير عادي، ومن يسمع القادة والعسكريين فيها سيدرك ذلك، وقد سمعت تصريحًا لقائد الأركان علق عليه صحفي إسرائيلي بقوله «الرجل يتكلم كما لو كان بمقدورنا أن نأكل لبنان على الإفطار وغزة على الغداء وإيران هي وليمة اليوم التالي».. وطبعًا إسرائيل لا تستطيع ذلك، صحيح أنها تريد ضرب إيران لكنها لا تستطيع ضربها بمفردها.

■ تقصد أنه لابد من وجود أمريكا؟

□ الوضع الإيراني أكثر ذكاء من الوضع العراقي، ولا مجال للمفاجأة هنا.. والواضح أنهم لا يسعون إلى مشروع سلاح نووي، وتقرير البرادعي يتحدث عن أن نسبة تخصيب اليورانيوم متدنية جدًا ولا تتجاوز ١٠٪، بينما تحتاج إلى ٥ أضعاف هذه النسبة لصناعة أضعف قنبلة، وما تخشاه إسرائيل من إيران، هو امتلاكها المعرفة.. المعرفة هي الأساس. وتذكر أن الخبراء الألمان الذين كانوا معنا وقت مشروع الصواريخ المصرية في الماضي، تم إرهابهم حتى لا ينقلوا تلك المعرفة... المعرفة قبل الصواريخ وقبل القنبلة الذرية.

■ كيف تقرأ السياسة الإسرائيلية تجاه العرب؟

□ تحضرني هنا النصائح التي قالها نتنياهو لأوباما خلال لقائهما، فقد قال له: «سيدي الرئيس أنت مخطئ في فهمك للعرب، أنت تتصور عنهم أشياء تختلف عن طبيعتهم.. فالعربي يخاف ولابد أن ترعبه، لابد أن تخيفه، لكن هناك بعض العقل في رأسه.. والسعي وراء محبة العرب تضييع وقت، وأخشى أنك مقبل على الوهم الذي عاشه بعض الرؤساء في الماضي».

وهناك نكتة مصرية قديمة عن اثنين من اليهود في حارة اليهود، الأول اسمه كوهين وكان عاجزًا عن النوم بسبب عجزه عن سداد دين لـ«ليفي»، وراحت زوجته تطالبه بالنوم فيرد عليها «مش قادر أنام بكره أعمل إيه مع ليفي»، وعندما عجزت عن إقناعه فتحت الشباك ونادت على ليفي بصوت عال وقالت له «يا ليفي.. كوهين ليس عنده ما يدفعه لك غدًا»، وأغلقت الشباك قائلة لزوجها «نام يا كوهين.. ليفي هو الذي سوف يسهر الآن».

هذا بالضبط ما يفعله ليبرمان حاليًا متصورًا أننا سنشعر بالقلق، وهو ما لم يحدث، فنحن لم نشعر بالقلق لأننا غير قادرين على مواجهة الحقيقة، وطوال الوقت نتحدث عن عملية السلام وطريق السلام، لكن إلى متى؟ هل سنستمر هكذا إلى ما لا نهاية..؟ هذا يعني أننا لا نمتلك خيارًا آخر، وما نفعله هو تفاوض من أجل التفاوض.. وفقط.

■ وبالطبع فإن هذا الخيار الآخر مهم لإتمام عملية السلام؟

□ لا سلام دون قوة.. ونحن لدينا قوة الموقع وقوة البشر، لكننا نضيعهما، لدينا ما بين ٣٥٠ و٤٠٠ مليون عربي في مواجهة ٥ ملايين في إسرائيل، لكن ما يحدث أننا خائفون طوال الوقت.. لا أتحدث هنا عن القضاء على إسرائيل، وكل ما أطالب به ألا نكون مرعوبين كل هذا الرعب.

■ من هم الخائفون.. الأنظمة أم الشعوب؟

□ الشعوب.. الشعوب كلها تقريبًا أسلمت أمرها لله وأُدخلت في أوهام وراء أوهام وراء أوهام إلى ما لا نهاية.. وأنا أعيش هذا الأمر منذ ١٩٧٣، مفاوضات وراء مفاوضات.

■ والمفاوضات دائمًا تبدأ وتنتهي من نفس النقطة؟

□ المفروض أن أي مفاوضات تسعى إلى حد أدنى ومقبول من مطالبي.. وإذا لم تحقق المستهدف فلابد أن تكون لدي وسائل أخرى، وإذا لم تكن لدينا تلك الوسائل الأخرى سنظل نتحدث طوال عمرنا.

■ وكما قلت.. فإننا لا نمتلك تلك الوسائل الأخرى؟

□ أشك جدًّا.. قد تكون هناك وسائل لكنها متفرقة، فالجغرافيا من أسباب القوة، وكلها في صالحنا، والتاريخ كله في صالحنا، والموقع والصداقات الدولية.. لكن المشكلة أننا أضعنا كل هذا.. ما الذي فعلناه مثلًا مع الهند والصين وإفريقيا كلها وأمريكا اللاتينية.. المشكلة أننا توهمنا أن الحل عند أمريكا وحدها، فمشينا وراء هذا الوهم حتى وقعت أحداث ١١ سبتمبر، وقالت لنا أمريكا ببساطة: «لم يعد لدينا ما نعطيه لكم».

■ مصطلح «أمريكا هي الحل».. تلك وديعة السادات؟

□ ليس مهمًّا هنا وديعة من.. ولكي نكون عادلين، فإن السادات لم يكن الوحيد الذي يردد هذه المقولة.. وأذكر أنني عندما قلت «ليس هناك أمل في تحقيق هذا النوع من السلام» خرجت «أخبار اليوم»، مثلًا، بعنوان على صدر صفحتها الأولى يقول «واحد ضد مصر»، كنا قلة نحن الذين أكدنا أن هذا السلام لا يصلح.

■ كثيرون يتحدثون عن تجربة غاندي السلمية في الهند ضد الاحتلال الإنجليزي.. ما تعليقك؟

□ الوضع مختلف تمامًا... وإسرائيل مختلفة تمامًا، غاندي كان يتكلم عن استقلال الهند وخلفه ٤٠٠ مليون، بينما كان جيش الاحتلال الإنجليزي لا يزيد على ٤٠ ألفًا، «يعني يأكلوهم في يوم واحد».. أما القضية الفلسطينية فهي باختصار لـ«وطن انتزع من أصحابه»، وطن قسمت خريطته بالسلاح، ولا تجوز المقارنة أبدًا.. لن تنفع سياسة غاندي.

■ إذن ما هي السياسة المناسبة؟

□ هي السياسة التي تعتمد على قوة الموارد الإنسانية والطبيعية والجغرافية، تمامًا مثلما فعلنا في أكتوبر، فقد دخلنا الحرب ومعنا تحالف مهم جدًّا، وجاءنا وهم السلام في وسط المعركة.. وسبق أن قلت إن السلاح تخلى عن السياسة في ٦٧، وفي ٧٣ تخلت السياسة عن السلاح، فالمقاتل العربي على الجبهتين المصرية والسورية حقق

معجزة بديعة بكل المعايير، والعالم كله يشهد بها، لكن السياسة تدخلت فإذا بنهاية الحرب تختلف عن بدايتها.. ومن الأمور التي تناقشت فيها مع ديفيد أوين وزير الخارجية البريطاني الأسبق قوله للشباب «أنتم خسرتم في أكتوبر»، فأنا أخالفه في الرأي تمامًا.

■ لماذا؟

□ لأن الوضع في النهاية كان سيئًا، وكان يجب أن يقال له ـ لم أكن موجودًا للأسف في هذه الندوة ـ إنه لابد من الفصل بين الأداء السياسي والإنجاز العسكري العربي.. ففي رأيي أن الأداء العسكري كان رائعًا ولم يكن الأداء السياسي قادرًا على خدمة هذا الأداء الرائع، وبالنسبة لديفيد أوين فأنا اختلفت معه وهو تراجع عن كلامه في اليوم التالي.

■ على عكس ما حدث في ١٩٦٧؟

□ تمامًا.. السياسة وقفت بقوة، لكن السلاح تخلى عنها، عندما صدر قرار الانسحاب لكل القوات في ليلة واحدة.. الخلاصة أننا في ٧٣ ابتدأنا كما يجب أن تكون البدايات.. وانتهينا في غير الموقع الذي كنا فيه أو عكسه تمامًا.

■ وما السبب في ذلك؟

□ السياسة.. فكرنا في طلب السلام في غير توقيته.. فقد أثبتنا بقوانا أننا قادرون سياسيًّا وعسكريًّا.. وقدمنا أداء عسكريًّا جيدًا في بداية الحرب، ولو كان هناك أداء سياسي مواز ما كنا تعرضنا لهذا الموقف.. اتخذنا إجراءات لا تليق بالمنتصرين، بينما تصرفت إسرائيل سياسيًّا كمنتصرة.

■ كيف ترى الأحداث القادمة بعد تقرير جولد ستون المعدل؟

□ التقرير الأصلي كانت له مخالب وأنياب، وارتضينا نحن بخلع أنيابه ومخالبه، فتسلمناه مؤدبًا وانتهى الأمر، أقصد بالأنياب مجلس الأمن، أما المخالب فهي المحكمة الجنائية الدولية، وحتى لو أوقف التقرير بالفيتو الأمريكي، كنا سنكون الفائزين، فهناك فارق بين أن نتوقف لأننا يجب أن نتوقف، أو لأننا عجزنا، أو لأن أمريكا اعترضت.

■ هل آن أوان إلغاء شعار «أمريكا هي الحل»؟

□ عندما تتابع تاريخ القضية ستجد أن مواقفنا لم تتغير، فكان نيكسون هو الحل وكيسنجر وفورد هما الحل، وكارتر هو الحل وريجان هو الحل وبوش الأب هو الحل وبوش الابن هو الحل، بالطبع لا نستطيع استرجاع التاريخ لتصحيحه، ما حصل مع الأسف حصل، لكن هناك فارقًا، أن أقبل ما جرى وأنام عليه للأبد، أو أن تجيء لحظة يقظة فأحاول أن أغير في حدود استطاعتي..

■ ما تصوراتك للخروج من منطقة الضعف التي نعيش فيها؟

□ أول شيء هو الاعتراف أن ما فات كان فشلًا، وهذا ليس عيبًا، فأمريكا سيدة الدنيا عندما جاءتها الأزمة المالية اعترفت أن ما هي فيه لا يصلح لعلاج الأمر، وفي ألمانيا «تصرفت ميركل بدأب النمل».. أقصد أننا لابد أن نحدد ما نريد، ونتأكد من أن الطريق الذي نسير فيه لن يجدي نفعًا، وعلينا أن نحسب خسائرنا ومواردنا..

أليس هذا ما حدث في الغرب أثناء الأزمة المالية، فقد اعترفوا أنهم يواجهون إفلاسًا ثم أحصوا مواردهم ومخزونهم قبل أن يضخوا في السوق ١٠ تريليونات دولار، وبدءوا إجراءات تصحيحية للأوضاع القديمة.. أي أنهم استفادوا من الأزمة في وضع نظم جديدة.

■ وبالنسبة لنا.. ماذا بعد الخطوة الاعترافية بحقيقة أوضاعنا؟

□ أن نتعامل حسب مواردنا وإمكاناتنا وإرادتنا.. الشجاعة هي فهم الحقيقة، والفارق كبير جدًّا بين الحقيقة والواقع.. ولو أن الأمريكان سلموا بالواقع لأفلسوا.. أحيانًا ننسى أنه لا يوجد شيء اسمه الحاضر، إنه لحظة وهمية افتراضية غير خاضعة للقياس، الحاضر متغير، مثل خطوط الطول والعرض، ومن يرد الأمر الواقع فإنه يريد تجميد لحظة مؤقتة وهمية وافتراضية إلى الأبد.. أما الحقيقة فهي ما لديك بالفعل.

■ وما تصوراتك للقضية الفلسطينية في ظل ما يسمى «مبادرة أوباما»؟

□ لا يوجد شيء اسمه مبادرة أوباما.. نحن أمام رجل جاء في فترة أزمة أمريكية.. أزمة أمريكا هي التي جعلتهم يختارون أوباما.. وسبق أن قلت إن مجيء هذا الرجل

دليل أزمة، فهو يفتقر إلى تجربة رجل الدولة، والكونجرس طرف رئيسي في رسم السياسات، والرئيس سلطة تنفيذية للسياسات التي يقرها الكونجرس، ولديه سلطة لكنه لا يستطيع أن يبتدع سياسات إلا بموافقة الكونجرس.

■ ألا يملك تنفيذ الرؤية التي طرحها من قبل؟

□ أوباما أشاع جوًّا من التفاؤل، فيما نحن نريد التعلق بقشة، واكتشفنا أنها في النهاية مجرد قشة، أوباما له شخصية هائلة، لكن أمريكا ببساطة شديدة ليست في وضع يسمح لها بأن تقود العالم.. هل تعرف أن أوباما حتى الشهر الماضي ألقى ٢٨٣ خطبة.. إنه يمتلك موهبة الكلام والإقناع، ولا يتوقف عن الكلام.

عندما حدثت مشكلة عنصرية بين أستاذ جامعي في أمريكا وشرطي، دعا أوباما الاثنين على «بيرة» في البيت الأبيض هذا ليس حلا، وإنما علاقات عامة، وبالتالي فإن الخطب لا تحل المشاكل وإلا كان الشعراء والأدباء رؤساء دول هائلين.

■ لذلك يقولون له الآن «إنه وقت العمل يا سيادة الرئيس»؟

□ نعم.. فأمريكا عندها مشكلة تتعلق بضرورة إعادة تشكيل نفسها على حقائق جديدة.. قوة عظمى تصورت أنها تستطيع الانفراد بالعالم كله، ثم تبين أن للقوة حدودًا، شأنها شأن أي إمبراطورية أسرفت واكتشفت أن هناك عجزًا، فهي تنفق أكثر مما تنتج.. كانت أمريكا تحتاج رئيسًا مثل روزفلت.. رئيسًا قويًّا واثقًا من نفسه.

■ قلت: إن أمريكا غير مؤهلة حاليًا لقيادة العالم.. هل يعني ذلك أن الرهان عليها أصبح خاسرًا؟

□ أمريكا أمام محاولة لإعادة التكيف في العالم، وهنا كان يجب علينا أن نخدم أنفسنا في هذا التوقيت، الذي يحدث فيه انتقال في القوة، هناك دولة تصعد اسمها الصين، وأوروبا الموحدة، وألمانيا، ودول أفريقية تنمو وتكبر، وفي هذه اللحظة ارتكبنا جريمة أخرى ولم نسأل أنفسنا، تحت تصور أننا أصدقاء أمريكا، صنعنا الجهاد في أفغانستان، وجمعنا الأموال والتبرعات والمتطوعين للجهاد في أفغانستان.

ووقفنا مع أمريكا ضد الاتحاد السوفيتي، وانسحب من أفغانستان، لكن الشبان الذين أرسلناهم إلى هناك للحرب ومنحناهم سلاحًا ارتدوا علينا، وأصبحت أفغانستان في حرب أهلية وتسبب ذلك في عدم استقرار باكستان، وهي أكبر دولة إسلامية في آسيا، ولديها قدرات نووية، وجعلت منها قاعدة عمل في أفغانستان وأنهكتها، وكنا نحارب معارك الآخرين في أفغانستان «لماذا؟»، ثم أتلفت النظم العربية الموجودة حاليًا أجيالًا من الشباب، أرسلتهم هناك بعيدًا وعلمتهم أنواعا من التطرف بحيث لا يستطيعون العيش بدون السلاح، من أين أتينا بالنقاب مثلا؟، النقاب كان مفروضا على زوجات النبي، لكن أمراء الجهاد في بيشاور أخذوا زوجاتهم، ولكي لا يعرف أحد حقيقة أحد ألبسوا زوجاتهم النقاب، وعاد بعضهم بعد ذلك إلى بلادهم لينتشر النقاب «ما هذا؟».

■ يعني أنت صنعت بيدك كل هذا؟

□ صنعنا ذلك بأيدينا ولحساب الآخرين، طاعة للأمريكيين لينقذونا ونكاية في الروس لا أعرف لماذا؟، ما فعلناه مع جولد ستون هو نفسه ما فعلناه مع الاتحاد السوفيتي، منحنا سلاحا لنحارب به ونحن في وسط المعركة فعلنا الوصف الذي قاله «كيسنجر» أقلعنا مع الروس ونزلنا مع الأمريكيين، وكان يجب طوال الوقت أن نظل مع أنفسنا فقط، وأن تبقى في أيدينا نحن كل أوراق الحل.

ـ العرب والفلسطينيون «يهنئون أنفسهم» ويتحدثون عن انتصار.. ورضوا بـ«الترحيب» بعد «تنظيف» التوصيات في «غسالة كهربائية».

ـ قبلنا ألا يرد في القرار أي ذكر للمحكمة الجنائية لأن الضعف أخطر من الجهل والتعمد.. والنصوص لا تصوغها الأقلام وإنما القوة

ـ جولد ستون لخص أزمة الشرق الأوسط في امتناع العقاب عن أطراف معينة.. هناك طرف تصعب معاقبته وطرف لا يحاسب

ـ خروجنا من منطقة الضعف تلك مرهون باعترافنا بأن مافات كان فشلًا.. وأن نتحلى بشجاعة في فهم الحقيقة واستغلال مواردنا وامكاناتنا وإرادتنا.

ـ أي مفاوضات تسعى إلى حد أدنى ومقبول من مطالب.. وإذا لم تحقق المستهدف فلابد أن تكون لدينا وسائل أخرى.

ـ الشعوب كلها تقريبًا أسلمت أمرها لله.. ودخلت في أوهام وراء أوهام منذ ٧٣ .. ومفاوضات وراء مفاوضات.

ـ لا أسمي ذلك جهلًا أو تعمدًا بل أسميه ضعفًا والضعف أخطر من الجهل والتعمد.. كيف تكون الإرادة في مجتمع تحكمه القوة؟

ـ نتنياهو قال لأوباما: أنت مخطئ في فهم العربي.. هو يخاف ولابد أن ترعبه.. والسعي وراء محبته تضييع للوقت.

ـ لا يوجد شيء اسمه «مبادرة أوباما».. فهو يفتقر تجربة رجل الدولة ولا يستطيع ابتداع سياسات إلا بموافقة الكونجرس.

ـ أثبتنا في حرب أكتوبر أننا قادرون سياسيًّا وعسكريًّا.. ثم فكرنا في السلام في غير توقيته فاتخذنا إجراءات لا تليق بالمنتصرين، بينما تصرفت إسرائيل سياسيًّا كمنتصرة.

ـ أسوأ شيء أن تصل إلى مرحلة غير قابلة للحركة ولا الحياة ولا الفعل.. وهذا هو حالنا معلقون بين الاعتراف والإنكار.

شاهد ملك(*)

يناير ٢٠١٠

أسئلة ضرورية حول مقولة مصطفى الفقي «الرئيس القادم يحتاج إلى موافقة أمريكية وعدم اعتراض إسرائيل».

أرسل الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل رسالة لـ«المصري اليوم»، يعلق فيها على حوار د. مصطفى الفقي، الذي نشرته الجريدة أمس، ضمن سلسلة الحوارات التي يجريها الزميل محمود مسلم، حول مستقبل الحكم في مصر.. بعنوان «شاهد ملك»:

• **عزيزي الأستاذ/ مجدي الجلاد**

إنني أعتذر عن إزعاجي لك وسط شواغلك ـ لكن حديثًا نشرته صحيفتكم «المصري اليوم» في عددها بالأمس، على صفحتي (٨ ـ ٩) مع الدكتور «مصطفى الفقي» ـ أثار في خواطري، وربما خواطر غيري، عددًا من الأسئلة ظننت أنك وحدك تستطيع المساعدة في أمرها بجواب.

في ذلك الحديث ـ في عدد الأمس ـ قال الدكتور «مصطفى الفقي» بالنص: «للأسف أن الرئيس القادم لمصر يحتاج إلى موافقة أمريكا وعدم اعتراض إسرائيل».

إنني توقفت أمام هذه العبارة التي قدرتم أهميتها فوضعتموها في مقدمة ما اخترتموه

(*) رسالة لـ «المصري اليوم» ١٣/ ١/ ٢٠١٠.

لحديث الدكتور «الفقي» من عناوين، لأنها جملة كاملة، وجملة معبرة، وجملة مسئولة بلا سهو أو خطأ ـ باعتبار أن صاحبها يعلم ما يقول، ويقول ما يعلم، فقد تولى منصبًا رفيعًا في الرئاسة لسنوات طويلة ـ وهو منصب سكرتير الرئيس للمعلومات ـ ثم إنه تصدر لمهمة كبيرة لايزال عليها، وهي رئاسة لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشعب القائم.

دعني أضف أن أسئلتي ليست سياسية، وإنما مهنية، فأنت تعرف كما أعرف أن أركان الموضوع في أي خبر لا تستوفي حقها إلا أن تجيب عن أسئلة ضرورية لاستيفاء عناصره، فهناك فيما أورده الدكتور «مصطفى الفقي» خبر كبير، وذلك حين ذكر بعد تعبير عن الأسف: «أن الرئيس القادم في مصر يحتاج إلى موافقة أمريكا وعدم اعتراض إسرائيل».

وإذا كان ما ذكره الدكتور «الفقي» خبرًا، وهو خبر بالتأكيد، فإن هناك أسئلة وإجابات لازمة لاستكماله، وكلها ليست من عندي، وإنما هي مجمل أول درس عن قواعد المهنة وأصولها سمعناه جميعًا.

والحاصل أن الدكتور «الفقي» أجاب عن سؤال واحد من أسئلة الخبر، وهو السؤال بـ: ماذا، أي ماذا حدث، وقد لخصه عنوان «إن اختيار الرئيس القادم في مصر يحتاج إلى موافقة أمريكا وعدم اعتراض إسرائيل».

لكن حق المهنة ـ وواجبها ـ يستدعي بقية من أسئلة لابد لها من إجابة عنها حتى يستوفي الخبر أركانه. هناك السؤال عن: متى؟ (أي متى وقع الخبر؟ ومتى أصبح اختيار الرئيس في مصر بموافقة أمريكية، وعدم اعتراض إسرائيل؟!). وهناك السؤال عن: كيف؟ ـ وهناك السؤال عن: أين؟ وهناك السؤال عن: من؟ ـ وهناك السؤال عن: لماذا؟ ـ وأخيرًا هناك السؤال عن: ثم ماذا؟!

إنني أبعث إليك بهذه الرسالة وأتركها في عهدتك، وهي رسالة مهنية بحتة من رئيس تحرير سابق إلى رئيس تحرير جديد لاحق.

وإذ أبعث بها إليك ـ فإنني أتركها في عهدتك المهنية، ترى فيها رأيك حسب تقديرك ـ واثقًا في كل الأحوال من كفاءتك صحفيًّا مدققًا ومقتدرًا.

تقبل وأسرة تحرير «المصري اليوم» صادق الود وموفور الاحترام.

محمد حسنين هيكل

ملحوظة: ربما يستطيع أحد خبرائكم القانونيين أن يشرح لقارئكم معنى التعبير القانوني: «شاهد ملك!» وقد اخترته بدوري عنوانا لهذه الرسالة إليك!

حول شرعية النظام وموضوع التوريث[*]

ديسمبر ٢٠١٠

ـ الانتخابات الرئاسية وعوامل تصحيح العملية السياسية.

ـ تأثير القوى السياسية وملف حرية التعبير.

ـ تغول المؤسسة الأمنية ودور مصر العربي.

■ الآن وقد انتهت الانتخابات البرلمانية في مصر وتستعد مصر العام المقبل ـ العام الجديد ـ للانتخابات الرئاسية، كيف ترى المشهد المصري؟

□ دعني أقل لك: أني لأول مرة أشعر بشعور جنود طارق بن زياد: البحر من ورائي وأمامي الجزيرة، يعني نحن محاصرون مثل هؤلاء الجنود.. وقد قلت لك إنني لست متحمسًا للكلام في قضايا مصر وأنا خارجها، لكن ومع ذلك، إذا أذنت لي، أن أراعي شيئًا واحدًا وهو ألا أقول خارج مصر إلا ما قلته فعلا داخلها وما حوله.

تسألني عن الانتخابات، مع أن نتائجها وكل أجوائها كانت أمام الناس، لكني أعتقد أن هذه انتخابات تفصيل، وما تواجهه مصر هو موقف كلي أكبر من كل التفاصيل، ما نواجهه في مصر هو أنه حتى لو أخذت انتخابات برلمانية مرت، وانتخابات رئاسية قادمة، اسمح لي أن أقول وبأدب تجاه كل الناس:

الرئيس مبارك داخل الانتخابات، وهو ـ ربنا يعطي له الصحة ـ عمره ٨٣ سنة،

(*) قناة «الجزيرة» مقدم الحلقة: محمد كريشان بتاريخ ١٦/ ١٢/ ٢٠١٠.

وهو في الحكم منذ ثلاثين سنة ـ وهذا ما يحدث في كل العالم العربي ـ والتواجد في السلطة على النحو الشرقي الذي نعرفه، وعلى النحو المصري الفرعوني الذي نعرفه، بطبيعة الأمر فإن السلطة تملأ كل فراغ وتترك ما وراءها فارغًا.

ونحن أمام أوضاع وصلت تقريبًا إلى قرب الخاتمة ـ أو قرب النهاية ـ وأظن أن مصر من حقها أن تتصور أفقًا ينفتح إلى أوسع من هذا، لأننا لدينا مشكلة كبيرة جدًّا، فقد كانت هناك شرعية ٢٣ يوليو، وقد انتهت مبكرًا، ولا بد أن نكون واضحين، فالبعض يتصور أن كل الموجود في مصر طوال الخمسين سنة الماضية، هو استمرار لشرعية يوليو وهذا ليس صحيحًا.

شرعية يوليو انشرخت عام ١٩٦٧ ثم انتهت تمامًا ببدء شرعية جديدة، وهي شرعية أكتوبر.

وشرعية أكتوبر في اعتقادي، أنه يوم اغتيال الرئيس السادات كان إيذانًا بأن عملية ما يسمى بالسلام بصرف النظر عن فشلها، قد انتهت، وبدأت شرعية أخرى، وكنت أتمنى أن يستمر أساس الشرعية في مصر طول الوقت لكن مع الأسف الشديد هذا ترف لم يتح لنا.

شرعية ٢٣ يوليو ليست موجودة، فأول مبدأ، أو من أهم مبادئ ٢٣ يوليو، كان في عدم سيطرة رأس المال على الحكم، وكل هذا انتهى.. الرئيس السادات جاء بتصور آخر هو مصيب فيه، هو محق فيه، هو مخطئ، ليس هذا موضوعي، لكنه شرعية انتهت.

شرعية الرئيس مبارك جاءت من خطر كان يحيق بمصر عند اغتيال الرئيس السادات، وجاء مبارك لكي يضع البلد في شكل استقرار بعد حادث شديد للغاية، لكن هذا الاستقرار في اعتقادي طال بأكثر مما ينبغي، وطول المدة يحول أي استقرار في الدنيا.. نحن نفهم أن الاستقرار هو بقاء الأمور على ما هي، وهذا غير صحيح، الاستقرار أن تتضح رؤى المستقبل، أن يتضح شكل الاستشراف لما هو قادم.. ونحن بعد ثلاثين سنة من حكم الرئيس مبارك، و هو في هذه السن، وإذا كان مشروع التوريث كما يقال نحي جانبًا، وهو المرشح القادم، إذن فإلى أين؟

و أنا أرى القوى السياسية كلها، الحزب الوطني مع تقديري الشديد لكل الناس فيه، لا يمثل إلا سلطة الدولة، ولا يمثل حتى نوابه الذين دخلوا في البرلمان.. وفي البرلمان الجديد هناك دوائر رشح فيها الحزب ثلاثة أو أربعة، وهذا ليس معناه أنه أعطى الناس حق الاختيار، لكن معناه أنه أتى له ناس لم يختارهم الحزب، بل هم قد اختاروا الحزب واختار الحزب أيهم يفضل، وخرج من المأزق بأن يرشحهم كلهم، نحن هنا أمام العصبيات التقليدية، أمام نفوذ المال، لكن على وجه اليقين هذا ليس مرشح الحزب الوطني، هذا اختيار للحزب الوطني لكنه ليس مرشحه، واختيار الحزب الوطني لأنه في السلطة.

إن صورة المستقبل في مصر صعب جدًّا أن يراها أحد، صعب جدًّا أن يتصورها أحد، صعب جدًّا أن يرتب عليها أحد خطة لما هو مقبل، وأخشى أن مصر لا بد أن تتغير، وإذا لم تتغير فهذه الأوضاع في اعتقادي سوف تؤدي إلى مخاطر كبيرة جدًّا.

■ أشرتم إلى نقطة هامة جدًّا، وهي أن موضوع التوريث طرح جانبًا، واسمح لي سأعود إلى هذه النقطة، ولكن طالما تتحدث عن شرعيات بعد الرئيس عبد الناصر والرئيس السادات والرئيس مبارك، لماذا مصر بعد تقريبًا ستين عامًا من ثورة ٢٣ يوليو ما زالت الحياة السياسية فيها تختزل في رجل واحد؟ كان الأمر مع عبد الناصر ثم مع السادات والآن مع مبارك، مصر بكل ما تحمله من ثقل تاريخي وأدبي وسياسي وفكري ما زالت رهن رجل هو الذي يحدد مستقبلها ومصيرها من الألف إلى الياء، لماذا بقيت على هذا الصعيد؟

□ لست موافقًا على المقولة كلها على إطلاقها بهذه الطريقة، لكن قد تقول إن الفرد في مصر يلعب دورًا أكثر مما ينبغي أن يلعبه فرد، ونتذكر أنه قبل ثورة يوليو كانت الحياة السياسية كلها في مصر مختزلة في سعد زغلول أو في مصطفى النحاس والبقية كلهم هوامش، واللعبة السياسية في مصر كانت بين القصر والوفد والإنجليز، وكان الإنجليز هم السلطة الأعلى، التي تقرر متى تجيء الوزارات ومتى ترحل، وهذا حدث، وفي بعض المرات ذهبت الدبابات وفرضت رئيسًا معينًا.. فأول شيء أن

فكرة الشرعية الوطنية المستقلة في مصر تأخر ظهورها بشكل أو آخر، وفي العالم العربي كله كذلك.. وحينما ظهر دور الفرد الواحد، فهناك فرق بين رجل اختزل الوطن كله في شخص أو رمز.. جمال عبد الناصر كان في مرحلة من المراحل رمزًا إلى وجود ليس فحسب مصر، بل إلى وجود حركة فوران في العالم العربي كله، وهذا أعطى دور الفرد مسألة مهمة جدًّا.. تذكر دائما أنه حدثت محاولة لتدمير شخصية عبد الناصر، ضمن should not happen again التي سبق أن تكلمنا عنها.. ويوم أن يكتب التاريخ وتكتب الوقائع وتظهر التفاصيل كلها، سوف يكتشف أن عملية تدمير سمعة جمال عبد الناصر كانت عملية منظمة ومهمة جدًّا لهدم مرحلة بكاملها، لكي لا تظهر مرة أخرى.

■ والغريب أنها مستمرة بعد وفاة الرجل بأربعين عامًا، بعض الصحف المصرية تتحدث عنه وكأنه مات البارحة!

□ صحيح، وهذه لافتة للنظر، لأن الرجل نفسه رمزًا لمشروع، والفكرة هي تدمير المشروع وليس تدمير الرجل، لكي لا يحلم أحد مرة أخرى بأن هذا التجمع العربي ممكنًا، بأن هذا الإصغاء لصوت واحد في العالم العربي ممكنًا، هذا الحلم العربي الذي بدا ممكنًا في لحظة من اللحظات قابل للعودة، لذلك فهناك تركيز عليه.. وجمال عبد الناصر استمر في الحكم ١٧ سنة وهذه مدة أطول من اللازم في اعتقادي، وأنور السادات ظل ١٢ سنة وانتهت المسألة بمأساة، أما الرئيس مبارك فهو يستمر منذ ثلاثين سنة.. هناك مشكلة في تداول السلطة، فكرة أن الناس تكون مستعدة لأن تأخذ حقائبها وترحل بعد مدة معينة لا يتجاوزها أحد ملتزمة بقواعد الدستور. لا أحد يقول لي في نظام جمهوري أن أحدًا يظل ثلاثين سنة، ولا حد يقول لي في نظام جمهوري أن أحدًا يستمر أربعين سنة، هذا كلام غير مسبوق في الدنيا، وهو فكرة الأبدية. العنصر التاريخي الذي كنت أريد أن أقول لك عنه في مصر وهو فكرة الفرعون.

■ ولكن مصر فيها فرعون أو فكر فرعون، لكن الفراعنة موجودون في دول عربية أخرى، أي أن الفكر الفرعوني يبدو أنه امتد لكثير من الدول!

□ لدينا مسألة في الطبيعة العربية باستمرار.. فحينما يقول أبو تمام للخليفة:

«ولو أن مشتاقا تكلف فوق ما   في طبعه لمشى إليك المنبر»

المنبر يمشي للخليفة! هذه هي الفكرة، لدينا فكرة أن الرجل مثل شيخ القبيلة، ولا تنسى أننا لا نزال في المرحلة القبلية مع الأسف الشديد.

■ اسمح لي فقط في موضوع التوريث، حضرتكم من أوائل الذين أشاروا إلى موضوع التوريث في مصر، ووجودك في لندن ووجودي في لندن ـ اسمح لي ـ لن يشفع لك بألا أتحدث عن هذا الموضوع!

□ لا أريد شفاعة.

■ على أي أساس اعتبرت أن موضوع التوريث طرح جانبًا؟ وهناك الآن حديث على الأقل في وسائل الإعلام وبعض المقالات التحليلية، بأن هناك داخل الحزب الوطني في مصر تياران: تيار ما يسمى بالحرس القديم، يريد للرئيس مبارك أن يستمر.. وهناك تيار يوصف بأنه تيار الشباب وتيار التغيير يريد للسيد جمال مبارك أن يحمل المشعل ويواصل ما يرونه مشروعا تحديثيا.

□ أعتقد أن موضوع التوريث أصبح صعبًا جدًّا، وصحيح ما تلاحظه من أن هناك تيارين، تيار يصل به المنطق إلى درجة أن يقول إن الحزب في الخمس السنوات الماضية حقق قفزة، دون أن يدري القائلون أنهم يلغون الـ ٢٥ سنة الأولى من حكم مبارك، كما لو أن ٢٥ سنة لم تكن فيها فائدة وأن كل شيء فجأة تكشف وانكشف، وتجلى واستنار في الخمس السنوات الأخيرة، وهذا كلام أعتقد أنه خطأ ومسيء للنظام كله على وجه القطع.

أعتقد أن موضوع التوريث مضى، لكن على أي حال، أعرف أن هناك من يتصورره، لكن في النظام الجمهوري لا يصح أن يتكلم فيه أحد، ويقول إن نجل الرئيس مبارك له فرصة كأي أحد آخر، هذا ليس ممكنًا، لأن هذا رجل لديه وزارة تقريبًا، ووزراء يأتمرون بأمره، وعنده مؤتمرات، وصحافة مهيأة أو موظفة لخدمته.. وأنا مقدر الدور الذي يمكن أن يقوم به، ممكن جدًّا أن يقوم بدور تحديثي، أو يساهم كسياسي، لكن

لا يمكن إطلاقًا، ولا أتصور أن يكون جاهزًا للتوريث. وأريد أن أقول لك، إن ذلك ليس لدينا في مصر فحسب، فحيثما ترى في العالم العربي هناك فكرة شيخ القبيلة الذي يريد لابنه أن يرث بعده.

□ □ □

■ البعض موجود بطبيعة الحكم القائم، بمعنى النظام الملكي أو الأمراء في الخليج أو في المغرب أو غيره فهذا مؤسسي، لكن الآخرين بدعوى الجمهورية ودولة القانون والمؤسسات ويستمر السيناريو نفسه، برأيك ما هو العنصر الحاسم في اعتقادك بأن التوريث لن يمر، الرئيس مبارك لا يريده بتقديرك؟

□ هناك من يقول إن مبارك لا يريده، لكنني على استعداد لأن أقول، إن الرئيس مبارك رأي أن هذا مشروع لن ينجح، وأن عواقبه قد تكون خطيرة بالنسبة للبلد، وحتى بالنسبة لحرصه على ابنه، فأتصور ـ وأرجو ألا أكون مخطئًا في هذه النقطة ـ أن الرئيس مبارك بنفسه نحى هذا وقرر أن يتقدم.. وهنا المأزق، وبما أن من المهم تأسيس شرعية جديدة، من نوع جديد مختلف، شرعية مستندة على شيء آخر، فقد طرحت فترة انتقالية بمجلس أمناء الدولة والدستور وبوجود الرئيس مبارك..

■ برعايته تقريبًا.

□ ومع حضور القوات المسلحة بشكل أو بآخر..

■ أنت هنا تجدد المقترح أستاذ هيكل؟

□ مع الأسف الشديد أنا لم ألح عليه.

■ أنت رميته وتركته يتفاعل..

□ لم أتخل عنه، لكني لم أشأ الإلحاح عليه كي لا يقال إني متمسك برأيي. أريد أن أقول لك إنني معني بالمستقبل لكنه ليس همي، لأني لن أعيش فيه، أنا أتكلم عن مستقبل لن أراه ولن أحضره، فأنا رجل أعرف أين أنا من الزمن ولا أخطئ في هذا، وأعرف أن حدود ما سوف أراه، وما سوف أعيشه في المستقبل محدود، فأتكلم عن مستقبل يعنيني.. هناك مسألة كلنا لا نأخذ بالنا منها، وهي أنه بسبب الفرد، بسبب طول

الحكم، بسبب أشياء كثيرة جدًّا بحر السياسة جف في مصر وفي العالم العربي كله، ليست عندنا سياسة، فكرة السياسة والجدل حول الشأن العام، والتقدم للناس ببرامج عامة، فكرة الخدمة العامة.. نحن نحتاج إلى فترة انتقالية لكي تملأ بحر السياسة بمياه تستطيع أن تعوم فيها. وقد سكتت سنة كاملة بعد أن طرحت هذه الفكرة، وجزء من سكوتي، أنه بعدما تكلمت، تقدم السيد عمرو موسى وطرح نفسه بشكل أو آخر ولو أنه على استحياء، والدكتور محمد البرادعي جاء طرح نفسه وبشدة، ووجدت كثيرين يرسلون لي إيميلز وخطابات: لماذا لا تنضم لمحمد البرادعي؟.. وقد أجبتهم: أنني لا أنضم لأحد، لا أنضم لأي أحزاب، أعتقد أن قيمة ما أقوم به هي أن أبدي رأيي فقط، وليس في دوري أي شيء آخر، فأنا لست على استعداد لأن أنضم لأي حركة، لأني كنت معتقدًا طول الوقت أن المهمة أكبر جدًّا من واحد.

■ ولكن حتى البرادعي ـ عفوًا أستاذ هيكل ـ يقول إنه يريد تحريك مياه راكدة، هو لا يطرح نفسه بالضرورة بديلًا رئاسيًّا، بقدر ما يسعى على الأقل ضمن ما يقول إلى تغيير قواعد اللعبة.

□ إذا كان البحر فارغًا، فمن يريد أن يقفز إلى هذا الحوض الفارغ من المياه فسوف تكسر رقبته، وهذا ما يحدث.

الحوض فارغ ـ مع الأسف الشديد ـ السياسة في حالة جفاف في مصر، وإذا أريد لأي طرف أن يسبح في هذا الحوض، فلا بد أن يمتلئ بالمياه، امتلاؤه بالمياه في اعتقادي يكون في فترة انتقالية يعود فيها الحوار والنقاش مفتوح، تتقدم وتنشأ أحزاب، وينشأ شيء آخر غير الحزب الوطني، وغير كل الأشياء التقليدية الموجودة، افتح الأفكار الجديدة العالم كله يتغير.

■ من يمكن له أن يقود مشروعًا كهذا؟

□ أنت أيضًا تفكر بنفس الطريقة الفرعونية..

■ يبدو أنها صارت في اللا وعي!

□ من يمكن أن يقود؟ أريد أن أقول لك: اخلق.. تعال نقوم بعملية تحديث في

الفكر المصري، اعط له أملا، أنا لا أستطيع أن أرى أين المستقبل؟، أريد لكثيرين جدًّا أن يتقدموا حتى من المجهول، حتى من حيث لا أرى، أنا أعلم أن في مصر كفاءات الدنيا والآخرة، لكنهم في هذا البحر غير قادرين على أن يتقدموا، فأنت اعط حيوية سياسية، صحّي البلد، البلد بشكل أو آخر لديها نوع من الإحباط..

■ مرة أخرى، حتى بعيدًا عن الفكر الفرعوني، من يريد أن يصحّي هذا الوضع لا بد أن يكون إما شخصا أو مجموعة أشخاص، أو تيار سياسي.. من ممكن له أن يفعل ذلك؟ يعني من ممكن له أن يعيد ملء هذا المسبح؟

□ من يعيد هذا المسبح هو الناس.. أنا لا أقول أن نستورد ناس من الخارج..

■ اترك الناس توصل المياه.

□ لا، اترك الناس تجرب أن تعوم في المياه أمام الآخرين، دع الأفكار، افتح.. تتذكر دعوة «دع مائة زهرة تتفتح».. وتفتحت في الصين عندما قال ماوتسي تونج: «دع مائة زهرة تتفتح» وقد رأينا الصين إلى أين وصلت؟. لكن ما تحتاجه أنت هو هواء نقي غير مكتوم، تيارات تعبر عن نفسها، أنا واثق ومتأكد أنه حتى الأحزاب الموجودة سوف تطور نفسها، أنت خذ حزب التجمع، أنا أعتقد أنه على سبيل المثال وهو يساري..

■ اسمح لي فقط بالمقاطعة أستاذ هيكل، موضوع الأحزاب المصرية، أنا تقديري لا بد أن نتحدث فيها بالتفصيل، إلى أي مدى يمكن أن تشكل بديلًا قادرًا؟

□ في هذه الظروف لا يوجد بديل.

■ لكن إذا ظلينا في موضوع الرئاسة، قبل أن نأخذ الفاصل، فيما إذا لم يؤخذ بأي مقترح لا لفترة انتقالية ولا لمجلس دولة أو لغيره وقدر للرئيس مبارك أن يواصل، تقديرك هل هذا يشكل تمديدًا لعمر الأزمة؟

□ الرئيس مبارك عندما يدخل في انتخابات الرئاسة القادمة ـ ربنا يدي له الصحة ـ فسوف ينهيها وعمره تسعون سنة، لا تطلب من البشر فوق ما تتحمله طبائع البشر، لا يصح، .. أنت ترى شكل زعماء العالم كلهم، وكيف تتحرك الدنيا كلها؟

■ لكن إذا كان في مصر ـ اسمح لي بالتعبير ـ جوقة تدفع في هذا الاتجاه، وتقول أنت الضامن للمسيرة وأنت ضامن الاستقرار.. يعني بغض النظر عن أي نوازع شخصية هناك تيار يدفع في هذا الاتجاه.

□ يضيق صدري ولا ينطلق لساني في بعض المرات، ولكن ليس معقولًا أن تنظم المظاهرة، ثم تبهرك المظاهرة فتتصور، تخيل فخال!.. هناك حقائق أشياء في عالم كله يجري، عندما تتكلم عن حكم القانون، هناك تعسف لدينا في عمل الأشياء، وسأقول لك واقعة صغيرة جدًّا، مصر تريد أن تلعب دورًا إفريقيًّا، ومع ذلك، قل لي كيف يمكن أن أقبل تقريرًا من لجان حقوق الإنسان يقول إن البوليس المصري في السنتين الأخيرتين قتل ٨٥ إفريقيًّا مهاجرين أو لاجئين إلى إسرائيل؟.. لو أننا فتحنا الباب إليهم لكانوا قد لجئوا إلينا، لكننا لا نقبل لاجئين، وهم يمرون من عندنا إلى إسرائيل، فما هو السبب الذي يفرض علينا أن نقتل؟ ونحن نستطيع أن نقبض عليهم، وإذا لم نستطع أن نقبض عليهم ولمحناهم، نستطيع أن نبلغ الإسرائيليين بأن هناك مهاجرين ـ إذا كنت ملتزمًا بأمن إسرائيل إلى هذه الدرجة! ـ امسكوهم، لكن أن نقتل نحن وإسرائيل لا تقتل!.. هناك عنف يكاد يكون حائط برلين الذي كنا نتكلم عنه زمان، يتسلقه الناس، فالبوليس يضرب عليهم ويموتون، لماذا؟.. كيف يمكن أن أرضى بأن هناك تقريرًا من هذا النوع؟!.. تتكلم عن حكم القانون، أعطيك نموذجًا آخر: هناك وزير إنجليزي تتحدث عنه الصحف البريطانية، هو لورد يانغ، يقول إن الشعب البريطاني بسبب انخفاض سعر فائدة القروض على البنوك لم يعش فترة أحسن من هذه، وهناك عدد كبير جدًّا من الناس مستفيدون من قروض البنوك، فاعتبرت هذه إهانة في حق الشعب البريطاني، أن الأمور طيبة وهي ليست طيبة في رأيهم، فإذ بالوزير يستقيل، ويقول: إن ما قلته كان زلة لسان.. بينما لدينا وزراء يفعلون مصائب الدنيا والآخرة، ولا يوجد قانون، هناك وزير أخطأ وقال شيئًا، فاستقال في اليوم الثاني! لأنه يوجد قانون ورأي عام.. هناك حياة سياسية وحساسية للفعل.

■ قبل قليل أشرتم إلى موضوع حزب التجمع، وأنا بعد إذنك قاطعتكم، لأني أريد أن نتحدث عن بقية الأحزاب والقوى الفاعلة في مصر، في مصر مشهد غريب نوعًا

ما وموجود حتى في كذا دولة عربية، هناك قوة سياسية مؤثرة وقوية وهم الإخوان المسلمون ولكنها جمعية محظورة كما تسمى، وفي نفس الوقت هناك مجموعة من الأحزاب يسارية وقومية وناصرية وإلى آخره، ولكنها تقريبًا غير مؤثرة بالكامل، كيف يمكن أن نشهد حياة سياسية رغم الهزال الذي أشرت إليه في موضوع الحياة السياسية بهذا الشكل في مصر المستقبل؟

□ حقيقة لأن دائمًا نظراتك كأنها أصوات، فهناك صوت يدفعك إلى أبعد مما تريد أن تمشي، أنت تريد أن تجري بسرعة جدًّا.. لكني أسألك.. في قضية القانون، القضية التي ننفذ فيها القانون في قتل الـ ٨٥ إفريقيًّا.. ما هي الطريقة التي ننفذ فيها القانون؟.. وقد قلت لك مجرد أن رجلًا وقع في زلة لسان، في غلطة لياقة، كيف تصرف؟ وهناك وزراء آخرون يفعلون مصائب وجرائم ولا يحاسبون.. وسأعطيك نموذجًا ثانيًا لاحترام حاكم للقانون ـ حاكم كلمة سيئة نستعملها كثيرًا جدًّا، فالحكم في العالم هو الخدمة العامة، لكننا بدلًا من كلمة خادم نجعلها حاكما، الناس ينتخبون أناسًا كأنهم لا يزالون في العصر المملوكي، يشترون أمراء لكي يحكموهم أو ينتخبوا أناسًا يتصورون أنهم سادة عليهم ـ نموذجًا لرئيس من أشهر الرؤساء الأمريكان وهو كينيدي، وكنت في يوم من الأيام في مكتب مستشار الأمن القومي، ماك جورج باندي وهو جاء معه، وكان يدخن سيجارًا، فقلت له السيجار «فالصو»، هو كان «يعزم» عليّ بالسيجار، لأن السيجار كان فيليبيني..

■ حضرتك خبير في أمور السيجار؟

□ إلى حد ما، فقلت له أنا عندي سيجار، وأعطيته سيجارًا ثانيًا، فقال لي: هذا سيجار كوبي ـ وفعلًا كان سيجارًا كوبيًّا ـ بديع، لكني لا أستطيع أن أدخنه، إذا شمت رائحته في البيت الأبيض، يستطيع الكونجرس أن يعزلني..

■ إلى هذه الدرجة!

□ إلى هذه الدرجة في فهم المسئولية.. وأيضا كينيدي في حياته الشخصية كان حدوتة كبيرة جدًّا.. لكن مع ذلك احترام القانون وإحساسه بأن هناك كونجرس موجودا، وأن هناك حظرا على البضائع الكوبية، منع.

أعود لسؤالك، الإخوان المسلمون من الذين أدركوا أنه لا توجد سياسة ولذلك فهو الدين، لأن بحر السياسة فارغ مبكرًا جدًّا، لماذا زادت قوتهم اليوم بمقدار؟.. السياسة هي فن تعبئة الجماهير نحو أهداف عامة مقبولة منهم، وهم مستعدون أن يكافحوا من أجلها. ولأن بحر السياسة فاضي، ذهبوا إلى الإسلام هو الحل، وهنا مشكلة كبيرة جدًّا، لأنك تتكلم عن بلد فيه على الأقل ١٢ إلى ١٥٪ من سكانه أقباط مسيحيون، الإسلام هو الحل لجزء من الناس لكن ليس هو الحل للجزء الآخر، فالإخوان المسلمون في واقع الأمر خارج المجال السياسي.. وإذا كانوا قد حصلوا في الانتخابات الماضية على ٨٨ مقعدًا فهذه الـ ٨٨.. فذلك لأن بحر السياسة فارغ وقد أدركوه بحواسهم وبغرائزهم واتجهوا إلى الملكوت الآخر الذي يعد بهذا..

■ ووجدوا تجاوبًا؟

□ لا، مع الأسف الشديد، حتى بدعوى الدين خذ الـ ٨٨ نائبًا من الإخوان المسلمين، وقل لي ما هو الأثر الذي تركوه في الحياة النيابية في مصر؟.. أي مشروع قانون تقدموا به؟، أين؟ ولا مناقشة أثاروها سواء هذا ذنبهم، أو أنه لم تترك لهم الفرصة، لكن حتى داخل البرلمان بـ ٨٨ نائبًا قل لي ما هو الأثر؟

■ إذن، في هذه الحالة أستاذ هيكل أنتم تؤكدون فكرة يدافع عنها البعض، أنه يا أخي عوّض مطاردة هؤلاء الإسلاميين وتصوريهم وكأنهم مضطهدون باستمرار، لنشركهم في الحياة السياسية سيتضح بأنه ليس لديهم شيء في النهاية.

□ بالعكس، هو كل الخوف منهم..

■ أو على الأقل هذا ما يعتقده كثيرون يعني!

□ نعم، لأن القضية المهمة جدًّا، أنه أمام بحر سياسة فارغ، هناك ساسة لم يعد لديهم ما يقولونه، تعال قل لي ما هو برنامج أي حزب من الموجودين في مصر؟ حتى أني كنت أقول لك حزب التجمع..

■ هو أكيد عنده أدبيات.

□ لا، الأدبيات كلها كانت في مرحلة سابقة، هذه اللحظة في مصر مواتية جدًّا، وفي العالم العربي كله، العالم العربي كله يحكمه في هذه اللحظة تحالف أوليغاركي: مجموعة سلطة ومجموعة مال في العالم العربي كله ليس هناك استثناء، انظر، كل ما هو موجود: مال نائم في حضن السلطة، أو سلطة نائمة في حضن المال..

■ والسلطة أيضا بمعناها الأمني أكثر منها..

□ معناها الأمني ولا يوجد شيء آخر، فمعناها السياسي انتهى، لأنه إذا كان بحر السياسة قد جف فالسلطة عندما تمارسها، فإنها تمارسها بالطريقة الفظة الجافة التي ليس بها خفاء. فالإخوان المسلمون الفرق بينهم وبين الآخرين، على الأقل أن لديهم شعارات لأننا لم يعد لدينا سياسات، ولا أحد لديه سياسات ولا حتى الإخوان المسلمين، كل الشعارات السياسية لا ترن لأن حوض المياه فارغ، الشعارات الدينية يمكن أن ترن عند بعض الناس لأنها لم تجرب، على أي الأحوال، هناك إعادة نظر مقبلة في الحياة السياسية، لا يمكن إغفال التيار الديني، لازم يمثل، يريد أن ينشئ حزبًا ويأخذ أي أغلبية، فليفعل ذلك، لكن لا يقل لنا بالنص: الإسلام هو الحل، الإسلام ملك كل الناس، الإسلام ملك التقدم، ملك الإنسانية، ملك البشرية، لكن أرجوك لا تدخله في قضايا الخلاف، لا تقل الإسلام هو الحل وتعال نختلف بحدود حل إسلامي، أنا مختلف معك فيما تقوله، بمعنى أننا في الدنيا نمارس قضايا دنيوية وفي الحكم والسياسة والقوانين، وفي أي مكان أنت تتكلم عن بشر وعن قضايا حقيقية، مع عالم معاصر مختلف، أنت مشتبك.. كيف يمكن أن تقول لنا اقتصاد إسلامي ـ على سبيل المثال ـ وأنت في النهاية تحكمك مجموعة البنك الدولي؟ بمعنى أنك داخل في صندوق النقد الدولي الذي يحدد لك ما تطبعه وما لا تطبعه، هناك دولة واحدة خارج النطاق هي أمريكا تطبع كما تريد، لكن البنك الدولي يقول لك: أنت تعمل كذا، وأنت تعمل كذا.. الإخوان المسلمون خرجوا من السياسة وطرحوا شعارات دينية لها جاذبية، لكن الأحزاب السياسية كلها ليس لديها، لأن بحر السياسة جاف..

■ بما فيها الحزب الوطني الذي يقال بأنه أصبح مؤسسة، كما يقول السيد جمال مبارك.

□ لا أريد أن أتكلم عن أشخاص.. لكن ليس هناك موجودًا إلا السلطة.. فالحزب الوطني كان أصله حزب مصر، ثم قال الرئيس أنور السادات إنه يريد حالة جديدة، فكل نواب الحزب الوطني انتقلوا هنا، يا رجل لم يتغير الشكل!.. العائلات الموجودة والعصبيات الموجودة والقرى الموجودة والقبائل الموجودة.

■ إذا كانت السياسة حوضها ناشف مثلما ذكرت..فهناك حوض آخر في مصر لا بأس به، حتى أولئك الذين لهم تحفظات لا ينكرون بأن على الأقل الصحف المصرية والنقاش الإعلامي في مصر وحرية إبداء الرأي وانتقاد كثير من المظاهر، وانتقاد الرئاسة والحكومة والحزب إلى حد كبير متاح بشكل جيد، هل تعتقدون بأن هذا الحراك.. وهنا أسأل السيد محمد حسنين هيكل الأستاذ الجرنالجي كما يقول الصحفي ـ وهي تسمية جميلة ـ إلى أي مدى تعتقد أن هذا الحراك الصحفي والإعلامي يمكن أن يعوض خواء المسبح من الماء؟

□ لا، لا يمكن أن يعوض، فالكلمة لا تستطيع أن تعوض الفعل. أنت لك حق تمامًا في أن الشيء الموجود في مصر والذي قد يميزها عما غيرها في العالم العربي، أن لديك حرية الكلام، لكن حرية الكلام تكون محبطة جدًّا، عندما تجد الكلام بلا أثر، ازحم الدنيا كلام..

■ بعض الدول العربية أستاذ هيكل ـ آسف ـ حتى الكلام غير قادرين على أن يقولوه!

□ حتى الكلام، أعرف..

■ على الأقل مصر يمكن أن تتكلم!

□ في مصر هذا صحيح، وهي شهادة للنظام حقيقة، يعني نحن نستطيع أن نتكلم وننتقد، حتى أن شخص الرئيس ليس بعيدًا عن النقد، وهذه هي البقية الوحيدة من قوة مصر الناعمة أنك تستطيع أن تعطي الآخرين هذا النموذج وهذا

المثال. لكن هناك مسألة أنا قلق منها جدًّا، أن هناك محاولات جارية لإطفاء أنوار كثيرة موجودة في مصر. هناك ضغوط موجودة في مجالات الإعلام على القنوات الخاصة، وهناك ضغوط على الصحافة الخاصة بلا حدود، أقول لك إن من الأسباب التي جعلتني ليس لديّ مانعًا من أن أتكلم معك في الشأن المصري، أنني لا أريد أن أحرج أحدًا، أشعر مرات أني أتكلم في الصحف فهذه الصحف تتعرض لمشاكل بلا حدود..

■ بسبب مساهمتك فيها؟

□ بسبب أنني أتكلم فيها، وأنا أريد أن أعفي هؤلاء الناس من هذا الحرج، لكن على الناس الذين يفكرون في أن يطفئوا كل الشموع وهم يسيرون بهذه الطريقة، أن يتذكروا أن حرية الكلام على أقل تقدير هي البقية الوحيدة الباقية من قوة مصر الناعمة. لم أعد أستعمل كلمة القوة الناعمة لأني منذ أن استعملتها لأول مرة من فترة، نقلًا عن جوزيف ناي طبعًا، بدا أن كل الناس تستخدمها، كلما أفتح مقالة، أو جورنال، أو أسمع راديو، أجد أن كل الناس تتكلم عن القوة الناعمة! والخشنة ـ قل لي: الطريقة التي عومل بها البرادعي هل هي معقولة؟.. الرجل لم يقل شيئًا، ربما أنا كنت معترضًا أن يتقدم، بمعنى أنني كنت أعتقد أن هذا البحر، هذا الحوض السياسي الموجود في مصر لا يصلح للسباحة، ولا يصلح للسباحة المنفردة، أنا كنت معترضًا وسكت لم أقل شيئًا، وحتى ضمن أسباب صمتي، حقيقة، هو ألا أحرجه ولا أحرج غيره ممن تقدموا للترشيح، رغم أنني أعتقد أن الموقف أكبر كثيرًا جدًّا، وأن هناك ضرورة لإعادة تأسيس شرعية جديدة، لكن مع ذلك جاء الرجل وتقدم، وقد أكون مختلفًا معه، لكن هل هذه هي الطريقة التي تتعامل بها معه؟!.. الرجل تعرض إلى عملية اغتيال يومي بالكلمة!.. وتقول لي يوجد حرية للكلام، حسنًا، بجانب حرية الكلام ألا ينبغي أن تضع معايير للكلام؟.. هناك أصول لقول الأشياء، محمد البرادعي في اعتقادي أنه أخطأ، لأن الموقف أكبر جدًّا من أي أحد، لكنه أقبل بحسن نية ووراءه اسم كبير جدًّا ـ ولو أني لا أعتقد أو أتفاءل بجائزة نوبل، لأنها أعطيت في العالم العربي والشرق الأوسط لعدد من الناس (خصوصًا للسلام) للرئيس السادات ولرابين ولبيريز، ولعرفات وحتى

أوباما أخذها قبل أن يفعل أي شيء للسلام، ست جوائز نوبل عن السلام وهي مهدرة وخمسة من هؤلاء الذين أخذوها كلهم بشكل أو آخر مارسوا ضرب النار!ـ ومحمد البرادعي في اعتقادي لديه تجربة دولية مهمة، طرح نفسه، ممكن أن تقبله أو لا تقبله مرشحًا..

■ خذ و اعط معه!

□ اقبله، هو يقول رأيه، تحاور معه، هل معقول أنه أول أن أتى، أخذته بطريقة غير طبيعية! عمرو موسى لأنه فتح فمه وقال بالإيماءة: إذا كان الرئيس مبارك لن يرشح نفسه ـ إذا ـ فأنا قد أكون جاهزًا. ذبح في ثلاثة أيام!.. غير ممكن!

■ في مقابلة مع السيد البرادعي في احتفال بجامعة القاهرة وضعوا صورًا لأبرز الخريجين، وصورته ليست موجودة، يعني وكأنه لم يكن!

□ أقول لك، أنا كنت وزيرًا للإعلام، وفي احتفال الإعلاميين لم يذكر أنني كنت وزيرًا للإعلام، حذفت، ولم أغضب، لأنها على أي حال صفحة أتبرأ منها في حياتي.. لكن ليس من حقك أن تحذف هذا، محمد البرادعي جاء إلى جامعة القاهرة، وجامعة القاهرة على أي حال تثير عندي لواعج شديدة جدًّا، لأنكم كلكم متصورون أن أوباما جاء لنا.. لماذا تكلم أوباما في جامعة القاهرة؟.. هو لم يكن يكلمنا نحن، بل كان يكلم إيران. اسمح لي ولو أن هذا خروج عن الموضوع، لكن تذكر، أن أوباما جاء لنا يوم ٤ يونيو السنة الماضية، ليكلم العالم العربي، و ٤ يونيو كانت غريبة جدًّا، ٥ يونيو كان في ألمانيا لكي يرى الهولوكوست، ٧ يونيو كان هناك انتخابات لبنان، وحزب الله كان سيحصل على أغلبية فيها، والانتخابات الإيرانية في ١٢ يونيو، وأنا أعتقد أن أوباما قصد بهذا اليوم أن تخفف التوقعات فيما يتعلق بحزب الله وبإيران، ولم تكن موجهة للعالم الإسلامي، على كل حال هذا استطراد.

■ استطراد جيد ومختصر.

□ لأنك ذكرتني بجامعة القاهرة.

تغول المؤسسة الأمنية ودور مصر العربي

■ المؤسسة الأمنية ظاهرة في مصر خطيرة جدًّا، وفي دول عربية كثيرة، ماتت السياسة وأصبح التصرف تصرفًا بوليسيًّا في كل نواحي الحياة، هل تعتقد بأن هذه الظاهرة مرشحة للاستمرار بهذه الخطورة أو أكثر؟

□ عندما لا يكون شرعية القرار مؤسسة على رضا الناس، وإذا كانت شرعية القرار كلها مستمدة من القدرة على فرضه فماذا تتوقع؟ هنا لأول مرة في مصر، عدد قوات الأمن المركزي أكبر من قوات الجيش، ليس فحسب في مصر، بل في العالم العربي كله استبدل أمن الأوطان بأمن النظم، والنظم في فكرها لحماية نفسها على استعداد لأن تواجه كل شيء، وتصرف كل النفقات أما أمن الأوطان.. فهل معقول أن نقتل ٨٥ إفريقيًّا؟ ونحن بلد إفريقي ومن منظمي الوحدة الإفريقية، وأنا كتبت فقرة كاملة في بيان منظمة الوحدة الإفريقية ـ قديمًا ـ لأننا نتكلم عن مبادئ، عن سياسات تعبر عن مبادئ معينة. من أجل ماذا يقتل ٨٥ شخصًا برصاص البوليس المصري!

■ كل الذي تحدثنا عنه أستاذ هيكل منذ بداية هذه الحلقة يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن دور مصر العربي، أشرت إلى إفريقيا، دور مصر أيضًا العربي لأن هذا الموضوع يثير حساسية معينة، كلما أبدى البعض ملاحظات عن تضاؤل أو تراجع دور مصر تنبري أقلام، وتنبري شخصيات سياسية للاحتجاج على هذا الأمر، هل تعتقد بأن الحديث عن تراجع دور مصر العربي والإفريقي له ما يبرره فعلًا؟

□ طبعًا له ما يبرره، نحن أخذنا دورًا بمنطق الوظيفة، وهناك فارق كبير جدًّا بين الدور وبين الوظيفة، الدور هو مهمة تؤديها، تعبر فيها عن آخرين يقبلون ما تفعله ولا يمانعون في نسبته إليهم أيضًا لأنه يمثلهم، أما الوظيفة فهي أن تتحكم وأن تتصرف وفق قوانين ولوائح وإجراءات وروتين.

الحجم لا يعطيك دورا، بالعكس الحجم يمكن أن يكون عبئًا، لكن ما يعطيك دورًا هو مهام معينة تقوم بها. مصر باستمرار على سبيل المثال منذ محمد علي

من ورفاعة رافع الطهطاوي، منذ أن بدأت حركة النهضة الثقافية بشكل أو آخر في مصر، بدأ رفاعة الطهطاوي يترجم، بدأنا نطل على العالم باللغة العربية والعالم العربي كله يطل معنا بهذه اللغة، وجاء وقت الاستقلال والوفد وقتها كان حزبًا يقود، سعد زغلول يقود.. رغم أن توجهه لم يكن عربيًّا، لكن العالم العربي وجد في دعوة الاستقلال المصري ما يمثله، ثم جاء جمال عبد الناصر بشكل أو آخر والعالم العربي والتوجه العربي الذي مثله.. لكن الآن، انظر على الخريطة وقل لي مع من علاقتنا جيدة؟ في السودان علاقتنا ليست جيدة، ليبيا ليست جيدة، إسرائيل مقفولة، هاجسي، أن كل السياسات وكل الأفكار وكل التوجهات باستمرار تريد جغرافيا تسير عليها، لكن مصر تعمل أسوارًا بينها وبين غزة، يعني قطعت الاتصال مع هذه النقطة الصغيرة التي اسمها غزة، ونحن نبني أسوارًا من صلب وحديد، حسنًا، نحن سوف نصطدم بأسوار الصلب والحديد، لكن بالمعنى العام أمامي أننا لم نجد أنفسنا إلا أننا نتعاون مع إسرائيل، هي جوارنا المباشر والوحيد الذي بيني وبينه حوار، غريب جدًّا! وهذا متنافي مع الدور،متنافي مع الأمن المصري في اعتقادي.. لا بد لكي تقوم بدور أن تقول أين هذا الدور؟.. أين مسئوليته؟.. ومع من؟.. وكيف؟.. وإلى آخره.

■ حتى ننهي هذا اللقاء بنبرة تفاؤلية، هناك الآن في مصر جيل من الشباب نشيط في مواقع إنترنت، وهناك تحركات خارج سياق السلطة، خارج سياق الإسلاميين، خارج سياق الأحزاب التقليدية الكلاسيكية الموجودة في مصر، هل تراهنون على هذا الجيل؟

□ جدًّا، أريد أن أقول لك: إنني أرى جيلا من الشباب، مع الأسف، لا أعرف إذا كان غيري يراه أم لا، لكنه قدر من الحيوية الموجودة في مصر، وهذا ما يعطيني أملًا في المستقبل، أنه برغم كل ما حدث، برغم كل التجميد، برغم كل هذا الذي يتم باسم ما يسمى بالاستقرار، القلق الموجود حتى في المجتمع المصري يبين أن هناك عدم رضا، هناك تشوق إلى شيء مختلف.

نعم، هناك جيل شباب، أرى مرات كثيرة جدًّا حيرته، لأنه هو الآخر يرى أن بحر

السياسة فاضي، ولا يعرف إلى أين يتوجه؟.. كل هؤلاء الشباب الذين على الإنترنت اليوم، والذين على الفيس بوك وتويتر، مقربين على ٢٠ أو ٢٢ مليون شابًّا وشابة.. هذه قوة كان يمكن أن تبقى طبيعية موجودة في الأحزاب، قريبة من السياسة، لكن هؤلاء خلقوا عالمًا افتراضيًّا خارج البحر الجاف، ومناقشات حية وبعضها لا أوافق عليها، لكن ما يهمني هو الحيوية، أهم شيء تفعله في أي مكان، هو أن تتأكد طول الوقت أن هناك حيوية، وأن هناك همة، وأن هناك عدم رضا عن الحاضر، وتشوق إلى ما هو أكثر منه.



